تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق عبر العصور

الجزء الرابع

من القائمقاميتين سنة ١٨٤٢ إلى أيامنا الحاضرة

تأليف

عبدالله ابي عبدالله

دار ملفات

تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق عبر العصور

تاريخ الموارنة ومسيحيّي الشرق عبر العصور

تاليف
عبد الله ابي عبد الله

تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق
عبر العصور

الجزء الرابع

من القائمقاميتين سنة ١٨٤٢ إلى أيامنا الحاضرة

تاليف
عبد الله ابي عبد الله

الطبعة الأولى
١٩٩٧

محتوى الجزء الرابع

الصفحة

مقدمة

في هذا الجزء الرابع من دراستنا حول الموارنة والمسيحيين الشرقيين ومؤسساتهم، نستعرض احداث القرنين التاسع عشر والعشرين حيث شهد لبنان عامةً والموارنة خاصةً أحلك أيامهم. فالقرن الاول شهد سلسلة من الفتن الاهلية، رافقت قيام القائمقاميتين، وانتهت بانتهائها. وخلال ثماني عشرة سنةً شهد لبنان وموارنته من الاحداث الجسيمة ما لم يمرّ عبر أجيال من تاريخهم، وحلّت بهم نكبات ومجازر لا مثيل لها في تاريخ هذا الشرق. وككل مرّةٍ لم تكن تلك الفتن من تدبير اللبنانيين أنفسهم بل حبكت بمداخلات من الخارج، وكان اللبنانيون والموارنة خاصةً وقودها. ولأول مرة في تاريخ جبل لبنان يتواجه الموارنة والدروز، كطائفتين تقتتلان لأسباب تافهةٍ جداً، كصيد حجلٍ في املاك الغير، او بسبب شجار طفلين على كلّةٍ، وما شابه من الأمور الغريبة. ذلك لأن الغريب الطامع بأخذ دور له في هذه البلاد على حساب راحة شعبها ووحدتها، شاء أن يوقد عود الكبريت الذي أشعل الغابة في غفلةٍ عن أصحابها.

والعبرة من تلك الاحداث الأليمة التي حصدت عشرات الآلاف من القتلى، هي أن اللبناني كلّما استسلم للغرباء واستقوى بهم أنزل الخراب بوطنه. هذا من جهة، ومن جهة ثانية: اسوأ نظام يمكن أن يعتمده اللبنانيون، هو نظام تقسيم الأرض طائفياً. فالوحدة الجغرافية في بلد تتقاسمه فئات مختلفة من الشعب هي الاسلم والاوفر حظّاً في النجاح، شرط تدعيمها بأنظمةٍ وطنيةٍ جامعة، تحافظ على تكافؤ الفرص، والمساواة، ولا تحرم فئةً من حقوقها، كما لا تتغاضى عن القيام

بالواجبات المفروضة على كافة المواطنين بالتساوي.

فكلما شعر المواطن أن وطنه يوفّر له كل أسباب الطمأنينة والحرية والعيش الكريم، ويفتح أمامه كل مجالات العمل والترقّي، ازداد إيماناً بهذا الوطن وولاءً له، وتقيّداً بأنظمته، ورغبةً في تطويره وإعلاء شأنه.

ويوم توحّد لبنان الكبير جغرافياً، لم يتوحّد فيه اللبنانيون نفسياً، والاستقلال الذي حصلوا عليه، بدا وكأنه هبة او مكافأة لفريق دون سواه، فلم يحسن هذا الفريق إدارة الشأن العام بإخلاص ونزاهةٍ، وكبح جماح الهيمنة واحتكار النعم، مما ولّد حقداً نفسياً لدى الفريق الآخر سرعان ما استغلّه الغرباء كعادتهم، فتفجّر مجازر وحرباً أهلية تأكل الأخضر واليابس. فهل تعلّم اللبنانيون أن لبنان لهم جميعاً، وأن كل يدٍ تمتدّ إلى غريب تجلب مسماراً يُدقّ في نعش الوطن؟ هذا ما سنكتشفه من خلال الصفحات التالية.

المؤلف

الفصل الأول

عهد القائمقاميتين والفتن الاهلية

١- نظام القائمقاميتين وفشل الاختبار الأول لتقسيم الوطن بين الطوائف

الدور الماروني المتنامي

حاول البطريرك حبيش، إدخال لبنان عصر الحضارة، وهو الشاب المتحدّر من أسرة إقطاعية فرضت وجودها منذ مطلع القرن الرابع عشر، كأعرق وأقدم الأسر المارونية، باعتبارها استلمت تدبير امور امراء بني عساف الذين حكموا البلاد من بداية عهد المماليك إلى نهاية القرن السادس عشر، أي قرابة الثلاثة قرون، ثم انتقلت لتدبير شؤون امراء بني سيفا أخصامهم، وامراء الغرب الدروز، وكان لها دور أساسي في عهد الحكم الشهابي والمصري؛ هذا البطريرك الحبيشي كان مؤهلاً لإطلاق نمط جديد في المجتمع الماروني باتجاه إعطاء الموارنة دوراً أكثر فاعليةً على الساحة اللبنانية، والانتقال بهم من تدبير امور الحكام إلى تدبير أمور البلاد. وهكذا "عادت الكنيسة، وبعد مرور أقلّ من عقدين على المحاولة الفاشلة التي قامت بها في عهد البطريرك التيان، لبلوغ دور سياسي في الامارة، فبرزت كمؤسسة قوية مترّعمة... تمثّل دوراً سياسياً جديداً... فتعزّز دور الأمير، وتمنحه الدعم الذي لم يحصل عليه من المقاطعجية" (١). وهذا ما جعل رجال الإقطاع، أصحاب السلطة السابقة في مقاطعاتهم يتوجهون بأنظارهم إلى البطريرك لتسوية قضاياهم مع الأمير الحاكم على إختلاف طوائفهم. لكن الأمير بشير الثالث لم يكن مرتاحاً لتوسّط البطريرك لمشايخ المسلمين، وإعادتهم إلى مقاطعاتهم (٢). ومع هذا "كان خاطر سعادته، كما روى البطريرك حبيش في المخطوط رقم ٢٤٩٠ من ارشيف

بكركي، باطناً لصالح النصارة، وإنهم يكونوا أوادم قدّ حالهم، ويبقى هذا التدبير سرّي". وكان الأمير بشير الثاني قد ساعد البطريرك على إبقاء الارساليات البروتستانتية خارج جبل لبنان، وحصر نشاطهم في المدن الساحلية فقط. وهذا ما دفع الأمير، والبطريرك، والاساقفة لتوحيد الموارنة، وتوقيع ميثاق شرف يتعهّدون فيه بالولاء للأمير، فأُرسلت الرسائل إلى المناطق النائية بهذا الخصوص مما دفع إكليروس حلب للكتابة إلى الأمير باللغة الكرشونية عن تحركّات الجيوش العثمانية المناوئة للأمير وللجيش المصري الحليف، كما ورد في مذكرات رستم باز حول "الاصول العربية لتاريخ سوريا" في عهد محمد علي باشا (٣). وكان الهدف الأساسي الذي يعمل له البطريرك والاساقفة "إيجاد إمارة مارونية تكون فيها السلطة مركّزة في أيدي امير ماروني (شهابي) يؤيّده الأهالي الموارنة" (٤). لكن شهر العسل لم يطل بين الموارنة والأمير بشير الثاني، فاندلعت الثورة عليه وعلى حلفائه المصريين بسبب تظلّمهم الشعب، ووضع العام ١٨٤٠ حدّاً لتعاون الموارنة والامير الحاكم، فاضطرّ اللبنانيون، موارنةً ودروزاً، تجاه الضغوط الحاصلة عليهما معاً، إلى التعاون لخلع نير الظلم، ثم العودة لتصفية امورهم العالقة بعد رحيل العدوّ المشترك.

وفي الوقت الذي كان فيه السفير الانكليزي في الآستانة يعتبر "السلطان غير المتوّج"، والموجّه الأول للسياسة العثمانية في الشرق، كان الموارنة يتوجّهون نحو الخط الغربي المتمثّل بالحليف المصري، فيراهنون على فوزه في حكم الشرق، وهو الخط الذي تنتهجه حامية الموارنة الدولة الفرنسية. وقد سقط الرهان، فأسقط معه كل المتحالفين الواقفين في خطّه. ونجحت تركيا بالعودة إلى حكم البلاد مباشرةً، ولو بواسطة قناع نظام القائمقاميتين؛ إلاّ أن الموارنة حاولوا تجاوز خطئهم، وتغيير مسار الاحداث، فانتفضوا بقيادة يوسف بك كرم، وبدعم من البطريرك والأساقفة المطالبين بعودة حكم الامراء، عن طريق امير شهابي حاكم، وعمّت الحركة المناطق المارونية كلّها من أقصى الشمال إلى أطراف كسروان. ووقف إلى جانبهم العميل السابق للمصريين، الدرزي شبلي العريان، وطالب بإقالة الحاكم الأجنبي نامق باشا، وإعادة تعيين حاكم وطني للبلاد، لأن هذه البلاد، لا

تقبل بديلاً عن الحرية والسيادة الوطنية مهما كان الحقد مضطرماً بين ابنائها ضدّ بعضهم البعض. فقد ينجح الغرباء في إثارة اللبناني على أخيه اللبناني، واستغلال هذا التنوّع الطائفي في المجتمع الواحد، ولكنهم عبثاً يحاولون ثني هذا اللبناني عن حبّه لأرضه واستقلاليته بإدارتها وحكمها، او التخلّي عن ذرةٍ من ترابها. وحدها هذه الحالة هي مبعث التوحيد لكل اللبنانيين، مهما تأججت نيران الحقد بينهم.

وهذا ما جعل الدول الطامعة بالامتيازات في بلادنا، أن تعيد النظر في مخططاتها، والعودة لتوحيد البلاد وإعطائها سيادتها، بالرغم من كل الدماء التي أريقت على أرضها لتوسيع الشرخ بين أبنائها وتفتيتها. وقد اعترف القنصل الفرنسي آنذاك، أن مما اتُّفق عليه لتقسيم لبنان، ليس من مصدر انكليزي، ولا من مصدر نمساوي، بل وُلد في سورية، في مجلس السر عسكر نامق باشا، وهو ليس حسبما صرّح الوزير العثماني رفعت باشا إلاّ مشروع للحرب الأهلية في لبنان. وخاب فأل العثمانيين، ودول الغرب، معاً، لأن هذه الحروب التي أحدثتها مشاريعهم التقسيمية، حركّت الروح الوطنية، التوحيدية والاستقلالية، واوصلت البلاد إلى نظام المتصرّفية، بعد أقل من عقدين من الزمن فقط، على الرغم من كل المداخلات والضغوط التي ساهم فيها الشرق والغرب معاً.

تقسيم البلاد إلى قائمقاميتين على اثر فتنة ١٨٤٢

بعد الفتنة التي اجتاحت البلاد من أقصاها إلى اقصاها، في عهد الأمير الفاشل، بشير الثالث التي اسفرت عن "مقتل ثلاث مئة رجل" معظمهم من الدروز، وخراب في الممتلكات تقدّر قيمته "بنصف مليون من الدولارات" (٥)، وفقدان الثقة بين الطوائف، ووقوف العثمانيين موقف المتفرّج والراغب في زيادة التأزّم لوضع اليد مباشرةً على البلاد، اضطرّت الدول الاوروبية، ومعها الدولة العثمانية، أن تجتمع في كانون الثاني سنة ١٨٤٢، وتقرّر عزل الأمير بشير الثالث الذي فشل في إخماد الثورة، وتقسيم البلاد إلى قائمقاميتين: شمالية للنصارى، وجنوبية للدروز.

حكم الأمير بشير الثالث

استسلم الأمير بشير الثاني بعد انهزامه إلى الانكليز، في الوقت الذي رحل

فيه المصريون في خريف سنة ١٨٤٠، وخلت الساحة أمام الأمير بشير الثالث الذي كانت الدولة العثمانية قد عيّنته مكان الأمير بشير الثاني المتمرّد، منذ فترة، وقاد على أساس ذلك معركة المقاومة للوجود المصري، والامير اللبناني الحاكم حليفه. فاستلم مقاليد الحكم في خريف العام ١٨٤٠، ولقّب بأبي طحين لاهتمامه بموضوع الطحين أكثر من أي امر آخر في البلاد التي عصفت بها القلاقل والفتن بين الدروز والنصارى، ووقف موقف العاجز عن حلّها وإخماد نيرانها. فاضطرّ العثمانيون وحلفاؤهم الانكليز والدول المتحالفة معهما إلى عزله، فكان آخر "امراء جبل الدروز" على حد تعبير المؤرخ رستم باز في مذكراته. أما احداث هذه الفتنة الاولى بعد انتهاء حكم بشير الثاني، فسنأتي على ذكر تفاصيلها بعد لمحة عن الظروف التي ساعدت لاندلاعها.

مقدّمات فتنة سنة ١٨٤٢

كان ممثلو دول الغرب المتحالفة المجتمعون في اسطنبول لتقرير مصير لبنان بعد جلاء المصريين عنه، قد اقترحوا على الأمير بشير الثالث انتخاب "مجلس اداري" مؤلّف من "ثلاثة ممثلين موارنة، وثلاثة دروز، ومسلم سنيّ واحد، وارثوذكسي واحد، وكاثوليكي واحد، وشيعي واحد" (٦)، كما اقتُرح أنه يتقاضى هؤلاء مرتبات معيّنة، لقاء مساعدتهم الأمير في حكم البلاد. لكن الدروز لم يقبلوا بهذا الاقتراح بتحريض من الاقطاعيين الدروز الذين يعتبرون أنفسهم الممثلين الوحيدين للشعب الدرزي. وكان المصريون قد سمحوا للمنفيين من الدروز بالعودة وعددهم ١٢ إقطاعياً و٤٥ من العامة. ورفض موارنة دير القمر إستقبال ممثلي بني نكد الدروز. فاضطرّوا للنزول في عبيه. وساءت العلاقة بين الموارنة في الشوف والمقاطعات الجنوبية، وبين مناصبهم الدروز، لأنهم ماشوا الرأي العام الماروني بوجوب إسناد الحكم لأمير شهابي من الطائفة المارونية الأكثر عدداً، حسب اقتراح ومطالبة البطريرك الماروني حبيش والاساقفة. واجتمع الموارنة في بعبدا لدعم موارنة دير القمر بوجه التعديات الدرزية التي استمرّت متصاعدة منذ العام ١٨٤١، لكن التردّد وفقدان القيادة الواحدة والفاعلة أدّت إلى تفرّقهم، لا سيما بعد معارضة الموارنة والدروز معاً للاعتماد على وكلاء من الشعب وغضّ النظر عن القيادات

الاقطاعـيـة، وإزاء التـخـبّـط في الرأي بين الدروز والموارنة اجـتـمـع الاوروبيـون والعـثـمانيون فـي اسطنبـول لتـقـرير مـصـيـر البـلاد وسط ثلاث تيارات" البطريرك والموارنة يطالبون بأمير شـهابي ماروني، والعثمانيون بحكم البلاد مباشرةً، والدروز وحلفاؤهم الانكليز، لتقسيم البلاد إلى امارتين مستقلتين درزية ومارونية، ليرتاحوا من الأكثرية المارونية التي تحاول الهيمنة على البلاد". وتحت ضغط الاحداث صدر القرار بإقالة بشير الثالث واستبداله بالضابط العثماني عمر باشا النمساوي الذي جعل مركزه في بتدين، مع مدّبريه الدرزي الشيخ خطار العماد، والماروني الشيخ منصور الدحداح، وأعاد سلطة بني الخازن على كسروان بقيادة أحد قادة الثورة الشيخ فرنسيس الخازن، والزعيمين الآخرين يوسف الشنتيري وابي سمرا غانم، بقيادة الجيش اللبناني. وعُيّن ثلاثة من مشايخ بني حماده على جبيل والبترون والكورة، فاحتجَّ الموارنة على ذلك وصرف النظر عن هذا التعيين للحماديين الثلاثة الذين تمّ إبعادهم نهائياً عن الجبل منذ العام ١٧٧٠.

وقبل الحديث عن تلك الحقبة ومداولاتها نعود لنعرض تفاصيل الفتنة الاولى بين الموارنة والدروز.

فتنة العام ١٨٤١-١٨٤٢

في بداية حكم الأمير بشير الثالث قام رجل من دير القمر باصطياد حجل في أرض تخصّ بيت نكد الدروز في خراج دير القمر "فاعترضه بعض دروزها بمشاجرة، فسمع رفاقه ضجيجهم، فبادر أحدهم إلى دير القمر وبثّ الخبر مهيّجاً، فهاجمت الشبّان، وتدجّجوا بالسلاح" (٧).وانضمَّ الجنبلاطيون، وآل عماد، برجالهم، إلى النكديين، وأحرقوا دير القمر في الرابع عشر من تشرين سنة ١٨٤١، بعد سنة واحدة على انتهاء حكم الامير بشير الثاني وخروج المصريين من لبنان. ولم تلبث أن شملت هذه الفتنة معظم قرى الشوف، ومنطقة الغرب القريبة من بيروت. وكان للاتراك دور بارز في إزكاء نيران الفتنة، ونهب الفارين امتعتهم. وراح المسيحيون يتقلّبون بين نارين: من جهة الدروز المهاجمون، ومن الجهة الثانية جنود الاتراك الناهبين. وأسفرت هذه القلاقل عن مقتل نحو ٣٠٠ شخص، معظمهم من دروز عاليه وضواحي بيروت، حيث للمسيحيين تواجد أكثر كثافة، وبينهم ستة

مشايخ نكدية ومئة نصراني، وجعل هذا الانتصار المسيحيين يتغطرسون، والدروز ينتظرون فرصةً سانحةً للثأر. في الوقت الذي راحت فيه دول الغرب تحتج لدى العثمانيين على عدم ضبط الأمن من قبل الاتراك وممثلهم الأمير بشير ابو طحين.

كما اجتمع المسيحيون في بعبدا لمساندة إخوانهم في دير القمر، ولكنّ التردد، وفقدان القيادة جعلهم يتفرّقون بدون عمل محسوس. كما أرسل البطريرك الماروني الحبيشي رسالة احتجاج الى الدول الغربية، مطالباً بإعطاء جبل لبنان استقلالاً ذاتياً تحت أمرة أمير شهابي ماروني، باعتبار الموارنة هم الأكثرية الساحقة من سكانه. وتضاربت المصالح والاهداف، فالاتراك بدورهم يعملون "لهدف واحد، وهو تضييق وتشويه، وإن أمكن، تدمير الاستقلال اللبناني" (٨). والمسيحيون باتوا مصرّين على حكم الجبل الذي يشكّلون أكثرية سكانه، حكماً مستقلاً عن الاتراك؛ في الوقت الذي سمح فيه البطريرك بأن يعين الحاكم الماروني من آل شهاب لفترة إنتقالية من قبل الاتراك. اما الدول الغربية، فكانت منقسمة على ذاتها بين تيارين: الأول يدعمه الانكليز ويساند الدروز والاتراك في العمل لابقاء الهيمنة العثمانية على البلاد، والثاني يدعمه الفرنسيون المؤيدون للبطريرك الماروني واستقلالية جبل لبنان.

تعيين عمر باشا النمساوي حاكماً على لبنان

ولما كانت تركيا هي صاحبة الرأي الأخير في موضوع الحكم في لبنان، فقد ارتأت عزل الامير المتخاذل والضعيف الذي لم يستطع فرض النظام في إمارته، على حدّ ما جاء في حيثيات قرارها، ومنعاً من تجدّد المشاكل بين المسيحيين والدروز، لذلك عيّنت عمر باشا النمساوي حاكماً على جبل لبنان، لتحقق أهدافها بحكم البلاد مباشرةً من قبلها، وكان ذلك في شهر كانون الثاني سنة ١٨٤٢(٩). وكان العثمانيون يخططون منذ سنين للوصول إلى هذه النتيجة، لكن من سوء حظهم أن الحكم العثماني المباشر لم يكن اوفر حظاً من الحكم السابق، فاستمر الاضطراب الأمني، وعجز الحاكم الجديد عن فرض، وجمع الضرائب وهو الأمر الأهمّ بنظر العثمانيين، لذلك انضمّوا إلى الدول الاوروبية الباحثة عن نظام جديد للبلاد يوفّر لهم على الأقل جمع الضرائب وفرض الأمن. وقد حُمّل الحاكم

النمساوي مسؤولية التقصير بسبب جهله عادات البلاد، وقضاياهم، وعدم استعداد كافة الفرقاء التعاون معه. فاضطر لمغادرة البلاد، بعدما تسلم العسكر التركي مصطفى باشا ولاية بيروت، وحاول فرض الصلح وترتيب الامور والمشاكل العالقة بالقوة، لكنه فشل في ذلك، وكان لا بُدّ من تدبير أكثر ملاءمةً لطبيعة الشعب اللبناني الذي لا يحبّذ التعاون مع حكام غرباء. فانكبّت الدول الغربية وتركيا للبحث عن ترتيباتٍ جديدة ملائمة للوضع اللبناني.

مشاهدات الرحالة الاجانب في لبنان

منذ دخول الصليبيين إلى لبنان في اواخر القرن الثاني عشر، وعودتهم إلى بلادهم، والمستشرقون الغربيون، يواصلون زياراتهم للشرق، ولا سيما لبنان، واصفين مشاهداتهم، وناشرين كتبهم التي تتحدّث عن طبيعة هذه البلاد، وشعبها، وخبراتها، والاحداث التي عايشوها، وخاصةً في القرن التاسع عشر موضوع حديثنا، وهو القرن الحافل باحداثه على صعيد الشرق وجبل لبنان.

ونظراً للروابط التي كانت تربط لبنان بفرنسا، فقد كان للرحالة الفرنسيين الدور الأكبر في تدبيج المقالات، ووضع الكتب والمجلّدات عن مشاهداتهم في هذه البلاد. وهذا ما دفع المستشرق مرسيللوس للقول في مقدمة كتابه "ذكريات الشرق"، أنه " إذا كانت ثمّة بلاد تحدّت الزمن، وظلّت منغلقة على الاخطار المتطوّرة والحضارة الجديدة، هذه البلاد هي بلاد المشرق" (١٠). وهذا ما جعل بنظره أشعار هوميروس تبقى بعد مرور ثلاثة الاف سنة دليلاً صادقاً على عادات شعوب الشرق وطبائعها.

ولعلّ أبرز الذين كتبوا عن لبنان، هو القنصل الفرنسي هنري غيز (Guis)، والاديب الكونت موريس دي باريس (De Paris) ، والاب بوجولا (Pojoulat) ، وميشو (Michaud) و غبريال شارم (Charme) ، وريستلهوبر (Ristelhubert)، ودي لاروك (De La Roque) ، وغيرهم.

ويقول حفيد الملك الفرنسي لويس فيليب، الكونت دي باري الذي زار بلادنا سنة ١٨٦٠، وعاين احداثها المشؤومة: "ذهبت الى اقاصي الشرق بحثاً عن كل ما

يمكن أن يذكّرني بأمجاد فرنسا القديمة... وقد تمكنت بفضل لقبي، ونبل العائلة التي انتسب اليها من أن احظى أنّى توجهت بين الشعوب المسيحية، باستقبال عظيم جعلني أدرك مدى الحب الذي تكنّه هذه الشعوب لبلادي، والثقة التي يوليانى إياها" (١١). والأب دي جيروم (De Jérome) الذي وقف مشدوهاً في حاريصا وصاح: "ليأتِ مهما كلّف الأمر، كلّ كافر عديم الايمان، ويتنشّق هواء هذا الجبل النقي... وعند ذلك سيخرّ ساجداً أمام الذي بإشارة واحدة منه، أبدع كل هذه الروائع" (١٢). كما صرّح الاب بوجولا (Pojoulat) بأنه "لولا دموع الام التي تنتظره وتناديه لكان يفضّل البقاء في لبنان للعيش بين فلاحي الموارنة الطيّبين" (١٣). والشاعر الفرنسي الكبير لامارتين (Lamartine) الذي زار لبنان سنة ١٨٣٣ تمنّى أن يقضي عمره "مصطافاً في رأس لبنان، وشاتياً على أقدامه" (١٤). ويقول الأب غودار (P.J. Goudard) في كتابه "القديسة العذراء في لبنان" :"إن لبنان استحق لقباً فريداً، هو "مملكة مريم". ومجد لبنان حسب قوله، ليس في تاريخه العريق، ولا في مدن شواطئه المشهورة، ولا في روعة معابده القديمة، ولا في أرزه الخالد، إنما كامن في قول إشعيا: "قد أوتيت (البرية) مجد لبنان وبهاء الكرمل" (١٥). ويشير المستشرق أزي (AZAIS) وغيران(Guerin) الى ذكر النبي داود (سفر المزامير ١٠٣: ١٦)، والنبي إشعيا (٤١:١٩)، والنبي حزقيال (١٧: ٢٢ ـ ٢٣) الى الارز باعتباره "أرز الرب" و"غرس يديه".

سكان لبنان في القرن التاسع عشر على لسان المستشرقين

لقد أحصى المستشرق بوجولا سكان لبنان في القرن التاسع عشر فجعلهم: "أربعماية الف نسمة، بينهم حوالي مئتين وخمسين ألفاً من الموارنة، وستين ألفاً من الدروز، واربعين ألفاً من المتاولة، وعشرين ألفاً من الروم الكاثوليك، وعشرة الاف من الروم الارثوذكس، وخمسة آلاف من الأرمن الكاثوليك، وخمسة الاف من أجناس عَربيّة مختلفة، وستة آلاف من الاتراك، وخمسة آلاف من اليهود، فضلاً عن مئات الاوروبيين"، وذلك في كتابه "Correspondance" الجزء السادس صفحة ٣٤٦، أي أن سكان لبنان: ٢٨٥ الف مسيحي، ومئة ألف مسلم، وخمسة عشر ألفاً من جنسيات مختلفة.

اما القنصل الفرنسي هنري غيز فيجعل سكان لبنان من خلال إحصاء وقع بين يديه، كما يقول: ١٩٣٨٣٥ شخصاً، منهم ٢٩٠ يهودياً، و٥٣٩٥ متوالياً، و٨٧٧٥ مسلماً، و٢٦٤٤٥ درزياً، و١٥٣٠٥٠ مسيحياً، وجعل مصدره موثوقاً كما ذكر. ونعتقد أن هذا الاحصاء يشمل الذكور فقط، كما جرت العادة في مثل هذه الحالات. على كلّ تبقى النسبة ذاتها بين المسيحيين الذين يشكّلون ثلاثة أضعاف المسلمين، والموارنة بدورهم ثلاثة أرباع المسيحيين، كما يشكّل الدروز نصف المسلمين. وقد ورد هذا الاحصاء على لسان القنصل غيز في كتابه "بيروت ولبنان" - مجلّد اول صفحة ٢١٨. اما السائح غيرين(Guerin) فيجعل عدد السكان في نهاية القرن التاسع عشر نحو خمسماية الف نفس، في كتابه "الأرض المقدسة" جزء ٢ صفحة ١٠، و الأب غوته(L. Ghautey) في كتابه "الشرق" صفحة ٢٥٦، يرى أن الشعب السوري، وهي اللفظة التي كانت تطلق على شعب هذه البلاد، كان فسيفساء، بشرية متعدّدة الاجناس، بينها العرب والاتراك والروم واللاتين، وحتى البدو الرحّل من التركمان وغيرهم.

الفاتيكان يعزّي البطريرك حبيش بضحايا الاحداث

خلال الاحداث والفتن الاهلية التي وقعت في لبنان بين الاعوام (١٨٤١ - ١٨٤٥) تسلّم البطريرك يوسف حبيش عدة رسائل من الكرسي الرسولي، ولا سيما من قداسة البابا غريغوريوس السادس عشر تعزّي البطريرك الماروني، وتقدّم له بعض المساعدات، وتوافق على تعيين ممثّل البطريرك الخوري نقولا مراد اسقفاً. وقد اوصى قداسته بالمقابل تعيين الخوري طوبيا عون اسقفاً على بيروت. ووضعت آخر رسائل البطريرك الى الكرسي الرسولي الأهوال التي تعرّض لها الموارنة إبّان الفتن [١٦].

موقف البطريرك حبيش واقتراحاته

ولعل أبرز المواقف التي اعلنها البطريرك حبيش في اواخر عهده، إبّان الاحداث الاليمة، هو موقفه من القضية اللبنانية المطروحة على طاولة المباحثات في الآستانة، بين العثمانيين ودول الغرب، إذ كلّف ممثّله الخوري نقولا مراد ان يحمل

رسائل منه الى العثمانيين وحكام اوروبا والفاتيكان، يتمنّى فيها عليهم تعيين حاكم ماروني "من بيت شهاب الموارني، حسب العادة الجارية، وليكن متسمّياً دايما من الباب العالي الهميوني ذاته، بدون أن يلتزم أن يخضع لأوامر احد الباشوات. وليكن كاخية الحاكم المذكور أيضاً مارونيا...". ويعد أن يصل الى البند العاشر في اقتراحاته ينهي رسالته بالقول: "إن ساكني جبل لبنان، عند انتظارهم إثبات هذه الشروط المعروفة من الحكم الملوكي، يعدون أن يقدّموا ذواتهم حتى الى سفكة دمهم لكلما به خاطر ورضى الدولة العلية" (١٧).

وكان البطريرك حبيش على الصعيد المحلي يزور القرى ويعزّي المصابين في احداث الفتن الاهلية، ويقدّم لهم بعض المساعدات والتطمينات، ويدعو لعودة التعايش والوحدة الوطنية التي كان شديد التمسّك بها.

تقسيم لبنان الى قائمقاميتين

حرص العثمانيون على التنسيق مع البطريرك حبيش، ووضع نظام يرضى عنه كافة الفرقاء اللبنانيين، بعدما فشلوا في حكم البلاد مباشرة. وكان الموقف الفرنسي مسانداً للموقف الماروني الذي عبّر عنه البطريرك حبيش لدى الاوساط المسؤولة ملحّاً الى ضرورة العفو عن الأمير بشير الثاني، وتسليم شهابي ماروني حكم لبنان لأن اللبنانيين متمسكون بالحكم الوطني، والشهابيون بحكم انتمائهم الطائفي يمثّلون جميع المذاهب. لكن الدول الغربية الأخرى وفي طليعتها انكلترا لم تأخذ بهذا الاقتراح، وفضّلت تقسيم البلاد الى قائمقاميتين درزية ومسيحية، ووافق العثمانيون على هذا الاقتراح وصدرت قرارات التقسيم في ١٥ ايلول سنة ١٨٤٢، بناء على اقتراح مستشار النمسا الشهير مترنيخ. وجُعل جبل لبنان قائمقاميتين: شمالية يحكمها قائمقام مسيحي هو الأمير حيدر أبي اللمع، وجنوبية يحكمها قائمقام درزي هو الأمير أحمد إرسلان (١٨). ويفصل بين القائمقاميتين طريق الشام بيروت، بدل جسر المعاملتين بين جونيه وغزير. وتمّ تنفيذ هذا النظام في السابع من كانون الاول سنة ١٨٤٢. ولا يمكن فصل هذا التقسيم عن التنظيمات الادارية السابقة التي فرضها المماليك، وعرفت "بالمعاملتين"، ثم تبنّاها العثمانيون، واليوم اعتمدوها بالاتفاق مع دول الغرب بفارق بسيط، وهو ضم كسروان وضواحي بيروت

الشمالية والجبال المشرفة عليها الى القائمقامية المسيحية.

ولم تكن تركيا متحمّسة لهذا النظام ذي المنحى الوطني، ولكنها أرادت من القبول به، تفشيل إقامة إمارة مسيحية مستقلة، وفي أضعف الايمان إقامة حكم وطني مستقل يرضى عنه الدروز والموارنة معاً. وراحت تعمل بقوة لضرب هذا النظام الجديد بإثارة النعرات الطائفية بين الأكثرية والاقلية، داخل القائمقامية الجنوبية، حيث يمكنها لعب دور أكثر فاعلية من المنطقة الشمالية التي يسيطر عليها المسيحيون، علّها تصل بعد ذلك الى إقناع المجتمع الدولي لتبني فكرة الحكم التركي المباشر القوي الذي وحده بإمكانه وقف الصراعات والحروب الأهلية.

توزيع السكان حسب الطوائف في القائمقاميتين

كان يسكن القائمقامية الجنوبية خمسة وعشرون ألفاً واربعماية وخمسون درزياً وسبعة عشر ألفاً وثلاثماية وخمسون مارونياً، وخمسة الاف ومئتان من الروم الارثوذكس، وخمسة عشر ألفاً وخمسماية من الروم الكاثوليك، أي أن المسيحيين كانوا ضعفي الدروز تقريباً. لكن "الدروز اصلب عوداً واجسر"، على حدّ قول أحد المستشرقين متناسياً دور الجنود الاتراك الداعمين للدروز، والذين لعبوا الدور الأول في ضرب المسيحيين في القائمقامية الجنوبية، وفي تجريدهم من السلاح، لكي يتسنّى للدروز مواجهتهم وتهجيرهم.

اما سكان القائمقامية الشمالية فكانوا بأكثريتهم الساحقة من الموارنة، الى جانب اقلية درزية في جرود المتن وجهات عاليه، ونحو اربعين الف كاثوليكي اكثريتهم في زحله، في حين يقطن المسلمون المدن الساحلية. وقد ورد ذكر لتوزيع سكان جبل لبنان في "تاريخ لبنان" للدكتور فيليب حتّي نقلاً عن المستشرق ريشار ادواردز(Edwards) على الوجه التالي:

"مجموع السكان في لبنان مئتان وثلاثة عشر الفاً وسبعون نفساً، بينهم خمسة وتسعون الفاً وثلاثمائة وخمسون مارونياً (اي نحو نصف سكان الجبل)، وواحد واربعون الفاً وتسعون من الروم الكاثوليك، وثمانية وعشرون الفاً وخمسماية ارثوذكسي، وخمسة وثلاثون الفاً وستماية درزي، ومئة وعشرون الفاً وثلاثماية

وعشرون شيعي، ومئتا يهودي (١٩). أي أن عدد سكان الموارنة وحدهم يساوي كل سكان الجبل من الطوائف الاخرى مجتمعة.

اما دير القمر، فكان مجموع سكانها ثمانية آلاف نسمة، اكثريتهم الساحقة من الموارنة (٢٠). لذلك أعطيت استقلالاً ادارياً، داخل القائمقامية الجنوبية، وأنزلت حامية عثمانية فيها لمنع تعدّي الدروز على سكانها، ولكن الذي صار هو بالعكس، كان دورالحامية العثمانية تسهيل اعتداء الدروز على الموارنة فيها. ولم يكن أحد يخرج من بيته دون سلاح، والصدور محشوّة بالحقد والضغينة والتعصّب الطائفي الذميم، بسبب مداخلات العثمانيين والدول الأجنبية الراغبة في بسط نفوذها على هذه المنطقة من خلال تبنّي كلّ منها مجموعة من السكان: فالفرنسيون تبنّوا الموارنة، والانكليز الدروز، والروس الروم الارثوذكس.

التحضير لعودة الحكم التركي المباشر وتغذية التعصّب الطائفي

استطاعت تركيا أن تقنع دول الغرب التي وضعت يدها على القضية اللبنانية أن هذا الشعب الذي يتشكّل من طوائف وإتنيات مختلفة لا يمكن أن يحكمه فريق او حاكم ينتمي الى فريق دون الآخر. لذلك يجب أن يبقى للاتراك سلطة المراقبة والتدخّل عند الضرورة بواسطة ممثّلها المقيم في بيروت، تمهيداً لحكم البلاد مباشرة في حال انفجرت الصراعات من جديد بين المواطنين. وفي الوقت نفسه راحت تغذّي الصراعات، وتدفع باتجاه الانفجار الذي يخرج عن إمكانية إيقافه الحكام المحليين.

ولما كان الدروز، حسب المؤرخ حكمت الحداد "يعتبرون أنفسهم أحفاداً للمهاجرين الأفارقة الذين رحلوا الى سوريا هرباً من غزاة مصر، واختبأوا في قلاع لبنان المحصّنة" (٢١)، ونظراً لاتّساع رقعة الأرض التي وضعوا يدهم عليها من مرتفعات جبال لبنان الممتدة الى الشرق من بيروت، حتى شواطئ صيدا وصور، وصولاً الى الجولان وسهل حوران في سوريا، مروراً بالبقاع الغربي. ونظراً لما تضمّه هذه المنطقة من السهول، ونظراً لقلّة الايدي العاملة لديهم، فقد اضطرّوا للتعاون مع فلاحي جيرانهم الموارنة الذين يقطنون المنطقة الجبلية الواقعة بين

بيروت شرقاً وعكار شمالاً، وذلك من أجل استغلال واستثمار املاكهم الواسعة. ورغم الحاجة المتبادلة للتعاون عند الفريقين، فقد وقعت الصدامات الكثيرة بينهما بسبب فارق الدين حيناً، وحيناً آخر بفضل النزاع على السلطة، وهذا ما سهّل دخول فريق جديد تمثّل بالمعنيين والشهابيين، سلّم له الفريقان زمام الحكم لأرومته الشريفة ولقب الامارة الذي يحمل، فكان الحاكم والحكم للفصل في تلك النزاعات التي كانت تعكّر صفو الجبل بين الفريقين الاساسيين للشعب اللبناني. ولم تلبث هذه الفئات أن عززت أعدادها بتشجيع دخول عناصر يضاف الى العنصرين الاساسيين الدرزي والماروني. وبالمقابل ضاعف الفريق الماروني جهوده التبشيرية بالتعاون مع جاليات وارساليات أجنبية حلّت في ربوعه، بعضها غربي افرنجي كاثوليكي، وبعضها الآخر بروتستانتي انكليزي واميركي، مما زاد في موزاييك التركيبة الطائفية واللبنانية. كما سهّل الغزاة من مماليك وعثمانيين، وظروف الصراع في المنطقة، دخول فئات اخرى جديدة من أرمن واكراد وسريان وكلدان واشوريين وفلسطينيين وعرب وافرنج، وغيرهم، فأصبح التوازن بين فئات الشعب مفقوداً ودقيقاً جداً، بحيث يكفي دفع ضئيل من أي جهة قادرة لاهتزاز التركيبة بكاملها ووقوع الصراع المرير. وهذا ما قام به الاتراك لدعم موقفهم المطالب بحكم البلاد المباشر.

فتنة ١٨٤٥

نشبت الفتنة الثانية سنة ١٨٤٥، في شهر نيسان. وقد أتهم الكولونيل روز، قنصل الانكليز في لبنان، الامراء الشهابيين بتدبيرها لإخفاء دوره ودور العثمانيين، وإظهار عجز نظام القائمقاميتين عن ضبط النظام وفرض الأمن، علّه يعاد النظر فيها ليتسلّم العثمانيون حلفاؤه الحكم، فيتسنّى له إبعاد الفرنسيين نهائياً عن لبنان. ولم يستبعد هذا القنصل الذي تبنّى الدروز "لأنه لم يبق للانكليز غيرهم"، كما ادّعى، "بعدما استسلم الموارنة للفرنسيين جسداً وروحاً"، ليكونوا جسر عبور للأمة الانكليزية ومصالحها في الشرق. وهذا ما حمل البطريرك حبيش للردّ عليه برسالة خطيّة مؤرخة في ٣٠ ايار سنة ١٨٤٤، يتبرأ فيها من مضمون رسالة المطران نقولا مراد الى اللورد ابروين وزير خارجية الانكليز، التي يتمنّى فيها التجاوب مع رغبة

البطريرك، ووجهاء الطائفة، والامراء الشهابيين، في العمل لإعادة "الاسرة الشهابية الى إمارة الجبل" (٢٢).

اما المستشرق بوجولا (Pojoulat) فقال في كتابه "الحقيقة في سوريا" أن "الاتراك توصّلوا الى حلّ المسألة الشرقية بهذه الصورة. فقالوا في نفوسهم: إن هؤلاء النصارى ، وإن كانوا أقلّ عدداً وقوة، فهم خطر دائم، وقلق مستمرّ علينا، لأن اوروبا تتعرّض كل يوم لحمايتهم، فعلينا أن نستأصل هذه الآفة بقتل المسيحيين وابادتهم. وبهذا تتركنا اوروبا وشأننا، إذ لا يبقى في الشرق من تدّعي بحمايته"(٢٣).

وقد اعترف الدروز بالسير في هذا المخطط، ويشهد على ذلك كتاب موجّه من الشيخ سعيد جنبلاط الى الشيخ أحمد نكد سنة ١٨٤٥، وجاء فيه: "أما الآن، قد أجاز حضرة صاحب الدولة داود باشا (والي بيروت)، وسائر الجماعات الدرزية، الفتك بهذه الأمّة (المسيحية)، وإبادتها، فيجب عليكم أن تقوموا برجالكم في الحال، وتفتكوا بمسيحيّي الشحّار والدبيّة، وتضرموا النار في بيوتهم. وبالاختصار أن تعملوا فيهم ما عملتموه المرة الاولى سنة ١٨٤١. ولا تخافوا لأنه قد كُتب أمر الى حامية عبيه (التركية) بمساعدتكم. وعليه فاغتنموا هذه الفرصة لإبادة هذه الامة الخبيثة. والله يحفظكم" (٢٤).

وأشار المؤرخ عيسى اسكندر المعلوف في "دواني القطوف" انه "جرى توزيع البنادق على الشعب اللبناني للتقاتل والتخريب، فبلغ مجموع ما وُزّع في العام ١٨٤٥ خمسين ألف بندقية" (٢٥).

وبعد هذه التحريضات اليومية من قبل الغرباء والعثمانيين ابتدأت التحرّشات اليومية، فتوجه النصارى لمهاجمة دروز قرنايل وهم يحملون بيرق فرنسا، فاستاء من كل ذلك القنصل الفرنسي في بيروت، على حدّ ما ذكر المؤرخ اسطفان البشعلاني في كتابه "يوسف بك كرم ولبنان" الصادر سنة ١٩٢٤ صفحة ١٧٤. ثم حاسبهم على هذا. ونجم عن هذا الهجوم احراق سبع عشرة قرية درزية في جوار بيروت، إلاّ أن الجيش التركي كمن لهم في الطريق الى المختارة وفتك بهم فتكاً ذريعاً. وفي عبيه انضمّ الجنود الاتراك الى الدروز بالاضافة الى انضمام دروز

حوران الى جماعتهم في لبنان، وهاجموا معاً المسيحيين المقيمين في محيطهم، وشتتوا شملهم. وامتدّت نيران فتنة العام ١٨٤٥ الى اقليم جزين، ودير القمر، وغيرهما من المناطق، فسقط مئات القتلى، ودُمّرت عشرات البيوت، وأُتلفت المزروعات. ولم تصل النيران الى القائمقامية الشمالية، لافتقارها الى قيادات فاعلة تجيّش المواطنين، وتتحمّل أعباء الحرب.

دخول وزير خارجية تركيا شكيب افندي لتسوية الاوضاع

وبعدما غطت الفتنة معظم قرى الجبل، لا سيما تلك التي يتواجد فيها دروز ومسيحيون، تحرّكت الحكومة التركية، واوفدت وزير خارجيتها شكيب افندي لايقاف المجازر في ٢٤ ايلول سنة ١٨٤٥ . فدخل لبنان عن طريق دمشق بمساعدة قائد لواء عربستان نامق باشا، مع أن نظام القائمقاميتين يحرّم دخول الجيش التركي الى الجبل اللبناني. فاستنكر اللبنانيون هذا الدخول الذي يعتبر تعدياً على استقلالهم الاداري. واغتنم هذا الجيش الفرصة، وراح ينهب، ويسلب ويخرّب القرى حتى "ضجّ الناس من التعدّي والحيف" (٢٦).

واخذت الحلول تطرح للوضع اللبناني، منها وجوب التبادل السكاني بين المسيحيين والدروز، لفرز السكان فرزاً طائفياً، ولكن هذه الفكرة رُفضت من جميع الفئات الى جانب فكرة ترحيل الموارنة الى الجزائر بضمانة فرنسية، وهي فكرة الفيكونت اونفوري (Onffory) . كما طرح وزير الخارجية التركي عدة مقترحات منذ وصوله الى لبنان في صيف سنة ١٨٤٥، بعدما جمع السلاح، واوقف القتال، وقبض على مسبّبي الحركة. وتبنّى في النهاية فكرة تعديل نظام القائمقاميتين، بإنشاء مجلس في كل قائمقامية تتمثّل فيه الطوائف كلّها بالتساوي، بمعزل عن عدد ابنائها.

دور الجاليات الاجنبية، والارساليات والقناصل في الاحداث

من الأسباب التي ضاعفت العداء بين المسيحيين والدروز، وأدّت الى نشوب فتنة طائفية ثانية في أقل من ثلاث سنوات، نشاط المبشّرين الانكليز والاميركيين والفرنسيين الذين أسسوا المدارس في جبل لبنان وبيروت وبقية المدن اللبنانية،

وأدخلوا معهم مفاهيم دينية وثقافية وسياسية جديدة. وكان لا بدّ من دخول الدول التي كانت تحضنهم على الخط لتثمير جهودهم في هذه المنطقة عن طريق حماية وتبني فئات وطوائف من الشعب اللبناني، تشكل أقليات بالنسبة للأكثرية الاسلامية التي يحميها الحكم العثماني. وكان مركز النشاط الأجنبي الآستانة حيث يقيم سفراء الغرب والحكم المركزي العثماني. ويدير هذا النشاط قناصل وسفراء يقيمون في المدن اللبنانية الثلاث طرابلس وبيروت وصيدا. وكان سفير الانكليز في الآستانة اللورد سترابفورد "السلطان غير المتوّج" وزميله القنصل في بيروت ريتشارد وود هو الأكثر فاعلية على الأرض اللبنانية التي سبقه اليها السفير الفرنسي بوريه فاحتضن الموارنة اكثرية سكان الجبل، ولم يُبقِ له سوى الدروز فاحتضنهم. كما دخلت روسيا على الخط فاحتضنت الارثوذكس للتجانس الطائفي بين الطرفين. أما الاتراك، فكان همهم إغتنام الفرص المناسبة، بعد إلهاء الشعب بالصراعات، لابتزاز الطرفين وسلبهم اموالهم عن طريق بيع المناصب ولا سيما منصب القائمقام، والمندوبين.

وأدرك اللبنانيون أبعاد المؤامرة، ودور اللاعبين الأجانب فيها، فراحوا يدبّجون العرائض مطالبين بعودة الامير بشير الثاني الى البلاد، باعتباره لم يكن أسوأ ممن يحكمون البلاد اليوم، لا سيما بعد ضياع الامارة اللبنانية التي شعر اللبنانيون إبانها، من كل الفئات، بالارتياح والطمأنينة. وكان من الواضح جداً أن قناصل الدول الأجنبية وسفراءها، خاصة القنصل الفرنسي بوره، والكولونيل روز والقنصل السابق وود الانكليزيين، جميعهم كانوا، بحجّة مساعدة اللبنانيين على إنهاء الحالة الراهنة، والصراعات المذهبية، يُزكّون نيران هذه الصراعات لترويج سياسة بلادهم، وانتماءاتهم الدينية المتضاربة. وقد جاء في إحدى العرائض الدرزية "أن الخصومة التي صارت فيما بيننا وبين النصارى (ومعدّوها من وجهاء الدروز)، كان نشوؤها من روز قنصل الانكليز لأنه دخّل في عقول البعض منّا أن ما لنا خلاص إلاّ بمحق النصارى، وأن هذا رأي دولته (كما أنه رأي العثمانيين أيضاً)، وقد قدّم لنا إسعافات وأشياء توجبنا لتصديق ذلك، وانغشّينا منه..." (٢٧).

وحسب القنصل الفرنسي بوريه الذي عزلته فرنسا من منصبه لمساندته

الموارنة، والسير في ركابهم بعيداً في موقفه دون تلقّي الاوامر من حكومته، على حدّ قول الدكتور سليم حسن هشّي، هو الآخر يوضح دور وأهداف القنصل الانكليزي الكولونيل روز بالقول: "إن للكولونيل روز في لبنان صفة دينية، بالاضافة الى صفته السياسية، فبيته يمتّ بأكثر من صلة الى احدى الجمعيات الدينية (الانجيلية او البروتستانتية). وبعض ذويه يشغلون في هذه الجمعيات مراكز مرموقة. وخَلْق إمارة درزية صغيرة تتمذهب بمذهبه، يستهوي الكولونيل من الناحية الدينية، كما يستهويه العمل على خلق الجوّ الصالح لحماية سياسية..." (٢٨).

ومن المعروف في الاوساط اللبنانية أن الكولونيل روز كان يكره البطريرك حبيش لأنه "أصدر أمراً خطياً الى الموارنة لطرد المبشرين بالتوراة"، والمقصود بهم البروتستانت (٢٩). وكان الحكم الانكليزي قد اوفد في العام ١٨٣٥ القنصل ريتشارد وود ليوقع الخلاف بين الامير بشير الثاني وحاكم مصر محمد علي. ثم دخل لبنان وراح يعمل على إبقاء الخلاف بين الموارنة والمصريين والامير بشير الثاني الحاكم. وقد وعده الامير بشير قاسم المعروف ببشير الثالث بالتعاون مع الانكليز شرط إمداده بأربعة عشر بندقية. ليتمكّن القنصل وود من أداء دوره التحريضي على أكمل وجه طلب من الخوري ارسانيوس الخوري الماروني أن يعلّمه اللغة العربية. ثم راح يحرّض الموارنة على التخلّي عن تأييد فرنسا التي لن تخدم مصالحهم بقدر ما يخدمها العثمانيون. ولما حاول العثمانيون القبض على مناصب الدروز والذين قادوا الفتنة ضدّ المسيحيين في مناطقهم، التجأ الشيخ نعمان جنبلاط الى دار الكولونيل روز، كما هرّب القنصل الفرنسي الامراء قيس وأسعد وقعدان الشهابيين الموارنة. وسمح العثمانيون للدروز بمرافقتهم لجمع سلاح الموارنة وغضّوا الطرف عن فتكهم بهم بعد تجريدهم من السلاح.

وكان الأمير بشير الثاني قد أوفد إبنه الأمير أمين للتأكد من تدخّل الأجانب في الشؤون اللبنانية. فأفاده أنه ثبت له ايفاد قنصل سردينيا رجلاً افرنجياً لتحريض الاهالي على مهاجمة بيروت، كما أن يوسف الزنانيري ترجمان قنصل النمسا قام الى زحله وحرّض اهلها على الثورة، واضاف الامير امين في تقريره لوالده: "إن تشديد الافرنج لأهل البلاد ظاهر كالشمس، وتردّدهم عليهم ايضاً، إذ

انه هو رآهم بنفسه" (٣٠). وتابع: "إن ترجمان قنصل فرنسا في بيروت خليل المدوّر على إتّصال بالعصاة يمدّهم بمادة الكبسول، وان أربعة آخرين من رعايا فرنسية في الحرج مع الثوار... وقد شملهم القاصد الرسولي بعطفه...وقام راهب إفرنسي يتجوّل في قرى المتن وكسروان، يحرّك الاهالي، ويحرّضهم على الهياج والالتحاق بالثورة، ويعدهم بقدوم مراكب فرنساوية مشحونة ذخيرة وسلاحاً لأجل إمدادهم".

وكتبت الكاتبة الروسية سميليا نسكايا، استناداً الى ما وجدته في الارشيف الروسي من وثائق ومستندات تعود الى هذه المرحلة من الصراع الداخلي "إن العداوة بين الطائفتين (الدرزية والمارونية) لم تكن سبباً للحرب بل نتيجة لها"(٣١). ولما كان المسيحيون يشكّلون القسم الرئيسي من الفلاحين، والارثوذكس منهم في العالم العربي، يشكّلون نصف المسيحيين، فقد شدّدت روسيا على قناصلها وسفرائها في الشرق وخاصة في لبنان ان يهتموا بحماية الارثوذكسيين من جهة، وبتعزيز امتيازاتها من جهة ثانية. وفقد طلبت من الارثوذكسيين او "الملكيين" كما يسميهم الشدياق، أن يساندوا الدروز في عاليه والقرى، حيث هم أكثرية، ضد الموارنة. وعمل القنصل العام بازيلي بهذه التوجيهات وراح يرسل التقارير المتواصلة عن حالة البلاد وصراعاتها الحالية، معتبراً "أن الثورة التي عصفت بقوة في البلاد التي اصبحت مؤسساتها التقليدية أطلالاً...متأتية من عجز السلطات التركية، لا بل مكرها ووقوفها غالباً الى جانب الدروز، ودسائس العملاء الفرنسيين بين الموارنة ورجال الدين المتعصبين، والتفوق الذي منحه الباب العالي لزعيم هذه الطائفة الدينية (البطريرك)، والمبالغ المالية التي ترسلها فرنسا والنمسا، على شكل مساعدات خيرية، وعجز امير الجبل بشير قاسم الشهابي الثالث وعناده، وأمل الدروز بتلقّي مساعدات من انكلترا، كل ذلك قد أدّى الى الحرب الأهلية في جبل لبنان" (٣٢). ثم اتبعه بتقرير آخر في شهر كانون الثاني سنة ١٨٤٢ حدد فيه بوضوح وجهة نظره في هذه الاحداث بالقول: "إن الصراع بين الطوائف المقاطعجية الذي اضفى عليه اختلاف العِرْق والدين في المناطق المختلطة طابع الحرب الأهلية، قد شمل كل سكان جبل لبنان...". وإن أضمن وسيلة "لتهدئة البلاد" في رأي بازيلي هي "تجريد الجماهير من السلاح، وإلغاء السلطة غير الشرعية للمشايخ والامراء.

واعتبر أن الناس المضطهدين لا بدّ أن يتكلّموا على المساعدة والحماية من الحكومة العثمانية ضد أطماع المشايخ". ورأى "أنه بات من الممكن تعيين مسلم غير لبناني، حاكماً على جبل لبنان، وتشكيل مجالس تتمثل فيها جميع الطوائف تحت إشرافه...".وختم قائلاً: "إن مُلك الفلاح لا يمكن بيعه إلا للفلاح، وملك الشيخ والامير، للشيخ او الأمير، وملك الدير او الكنيسة، لا يباع إلا للدير او الكنيسة...".

نفي الأمير بشير الثاني

ولما قرّر شكيب افندي، وزير خارجية تركيا، وضع حدّ للحوادث الدامية في البلاد، بأمر من العثمانيين، باشر عمله بتحذير الجاليات الأجنبية في لبنان، وأتباعها، من لبنانيين وعرب، بالخروج من جبل لبنان، وإلاّ سيستعمل القوة لاخراجهم، فخرجوا الى المدن، وخفّت موجة التحريض. كما أن خليل باشا، الوزير التركي، عندما عاد، بعد جولة في لبنان، الى اسطنبول، طلب الى الدولة العثمانية، إبعاد الأمير بشير الثاني عن العاصمة العثمانية، لأن له ضلعاً بما يجري في لبنان، فنفي الى زعفران بول، ومنها الى قاضي كوي حيث مات فيها سنة ١٨٥٠، وعادت زوجته الى البلاد في العام ١٨٥١، وحفيداه في العام ١٨٥٤ بعد غياب أربعة عشر سنة.

وهكذا نرى أن جميع الدول الفاعلة آنذاك قد حاولت مدّ أصابعها لتحريك الفتنة في لبنان، حتى عندما يحين القطاف تجد حصةً لها على بيادر هذا الوطن الصغير الذي كان وما يزال ساحةً لحبك المؤامرات، وتنفيس الحقد، والشعب اللبناني العاطفي يؤخذ دائماً بأساليب الخداع، ويقع فريسةً وضحيةً للابتزاز، وللتهور، وعدم الرؤية السليمة. وهذا عائد لكثرة المشارب، والمذاهب، والمسارب التي تشكّل الثغرات التي ينفذ منها أعداء الديمقراطية في كل عصر ومكان.

حلول وترتيبات شكيب افندي

وبما أنه بعد كل حدث بارز يجب أن يكون هناك "كبش محرقة"، فقد قضت تركيا تنفيذاً لاقتراح من وزير خارجيتها شكيب افندي، أن تعزل القائمقام المسيحي حيدر ابي اللمع، باعتباره حسب رأي الوزير التركي، مسؤولاً عن هذه الاحداث،

وبالتالي يجب أن يحمل تبعات المعارك التي حدثت في القائمقامية الجنوبية، وتعيين الأمير احمد ابي اللمع مكانه. وقد بقي في هذا المنصب حتى وفاته سنة ١٨٥٧، ثم خلفه الأمير حسين اللمعي حتى نهاية عهد القائمقاميتين وبداية عهد المتصرفية في العام ١٨٦١.

وكان من جملة الترتيبات التي فرضها شكيب افندي تعيين وكلاء عن الطوائف في المدن والقرى المختلطة، تنسّق مع شيوخ القرى ذات الأكثرية، في القضايا الهامة. كما أمر بجمع السلاح من الأهلين، وعوّض على المسلوبين، ولو بقدر ضئيل. وأمر بمسح البلاد لفرض ضرائب جديدة عادلة على كافة المواطنين.

لكن هذه الترتيبات لم تحل دون قيام فتنة أعنف وأشمل، هي فتنة العام ١٨٦٠ التي سبقتها فتنة محلية في كسروان بين المشايخ والفلاحين في العام ١٨٥٨، وكلتاهما من تدبير العثمانيين لأن همّهم كان منصباً في تلك المرحلة على تحريك الثغرات الطائفية، وتحريض المواطنين على التقاتل، لإرغام الفريقين الدرزي والماروني معاً على طلب الحكم العثماني، تماما كما حدث في الحرب الأهلية الأخيرة المدبّرة من الخارج. ولما كان الدروز يداً واحدة كعادتهم، خلافاً لما كان عليه الموارنة، كعادتهم أيضاً، فقد انفجرت الثورة داخل المجتمع الماروني سنة ١٨٥٨ لتقضي على البقية الباقية من قوة الموارنة وتماسكهم وقياداتهم، كما نشبت حركة اخرى قبل عام في بيت شلالا سنة ١٨٥٧ مشابهة للأولى، حتى وصلوا الى العام ١٨٦٠ منهوكي القوى، فدفعوا الثمن الغالي لضعف نظرهم، وحساباتهم الخاطئة.

● ٦٨ ـ البطريرك يوسف الخازن العجلتوني (١٨٤٥ ـ ١٨٥٤)

بعد البطريرك الحبيشي، سليل اسرة آل حبيش الاقطاعية، كان لا بدّ أن يتبوأ السدة البطريركية، حفظاً للتوازن الذي يحرص عليه اللبنانيون كثيراً، بطريرك آخر من أسرة مارونية أخرى لا تقل أصالة وعراقة من الاسرة الحبشية، فانتخب الاسقف يوسف الخازن العجلتوني، اسقف دمشق، بطريركاً في ميفوق في ١٦ آب سنة ١٨٤٥، بعد تأخير الانتخاب ثلاثة أشهر بسبب الاحداث الجارية في البلاد[٣٣]. ونال درع التثبيت، بواسطة وكيله في روما الاسقف نقولا مراد، من البابا

غريغوريوس السادس عشر في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٨٤٦.

وبوصول الاساقفة الى الديمان لتنصيب البطريرك الجديد، على أثر وفاة البطريرك السابق وانتخاب الخازن في ميفوق ليحل بعده في الكرسي البطريركي، واجههم حشد من مواطني الجبّة الشمالية طالباً انتخاب الاسقف بولس مسعد الذي اشتهر بجرأته وإقدامه، في وقت كانت فيه الطائفة تحتاج الى بطل يقودها، أكثر من حاجتها الى قدّيس متنسك يُمضي وقته في العزلة والصلاة، وهي الصفات التي يجلّها ويقدّسها أهل المنطقة، متجاهلين الانتخاب الذي تمّ في ميفوق، مما اضطر الأساقفة للعودة الى بكركي حيث تم الاحتفال بتنصيب البطريرك الجديد بين أهله ومواطنيه من بني الخازن. ولما عاد البطريرك للاصطياف في العام الثاني في الديمان استقبله أهل المنطقة بحفاوة بالغة. وقد أشار قداسة البابا الى هذا الحادث في "براءة التثبيت" (٣٤). وقد كان من سوء حظ هذا البطريرك أن عايش كسلفه البطريرك الحبيشي مرحلة دموية تميّزت بالحرب الأهلية التي كان يغذّيها الاتراك، ووصلت بحرارة الى قنوبين بالذات، التي حاصرها الاتراك ولم يفكّوا حصارها إلاّ بعد تدخل البطريرك والكرسي الرسولي وملوك فرنسا التي ضغطت لفكّ الحصار الذي قاومه الشيخ بطرس كرم الإهدني، والشيخ حصن الخازن، والبطل أبو سمرا غانم، وضغط لفكّه أيضا القنصل الفرنسي بوجات. وكان الهدف منه تركيع الرهبان وفرض مشيئة الاتراك على الطائفة المارونية وقياداتها. واضطرّ البطريرك على أثر انتخابه أن يقيم في دير سيدة البشارة في زوق كسروان. ومكّنه وجوده بالقرب من مواقع القيادات التركية في بيروت من الضغط على شكيب افندي لوضع ترتيبات على اثر احداث العام ١٨٤٥ تناسب الموارنة والشعب اللبناني، وخاصة لجهة المحافظة على استقلالية الجبل الادارية. وقد أثمرت جهود البطريرك الخازني بإيفاد مبعوث تركي آخر هو أمين باشا للوقوف على وجهة نظر البطريرك ونقلها الى شكيب افندي للعمل بها، والتعويض على المتضررين. لكن العثمانيين رفضوا اقتراح البطريرك بإعادة نظام الامارة الى لبنان، وأصرّوا على ترميم نظام القائمقاميتين الراهن وهذا الاصرار أدّى الى استمرار الفتن في لبنان، وزيادة عنفها، واضطرار الطباخين لتغيير الوصفة بعد

احتراق الطعام.

وفي ادراج بكركي اكثر من وثيقة تؤكد على دور البطريرك الخازني في تسوية الامور العالقة في طائفته، واهمها قضية تعيين القاضي ارسانيوس فاخوري، والمطران طوبيا الذي ثبّته في أبرشية بيروت، وحماية مسيحيّي حلب من الاضطهاد. ومن بين هذه الوثائق واحدة مؤرخة في ٣٠ ايلول سنة ١٨٥٠ ومرسلة من القنصل الفرنسي هوريون الى البطريرك يظهر فيها الجهد الذي بذله غبطته مع العثمانيين والحكومة الفرنسية لتسوية الاوضاع اللبنانية، ووقف الصراعات. وقد أصدر البطريرك الخازني عدة قرارات إصلاحية وتنظيمية تتعلق بامور الكنيسة المارونية، تلبية لرغبات الكرسي الرسولي، ومنها عدم سماع الاعتراف خارج منبر التوبة، ومنع ذهاب الكهنة الى البيوت تلبية لطلبات الأعيان لتعريفهم، ومنع النساء من دخول الكنيسة كاشفات الرؤوس، هذا بالاضافة الى فتح المدارس المجانية لمواجهة مدارس البروتستانت المجانية. وكان القائمقام المسيحي قد اشتكى على البطريرك لالتجائه الى باشا بيروت العثماني بدل اللجوء اليه. وأوضح البطريرك في رسالته للفاتيكان، ان السبب هو تجاهل القائمقام لمصالح الطائفة. وتوفي ودفن في قنوبين في ٣ تشرين الثاني سنة ١٨٥٤.

● ٦٩ ـ البطريرك التاسع والستون بولس مسعد العشقوتي (١٨٥٤ـ ١٨٩٠)

وبعد تولّي شيخين احدهما حبيشي والثاني خازني السدّة البطريركية، أصبح من المطلوب اختيار بطريرك ينتمي الى طبقة العامة والفلاحين، ولذلك اختير خرّيج معهد روما الماروني ومدرسة عين ورقة، اسقف طرسوس وبعلبك، إبن الشريك الخازني مبارك مسعد في ١٢ تشرين الثاني سنة ١٨٥٤، "بالصوت الحيّ" على حدّ تعبير الأب بولس صفير (٣٥)، أي بالاجماع، ليكون بطريرك المرحلة القادمة باسم بولس مسعد، بعدما كان أهل جبة بشري قد رشحوه يوم انتخب سالفه البطريرك الخازني ليتسلم هو البطريركية باعتباره مشهوراً بجرأته واقدامه. ونظراً للعديد من الصفات والمواهب ، والثقافة العالية، اختاره البطريرك حبيش ليتخرّج من مصر وروما ويكون ممثّلاً له في الكرسي الرسولي قبل أن يسميه أسقفاً. ونال

درع التثبيت على يد ممثّله لدى الكرسي الرسولي الأباتي امبروسيوس نايف الدرعوني الذي عينه الفاتيكان اسقفاً في العام ١٨٧٥. وقد تمّ الاحتفال بتثبيت البطريرك في الديمان في ٢٩ حزيران من العام المذكور بمهرجان باهر شارك فيه الاساقفة واعيان البلاد وجماهير حاشدة. لكنه رفض ارتداء خلعة الرئاسة إلا مكرهاً، مرة واحدة في هذا الاحتفال "ثم علقها على الشكلية" على حدّ تعبير جرجس بك صفا.

والبطريرك مسعد رجل علم، وجرأة، وإقدام، وهو أيضا مؤرخ بارز، ومؤلف "الدر المنظوم" الذي استعنّا به أكثر من مرة في دراستنا هذه، وهو مرجع هام في التاريخ الماروني. لكنّ حظّه كان كسالفيه، في معايشة اصعب الظروف التي مرّت على البلاد، ولا سيما إبّان احداث الستين المشؤومة. وكان يعاين وهو شاب كبرياء وتعنت مشايخ بلدته ومنطقته بني الخازن فطلبت نفسه السلطة لوضع حدّ لهذا التصرّف الأرعن في وقت عانت فيه طائفته من المشقات والمصاعب التي تحتاج الى رجل مميّز ومقدام مثله لتحمّل السلطة الروحية، وقيادة البلاد الى مواطن الأمن والسلام. ولكنه، وللأسف عجز عن إطفاء الحريق الكبير الذي اندلع بين الموارنة والدروز سنة ١٨٦٠، فحصر جهده بمحو آثاره، والتخفيف من حدّة مأساته والتعويض على بني قومه، وقصاص الفاعلين والمحرّضين، ونجح في ذلك الى حدّ بعيد.

وقد اشار الدكتور عادل إسماعيل في "وثائقه" الى أن البطريرك مسعد "كان يمسك بين يديه بالسلطة الحقيقية في الجبل، وكان نفوذه لا جدال فيه سواء بين الموارنة، ام بين الدروز. وكان يجسّم بشخصيته القوية إتحاد الطائفتين، ويتدخل بفاعلية في شؤون البلاد الداخلية...". ولذلك يحمّله المسؤولية الكبرى في الاحداث التي عصفت بالبلاد ويقول: "هكذا ارتكب الحبر الكبير خطأ في التقدير يترتّب عليه لاحقاً آثار خطيرة حاسمة في حقل العلاقات بين الطائفتين الدرزية والمارونية" (٣٦).

كما أننا لا نستطيع تبرئة البطريرك مسعد من مسؤولية أحداث العام ١٨٥٨ التي اندلعت في كسروان بين مشايخ آل الخازن والفلاحين، وكلاهما من الموارنة. وهذا ما يشير اليه الاستاذ توفيق توما في كتابه حول "الفلاحين والتشريعات

الضـرائبـيـة عند الموارنة والدروز من القـرن السـابع عشـر حـتى العـام ١٩١٤": "إن الكنيسة التقت والاقطاعيين النصارى، دونما تنسيق طبعاً، أعيان الدروز في البحث عن وسيلة فعّالة تنحرف بهذه المسيرة المخيفة التي انخرطت فيها القوى الشعبية الناهضـة، عن السبيل المفضـي الى ثورة فرنسية الطراز..." (٣٧). ويلقي التـهمة في معرض دفاعه عن فلاحي كسروان وثورتهم على قنصل فرنسا الكونت بنتيفوليو الذي هو "الأكـثـر فـسـاداً، والأكـثـر تفـاهـة بين قناصل فـرنسـا التي عـرفـتـهم المدن اللبنانية. ويشاركه المسؤولية بشير أحمد ابي اللمع قائمقام النصارى، خورشيد باشا والي بيروت، ويوسف بك كرم الذي "تحظى حملته بمباركة البطريركية" على طانيـوس شـاهين وجـمـاعـتـه، والتي أدّت الى اسـقـاط الجـمـهـورية، بمبـاركـة البطريركية"(٣٨).

ومن المشاكل التي واجهها البطريرك مسعد أيضا، الخلاف على السلطة في الرهبانية البلدية الذي أدّى الى اقصاء الابوين افرام البشراني إبن اخت المطران جـعـجع الذي كـان له الدور الأبرز في هذا الخـلاف، والأب لورنسـيـوس الشـبـابي، قـائدي العـصـيـان الرهبـاني الذي جرى في دير قـزحـيـا، وانتـهى بفـضل تدخّل البطريرك والفاتيكان والمتصرّف، وانتخاب الأب مرتينوس الغسطاوي رئيساً عاما سنة ١٨٧٥. وتبقى ثورة طانيوس شاهين، واحداث الستين، وخلاف يوسف بك كرم والمتصرّف داود باشا على السلطة، وتصرّفات القاصد الرسولي بياف، والخلافات الرهبـانيـة، هي أهم المشـاكل التي واجـهت البطريرك مسـعـد، وهي من الضـخـامـة بحيث لم تواجه أحداث مثلها أي بطريرك اخر. وقد استطاع أن يعالجـها بحكمة وروية، لإبقاء اضرارها في ادنى حدّ ممكن.

وقد سـافر البطريـرك مسـعـد، بدعوة من الكرسـي الرسـولي، الى رومـا سنة ١٨٦٧، مصطحباً معه الاسقف يوسف الدبس صاحب موسوعة "تاريخ سورية" الشهيرة، و"البيان المفصّل في تاريخ الموارنة المؤصّل". وفي روما استعان سيادته بارشـيف الفـاتيكان ليـضـع مـؤلفين مـهـمّين: "سِفْر الاحـبـار"، و"روما الرومـانيين". وانتقل البطريرك مسعد من روما الى باريس حيث قابل الامبراطور نابوليون الثالث، ونال منه وسام "جوقة الشرف"، ومنها انتقل الى الآستانة فنزل بضيافة السلطان

عبد العزيز في ١١ ايلول سنة ١٨٦٧، وألقى في حضرته خطاباً قيّماً قام بترجمته الفورية المتصرّف اللبناني لاحقا، فرنكو باشا. أعجب السلطان بالبطريرك، فقدّم له الهدايا الثمينة، ومنحه "الوسام المجيدي" من الدرجة الاولى، كما أنعم على مرافقيه الاسقفين بطرس البستاني ويوحنا الحاج، والسيد بولس حوّا، والكونت رشيد الدحداح، بالهدايا المماثلة والاوسمة من الدرجة الثالثة، وعلى مرافقيه من الكهنة والشمامسة والعوام، بالاوسمة الأدنى. واستمرّت زيارته للآستانة ثلاثة أسابيع، عاد بعدها الى لبنان في ٢٣ ايلول سنة ١٨٦٧ ليبلغ المسلمين اللبنانيين أن السلطان عبد العزيز وعده، بناءً لتكليفهم، باعفائهم من الخدمة العسكرية.

كما عاصر البطريرك مسعد إنشاء متصرفيّة جبل لبنان، وساهم في تقديم بعض الاقتراحات المطلوبة للانتقال من عهد الفتن والحروب الأهلية الى السلم الاجتماعي والأمن السياسي. ولكن الصراع الذي نشب بين البطل يوسف بك كرم، والمتصرّف داود باشا قد آلمه كثيراً، بسبب الصداقة التي كانت تربطه بكرم الذي استعان به لوضع حدّ لثورة طانيوس شاهين التي أخذت أبعاداً تهدّد سلامة الطائفة المارونية، وقد ساهم في إقناع يوسف بك كرم بوجوب مغادرة البلاد، بضمانة فرنسية، على أثر اجتماع عقد في بكركي برعاية البطريرك وحضور القنصل الفرنسي. ولم يكن البطريرك مسعد مرجعاً لمسيحيي لبنان فحسب، بل لمسلميه أيضاً، لا سيما بعدما طالب بإعفائهم من الخدمة العسكرية. وشملت رعايته اللبنانيين في كافة المناطق والمدن حتى الخارجة منها عن نطاق جبل لبنان. وقد طالب مراراً بتوحيد البلاد، وتسليم حكمها لأحد امراء لبنان الوطنيين.

وقد وافته المنية في ١٨ نيسان سنة ١٨٩٠ في سيدة بكركي، ودفن في كنيسة مار بولس وبطرس في مسقط رأسه عشقوت، حيث مدافن أسرته بيت مسعد والمشروقي، تاركاً عدة مؤلفات بينها "الكرونيكون" اي تاريخ الأزمنة الذي وضعه أثناء وجوده في روما وابتدأ فيه حيث انتهى الدويهي في العام ١٧٠٠. ونشرت مجلة "المنارة" في السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٢ فصولاً منه في أعدادها الاولى والثانية والثالثة، بالاضافة الى الأب فهد الذي نشره سنة ١٩٨٣. وإبّان اسقفيته (١٨٤١ - ١٨٥٤) نشر كتابه التاريخي الشهير "الدّر المنظوم في تاريخ الشرق القديم

والحديث"، ففتح افاقاً جديدة في علم التاريخ، واعتبر كتابه هذا فتحاً جديداً في فنّ التاريخ. وقد لخّص الأباتي فهد شخصية البطريرك مسعد بالتالي: "إنه من آحاد العصر في علمه، وحجة أهل التاريخ في بلاده، ومثال الكمال في تقواه وقداسته"(٣٩). وقد تبادل البطريرك والكرسي الرسولي عدة رسائل حول الشؤون الدينية ولا سيما حول معهد روما الماروني والطلاب الموارنة. كما أدخل إصلاحات كثيرة على دير بكركي الذي اعتنى في توسيع املاكه أيضاً وأقام فيه مكتبة، وعقد مجمع بكركي الشهير باصلاحاته الكنسية، مع العلم أن الكرسي الرسولي لم يثبتّ إلا القليل من قرارات هذا المجمع، رغم انه طيلة ولاية البطريرك، "لم ينقض الكرسي الرسولي له أيّ حكم" (٤٠).

وقد عيّن البطريرك مسعد ستة عشر اسقفاً بينهم الاساقفة يوسف فريفر الذي تولّى أبرشية بلاد البترون ومدرسة مار يوحنا مارون وساهم في ازدهارها، والاسقف الياس الحويك الذي اصبح بطريركاً عظيماً على يده قام "لبنان الكبير"، والاسقف يوسف الدبس المؤرخ الشهير الذي ألّف كتاباً حول رحلة البطريرك الى روما وباريس والآستانة مؤلفا من ٤٣٢ صفحة ونشره سنة ١٨٦٨، عدا "تاريخ سوريا" وغيرها من الكتب والمؤلفات التي أشرنا اليها في بداية سيرة البطريرك مسعد. كما ترك البطريرك مسعد مذكرات شخصية فيها أخبار يومية عن سفرته هذه، نشرتها مجلة المنارة سنة ١٩٣٧ صفحة ٧٩٢. وذكر البطريرك فيها أنه نزل بضيافة الكونت رشيد الدحداح في باريس حيث قابل كبار الشخصيات الفرنسية، وبعد زيارته للامبراطور نابوليون والملكة اوجيني أقام قداسا في كنيسة نوتردام دي باري حضره، والكلام للخوري يوسف الدبس، مرافقه قبل أن يرسمه أسقفاً، "رجال الدولة وأعيان البلاد وجماهير من العساكر والشعب مما يقدّر عددهم خمسماية ألف شخص" (٤١). وبعد ٤٨ يوماً في روما، و٢٩ يوماً في باريس، و٢٣ يوماً في الآستانة قابل فيها السلطان عبد العزيز خان مع كامل الحاشية، وتسلّموا منه الاوسمة كما أشرنا، عاد البطريرك وصحبه الى الديمان حيث استقبلتهم حشود المواطنين على طول الطريق المؤدي من طرابلس الى الديمان بقرع الاجراس وإطلاق الزغاريد والرصاص. وتوافد المشايخ والاعيان والطلاب لتقديم التهاني

بالسلامة، كما أشار الخوري يوسف الدبس، المرافق الشخصي للبطريرك. وقد ترك البطريرك مسعد أيضا من جملة المؤلفات "كراساً" حول حوادث الستين، نشره ابراهيم حرفوش في "المنارة"، و"رسالة الملكية والمارونية" الذي نشره الأب فهد، و"تاريخ العيال المارونية" نشر في المنارة ايضا من قبل ابراهيم حرفوش سنة ٧٨٩ ـ والمحاماة عن بتولية العذراء، ومقال حول دخول المنصوريين الى لبنان، وفهارس السجلات البطريركية، وتاريخ القرن الثامن عشر "كرونيكون"، وترجمة البطريرك اسطفان الدويهي فيه دراسة حول المجمع اللبناني نشرت في مجلة الفصول سنة ١٩٨٣ من قبل الأباتي فهد. وقد حُفظت رسائل البطريرك التي يدافع فيها عن اعتماد الموارنة على النسخة العربية من قرارات "المجمع اللبناني"، في خزائن الفاتيكان، ارشيف مجمع الايمان الشرقي وهي مؤرخة في ٣ ايار سنة ١٨٨٩.
وكانت آخر رسائل البطريرك المحفوظة في الارشيف الرسولي تتعلق بسيامته أربعة اساقفة أشرنا الى إثنين منهما سابقاً، وهما يوسف فريفر، والياس الحويك. ويؤكد فيها غبطته "خضوعه التام الكامل، وغير المتزعزع لقداسة البابا، ويسأل رئيس مجمع الايمان أن يتوسّل إلى قداسته "ليشملنا بعطفه، ومحبته الأبوية، وبركته الرسولية، ولنا الشرف العظيم بأن نكون خادماً أميناً لهم. جبل لبنان في ١٥ شباط سنة ١٨٩٠، الحقير بولس بطرس مسعد البطريرك الانطاكي". وقد تلاها رسالة مشتركة من الاساقفة الاربعة يظهرون فيها خضوعهم التام للكرسي الرسولي، ويعترفون علناً وأبداً، بايمانهم الكاثوليكي كما يعلّمهم إياه... الحبر الاعظم، وكل المجامع المسكونية...".

حركة قرنايل وبيت شلالا سنة ١٨٥٧ اولى الحركات الفلاحية في لبنان

اختلف نصارى قرنايل من بني هلال، مع بني الأعور الدروز أصحاب مقاطعة قرنايل، فامتدّت الثورة والعصيان والتمرّد على أصحاب المقاطعات، الى بيت شلالا في جرود بلاد البترون، إذ قام الأهالي عام ١٨٥٧ على الشيخ بطرس واكد حبيش، متسلّم منطقة البترون. وكان بعض القناصل قد سلّفوا الأهالي والفلاحين الذين سكنوا قرى الشمال، والجبل، أموالاً لإصلاح بيوتهم، تكفيراً عن دورهم المخرّب في الاحداث، ونظراً لحالة البؤس التي كان يتردّى بها فلاحو الجبل.

ولما كان الشيخ الحبيشي يجور على الفلاحين في استيفاء الضرائب، فقد حاول سحب هذه الاعانات منهم لتسديدها عن كسرهم الضرائب المفروضة عليهم، مما يحرمهم من تأمين القوت لعيالهم، فتمرّدوا، وثاروا عليه، وامتنعوا عن دفع الضرائب حتى سوّي الأمر بين الطرفين. وكانت شرارة قرنايل وثورة بيت شلالا، اولى الحركات الفلاحية ضدّ رجال الإقطاع في لبنان، بعد العاميّات التي واجه بها عموم الشعب طلب الأمير بشير المتزايد للضرائب. ويمكن اعتبارها الانتفاضة الاولى للشركاء ضدّ أصحاب الاملاك، مقدّمة لنشوب ثورة فعلية من قبل الشركاء ضدّ المشايخ المالكين للأرض في كسروان سنة ١٨٥٨.

٢- حركة طانيوس شاهين ١٨٥٨

١ - اسبابها :

كان التحرّك الأهمّ والافعل الذي قام به الفلاحون ضدّ اصحاب المقاطعات، هو حركة كسروان المعروفة بحركة طانيوس شاهين في العام ١٨٥٨. وقبل البدء بسرد احداثها، نتوقف لنلقي بعض الأضواء على الأسباب التي أدّت اليها، وفي مقدّمتها الضرائب والمظالم التالية التي كان يفرضها المشايخ على الفلاحين:

١ - ضرائب الولاة المعروفة بالرسوم الأميرية او الويركو على الأملاك.

٢ - ضريبة الفردة، وهي ضريبة على الاشخاص من ١٥ الى ٦٠ سنة.

٣ - رسوم الدخولية على الحيوانات سواء كان لبيعها او لذبحها.

٤ - ضريبة الشونة العائدة لصالح الجيش من المحاصيل الزراعية.

٥ - رسم التصريح الذي يدفع لقاء نقل البضائع من بلد الى اخر.

٦ - رسوم الجمارك والدخوليات.

٧ - العيديات والهدايا في المناسبات: كالولائم والاعراس والولادات، وتقدّم لشيخ او اكثر.

٨ - خفض أسعار العملة عند الشراء، ورفعها عند بيع الانتاج للمواطنين.

٩ - السخرة التي كانت تشمل الانسان والحيوان، رجالاً ونساء.

١٠ - جمع السلاح.

١١ ـ التجنيد الاجباري.

١٢ ـ اتلاف المزروعات نتيجة الصراعات والاعتداءات بين المشايخ او بينهم وبين الدولة وملتزميها.

١٣ ـ التمييز الطبقي إن من حيث اللباس او المجالسة، وفي كافة المجالات بين المشايخ والعامة.

هذا بالاضافة الى رغبة القائمقام المسيحي الامير بشير ابي اللمع في خفض سلطة رجال الاقطاع، ولا سيما آل الخازن أخصامه بالاتفاق مع الولاة العثمانيين وخاصةً والي بيروت خورشيد باشا. وتململ طبقة العامة من تعنّت مشايخ آل الخازن، وتسلّطهم، ورفضها للنظام الاقطاعي بمجمله. وساعد الفلاحين في قيامهم بحركتهم تأييد البطريرك الماروني بولس مسعد، والأساقفة الذين بمجملهم هم من طبقة العامة. ذلك لأن البطريرك مسعد لم ينسَ حدثاً أثّر فيه للغاية، يوم عادت امّه الى البيت تتمزّق من الغضب، وهي من عائلة آل مشرق الصاعدة، بعدما عنفتها إحدى الشيخات الخازنيات وصفعتها في الكنيسة يوم عرسها، على مرأى من الناس لتقليدها الشيخات في لبس "الطنطور". ومنذ تلك اللحظة والثورة تضطرم في نفس الفتى المسعدي على الخوازنة، وكل حملة هذه الألقاب التي لا همّ لها سوى العجرفة، والكبرياء، وتظلّم الفقراء والضعفاء، لا سيما في اوساط فلاحيهم، والشركاء. وقد اقسم الفتى بولس وأقسم منذ حداثته أن ينتقم لأمه. وكبر الولد واصبح بطريركاً بيده الكثير من السلطة، في الوقت الذي بدأ موقع المشايخ يهتز تحت اقدام الفلاحين الكسروانيين الذين تجمهروا بقيادة احدهم البيطار طانيوس شاهين.

تدخّل رجال الدين الى جانب الحركة الفلاحية الثانية

ولما كان معظم رجال الدين من طبقة العامة، فقد كانوا يشكون مثل المواطنين الاخرين من تعديات رجال الاقطاع والمشايخ، فراحوا يغذّون التململ الذي تحوّل الى حركة فلاحية رافضة لممارسات مشايخ بني الخازن. وقد حاول الوالي خورشيد باشا، متسلّم بيروت، الاستفادة من هذه الحركة وتجييرها لمصلحة

العثمانيين الذين كانوا يسخّرون عملاءهم لاحداث الشغب في الجبل، وقد أسفرت مداخلاتهم عن مقتل عشرات الأشخاص. ففي زحله أثير خلاف بين آل المعلوف وآل ابي خاطر، وفي قرنايل بين بيت فاعور وبين هلال، وفي بيت شلالا، بين صاحب الاقطاعة بطرس حبيش، كما ذكرنا سابقا، وبين فلاحي القرية، وبين أهالي إهدن وأهالي بشري حيث قتل مواطنان من بشري وثمانية من إهدن، وفي العاقورة بين المشايخ الذين قتل منهم واحد، وواحد من الاهلين..وكل هذه الاحداث ظهرت دفعةً واحدة في العام ١٨٥٧، فأوقدت الحقد في النفوس، وأضعفت سلطة القائمقام الذي لجأ الى والي بيروت خورشيد باشا، كما لجأ اليه البطريرك مسعد، فضعفت السلطات المحلية في جبل لبنان، وسهّل هذا الضغط سبل التدخّل لدى العثمانيين فحركوا الامور لتخدم مصالحهم، والتقى هؤلاء جميعا على هدف واحد، هو خفض شوكة بني الخازن، لا سيما وأن الوالي يكنّ عداءً شديداً للشيخ ابراهيم الخازن زعيم الاسرة الخازنية، وكبير الاقطاعيين.

سير الاحداث

وعقد الاجتماع الاول في عجلتون، في ايلول سنة ١٨٥٨، فاعتقد الخازنيون أن هدف المجتمعين هو خلع القائمقام المسيحي بشير أحمد ابي اللمع. ثم عُقد اجتماع ثان في مزرعة كفرذبيان حضره كهنة وفلاحون، ورُسمت فيه خطة التحرك والاهداف، وتمّ إطلاق الرصاص والحدو، و"تعيين شيخ شباب هابيل". ثم عُقد اجتماع ثالث في زوق مكايل، وهاجم المجتمعون الشيخ عباس الخازن، ففرّ الى دير البشارة (نسبة الى الشيخ بشارة جفّال الخازن الذي وقفه) هارباً من نقمة الشعب زاحفا وراء "شيخ الشباب" نعمان المنيّر. وامتدت شرارة العصيان والاحتجاج، والتجمّعات التحضيرية، فوصلت الى جونيه حيث اعتُديَ على الشيخ يوسف وردان الخازن في تشرين الثاني سنة ١٨٥٨. وعمّت الاجتماعات، وتعيين الوكلاء و "شيوخ الشباب" معظم قرى كسروان، وبلداته الهامة، لا سيما عشقوت، وريفون، وفيترون، وميروبا والقليعات، وصولاً الى أطراف بلاد جبيل والشمال. وعُرف من الوكلاء المنتخبين من قبل الفلاحين والعامة: سجعان العضيمي شيخ جونيه، وباخوس ابي غالب شيخ عشقوت، وناصيف الخوري شيخ ميروبا، وحسان صفير شيخ

القليعات. وكاتب الوكلاء كافة مشايخ البلاد بمن فيهم بيت جنبلاط وتلحوق الدروز، عدا مشايخ المسيحيين في كافة المناطق. وشرحوا لهم أسباب تحرّكهم وهدفهم المحدّد، وهو رفع تعديات بيت الخازن عنهم. من هنا لا يمكن اعتبار هذه الحركة ثورة شاملة على رجال الاقطاع في لبنان من قبل الفلاحين والعامة. بل هي مجرّد حركة محلية موجّهة ضد مشايخ أساؤوا التصرّف، وتمادوا في التعنّت والكبرياء، والاستغلال. وأقسموا أن تكون "الضربة واحدة، وان يكونوا الكل اخوان، وألزموا بعضهم بنقل الاسلحة... ثم بعده حضروا لعند طانيوس شاهين (الذي كان بيطارا مقداماً) في ريفون... واعرضوا عليه أن يدخل معهم في هذا الطابق وأنهم يقيموه "وكيل عام". فبعد محاولة عظيمة ومخالفات (خلافات) قد قبل منهم، وأقاموه وكيلاً على قرية ريفون، ثم بعده وكيل قرايا الجرد، فظهر منه مالا يظنّ به أحد، وأخذ يخاطب بيت آل الخازن بخطابات رسمية... وأخذ يجول من محل الى محل، وكان الجميع يعتبرونه بغاية الاعتبار، وفي كل قرية كان يدخلها، كان الجميع يصنعون له الملاقات الجيدة بالفرح والسرور وطَلَقْ البارود، نظير الحكام لرعاياهم... وكنّوه بك... وصار يقطع أوامر بتحصيل الحقوق، وقصاص المذنبين كيف شاء من دون معارض. ويقول بقوة الحكومة الجمهورية (باسم حكومة الجمهورية). وابتدى يتعاظم، وأمره نافذ على الجميع..." (١).

ومن راقب سير أحداث عاميّة طانيوس شاهين، هذه، يدرك الدور الكبير الذي لعبه البطريرك مسعد في بدايتها، ومن خلف الستار، وذلك من التقارير الدورية التي كان يرسلها إليه وكيل عام الحركة طانيوس شاهين بتوقيع "أميكو" المستعار. وما لبث ان رفع يده عنها، وعمل لوقفها مع حلفائه الفرنسيين عندما أظهرت له أن الرابح الأكبر منها هم العثمانيون، أعداء الاستقلالية المارونية في الجبل التي يعمل لها البطريرك والشعب الماروني بأسره.

كما ساند الاساقفة الكهنة بدورهم تحرّك وكلاء هذه العاميّة في البداية، لأنهم حسبما تشير المؤرخة سميليا نسكايا "كانوا يرمون الى التضييق على الارستقراطية الاقطاعية في المجال السياسي، كما ضيّقوا عليها في مجال ملكية الأرض" (٢). ويؤكّد هذا المنحى دومنيك شفاليه (Chevalier) بقوله: "إن البرنامج

المقدّم من القرى، برنامج ملائم للاكليروس الماروني للتخفيف من نفوذ منافسيهم المشايخ. وقد شارك كهنة القرى فعليا في صياغة البرنامج المقدّم الى البطريرك. ولكن التحركات الثورية تخطّت بكثير الحدود التي كان يتصوّرها الاكليروس"(٣).

آراء الكتاب في حركة العام ١٨٥٨

كثر الكلام، وتعليق المؤرخين، على احداث هذه الثورة والحركة التي تباينت الآراء حولها. فاليساريون منهم اعتبروها ثورةً أُعلن فيها لأول مرة في لبنان وربما في الشرق جمهورية شعبية، في حين اعتبرها آخرون مجرّد حركة، او انتفاضة من فلاحي كسروان ضد مشايخ بني الخازن، سرعان ما اعتذروا عنها، وأعيدت المياه الى مجاريها، ولم تُحدث اي تغيير، أو تترك أيّ أثر. وكل من الرأيين فيه شيء من التطرّف، إذ الواقع يفرض علينا أن نعطي هذه الحركة العامة بعدها الحقيقي الذي أظهر تضامن العامة، وتوحيد صفوفهم تحت قيادات مختارة من قبلهم، والقيام بعمل جماعي منظّم، له أهدافه، وأبعاده الاجتماعية التي تندرج تحت مبدأ او مطلب اساسي جديد، وهو أخذ كل انسان حقه كاملا، واعتبار العلاقة بين الفلاح او الشريك والشيخ، علاقة عمل تربطها مواثيق محددة، وانظمة مدروسة تعطي لكل منهما حقّه، وترفض نهائياً إعطاء الحرية لصاحب الأرض بفرض ما يشاء على الفلاح التابع له، سواء أكان من حيث الضرائب او العيديات والاكراميات.

وقد لخّص الاستاذ توفيق توما أسباب هذه الحركة بالتالي:

١ ـ وقوف المشايخ الخازنيين الى جانب "بريطانيا البروتستانتية". وهذا دليل على تقلقل مواقفهم بين الولاء لفرنسا التي اعطتهم القنصلية لتمثيلها والالقاب الشريفة، والانكليز الذين أغووهم بالدعوة الانجيلية.

٢ ـ طموحات البطريرك بولس مسعد وعائلته بيت المشروقي التي تعود بجذورها الى الشدياق خاطر الحصروني. وحقده المزمن الناتج عن صفع إحدى الشخصيات لوالدته يوم عرسها، لتقليدها الشيخات في لبس الطنطور. واقتراحه "إنتخاب شيخ واحد من قبل المشايخ، الى جانب حاكم من العوّام. وقد رفضه المشايخ، ووافق عليه الفلاحون" (٤).

ثم يتساءل الاستاذ توما: "ألم تكن هذه الازاحة السهلة لطانيوس شاهين دليلاً على أن وزن الشعب، ووزن اولئك الذين راهنوا عليه، كان لا يزال أدنى جدا من أن يكفي لإنقاذ جنين الديمقراطية العابرة هذه؟...". ويرى أن الدولة وصلت الى ادنى مستويات الذلّ مع الأمير بشير الثاني الذي اضطرّ "أن يرهن زوجته وولديه عند الجزار وأخاه، وزوجة هذا الأخير وولده، ومعهم زوجة الشيخ بشير جنبلاط..."(٥). وفي الوقت الذي يرى فيه أن الشهابيين سهّلوا للاتراك وباشواتهم سبل التدخّل في شؤون البلاد، يرى أنهم دفعوا وحدة اللبنانيين الى الامام، وهي المهمة التي كرّس لها جهودهم المعنيون بشكل يثير الاعجاب.. اما الذين عملوا باخلاص، في سبيل الوحدة الوطنية والاستقلال فهم الموارنة من خلال رموز منهم أمثال: بشير الثاني، ابي سمرا غانم، يوسف بك كرم، خير الله خير الله، الياس الحويك، و "هم جميعاً من وجوه اللبنانية المارونية في تصوّرها لتاريخ الوطن لا لتاريخ المجتمع، اما الوجهان الدرزيان اللذان يخصّهما توما بمعاملة مماثلة، فهما أبعد الوجوه الدرزية عن الاندراج - وطائفتهما - في مثال الوحدة والاستقلال هذا، على حدّ قول المؤرخ أحمد بيضون، فالأول منهما بشير جنبلاط... والثاني شكيب إرسلان..."(٦).

ورأى المؤرخ الشيوعي فؤاد قازان "أن محمد علي أضاف رغم بعض سلبيات حكمه... دفعات من العلمنة والمساواة... فيما يتعلّق بالغاء الامتيازات الاقطاعية..." وعن موقف الاكليروس من ثورة طانيوس شاهين يقول: "إن التظاهر بالتجاوب مع الثورة طالما أنها أمر واقع، حدث بعيداً عن رغبتهم الحقيقية، للتمكّن من تقييدها، واستغلالها، وفرض سلطة زمنية اوتوقراطية دينية، او الانقلاب عليها إذا عصت إرادتهم" (٧).

ويتساءل المؤرخ أحمد بيضون في كتابه "الصراع على تاريخ لبنان" : هل كان فلاحو كسروان قد طرحوا صفتهم الطائفية جانبا يوم ثاروا على آل الخازن؟ برغم هذا العدد الضخم من الكهنة الذي كان يعمل في صفوفهم؟ وهل يعدّ انتفاضهم في وجه المشايخ الموارنة، دليلاً على أنهم صاروا فلاحين وحسب، ولم يعودوا فلاحين موارنة؟ وفي حين يرى المؤرخ قازان أن ثورة شاهين كانت تحوّلاً

ايجابياً باتجاه جعل "الجمهور" مصدر السلطة بدل الافراد، ولا سيما أصحاب البيوت منهم، يرى بيضون العكس أن ثورة طانيوس شاهين تصبّ في خانة "الطائفية"، و"تنازع القوى" بين الاقطاعيين ورجال الدين.

وهكذا نرى أن نظرة المؤرخين الى حركة العام ١٨٥٨ تختلف باختلاف نزعاتهم، ومواقفهم، وهذا ما يعترف به أيضا المؤرخ احمد بيضون ويضيف: "في نظر مسعود ضاهر وقازان اللذين ينتميان الى مدرسة ماركسية واحدة، هناك في رأيهما "صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني"، بينما ينكر هذا المضمون عباس ابو صالح، وجوبلان فيحمّلان الاقطاع الدرزي والسلطة العثمانية مسؤولية هذه الاحداث. وعادل اسماعيل، ويوسف يزبك، ويوسف خطار الحلو وقازان، وحنا عبد الله صاحب كتاب "القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان" بيروت سنة ١٩٧٥ صفحة ١٧٢ ـ ١٧٣، يروا أن "اصول الخارج تشترك جميعاً (اي السلطة العثمانية والدول الاوروبية) في تحمّل المسؤولية المذكورة...". بينما يرى موارنة من طراز يوسف السودا في "تاريخ لبنان الحضاري" صفحة ٢٠٧، ومواضع اخرى، أن العثمانيين وحدهم مسؤولون عن "التحويل" الطائفي للثورة الفلاحية الكسروانية. ويخلص المؤرخ بيضون الى القول: "بالطبع هناك أدلّة كثيرة على الاعداد للحرب الطائفية... لكن لا أدلّة جديّة على أن هذه المواقف تجاوزت النطاق الماروني، تجاوزاً ذا دلالة، الى الفلاحين الدروز... وهو قد يصلح دليلاً على أن الكسروانيين لم يكونوا في حالة تعبئة استثنائية ضد الدروز عام ١٨٥٩ ... وثمة افتراض خاطئ إذن وراء موضوعة التحويل، هو أن الطائفة مجرّد جماعة دينية، وليست تشكيلا اجتماعيا تتعدد وظائفه وتتضافر، ولا تمنعه قابليته للانقسام من أن يكون إطاراً للتضامن... هذا الافتراض هو الذي يجعل هؤلاء المؤرخين جميعا يصيحون، وهم ينظرون بإعجاب الى الفلاحين الموارنة ثائرين على مشايخ طائفتهم: انظروا، انهم لم يكونوا طائفيين" (٨).

اما الدكتور عصام خليفة فيشير في كتابه "ابحاث في تاريخ لبنان المعاصر" الى ضلوع البطريرك بولس مسعد في أحداث حركة سنة ١٨٥٨، نقلاً عن ملفّ البطريرك مسعد في ارشيف بكركي، والرسائل الموجّهة الى غبطته "واحداها غير

موقّع، والثانية موقّعة من الياس شحاده، وتشير الى العنعنات بضلوع البطريرك مسعد بهذه الحركة الدائرة". كما لاحظ الدكتور خليفة أن العديد من الرسائل الموجّهة الى البطريرك مسعد، حول احداث حركة سنة ١٨٥٨ تحمل توقيع "الأميكو"، وهو اللقب السري الذي كان يوقّع به طانيوس شاهين رسائله المتبادلة مع البطريرك. وفي إحدى الرسائل وردت عبارة "إمتثالا لرغبتكم، قد رجّعناه (أي جمهور الفلاحين) عن معراب". وعبارة اخرى تقول: "في حال تشرفنا بأمر غبطتكم أفهمنا الوكلا...". وجاء في غيرها: "وانصرفنا من هذه الجهات لبيروت خاضعين لأمر غبطتكم..نحن اولادكم، وإخوتنا الوكلا، وكافة الطايفة، ليس لنا عون وملجأ بعد الله سوى غبطتكم...".ومن جملة الاسباب التي تقف وراء موقف البطريرك مسعد من مشايخ آل الخازن، حسب الدكتور خليفة، كون المشايخ "عارضوا انتخابه سنة ١٨٤٥ بقوة السلاح (لأنه من طبقة الفلاحين)"، وتمرّدوا على علاقاته مع "الانكليز البروتستانتيين"، ورفضوا الرضوخ لانذاره بعدم معارضة بشير أحمد (اللمعي، عند تعيينه قائمقاماً للنصارى)، ثم راحوا "يستعطفونه للعودة الى بيوتهم، ولابقائهم أحياء..."[٩].

دور الاكليروس والبطريرك

وفي الوقت الذي كان فيه الدروز يداً واحدة، وتجمعهم نقمة على النصارى، ورغبة جامحة في خفض شوكتهم، كان المسيحيون مشتّتين، منقسمين على أنفسهم فئات متناحرة، وناقمين على قياداتهم، ومشايخهم بسبب الضرائب والاكراميات التي تفرض عليهم. ولم يكن امراء المسيحيين واعيانهم، أقلّ كرهاً لبعضهم البعض، من كره شركائهم وفلاحيهم لهم. وكذلك رجال الدين، لا سيما كبارهم الذين يبيّتون الحقد والرغبة الجامحة في نفوسهم لخفض شوكة الزعامات المارونية كي تخلو لهم الساحة خاصة بعد تراجع سلطة الامراء الشهابيين وتخلّيهم عن مركز القرار.

وبين طبقتي الاكليروس ورجال الاقطاع، يقبع شعب مسكين فقير، يدفع الضرائب للجميع، ولا ينال لقاءها اي مكسب من أيٍ كان، فيعيش مسحوقاً، متململاً، مشحوناً بالحقد على الجميع، ويبحث عن كبش محرقة يحمّله مسؤولية الحال التي يقع فيها. وجاء تسلّط المشايخ الخازنيين وتغطرسهم يلقي الزيت على

النار، فشبَّ الحريق في كسروان، يساعده على التمدّد والتخريب رياح هوجاء هبت من خارج المنطقة، حتى أكلت النار الاخضر واليابس. وبما أنه لا بُدَّ بعد تغيير الحكام الكبار، والانظمة التقليدية، أن يقفز الى الواجهة قيادات جديدة، فقد حاول البطريرك الطموح بولس مسعد، أن يكون البديل لا سيما وأنه يمثّل مرجعية تاريخية هامة في البلاد، كان لها عبر العصور مقامها الأول في البلاد، والبطل الصاعد يوسف بك كرم الذي استنجد به لإطفاء نيران الحريق الكسرواني، ونجح في مهمته، فظنَّ أن الطريق مُهّدت أمامه الى السلطة، وخاب ظنّه لأنه لم يدرك أن وراء الأكمة أيدي خفيّة تحرّك خيوط اللعبة من بعيد، فهناك الانكليزي المتحفّز للانقضاض على الفريسة اللبنانية التي كان يستأثر بها خصمه الفرنسي. كما أن النسر الروسي، هو الآخر يتربّص بدوره بانتظار الحصول على حصة ولو صغيرة يسدّ بها رمقه بعد سفرٍ بعيدٍ، وتحليق طويلٍ فوق الساحة اللبنانية.

وكانت حركة طانيوس شاهين، البيطار الشديد البأس، كافيةً لتحوّل كسروان الى ساحةٍ تغصّ بالأشلاء، فالتفّ حوله كبار الاساقفة وبطريرك عظيم، وقادة وشيوخ من مناطق اخرى، وهو المواطن الريفوني البسيط، الذي "كان يعمل بيطاراً في دير الآباء اللعازاريين في عينطورة" (١٠). فاغترّ هو الآخر بنفسه، بعدما تحلّقت الحشود حول "شيخ شيوخ الشباب"، ضدّ شيوخ الاقطاعيين، وصار من رفع الكلفة بينه، وبين أكبر مقام في طائفته المارونية، بحيث يكتفي بتوقيع رسائله اليه بكلمة "أميكو" أي الصديق. وفي العُرف اللبناني، كلُّ من يستحصل على كتابة من أيّ اميرٍ كان، يشار فيها بكلمة "الأخ العزيز" الى شخصه، يصبح "شيخاً" شرعياً، ولا أحد يستطيع التغاضي عن ذكر لقبه الجديد..." كيف الذي يراسله الامراء، والمشايخ، والبطاركة، والباشوات، ويكتفي بالتوقيع جواباً على رسائلهم بكلمة "صديق". وهكذا أعلن "الاميكو"، البيطار طانيوس شاهين نفسه "رئيساً لجمهورية الفلاحين"، وصار يوقّع بهذا اللقب قراراته ورسائله، وكل الكتابات التي تصدر عنه. من هنا اعتبار مؤرخي اليسار "أن ثورة طانيوس شاهين هي حركة اشتراكية أدّت الى قيام اول جمهورية شعبية في الشرق". وهذا ما كان يلقّننا أياه في الصف استاذنا الأب طانيوس منعم، عندما كنّا طلاباً في الاربعينات في معهد الاخوة

المريميين البترون. ولما كبرنا، وتسنّى لنا القراءة في أكثر من مرجع، رأينا أنها مجرّد عصيان وتمرّد قام به فلاحو كسروان وشركاء مشايخ آل الخازن احتجاجاً على الضرائب والعيديات المفروضة عليهم من قبل هؤلاء الاقطاعيين. ثم دخل اصحاب الاغراض على الخط فاستغلّوا طيبة هؤلاء الفلاحين لخفض شوكة الخازنيين الذين استأثروا بالمناصب والمقاطعات، فكانوا المشايخ والقناصل، واصحاب الأمر والسلطة والارض والشعب في آنٍ معاً، فاجتمع الكل، رجال دين ودنيا، لحطّهم عن هذا المقام الرفيع. فانتهت الثورة بانتهاء الغرض منها. ولم تحمل اي مفاهيم ايديولوجية، اجتماعية، أو إصلاحية بعيدة المدى. ومع هذا نال الفلاحون بعض المكاسب الآنية، لكنهم في الوقت نفسه خسروا قياداتهم، واصحاب الشأن بينهم، والقادرين على استجلاب الدعم لهم عند الحاجة والاضطرار. وظهرت النتائج السلبية على الفور، على الفلاحين الموارنة بالذات، إذ غُدر بهم في غضون سنةٍ واحدة في الشوف والمتن وجزين والبقاع والجنوب والشام، ساحلاً وجرداً، من قبل الدروز الذين حصدوا منهم نحو خمسين ألف ضحيّة، ولم يكن هناك قائد ماروني واحد، يستطيع الوقوف على رجليه وردع الفاعلين، حتى البطريرك نفسه، طلب الى البطل يوسف بك كرم الرجوع عن نجدة زحلة مخافة أن تنتقل شرارة الغدر الى الشمال، فتلتهمه، حيث لا يستطيع أحد إخماد نيرانها. إنها بنظرنا إنتفاضة شعبية، على غرار عاميّتي لحفد وانطلياس، وتندرج في سياقهما، وتعتبر ثالثة العاميّات، وإن لم تكن تساويهما شمولية، لأنها اقتصرت على طائفة واحدة ومنطقة واحدة، بينما العاميّتان الأخريان، كانتا جامعاً مشتركاً بين جميع طوائف البلاد.

مشاريع الحل

ومن الموجبات التي فرضها مشايخ بيت الخازن على شركائهم، عدا الضرائب والحصص التي تستحقّ لهم، تقديم الهدايا في المناسبات، ولدى استقبالهم الضيوف الكبار، وبمناسبة طلب الزواج من قبل الفلاحين لأولادهم، وليس فقط بمناسبة زواج اولاد المشايخ. والمؤسف أن هذه الحركة تحوّلت الى عمليات تعدٍّ على الكرامات، وسلب وضرب وقتل، وانتهاك حرمة المنازل، والاستيلاء

على الامـلاك، وتـهـجـيـر للشـيـوخ، مما حـمل البطريرك على التـدخّل، والطلب الى الفلاحـين وقياداتهم وقف الحـركة، والتقدّم بمشروع حل يتضمّن: "إلغاء العيديات، ورسم النكاح، ومـال ويركو (الضـريبـة الاميرية)، ومشـاعية أراضـي جرود كسـروان للجميع. ثم إن القائمقام ينصبّ ثلاثة (مشايخ) فقط من آل الخـازن (واحد من كل جُبّ)، أما باقي أفراد العائلة فلا تتدخّل (يتدخّلون) مع الأهالي. مع وجوب ضبط النواحي العدلية، وعدم السخرة، وما إليها... على أن يوقّع عليها من وكلا المشايخ بيت الخـازن، ووكـلا الأهـالي أيضـاً، ويتـصـادق عليـهـا من قـدس السـيّد البطريرك الكلّي الطوبى، ومن ديوانه المؤلف بهذا الخصـوص من السادة المطارنة، شهادةً على ما ذكر فيها، لتكون دستور العمل..." (١١).

وقبل المضي في سرد الردود على المشروع البطريركي نشيـر الى اصطدام الكرسـي البطريركي دائمـاً بالعناد الماروني الذي "تتـفـاعل فـيـه، والقـول للاسـتـاذ راجي عشقوتي، مركّبات ذاتية وتاريخية عدة، ويجنح، بل ويخـتـار التطرّف إزاء كل حدث مصيري، ولا يعود يتزحزح رافضـاً كل ما من شـأنه أن يؤدي الى التنازلات او الحلّ الوسط، ويكون رجـال الدين فـي إحـراج حـقـيـقي بين "الرؤوس" المؤارنة المتنازعين، ينتهي بهم الى مناشدة بطريركية، وتنتهي هذه، بدور توفيقي، لا يتصلّب حتى يكون هو كل شيء، ولا يميع حتى يكون اللاشيء، فيلجأ الى حضن الشرعية الدافئ، ينصح الجميع بالارتماء فيه" (١٢).

وعبثاً حاول البطريرك مسعد، عندما أدرك خطورة الموقف، وعواقبه الوخيمة، على صعيد المصلحة المارونية، أن يهدّئ الخواطر، ويقرّب القلوب، بين المتطرّفين من الجـانبين. فكانت هناك يد اقوى تحـرّك النار، هي اليـد العـثـمـانيـة وحلفـاؤها في الداخل، وعلى راسـهم القـائمقـام بشيـر اللمعي. وعبثاً حـاول أصدقـاء مشـايخ آل الخـازن من بني جنبلاط، ولا سيما الشيخ سـعيد، ثني الخـازنيين والتـخـفيـف من تصلّبهم ووقوفهم بقوة ضدّ القـائمقـام، حفاظاً على مصـالحـهم ومصـالح كل رجال الاقطاع في لبنان. وذهبت كل هذه النصائح ادراج الرياح.

وبالمقـابل أبى الفـلاحون إعطاء المشـايخ حـاصلات امـلاكـهم التي توزّعـوها فيمـا بينهم، فضاقت الحيل عند المصلحين، وعجز القائمقام عن فرض إرادته، وأن

ضلوعه بالمؤامرة على المشايخ جعله يغضّ النظر عن اعمال التحقير والاضطهاد التي كانت تلاحقهم من قرية الى قرية. كما توجّه جماعة من المشايخ الى بكركي يريدون الاعتداء على البطريرك الذي أتهموه بالتحريض عليهم، واجتمع أهالي كسروان في بكركي، وهاجوا، وهدّدوا المتطاولين على البطريرك بالقتل. فكتب البطريرك الى يوسف بك كرم يطلب حضوره من بيروت الى بكركي مع رجاله، فسار بالحال مع رجاله وعسكر في باحة المقرّ البطريركي، وطلب من البطريرك اتخاذ موقف علني، فأحجم غبطته عن ذلك، واكتفى بدور غير معلن، مساند للثوار، واكتفى بالضغط على الفريقين للحوار، ولا سيما الجانب الاقطاعي المطالب بالاعتدال وقبول الحلول والقرارات العامة، حسبما أشار الحتوني في كتابه "المقاطعة الكسروانية"، وأضاف أن سبب تردّي الاوضاع الى هذه الدرجة هو "تعلّق احوال كسروان بارادة الجهلة أصحاب الغايات والصعوبة في ايجاد حكومة مخلصة تردعهم" (١٣).

وبعد التداول في جميع المشاريع المطروحة على البحث تمّ الاتفاق بين بكركي والثوار على انتداب بعض المشايخ ليتولّوا المعاطاة وحدهم مع الفلاحين، وحددت الجعالات المطلوبة لإعادة المشايخ والفلاحين الى منازلهم وأملاكهم بمباركة من فرنسا التي تدخّل قنصلها، واجتمع بالبطريرك، وطانيوس شاهين، لوضع الحلول المناسبة مع الدولة العثمانية التي كان يتظاهر ممثّلها خورشيد باشا، والي بيروت، بالسعي لإطفاء نيرانها، واستقبال المشايخ، ودراسة الدعوى المقامة من قبلهم على الفلاحين. وفي النهاية أمر جنوده بالانسحاب من كسروان، وبرفع الدولة العثمانية يدها عن هذه القضية، باعتبارها قضية خاصة تقع مسؤولية حلّها على المواطنين انفسهم. وكان يهدف من هذا الاجراء ترك الانفجار يأخذ مداه، فينتقل اللهيب الى مناطق اخرى، بحيث يتعذّر على اللبنانيين ضبط الامور، ويصبح عندها من الضروري الطلب الى السلطات العثمانية أن تضع يدها على البلاد وتضبط أمنها، فيتحقّق حلمها الدائم بحكم هذه البلاد مباشرةً من قبلها.

وكان طانيوس شاهين قد وضع يده في هذا الوقت على أملاك الخازنيين، وراح يستغلّها غير عابئ باعتراضهم وبالدعاوى التي تقدّموا بها ضدّه. وكان

استثمار الاملاك من قبل يتمّ من قبل فلاّحين يملكون الأرض ويدفعون عنها الضرائب الى ملتزمي الدولة العمثانية. ولما اصبحت الضرائب اكثر من محاصيل الأرض اوقف الكثيرون املاكهم للاديار ليتخلّصوا من دفع الضرائب عنها. وراح الرهبان يهتمون باستصلاحها كي يتمكّنوا من دفع المتوجّب عليها. وهكذا تحولّت قرى بكاملها للرهبان، وغدا أصحاب هذه الأراضي، وسكان تلك القرى، شركاء للأديار التي في نطاق أراضيهم. في حين فضّل آخرون ترك الأرض والبلاد معاً، والسفر الى الولايات المتحدة أو أميركا الجنوبية، حيث تقوم نهضة صناعية بحاجة الى الأيدي العاملة. وكانت اول الاسر اللبنانية المهاجرة اسرة إمطانيوس البشعلاني من صليما سنة ١٨٥٤. ووجدت الثورة أرضاً خصبةً لها في كسروان، لأنها دون سائر المناطق تضمّ مساحات واسعة من الأراضي يملكها مشايخ آل الخازن، ويعمل فيها أعداد كبيرة من الفلاحين المعدمين.

وفوق هذا كله عمد العثمانيون الى بذر الخلاف بين الدروز والموارنة، ولم يكفهم ما حقّقوه على الصعيد الماروني - الماروني في كسروان، ولا سيما في القائمقامية الجنوبية حيث يعيش المسيحيون والدروز في قرى مشتركة.

وراح طانيوس شاهين من جهته "يقطع اوامر بتحصيل الحقوق وقصاص المذنبين، كيفما يشاء من دون معارض، على حدّ قول انطوان ضاهر عقيقي في مخطوطته. ويقول بقوة الحكومة الجمهورية. وابتدى يتعاظم، وامره نافذ على الجميع..." (١٤).

وكان العثمانيون قد اعتمدوا على مأجورين لتنفيذ مآربهم، أحدهم "رجل من حماه يدعى الياس نقولا المنيّر، كان يقطن الزوق ليقوم برئاسة عصابة هدّامة في كسروان، واستقال خوفاً وحلّ مكانه حبيب حاماتي، واستقال هذا بدوره"(١٥). واستدرج جرجس صفير من عجلتون لتولي العصابة... لكنه لم يجرؤ على القيام بالدور الذي قام به طانيوس شاهين... ونالت هذه الجماعة الدعم من الانكليز... وكان الفرنسيون بقيادة الجنرال دوتبول الذي دخل لبنان لإخماد الفتن المتلاحقة قد طلبوا الى القائمقام المسيحي مجيد شهاب مساندة الفلاحين الثائرين على المشايخ بسبب حقد الجنرال على يوسف بك كرم الذي تمكّن بطلب من البطريرك الماروني

إخماد هذه الفتنة. وكان القائد المذكور قد اجتمع بطانيوس شاهين، وشجّعه على قبول منصب زعيم الحركة المناوئة للمشايخ، وحرّضه للاستيلاء على أملاك الخازنيين [١٦]، وربما بسبب ميلهم إلى الانكليز وتخلّيهم عن ولاتهم لهم.

وخوفاً على مصالحهم، رأى الاكليروس ورجال الاقطاع، تدعمهم فرنسا وجوب إنهاء حركة طانيوس شاهين بأسرع ما يمكن لأنها تخطّت المدى المطلوب منها. وضغطت فرنسا بالذات في هذا الاتجاه، وطرحت إسم يوسف بك كرم كبديل عن طانيوس شاهين، وأسرع البطريرك مسعد بدوره في شباط سنة ١٨٥٩ للمطالبة باشراك المشايخ في حكم كسروان. فما كان من الفلاحين إلا أن رفضوا هذه الحلول، وطالبوا بطرحها في مجمع ماروني تشارك فيه كل فعاليات الطائفة، ولا يتفرّد فيه شخص أو جهة، مهما علا قدرهما. ويشدّد الفلاحون على "إرساء حكم ديمقراطي بقيادة مأمور منتخب من عامة الشعب" كما جاء في مذكراتهم.

نهاية حركة طانيوس شاهين

ولما تبين لغبطة البطريرك مسعد أن استمرار هذا الوضع يخدم المصالح التركية، أوعز الى البطل يوسف بك كرم لأنهاء تمرّد طانيوس شاهين ورجاله، فدخل كرم ريفون واعتقل طانيوس شاهين، وأخمد الثورة، وكتب في مذكراته: "لولا اجتماع الخوازنة في بيروت، ورأوا أن يدخلوا في خاطر خورشيد باشا والامير أحمد (بشير احمد ابي اللمع قائمقام النصارى) اللذين انتهزا الفرصة لتهييج مقاطعجية الموارنة ضدّ بطريركهم، لولا وعود هؤلاء بالوقوف ضدّ البطريرك، لما سمح العثمانيون وعملاؤهم بانتهاء هذه الفتنة" [١٧].

وبعدما حُسم الخلاف بين المشايخ والفلاحين في كسروان بايعاز من البطريرك مسعد، وحكومة فرنسا، عاد المشايخ الى بيوتهم، لكن "كمواطنين عاديين بعد أن حكموا كسروان ٢٤٢ سنة، وقاطع بيت شباب ٩٥ سنة، وبلاد جبيل والبترون ١٥ سنة في عهد فخر الدين الثاني. كما تولّوا المرقب وبشري عدة سنوات"[١٨].

نتائج حركة طانيوس شاهين

أبرز نتائج حركة العام ١٨٥٨ هي القضاء على نفوذ مشايخ بني الخازن، وتخلّص الفلاحين من الابتزاز والسخرة، هذا من الناحية الايجابية بالنسبة لفلاّحي كسروان. اما بالنسبة للموارنة، فقد خسر الموارنة أبرز قياداتهم، وعندما اشتد الضغط عليهم، بعد عام فقط من انتهاء هذه الحركة، وجدوا أنهم يفتقرون الى قيادات فاعلة. كما أن القلاقل، والاضطرابات، والقتل، والسطو، والتهجير، واغتصاب الاملاك، وسوء الادارة، وفلتان حبل الامن، أصبح سائداً في البلاد، فشوّه التحرك الشريف الذي كان يرمي اليه فلاّحو كسروان، و"حصل الفقر الى الجميع إن كان من المشايخ، والكلام لأنطوان ضاهر العقيقي، لأجل ضبط املاكهم، وزيادة مصاريفهم، وإن كان من الأهالي لعدم شغلهم في ما خصّ المعاش، واعتكافهم الى الأمر المنكر. وصار ضيق عظيم، فلما وصل الشر الى هذه الحالة التعيسة ارادوا (أراد) المشايخ أن يجعلوا لهذه الطريقة نهاية، وعزموا أن يفتنوا الاهالي فيما بينهم، ويرجعوا الى أوطانهم. ولولا المصلحون لكان تزايد الشر بأكثر. ولكن لما دخلوا (دخل) المصلحون فيما بينهم. واحضروا الذين كانوا باديين في هذا العمل الى طانيوس شاهين في ريفون، والمذكور تهدّدهم جداً، ثم بعده أطلقهم، ووقعت المسالمة بين الجميع، ولم تنفذ غاية المشايخ في هذه العملية، وخاب أملهم"(١٩).

وقد يقال أن هذه الثورة كانت بذرة تحرّر نمت في أرضٍ خصبة فأثمرت تحركاً شعبياً ضاغطاً اعطى للطبقات الشعبية بعض المكاسب والحقوق، وحجّم سلطة المشايخ وتعديّاتهم، لكن الصحيح والمؤسف أيضاً أن هذه الحركة انهكت الموارنة، وافقدتهم اقوى الزعامات المارونية الفاعلة، مادياً وسياسياً. كما مزّقت وحدة الصف الماروني، ومهّدت لتسديد ضربة موجعة من قبل الدروز والعثمانيين المتحفّزين للقضاء على القوة المارونية المتصاعدة، والعاملة بدأب من أجل أخذ المبادرة وإحياء الامارة اللبنانية التي تبني دولة الوحدة والسيادة والاستقلال.

محاولات نقل نار الفتنة الى الشمال

في إحصاء للدكتور مسعود ضاهر يظهر انه كان يقطن في البترون عشرون ألفاً ومئة وإثنان وعشرون رجلاً، وفي الكورة خمسة آلاف وخمسة وأربعون رجلاً قادرين على حمل السلاح، مما جعل العثمانيين يفكّرون باشعال نار الفتنة الطائفية بين المسلمين والنصارى في هذه المناطق الشمالية، فسارع يوسف بك كرم الى ارسال مذكرة الى الدول الاوروبية جاء فيها: "بلغني أن صالح افندي، قائمقام طرابلس، قابل خورشيد باشا في بيروت، ثم عاد الى بلدته، وجمع اليه أعيان المسلمين، وأبلغهم أمراً تلقاه شخصياً من خورشيد باشا، وفيه يحرّضهم على التحريش بين المسلمين والنصارى في الشمال، ويعدهم بأنه لا يلبث أن يمدّهم بقوة من العسكر النظامي تساعدهم على إهلاك النصارى في الجهات الشمالية، والاستيلاء على أملاكهم" (٢٠).

وقد روى اسعد بولس، احد رجال يوسف بك كرم، في مذكراته انه في العام ١٨٥٧ "كان صالح افندي (متسلّم طرابلس) يغري أهل بشري على الخصام، ويعدهم بكل ما يحتاجون اليه من الذخائر الحربية. اما قنصل فرنسا فكان يقول لنا: لا تتعدوّا على أحد. أما إذا اعتدى البشرانيون فدافعوا عن نفوسكم". وقد نقل هذا الكلام عن لسان أسعد بولس الاخوان فيليب وفريد الخازن في "المحررات السياسية"، جزء ثانٍ، صفحة ٢٥٩.

كما أشار مشايخ آل الخازن في رسالة لهم الى الدول الاوروبية، الى خطر امتداد الفتنة الى الشمال، وقالوا: "تلفت انظاركم الى أنها (حركة الفلاحين) امتدّت الى الانحاء الخالية من أصحاب الاقطاعات، كمدينة البترون، حاضرة هذه الاقطاعة. فقد ظهرت فيها حديثاً جماعة من اصحاب الشقاوة يطلبون الى أعيانها اموالاً، مهدّدين كل من لا يدفعها بالاعتداء عليه" (٢١). وبالرغم من كل هذه المحاولات، لم تشتعل نار الفتنة في الشمال بشكل يهدّد سلامة وأمن السكان، لأن الزعامات الاقطاعية الكبيرة لم تكن موجودة في الشمال، لا سيما بعد إخلاء المنطقة من بني حماده، وآل الشعار، وانحطاط آل الأيوبي، كما أن أغلبية السكان من طائفة واحدة، مما يعثّر التدخّلات.

وبدأ بحث العثمانيين عن مناطق جديدة، أكثر استعداداً للتجاوب مع دعوات الشقاق والصراعات، والفتن الأهلية، فوجدوا أن القائمقامية الجنوبية هي المكان الامثل، حيث يتجاور المسيحيون والدروز في قرى واحدة، ونار الفتنة تحت الرماد، بعدما تأججت هذه النيران في العامين ١٨٤٢ و١٨٤٥، ناهيك عن السجل الحافل بالتناحر بين الموارنة والدروز للسيطرة على الجبل، حيث الخلاف يعود الى أيام امراء العرب والمردة، أي الى القرن الثامن وما بعد، حتى هذه الأيام. والمهم عند العثمانيين أن لا يعود يرتفع صوت من الجبل، مطالباً بالاستقلال عن العثمانيين. وكان القناصل والسفراء الأجانب، يعتمدون على الطوائف لتثبيت امتيازاتهم في هذه البلاد، لقاء حماية مزعومة يقدّمها هؤلاء للطوائف التي تدور في فلكهم.

وقد ابلغت الكنيسة المارونية السلطات العثمانية "أن الموارنة أينما وُجدوا، سواء أكان في جبل لبنان، أم بأي مكان، فيكونوا دايماً تحت حماية الدولة الفرنساوية، كما كانوا في السابق. بنوع إذا أحد الموارنة حدث له إهانة وبهدلة في المدن، من أحد، فليلتج الى قنصل فرنسا لينتصف له. هذا ما جاء في المادة السابعة من المذكّرة التي حرّض على إرسالها الى الحكومة العثمانية السفير والقنصل الفرنسي، وجاء في البند الثامن: لا يحق للحاكم الوقتي، ولا للمتسلّمين المذكورين، أن يكون لهم حكمٌ، أو تسلّطٌ لأن يقاصصوا الكنايسيين (الاكليروس) المارونيين، من مطارنة، وكهنة، ورهبان الخ... بل إذا كان احدهم مذنباً، فليعرض أمره الى بطركه القايم في جبل لبنان لكي يفحص دعوته، بموجب قوانينه وشرايع ديانته.. وإن سكان جبل لبنان، عند انتظارهم هذه الشروط المرموقة من الحكم الملوكي، يعدون أن يقدّموا ذواتهم حتى الى سفك الدمّ لكلما به خاطر ورضى الدولة العليّة..."(٢٢).

اما طانيوس شاهين فكان يعتبر أن حركته أعطت الثمار المطلوبة منها، وحققت أهدافها إذ جعلت الشعب يتجاوز الاقطاعية وسيطرة الاكليروس عليه، وبات يعدّ العدّة لنظام جديد يحقّق فيه مزيداً من الحقوق الشخصية والديمقراطية، وأن الفلاحين الموارنة الذين كسبوا جولة هامة في كسروان، اصبحوا محصّنين ضدّ التدخّل العثماني الذي لم يعد في يده إلا تحريك التعصّب المذهبي والطائفي.

وهذا ما جعل الاتراك يوقدون نار الفتن المتواصلة في كافة المناطق لاظهار البلاد وشعبها، بمظهر غير القادر على حماية نفسه بنفسه.

واغتنم الاتراك، حسب المستشرق دوفرين (Duffrin) ، الفرصة "لإثارة الاحقاد القديمة بين الدروز والموارنة. ولما زاد تعجرف المسيحيين وتعصّبهم بقوة المساعدات الاجنبية التي فازوا بها، ثقل على الاتراك احتمال وطأة استقلالهم، فعقدوا العزيمة على اتخاذ الدروز آلة ليوقعوا بهم ضربةً أشدّ إيلاماً مما تقدّمها، لأن الباب العالي لم يكن يميل الى الدروز، إلا لكونهم بين يديه الاداة الطيّعة لاذلال المسيحيين" (٣٣). وكانت فرنسا تسعى لاستعادة نفوذها في الشرق، بعد هزيمة حليفها المصري، فهبّت لمساعدة المسيحيين في الشرق وحمايتهم من انقضاض العثمانيين، والدروز لافنائهم، في الوقت الذي كانت فيه تضيّق على الكرسي الرسولي. وحسب رأي المستشرق الاسباني انطونيو دي كورودوبا "ينبغي في تلك المناطق (اللبنانية) لتعيش هادئةً، أكثر منها سعيدةً، أن يقوم فيها حكام مستبدّون أمثال الأمير بشير". ورغم كل الاغراءات والتهديدات، رفض اللبنانيون التنازل عن سيادتهم الوطنية، وقبول حكم تركي مباشر، ورغم الفتن التي عانوا منها بسبب تشابك مصالح الدول الأجنبية، ظلّوا صامدين في رفضهم للحكم العثماني، ومطالبتهم بعودة حكم الامراء الوطنيين. ومهما تأخّر العثمانيون عن منح هذا الشعب حقوقه في السيادة والاستقلال، واخترعوا له اشكالاً من الانظمة التي تقضي على استقلاله وكيانه، فسيبقى مصراً على طلب السيادة، رافضاً لكل شكل من أشكال التقسيم المذلّة، ليصل في نهاية المطاف الى الاستقلال التام الناجز، وهو يدرك تمام الادراك أن وحدته لا تهتزّ وكيانه لا يتصدّع، إلا نتيجة الاصابع الأجنبية التي تحول دون قيام الوطن المستقلّ الذي يطمح اليه هذا الشعب العاشق للحرية والاستقلال.

معركة شدّ الحبال بين الدروز والنصارى في القائمقاميتين

كي يثبّت كل من الدروز والموارنة، اقدامهما في جبل لبنان كخطوة تمهيدية لمدّ النفوذ والسيطرة حتى تشمل البلاد بكاملها، أدرك الفريقان أن هذه الغاية لا يمكن تحقيقها عن طريق التحالف مع العثمانيين، لأن الدولة العثمانية ترمي الى

إضعاف الفريقين معاً لتصبح القوة التي لا غنى عنها، والقادرة وحدها على فرض الأمن في البلاد، وذلك من خلال إعلان الحكم التركي المباشر، وهذا الأمر مرفوض مارونياً ودرزياً. إذن لا بدّ من التطلّع الى الدول الاوروبية التي يجهد سفراؤها لاكتساب امتيازات اجنبية جديدة في هذه البلاد تخولّها التدخل في امورها الداخلية، وجعلها جسراً تعبر فوقه لفرض سيطرتها على الوطن، وبالتالي على المنطقة بكاملها. فالمصالح مشتركة، ولو اختلفت النوايا والاهداف. ولا بدّ من عقد مثل هذه الاحلاف بين الطوائف ودول الغرب، كي يتسنّى بالتالي لكل هذه الاطراف مواجهة العثمانيين وزحزحتهم عن هذه البلاد.

وعلى هذا الاساس اختار الموارنة فرنسا لتكون الدولة الحامية لمصالحهم، لا سيّما وأن ملوكها تعهّدوا بتقديم هذه الحماية منذ الملك لويس التاسع في العام ١٢٥٠. وعندها سارع الانكليز واحتضنوا الدروز، وصرّح قنصلهم في بيروت، كما أشرنا سابقاً، الكولونيل روز، بتاريخ اول تشرين الاول سنة ١٨٤١: "أن الموارنة مستسلمون روحاً وجسداً لفرنسا... ولم يعد لدينا خيار سوى تبنّي الدروز وعضدهم" (٢٤). والمستشرق ملكيوردي فوغيه يقول بهذا المعنى: "مهما تذرّعت به انكلترا من الاعذار، فإن سياستها في سوريا، إنما كانت مناهضة للنفوذ الفرنساوي، وخدمة مقاصد الباب العالي. وكان من تأثير هذه السياسة هدم استقلال لبنان" (٢٥). أما المستشرق جوبلان (Jouplain) فقد رأى "أن انكلترا تصرّفت مثل تصرّفها السابق سنة ١٨٤٠، ومثل تصرّفها اللاحق سنة ١٨٦٠، فدعمت الباب العالي ليزداد إنقياداً لها، ولتزداد استقلالاً له"... ويتابع: "واوروبا حين حرّكت طيلة عامين، دبلوماسيتها، لم تكن تطمع في أكثر من هذا الهزل، ولا في أكثر من هذه العدالة الزائفة... إن منح الثورة هذا الزخم الكبير كان من جرّاء "دعم الاكليروس الماروني"... "واعتبر أن ما حدث بين ١٨٥٨ و١٨٦١ "كان ثورة ككل ثورة يرافقها لا محالة مظاهر فوضى.... وتشكّلت جمهورية شعبية حقيقية كانت القيادة ضمنها في ايدي زعماء معترف بهم من الشعب، وكانت تسودها الحرية والمساواة التامتان. هناك أُلغي الاقطاع في الواقع، وكان انعتاق الفلاحين حقيقة قائمة. وفي مقاطعات الجنوب المختلطة حيث كان الفلاحون نصارى والسادة

دروزاً، اتخذت الثورة طابع الصراع بين الأمتّين... كان يسع الثورة أن تؤول الى نهاية سلمية لو أن السلطات التركية في سورية ماشت في هذا الاتجاه.. لكن الموظفين الاتراك في سوريه، على النقيض من ذلك، لم يكن لهم إلا هدف واحد، وهو مفاقمة الفوضى في الجبل... فإن الحكومة التركية كانت بطبيعة الحال معادية جداً للاستقلال اللبناني. كانت تريد إلغاءه، وتدفع الجماعات اللبنانية الى تدميره بنفسها، لتتدخّل بعد ذلك، متذرّعة بمعالجة ما نشأ من فوضى لا تطاق، وتُخضع البلاد لسلطانها المباشر. فعملاؤها أطلقوا الدروز لقتال الموارنة. وهم جعلوا الحركة الثورية تتردّى الى قتال بين الجماعات، ظهر فيه التعصّب الديني دونما قيد وهم، هم الذين يتحمّلون أمام التاريخ مسؤولية مذابح سنة ١٨٦٠ الفظيعة"(٢٦).

وهذا ما قاله أيضاً الدكتور روجيه كوثراني الذي رأى ان الاتجاه "الرئيسي فيها (ثورة ١٨٥٨) كان مع الهجمة الاستعمارية التي حملت في اواخر القرن التاسع عشر، واوائل القرن العشرين، مشاريع سيطرة وتقسيم، وإقامة دول وكيانات تابعة، والثانوي فيها، مع الهيمنة التركية إثر صعود وتمكّن الاتجاه العنصري في الحكم العثماني... وإن ادبيات تاريخية عديدة تضخّم ثورة طانيوس شاهين، فتدرسها كظاهرة تاريخية من ظواهر الصراع الطبقي...."وهي في رأيه من تدبير العثمانيين بهدف احتواء لبنان "نزولاً من ١٨٦٠ الى عمقٍ زمنيٍ محدّد..."(٢٧).

اما شيخ عقل الدروز، حمدان بلّيني، فقد كتب إبّان أحداث العام ١٨٦٠ الى ملكة انكلترا في ١٧ آب سنة ١٨٦٠ يقول: "يعرض جميع رؤساء الطوائف الدرزية في جبل لبنان، وعموم أفرادها، الى أعتاب عرش جلالتها (ملكة انكلترا)... وينطرحون امام عرش جلالتها... ويعفّرون جباههم على أعتاب عظمتها لترأف بهم (المهم ليس التذلّل للغرباء، بل الفوز بإذلال اهل البلد)، وتأمر بأن يعاملوا وفقاً للعدالة... لأنه طالما كنّا أعظم وجاهة من المسيحيين، فكيف نطيق أن نكون تحت سيطرة مسيحية والخضوع لها."(٢٨). كما ذكر الدروز في عريضة اخرى أن القنصل الانكليزي الكولونيل روز قد حرّضهم "لمحو النصارى. وقال إن هذا رأي دولته. وقدّم لنا إسعافات، وأشيا توجب تصديق ذلك..." (٢٩). ثم تتابعت عرائضهم الى حكومة فرنسا، وجاء في احداها: "مالنا صالح، ولا راحة إلا بالابتعاد عن

النصارى...".

وقد أورد المؤرخون يوسف ابراهيم يزبك في "اوراق لبنانية"، والدكتور عادل إسماعيل في "الوثائق"، وسليم حسن هشي في "المراسلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"، والشيخان فريد وفيليب الخازن في "المحررات السياسية" وغيرهم، الكثير من الفرائض والوثائق التي تبرز مواقف الفرقاء اللبنانيين في أحداث الستين والفتن التي سبقتها، وكلها تشير الى التدخّل الأجنبي السافر في هذه البلاد، وجرّ أبنائها الى التقاتل والحرب الأهلية.

ويتحدّث أحد التقارير الدبلوماسية عن "رغبة فرنسا البقاء في لبنان، فأتاها التهديد من انكلترا، فاضطرّت للانسحاب بعد أن تركت وراءها جيشاً من العملاء والمرسلين... أمّا أهم مآربها، والقول للدكتور فؤاد شاهين في كتابه "الطائفية في لبنان"، فكان إنشاء وطن أكثريته من المسيحيين الموالين لها... أما دور روز الانكليزي، فلم يكن أقلّ خساسة ودناءة من دور الفرنسيين، حسب رأي الدكتور شاهين الذي يضيف: وإن كانت المصالح تتضارب أحياناً، إلاّ أن هذه الاهداف ما لبثت أن تلاقت، وهي السيطرة على هذه المنطقة، واقتسامها بين الاستعماريين" (٣٠). ورغم ممالأة انكلترا للدروز، لم تستطع كسبهم كلياً، بينما استطاعت فرنسا كسب الموارنة، وجزءاً كبيراً من المسيحيين، لا سيما الكاثوليك. وربما يعود فوز فرنسا، للانسجام الديني بين الطرفين، والفشل الانكليزي عائد لسبب الاختلاف الديني لدى الطرفين.

وقد لعبت الارساليات الأجنبية دوراً هاماً في توزّع الطوائف على الدول طلباً لتأمين المصالح والحماية. وقد سارعت الجمعيات الانجيلية البروتستانتية لمساندة الدور الانكليزي، بالاضافة الى جاليات اميركية مماثلة. في حين انضمّ اليسوعيون واللعازاريون والكبوشيون، الفرنسيو الجنسية، الى الجبهة المناوئة، لدعم الدبلوماسيين الفرنسيين في تحركهم، عن طريق التبشير، وتعميم اللغة، والثقافة، ومحاولة ربط هذه البلاد بالخارج تنفيذاً لمصالح الغرب في هذه المنطقة.

وقد حاول الانكليز التبرّؤ من تبعة احداث الستين، معتبرين، كما جاء في

تقرير المعتمد الانكليزي في لبنان، اللورد روسل "أن الموارنة والدروز قبيلتان همجيتان، لا تنفكّان عن التباغض والاقتتال..." (٣١).

وزاد عليه اللورد دوفرين، ممثل الانكليز في لجنة التحكيم: "إن رجال الاكليروس لم يكتفوا برجحان امّة عددها ١٥٠ الف نسمة (ويقصد المسيحيين)، على قبيلة لا يتجاوز عددها ٣٥ الف (ويعني الدروز)، فسعوا الى تنشيط عزائم طائفتهم، وأكّدوا أن دول اوروبا المسيحية ستعضدهم في الاستئثار بامتلاك لبنان" (٣٢).

اما ممثّل فرنسا، السير برانت، فيعزو هذه الحوادث الى حسد الطائفة الدرزية. وقد جاء في رسالته الى السير بوليفر، وسفير بلاد الآستانة بتاريخ ٣٠ آب سنة ١٨٦٠، في بداية أحداث الستين"إن نجاح الأمّة المسيحية أثار حسدهم، وشعروا بانحطاطهم عن المسيحيين منزلةً وثراءً، فتملّكت الحزازات في صدورهم. ولذلك لا ريب أن هذا الشعب كان يتوق الى إذلال المسيحيين... وشوهد احداث (أطفال) المسلمين يرمون المسيحيين، والاوروبيين، بالحجارة في الشوارع، فيمرّ كبار المسلمين، ولا يعنّفون الأولاد، ولا يردعونهم..." (٣٣).

دوافع الاقتتال في حرب الستين الأهلية والحوافز

وإن قدّمنا الدور الأجنبي على غيره من الادوار، فلا يمكن تجاهل الدافع المحلّي للخصام بين المسيحيين والدروز، لا سيما بعد سلسلة صدامات، ابتدأت في معركة حاصبيا سنة ١٨٣٩، التي فيها قام الموارنة، بأمر من الحكم المصري، بمهاجمة الدروز، وتجريدهم من أسلحتهم، الى فتن ١٨٤٢ و١٨٤٥ في دير القمر وبعقلين، وكافة القرى التابعة للقائمقامية الجنوبية، مما أبقى النفوس مشحونة بالحقد، بالاضافة الى صبّ العثمانيين الزيت على النار، وتغذية روح الحقد والحسد الجامحة بينهما.

هذا الى جانب أسباب اخرى متأصلة في ذات الطوائف اللبنانية، بين دروز يعتبرون أنفسهم امراء هذه البلاد منذ القرن الثامن، وعلى الأقلّ امراء مناطقهم، وكان من الطبيعي أن يقلقهم تزايد النفوذ الماروني، وسعيهم لتسلّم زمام الحكم والسيطرة على كامل اجزاء البلاد، حتى المناطق المعقودة اللواء لهم، والتي دفعوا

الكثير من شهدائهم لتحقيق "الامارة الدرزية" الموعودة، لا سيما دماء الشيخ بشير جنبلاط التي لم تجفّ بعد، وهو مهندس هذه الامارة، والمستشهد في سبيلها، ناهيك عن خلافات عقائدية إيمانية حول مفهوم الاسلام والحكم السياسي، والعروبة الاسلامية، وغيرها من المفاهيم المتناقضة بين المسيحيين والاسلام في هذه المنطقة التي لا يمكن بأية حال من الاحوال، أن يتفرّد بحكمها فريق دون الآخر.

وهنا لا بدّ من الملاحظة أن الموارنة في رسائلهم الى دول العالم، وفي مراسلاتهم الخاصة ومؤلفاتهم، وفي مراسلات الدول لبطاركتهم ولأعيانهم، إشارات الى "الأمة المارونية"، في حين تشير المراسلات الأجنبية غالباً الى الطوائف والجماعات الاخرى بكلمة "الملّة" أو "القبيلة". وهذا ما خلق في نفس المسيحيين نزعة الى الاستقلال بحكم مجتمعهم تحقيقاً لهذه "الأمة" التي عنها يتحدّث الجميع. وهذا ما سعى اليه الدروز، ولا يزالون منذ الشيخ بشير جنبلاط الى اليوم. هذا بالاضافة الى اعتبار المسلمين عموماً انهم جزء من "الأمة" العربية الكبرى، وتحت ستار العروبة الجامعة، لا يعترفون بامّة لبنانية، وكيف اذا كانت هذه الامة "مارونية". اذن المشكلة، هي مشكلة تاريخ، وكيان، وأرض، وهوية، قبل أن تكون مشكلة تسلّط فريق على فريق. وهذا الخلاف في الرؤية الوطنية ادّى، وسيؤدي حتماً إلى مزيد من المواجهات والصراعات، حتى يُحْسَم هذا الأمر. وقد سعى "إتفاق الطائف" مؤخراً سنة ١٩٩٠ لحلّ هذه المسألة، تجديد هوية الوطن بتعريبه. وكم كان أجدر بالمجتمعين لو أنهم ارتقوا بهذا الوطن الذي اعترفوا بنهائية كيانه، ولم يعترفوا بهويته المستقلة، كم كان أجدر بهم لو اتفقوا على تأكيد استقلالية هذا الوطن وجعلوه، كما كان ولم يزل، وطن كلّ الطوائف، والملل، والجنسيات، والقبائل، والأمم، وطن الانسان، بقيمه الانسانية الجامعة الشاملة، الوطن الذي لا يحق لأحد احتكاره، او تحويله لخدمة مصالحه الخاصة. وقبل أن يخرج هذا اللبنان الذي نشير اليه الى حيّز الوجود، يظهر أنه لا بدّ أن تصهره الاحداث الدامية ليصبح صافياً نقياً في معدنه وجوهر كيانه. وها هي احداث ١٨٦٠ تخضعه لأقسى عملية انصهار في تاريخه، وتفصيل احداثها كالتالي:

٣ ـ احداث سنة ١٨٦٠ والدور الاوروبي في لبنان

احداث ومجازر العام ١٨٦٠

في السابع والعشرين من ايار سنة ١٨٦٠ تشاجر صبيّان درزي وماروني، بسبب لعبة كلّة، في دير القمر، فامتدّ الخلاف الى اهلها بين الدروز والموارنة، فشمل منطقة تضمّ مئة وخمسين ألف مسيحي في الجبل والجنوب والبقاع ودمشق. ولم تنته أحداثها إلا بعدما قضت على نحو خمسين ألف مسيحي، وبعض المئات من الدروز. اما القوى المسيحية التي تعيش في القائمقامية الشمالية، فلم تشارك في هذه الاحداث المشؤومة "مما أتاح للدروز الفتك بالاقليات المسيحية القاطنة بينهم"(١). اما البلدات التي شملتها المجازر الرهيبة، فهي: دير القمر وجوارها، حاصبيا، جزّين ـ راشيا ـ صيدا وجوارها ـ زحله ـ دمشق. وقد سهّل وقوف الاتراك وعساكرهم الى جانب الدروز الغدر بمعظم مسيحيّي هذه المناطق في أيام معدودة، إذ كان الاتراك يجرّدون الأهالي من السلاح والدروز يمعنون في الذبح والسلب والنهب.

١ ـ حادثة بيت مري

اما الشرارة الاولى التي سبقت هذه المجازر، وأعقبت ثورة طانيوس شاهين، فقد اندلعت في بيت مري سنة ١٨٥٩، وروى تفاصيلها درزيان هما عارف ويوسف ابي شقرا في كتابهما "الحركات في لبنان" على الوجه التالي: "اول مسائل الغدر

والفتك التي حدثت سنة ١٨٥٩ مسيحية، اولاها مسألة بيت مري وإليك تفصيلها: بينما كان أحد المكارين من دروز بيت مري يستورد الماء من منهل القرية على ظهر حماره، إذ دفع الحمار غلاماً نصرانياً في الطريق فأوقعه، فصرخ الغلام، فهبّ اليه نفر من اهله فأوسعوا ذلك المكاري إهانةً وضرباً ومضوا، فعلا الصياح، وتقاطر الأهلون الى حيث الضوضاء. فجرت بين الدروز والنصارى مشاجرة عنيفة افضت بهم الى مبادلة السلاح وتطالق الرصاص. فكانت معركة في تلك القرية هائلة انجلت عن مقتل ثماني عشر درزياً، وأحد عشر نصرانياً (٢). وغداةً استفحل أمر النصارى، وألقوا النار في منازل الدروز فأحرقوها. فاتصل نبأ هذه الحادثة المحزنة بيوسف بك عبد الملك شيخ مقاطعة الجرد، فجمع نفراً من رجاله وأغار بهم جهة المتن، فأوقع بعض المتنيين، وجعل يقتل أي نصراني اعترضه في طريقه، وهو مع ذلك يحرق بيوت النصارى. وما أنفكّ يهاجم الاعداء حتى دخل حمّانا، ثم قفل راجعاً الى بتاتر ظافراً..."(٣).

٢ ـ مجزرة حاصبيا

و"في ١١ حزيران سنة ١٨٦٠، يضيف الأب منصور الحدثوني، توجّه علي بك حماده بدروز الشوف، بمؤامرة (اي بالتآمر مع) سعيد بك جنبلاط الى حاصبيا، وحضر اليهم اسماعيل الأطرش بدروز جولان، وعثمان بك العثماني (متسلّم تلك الجهات)، فحاربوها وفتحوها عنوة وذبحوا منها ٨٠٠ نفس..." (٤). اما الدكتور فيليب حتّي فيشير في تاريخ لبنان الى أن الاوامر صدرت الى الدروز "بألاّ يبقى ذكر من السابعة الى السبعين في حاصبيا" (٥). وقبل دخول الدروز الى البلدة، لجأ المسيحيون الى سراي الحكومة، بعدما وعدهم الاتراك المتواجدون فيها بحمايتهم، شرط التخلّي عن اسلحتهم، فرضخ المسيحيون لهذا الشرط، و"سلّموا أسلحتهم فأخذوا منهم ثمانماية بندقية، وأرسلوها مع مكارين دروز الى دمشق، فهاجم الدروز، بالاتفاق مع الاتراك، واستولوا على السلاح، بينما كان المسيحيون ممتنعين في قصر الشهابيين في حاصبيا. وتسلّق الدروز جدرانه، وقتلوا ثمانماية شخص (بأسلحتهم الشخصية)، والضباط الاتراك كانوا ينظرون إليهم، ولا يحركون ساكناً"(٦).

٣ - مجزرة دير القمر وبيت الدين

وبعد حاصبيا، جاء دور دير القمر: "في صباح الاربعاء في ١٩ حزيران سنة ١٨٦٠، جاءت زرافات من دروز القرى المجاورة (حسب وصف شاهدي عيان هما وكيلا المستر برد، المرسل الاميركي في دير القمر، شاكر وفتح ابو جهامي) فدخل بعضهم أهم أحياء البلدة، وأحاط الآخرون بعدة أماكن خارجها، ولم يعارضهم أحد بحجّة أنهم مرسلون من قبل زعمائهم لحراسة بيوت أهم أسر البلدة (معظمهم من بني نكد الدروز، وهم اقلية وسط أكثرية مسيحية)... وعند الظهر بدأ الدروز بجمع أسلحة المسيحيين فلم يبدوا ممانعة (وكانت الحامية التركية نصحتهم بذلك تسهيلاً لحمايتهم). ثم دفقوا على البيوت والمخازن، فكسروا أبوابها، ونهبوا سلعها... فلما شاهدت ذلك، استوضحت بعض الجنود (الاتراك) القائمة على خفارة بيت المستر برد عن سبب عدم منعهم، فأجابوني بأنهم مأمورون بعدم التعرّض لأحد من الدروز... وتراكضوا وتركضوا الى دار الحكومة... اما الدروز فاستمرّوا في الليل بطوله يفدون على دير القمر من سائر أنحاء البلاد الدرزية، وبيدهم المصابيح، ثم يرجعون غانمين الاموال المنهوبة... وقبل بزوغ الفجر، نهار الخميس، بساعتين أُضرمت النار في البيوت، وبدئ بذبح الرجال، وبتمزيق الاولاد الذكور، واغتصاب النساء على دويّ البنادق، واصوات الصخب والتحديف... وقد كان المشهد هائلاً جداً، بحيث يصعب على أفصح لسان خطيب أن يصفه إلقاءً وكتابةً... ثم اشرقت الشمس، والمذبحة مستمرة حينئذ نُفخ بالبوق لاستدعاء الجنودالتركية، فاحتشدوا في معسكراتهم، واخذوا يسلّمونهم المسيحيين اللاجئين، فيذبحونهم ذبح الشاة. ولم ينج سوى رجلٍ إسمه بولص صوما، لاذ ببيت المستر برد. وأكرّر بأن جميع الرجال والاولاد الذين لاذوا بدار الحكومة، قتلوا عن بكرة ابيهم، بحيث أن الدم في باحته كان يغمر الساق... ثم إن الدروز ذهبوا الى ثكنة بيت الدين، وقتلوا كل اللائذين بها. وأضرموا النار في البيوت دون أن يلاقوا أدنى مقاومة من الجنود الاتراك... وظلّت المجزرة متواصلة في عدة أماكن...". وتابع القنصل مور، بعد سرده مشاهدات وكيلي المستر برد العيانية قائلاً: "واستسلمت مدينة دير القمر للدروز الذين كانوا بقيادة بشير بك نكد (والنكديون هم من سكان دير القمر)...

واصبحت محطمة لا تنهض من تحتها..." (٧).

وفي رسالة اخرى من القنصل مور، قنصل الانكليز في صيدا، الى السير بوليفر، سفير انكلترا في الآستانة بتاريخ ٢٣ حزيران سنة ١٨٦٠ جاء: "يؤلمني جداً (هنا يظهر الشعور بعقدة الذنب واضحاً وجلياً) أن أخبر سعادتكم بأن الدروز ذبحوا في ٢٠ الجاري جميع سكان دير القمر الذكور... وأن الانباء المفصّلة التي وردت عليّ عن مذبحة دير القمر تفيد أن الجالية التركية خدعت الأهالي، واقنعتهم بتسليم أسلحتهم، وأن السراي غصّت بجثث القتلى المتراكمة أكداساً فوق بعضها. وأن اثار ضرب السيوف ظاهرة في ايدي معظم المقتولين الذين حاولوا إتّقاء الضربات بأيديهم، وهم عزّل..." (٨).

ومع هذا نهضت دير القمر من كبوتها، بعدما خسرت ذكورها، ولم يبق بها سوى بعض الاطفال يهيمون على وجوههم بدون فراش ولا مأوى، في البراري والاودية. ولم يمرّ سنوات حتى عاد المسيحيون اليها، وصاروا فيها اكثرية ساحقة، وغادرها الدروز لتصبح فيما بعد قرية مارونية عامرة لها شأنها في الشوف، وفي لبنان، لكونها مسقط رأس كبار قادة ومثقّفي البلاد. ولكي نكون موضوعيين، ملتزمين بالحقائق التاريخية المجرّدة، نشير الى أن عدداً قليلاً من الرجال، نجا من مذابح دير القمر، وتمكّن هؤلاء من الفرار، بمساعدة سعيد بك جنبلاط بعدما أوصاه بهم الكرسي الرسولي والحكومة العثمانية، وكانوا قد لاذوا به في المختارة(٩). وكان سعيد بك، رغم ضلوعه بالمؤامرة، كما سيتبيّن لاحقاً، على علاقات وثيقة بالكرسي الرسولي باعتباره وريث الشيخ بشير جنبلاط "عمود السماء" الذي يكنّ له الفاتيكان تقديراً خاصاً.

ولم يكتف الدروز باهراق دم اهالي دير القمر وبيت الدين وحاصبيا فقط، بل طاردوا المسيحيين في كامل مناطق القائمقامية الجنوبية، وخارجها، من جزين إلى جهات صيدا، وزحله، ودمشق وغيرها، ولم يسلم منهم إلاّ كل طويل عمرٍ أدرك قبل أن يصل اليه هؤلاء الكواسر أن "الهروبة ثلثا المرجلة" أحياناً.

٤. مجزرة راشيا

ومن دير القمر وبيت الدين انتقلت المجازر الى راشيا الوادي في البقاع الغربي التي هاجمها دروز حوران، وكان يتعايش فيها المسيحيون والدروز بوئام وسلام، بقيادة اسماعيل باشا الأطرش. وبعد دخول الدروز الى أحياء المدينة بالتواطؤ مع الحامية التركية فيها، هاجموا قصور الشهابيين التي لجأ اليها المسيحيون فدمّروها، وذبحوا النساء والاولاد، ومن تبقّى من الامراء الشهابيين فيها(١٠).

٥ - مجازر جزين والجنوب

ومن الجبل والشوف، الى البقاع وحاصبيا وراشيا، ومنها الى جزين والجنوب، حيث هاجم الدروز جزين ففرّ قسم كبير من أهلها، لا سيما الشيوخ والنساء والاطفال، بعدما جُرِّد الأهالي الباقون من السلاح، وتمّ ذبحهم كغيرهم من سكان البلدات الأخرى. وأفاد المستر فورد، والمستر آدي، المرسلان الأميركيان في صيدا، في كتاب أرسلاه الى قنصلية بيروت بتاريخ ٣ حزيران سنة ١٨٦٠، أنه "بينما كان جمهور قوامة ثلاثماية شخص، بما فيهم الاولاد والنساء، مطروداً من جزين ونواحيها، يؤم هذه المدينة (صيدا) للاحتماء فيها، قتلوا عن بكرة أبيهم على مرأى من سكان صيدا، وذلك بعد تسليم سلاحهم واستسلامهم، وفي جملة القتلى نحو عشرين كاهناً وراهبين. ومن شر البليّة أن المسلمين خرجوا من المدينة، وانضمّوا الى الدروز في ذبح هذا الشعب المستأمن الأعزل... وقد جُرح كثير من النساء، واغتصب غيرهن، فتوفيت بعضهن على الأثر. واللواتي وصلن الى هنا عُريّن من ثيابهن"(١١).

والمدهش في تلك الاحداث أن الارثوذكس على حدّ ما روى الكاتب أنيس الصايغ، نقلاً عن الأديب أحمد عارف الزين، وعن الشيخين فريد وفيليب الخازن في محرراتهما السياسية، قد آزروا الدروز، واشتركوا معهم في عدة معارك ضدّ الموارنة(١٢). وهذا يثبت مرة جديدة أن الصراع الديني لم يكن السبب الأهم لنشوب تلك الاحداث، وإن ارتدت طابعاً طائفياً، بل كان الهدف سياسياً يتمثّل برغبة الروس

والعثمانيين والانكليز وحلفائهم، بضرب الموارنة حلفاء فرنسا. وهذا ما دفعهم للتجوّل في القرى الشرقية والجنوبية لتحريض الروم الارثوذكس على الموارنة والكاثوليك. وقد استغلّ المتآمرون التعصّب والنعرات الطائفية لإثارة الغرائز واقتراف المجازر. ومن الشواهد على اليد السياسية المحرّضة، كون شيعة جبل الريحان الذين وقفوا الى جانب نابوليون الثاني في حصار عكا، هم نفسهم وقفوا أيضا الى جانب المسيحيين نكاية بدروز الغرب والشوف أخصامهم، وحموهم من القتل. في حين ساهم سنة صيدا مع الدروز في ضرب المسيحيين، لأن السنيّين يساندون العثمانيين. وحدهم سنّة بيروت، وربما ذلك عائد للعلاقات التجارية والمصلحة المشتركة بين الطرفين، أو بتوجيه من خورشيد باشا، لكي يتمكّن من تبييض سجلّه الأسود في تلك الأحداث، حموا المسيحيين الهاربين من الجبل الى المدينة. وحاول السفراء وقف المجازر بالضغط على المسيحيين لاجراء الصلح، وتوقيع المعاهدات بدون تعويض عن خسائرهم باعتبارهم البادئين في الحرب. هذا مع العلم أنهم استُدرجوا اليها من قبل اعدائهم المتآمرين عليهم مع العثمانيين منذ العام ١٨٥٧، وكان بينهم الكثير من القناصل والسفراء الذين أشرنا الى مداخلاتهم سابقاً. كما حاول القائمقامان الدرزي والمسيحي، بتدخّل من الوالي خورشيد باشا، بعدما وقّعا على عريضة الصلح هذه في قصر الوالي المذكور وبحضوره، أن يبرّئا الدروز من هذه المجازر، ومن يقف وراءهم من العثمانيين، وهو أولهم. لكن مندوب النصارى القاضي الأب يوحنا الحاج الذي صار بطريركاً فيما بعد، رفض التوقيع، ورفع القضية الى الدول الكبرى لتأليف لجنة تحقيق لتحديد أسباب هذه الاحداث والمسؤولين عنها، وكيفية التعويض على المتضررين.

طلب النجدة من طانيوس شاهين ويوسف بك كرم والقناصل

وبعدما عمّت المجازر حاصبيا، وراشيا، ودير القمر، وبيت الدين، وراحت جموع الدروز واعوانهم تتجمع لمهاجمة زحلة، وجّه الزحليون نداء الى طانيوس شاهين، وآخر الى يوسف بك كرم وموارنة الشمال للنجدة. كما أخذ مطران بيروت الماروني "يشدّد النصارة، حسب قول انطوان العقيقي في مخطوطه المشار اليه سابقاً، وأعرض على القناصل، وأخذت الحركة تتزايد في بلاد الشوف، وإقليم

جـزين ودير القـمـر، وفي تلك النواحي، وخـاطبـوا أهـالي كسـروان عنيـدً (عن يد) طانيوس شاهين إذا كانوا ينجدونهم ام لا، فجاوب طانيوس شاهين بأنه ينجدهم على الدروز، وأنه عنده نحـو خمسين الف راجل تحت الاسلحـة، عند اللزوم يحـضـرها. فـعند ذلك تشدّدت النصـارة في تلك النواحي، وأخذوا يطلبون الشرّ. واما الدروز فكانوا دايماً بالاجـتـمـاعـات والمخـابرات، مع بعضـهم البعض، في كل المحـلات، وخاطبوا دروز حوران وحاصبيا وبلاد الشام وعملوا روابط فيما بينهم سراً بأن تكون الضـربة واحدة. والدولة العليا كانت تشددهم وتعطيهم القوة سراً حتى يفنوا النصـارة مع مـعـرفـة دولة الانكليـز... وكـان مـقـدام الدروز في الحـرب خطار بك العماد، وابن الشيخ حسن تلحوق، واثنين من مشايخ بيت أبي نكد، والشيخ سعيد بك جنبلاط وكان دايماً مقيم في محلّة المخطاره، ويرسل من قبله أناس مـعتمـدات، وكانت كامل الدروز مـعتمدين لقوله، والدولة كانت تشدّد الدروز بأكثر ما يلزمهم... وهذا الدسيس ما كان منه (سلطان العثمانيين عبد المجيد خان)، بل كان من أخيه عبد العـزيز، حتى أنه كتب كتـابات الى كـامل مداين العثمـانيـة بأن يقومـوا على النصـارة ويقتلوهم، فمنهم من سمع وطاع، ومنهم من حسب على عـواقب الزمـان فرفض، وقصده كان بذلك لكي يرفع أخيه عن كرسي الملك عباس مكانه" (١٣).

وامـا النصـارى في بلاد الشـوف، فكانوا يشـددون ذواتهم لكن بدون فـائدة لعدمْ وجـود من هو متـرئس عليهم. ومن الواضح أن الدروز بوحـدتهم تحت قيـادة واحدة، والنصـارى بتفرّقهم، إضافة الى عامل التدخل العثماني، قد هُزموا شرّ هزيمة امام مرأى دول العالم، بما فيها فرنسا حاميتهم منذ العام ١٢٥٠، وفوق هذا كلّه بمرأى من إخوانهم المسيحيين في بقية المناطق من المتن الى عكار.

ولما كان بطل الشمال يوسف بك كرم لا يزال رخص العود وابن ثلاثين عاما، مع هذا حاول تلبية نداء أهل زحله، وانطلق على رأس قوة من رجاله لحماية المدينة المحـاصرة، إلاّ أنه عدل عن موقفه بعد وصـوله الى بكفيا بسـبب تدخل البطريرك مسـعد، والقنصل الفرنسي اللذين نصحـاه بعدم الدخول في الصراع لئلا يجرّ الفتنة الى الشمال فينفّذ بدون إرادة منه مخطّط العثمانيين الرامي الى إشعال نار الفتنة في كل أنحاء البلاد، وكان قد وصله خبر الضـغوط التي كانوا يمارسونها

على والي طرابلس للايقاع بين أهالي بشري وأهالي إهدن. وهكذا وقف الاربع ماية شمالي حول قائدهم في بكفيا يتفرّجون على الدخان المتصاعد من بيوت زحله المحترقة، الى مشارف صنين وقمم المتن وكسروان. ولما علم بسقوط زحله جاء الى كسروان مصمّماً على عمل كل شيء لتخليص هذه المقاطعة. وقد رفع وصوله المعنويات والعزائم، على حدّ قول الكاتب الفرنسي فرنسوا لو نورمان (Lenormant) الذي أشار الى أن يوسف بك كرم "أقف عن متابعة سيره، عندما كان يخفّ لنجدة زحله المنكوبة برسالة من قنصل فرنسا في بيروت. واضاف: ومعلوم أن اربعماية رجل ذوي عزم وتصميم كأولئك الملتفين حول يوسف بك كرم يمكنهم الدفاع عن كسروان، وصدّ جيش بكامله... والسيد البطريرك مسعد كلّفه تنظيم الدفاع عن البلاد"(١٤). إلاّ أن غبطته كما هو معلوم نهاه عن مهاجمة الاعداء خشية امتداد الاحداث الى الشمال. والمؤرخ منصور الحتّوني يضيف: "واخيراً انتصر الشعور بالخطر المحدق بالبلاد، فأعلن أكثر من ثلاثين أميراً وشيخاً يوسف بك كرم قائداً عاماً عليهم، خاضعين لسلطته خضوعاً تاماً، ما دامت الاحوال الاستثنائية التي اوجبت هذا القرار سائدة" (١٥).

٧ـ مجازر زحله

وفي رسالة من القنصل الانكليزي مور في صيدا الى السفير الانكليزي في الآستانة السير بوليفر في ٢١ حزيران سنة ١٨٦٠ جاء: "إن مدينة زحله سقطت بيد الدروز فغادرها أهلوها مصطحبين الاولاد والنساء. وإذّاك أحرقها الدروز. ويقال إن الجنود الاتراك اشتركوا مع الدروز في مهاجمة المسيحيين. وإن ما يقاسيه المسيحيون الفارّون من أنواع الشقاء والتعاسة لمّا تنفطر له الاكباد... فالاطفال، والطاعنون في السن، والعجزة، هم هائمون على وجههم، ولا ملجأ لهم يأوون إليه في هذه الجبال القاحلة الباردة. واعداؤهم يطاردونهم كحيوانات ضارية. وقد قيل إن عددهم يتجاوز العشرين ألفاً..." (١٦). ويقال أن الكولونيل تشرشل قنصل دولة الانكليز في دمشق الذي وصف في كتابه "الدروز... وجبل لبنان"، تلك الاحداث الشائنة، هو "مدبّر الهجوم على زحله" حسبما جاء في كتاب مؤرخ انكليزي يدعى "فورتر" (Further) London "Papers Relating to the Distrubances in Syria"

June 1860 p. p. 40-46. وكان الكولونيل تشرشل المذكور قد انتقل الى لبنان وطاف في قراه مستطلعاً أمور الشعب، وقد نزل بضيافة جدّنا فارس طنوس، كما ذكر في كتابه الآنف الذكر، حيث وجد لديه مكتبة وفيها كتاب المواعظ للأب بطرس التولاوي، ومخطوطة حول تاريخ الأسرة المعادية. ولكننا لم نعثر على شيء من ذلك، باستثناء لوحة من بقايا هذه المكتبة حفر فيها "نزهة الدارس في مكتبة فارس".

٨ ـ مجزرة دمشق وموقف الامير عبد القادر الجزائري

وفي دمشق لم يسلم المسيحيون أيضاً من الذبح والنهب والتهجير، فقد داهمهم مسلمو المدينة طيلة ليلة كاملة، ولولا وقوف الأمير عبد القادر الجزائري بوجه عملاء الاتراك، وحماية آلاف المسيحيين في داره، لتضاعف عدد الضحايا. وهذا الموقف الشهم النبيل يذكّرنا بموقف الامام الاوزاعي إبان ثورة المنيطرة في العام ٧٥٩. فالمجتمعات لا تحرم أبداً من كرام النفوس، والنبلاء.

وقد جاء في عريضة مسيحيّي دمشق الى القناصل في ٢٠ تموز سنة ١٨٦٠ أنه "ظل الأمير عبد القادر طول الليل يطوف انحاء دمشق. وكان انضمّ اليه أبناؤه، وجمهور من الجزائريين، فخرج بهم سبع مرات، وأوصل الى قصره، او الى القلعة عدة آلاف من المسيحيين فبلغ عدد الذين انقذهم أحد عشر ألف نسمة الى القلعة، وثلاثة آلاف الى داره... وكان كثير من المسيحيين لم يتمكّن من اللحاق بالأمير عبد القادر، فاضطرّوا إلى الفرار، وعدد هؤلاء أربعة آلاف، بينهم البطريرك (بطريرك الروم الكاثوليك)، و٣٤ كاهناً، وكثير من العيال التي نجت من مذابح حاصبيا وراشيا والقرى المجاورة لدمشق. خرج هذا الجمهور قاصداً دير صيدنايا، وهو يبعد نحو ساعتين عن دمشق... وبعد مسير ربع ساعة بلغوا الطواحين في المكان المعروف "بجسر الحدعشرية"، ففجأهم هناك عصابة من المسلمين قوامها ٧٠٠ الى ٨٠٠ رجل، فقتلوا كل القافلة، إلا ٨٠٠ إمرأة وبنت. فاقتادوا هذه (هؤلاء) التعيسات الى البساتين، وبيوت المسلمين المجاورة، واغتصبوهن، وأكرهوا بعضهنّ على اعتناق الاسلام، وذبحوا من أبت الاذعان لارادتهم. ثم ساقوا معظمهنّ في الاسواق عاريات، لا يستطعن وقوفاً، وباعوهنّ بالمزاد الى البدو والعرب الآتين من الصحراء، كل واحدة بـ ١٥٠ قرشاً..." (١٧). وبين قتلى دمشق الاخوة الثلاثة من عائلة مسابكي

المارونية الذين اعتبروا قدّيسين، لأنهم استشهدوا رافضين التخلّي عن ايمانهم المسيحي.

ومع أن عمل الأمير عبد القادر، كان رائعا في نبله، وشريفاً في قصده، إلاّ أنه فرض السجن على نفسه مدة سنة في أحد الجوامع، تكفيراً عن "حمايته المسيحيين الكفار"، حسبما ذكر المستشرق فرناي (Vernay) في كتابه "القوى الأجنبية في الشرق" (١٨). والمؤرخ اللبناني الدكتور فيليب حتّي أشار في كتابه "تاريخ لبنان" إلى أن مجموع القتلى في مجزرة دمشق بلغ عشرة آلاف قتيل (١٩). في حين ذكر المستشرق جوبين (Jopain) في كتاب له حول هذه الاحداث، في فصله الاول، والصفحات من ٦٥ الى ٧٥ "أن عدد الضحايا يتراوح بين ستة الى سبعة آلاف. ولا تزال جثث كثيرة تحت الردم، وفي خرائب البيوت المحروقة والآبار. هذا خلا الاولاد والنساء المتراوح عمرهم من ١٠ الى عشرين سنة الذين اقتيدوا الى الصحراء... وشوهدت في الليل من بيروت ٣٢ قرية تحترق...". وفي ٢٦ حزيران (سنة ١٨٦٠) وعظ المفتي في جامع صيدا محرّضاً على "قتل المسيحيين الكفّار الهاربين من جزين وراشيا وحاصبيا... وحال دون هجومهم (مسلمو صيدا)، ظهور البوارج الأوروبية في ميناء صيدا..." (٢٠).

وما أن "احترقت البصرة" حتى بكى عليها الباكون، وفي طليعتهم اولئك النافخون في النار. وبعدما دُكّت البيوت، وذُبح الرجال، واغتُصب النساء والاولاد ثم بيعوا رقيقاً للبدو والعربان، أقبلت السفن الاوروبية لتحمي البقية الباقية من شعب كانت تدّعي دائماً أنه تحت حمايتها. ولو تفحّصنا ملياً تاريخ هذه المنطقة لوجدنا أن معظم الذين ماتوا فيها ظلماً وغدراً، هم ضحايا مؤامرات الاغراب على هذه المنطقة على الرغم من همجية عشائر البلاد ووحشيتها. ولسنا نحن من يقول هذا، بل هم مؤرخو الغرب أنفسهم ومستشرقوهم. وها هو المستشرق الفرنسي الأب غوته (Gauthey) يلقي مسؤولية هذه المجازر على الغرباء الذين أثاروا الحقد والتعصّب بين أفراد الشعب الواحد، ولا سيما انكلترا التي زوّدت حسب رأيه الدروز بالسلاح، وحرّضتهم على المسيحيين، وذلك بدافع حسدها من الدور الفرنسي المشرّف في سوريا. و"كان من نتيجة ذلك أن اتّحد المسلمون والاتراك مع

الدروز سنة ١٨٦٠، وقاموا بمجزرة في جبل لبنان قُتل فيها العديد من الموارنة، فيما هرب الكثيرون منهم، لاجئين الى منازل القناصل الفرنسيين في بيروت وصيدا"(٢١). اما المستشرق كورتامبر (Cortembert) فقال: "إنني لم أر قط في حياتي مشهداً أشدّ قساوة من منظر بقايا تلك الشعوب المسيحية البائسة التي كانت مضطرّة الى استجداء الاوروبيين، وهي أشبه ما تكون بقطيع من النعاج شرّدته الذئاب البشرية"(٢٢).

ولما زار الشاعر الفرنسي الكبير لامارتين (Lamartine) لبنان سنة ١٨٣٣، ونزل بضيافة الأمير بشير الثاني الشهابي مكرّماً معزّزاً، وتحدّث عن هذا الأمير الجليل الذي جمع في قصره مسجداً وكنيسةً، راعته مشاهد الأجراس، فصرّح بالقول: "إن التعصّب الاسلامي لم ينجح في منع الموارنة من الحصول على الاجراس. فهناك أجراس لا تحصى، ولا تعدّ. وكأنها اصوات الحرية والاستقلال"(٢٣). في حين كان قد ذكر أحد المستشرقين الذين زاروا الشمال في عهد المماليك انهم لم يشاهدوا أجراساً في كافة أنحاء البلاد باستثناء دير قنوبين، حيث يقيم البطاركة.

اما المستشرق الفرنسي ديلاروير الذي زار الجبال اللبنانية في نفس الفترة، فقد صرّح أنه "لم يجد في لبنان سوى أربعة كهنة تقريباً يقومون بالوعظ والتبشير". وهذا يدلّ على مدى الجهل المطبق الذي كان يعيش فيه رجال الاكليروس آنذاك. وقد لاحظ القنصل غيز (Ghis) "أن عدد الرهبان يبلغ نحو الف وستماية راهب، منهم ستماية قسيس، والباقون إخوة". في حين ذكر بوجولا (Pojoulat) أن "عدد الأديار هو بحدود المئتي دير والراهبات نحو أربعماية راهبة" حسبما ذكرت الدكتورة أميرة جبر في كتابها "الرحّالة الفرنسيون في بلاد الارز" صفحة ١٥٧.

التهجير واللجوء الى حمى المسلمين في بيروت

نتيجة لحملة التهجير والتقتيل التي تعرّض لها المجتمع المسيحي في الجبل، اضطرّت قوافل النازحين لمغادرة قرى الجبل حيث تسيطر الاقطاعية الدرزية، إلى المدن الساحلية التي يسيطر عليها المسلمون السنيّون والاتراك، بانتظار أن تصل

صرخات الاستغاثة إلى أسماع الدول الغربية التي أغدق عليهم سفراؤها وقناصلها بوعود الدعم والحماية. لكنّ للدول العظمى مصالحها، وهي التي تقدّمها على مواثيقها، وصداقاتها الآنية. وقد صدق من قال: "لا صداقات ولا عداوات دائمة في السياسة، إنما هناك مصالح لها الاولية دائماً".

وكان على المسيحيين أن يختاروا بين الشر الدرزي الداهم، والشر العثماني الدائم، فاختاروا الشر الأهون، والتجأوا إلى حمى الاتراك كي لا تصل أيدي الجناة إلى رقابهم، بعدما جُرِّدوا من وسائل الدفاع عن أنفسهم، إذ في هذه المدن قنصليات وجاليات غريبة قد تحول دون استمرار التعاون الدرزي العثماني لإفنائهم. وهكذا صار، فقد أسرعت دول الغرب، عند سماع صوت الاستغاثة لتمسك باليد القاتلة قبل أن تهوي بسيوف الحقد المزمن، والتعصّب الأعمى، على الرقاب المسيحية. وكان مسلمو بيروت المتحدرون من نسل الامام الاوزاعي الشهم، وصاحب الأيادي البيضاء في حماية الحق، عند حسن الظنّ، فقدّموا للمسيحيين المهجّرين كل مساعدة وعون. وقد أشار القنصل الانكليزي مور في تقريره إلى سفير دولته في الآستانة السير بوليفر في ٩ حزيران سنة ١٨٦٠ إلى الموقف الانساني لمسلمي بيروت وقال: "ويسرّني أن أنبئ سعادتكم أن كثيرين من سكان بيروت المسلمين عاملوا المسيحيين المنكودي الحظّ، اللاجئين إلى المدينة، بمنتهى العواطف الانسانية. فقد افتتحوا إكتتاباً ليمدّوهم بالطعام، ويسدّوا حاجاتهم المعيشية، وأووهم في بساتينهم، وفي منازلهم مجاناً... وقد أخبرني مطران جزين الماروني الواقعة في إقطاعية المشايخ الجنبلاطيين، أن الدروز، بعد أن أعطوا الضمانات الشفهية والخطية تأميناً للسكان، هجموا على قضاء جزين في أول الجاري، وحرقوا قراه، وشتتوا شمل أهليه..." (٢٤).

الغرب يتفرّج من بعيد ولا ياتي منجداً إلاّ بعد فوات الاوان

ومدينة زحلة التي تهجّر سكانها إلى المدن الساحلية، والمناطق المسيحية الشمالية التي لم تصل إليها نار الفتنة، رفع سكانها عريضةً في ٩ حزيران سنة ١٨٦٠ إلى قناصل الدول الغربية وجاء فيها: "لا بُدَّ أن يكون وصل إلى مسامعكم أن الدروز أقدموا على إبادة مسيحيّي الجبل، وسائر المدن، وتخريب أملاكهم، بحيث

أمسى هؤلاء محرومين من كل حاجيات المعيشة... وأن بعض دروز حوران وحاصبيا وراشيا وغيرها من المدن، سيأتي لنجدة إخوانهم الدروز اللبنانيين بقصد مهاجمة مدينة زحله وتخريبها...". كما أبلغ القناصل دولهم بالأمر الداهم، وبالحشود المتدافعة نحو زحله من قبل الدروز و"قبائل عرب البادية، طمعاً بالأسلاب، وقصد إبادة النصارى" (٢٥) لكن هذه الصرخات لم تلق اذاناً مصغية، فهوجمت زحله، وأُحرقت، وهُجّر سكانها، وكان القسم الكبير قد فرّ قبل وصولهم، ولم يتحرّك قادة الغرب، ولا الاتراك، إلاّ بعد أن تمّ كل شيء حسب المخطط المرسوم من قبل الدول الكبرى التي دبّرت هذه المؤامرة للقبض على زمام الامور، والسيطرة الكاملة على مقدّرات هذا البلد الصغير الذي كان ولا يزال، في نظر هؤلاء مفتاح الشرق، والساحة التي يستطيع المنتصر فيها أن يوجّه سياسة الشرق، تبعاً لمصالحه، ومآربه الخاصة. فقدر هذه البلاد أن يكون بيدها مفتاح الشرق، ومن أجل امتلاك هذا المفتاح تُباح كل المحرّمات، وتُرتكب كل الفواحش. ويبقى على هذه البلاد المقهورة أن تصارع وحيدةً كل الوحوش الكاسرة الطامعة بنهشها لحماً وعظاماً. وفي هذا المجال لنا شعرٌ مأثور يقول:

"قدرُ الحمائمِ في الوجودِ، فريسةٌ   للجارحاتِ، ولن يكفَّ عطاؤها" (٢٦).

عدوى الإقتتال تصل إلى كسروان وبلاد جبيل وتهدّد المدن اللبنانية

"بعدما أُحرقت زحله، والبقاع، وبلاد بعلبك، ودير القمر، وجزين، وكل تلك النواحي حيث صارت قومة عمومية ضدّ النصارة. والشام وحاصبيا وراشيا، والقول من مخطوطة انطوان عقيقي، صارت معاهدات بأن الدول تحضر مع العسكر في البحر، والدروز من نواحي المتن، والمتاولة من ناحية الشرق في الجرد، ويأتوا على كسروان ويبيدوا النصارة من لبنان، وخصوصاً بما أن أهالي كسروان عندما عرفوا أن المتاولة والاسلام كانوا مع الدروز في زحله، ونهبوها، وتغلّبوا على النصارة الموجودة في بلاد بعلبك والبقاع، وطردوهم من أماكنهم، قاموا على المتاولة الموجودين في جهة المنيطرة ولاسا وهاتيك النواحي، وتغلّبوا عليهم من أماكنهم، ونهبوهم، وقتلوا بعضاً منهم، فحينئذٍ صارت هذه الرابطة بين الجميع، حتى ان إسلام بيروت وطرابلس همّوا بأن يعتدوا على النصارة كما صار في

الشام؛ لكن حيث إن نصارة بيروت موجود بها من الأغراب من دير القمر وجزين والشوف والمتن الذي يبلغ عدده وافر، فما قدروا أن يصنعوا ما أرادوا. وأما طرابلس والضنية، حيث وجود شَجكان زغرتا وبشري والزاويه، كذلك لم يتجاسروا على إتمام مرغوبهم... وقبل إتمام هذا العمل على موجب المعاهدة المذكورة أعلاه، كانت التلغرافات وصلت إلى أربابها..." (٢٧).

وصول القوات الغربية والعثمانية والعمل لوقف التعديات

ويضيف الدكتور حكمت البير الحداد، حديثه عن احداث الستين، نقلاً عن مخطوطة انطوان العقيقي، فيقول: "وحضر في الابتدا فرقة من قبل دولة روسيا.. وكانت نحو رابع ساعة من النهار، مع أن المعاهدة كانت أن المسير يكون ثامن ساعة، والتأهب حاصل، فعند وصول هذه الحركة الحربجية في بيروت، حالاً أطلقت المدافع، ونشرت اعلامات الغضب الشديد، وأطلقت المدافع شبه نار دايمه، وراسلت الحكومة أنه إذا ما يصير الردع، وأن ترمى النار على بيروت وتهدمها، فعند ذلك صار الموقف عن إتمام ما هو المقصود، لينظر ماذا يكون. ففي الساعة العاشرة من النهار وصل أربع قطع فرنساوية مشحونة عساكر وما يلزمهم من الذخاير والجباخانات، وأطلقوا المدافع شبه نار الدايمة في بيروت، فعند ذلك رجعت الاعدا عن إتمام مآربهم. ثم وصل مراكب من كامل الدول الأربّاوية، من كل مملكة قطعة واثنتان، وأطلقوا المدافع. ثم حضر بعض قطع أيضاً من قبل الدولة الفرنساوية، وبهم ستة آلاف عسكري متجهّزة، وخرجت الى بيروت، وأقامت في حرش الصنوبر، ومعها خيول في كل ما يلزمها الى مدة سنتين. ثم وصل مراكب من قبل الدولة العثمانية، وبهم كان صاحب الرأي الثاقب والفريد، دولتلو فؤاد باشا، المرسل من قبل الدولة، لأجل تعويض وتخمين ما قد حصل، الذي كان وزير الخارجية يومئذٍ. وحالاً عند وصوله خمدت نار الاضطرام..." (٢٨).

فؤاد باشا وزير الخارجية التركي يحاول استباق الفرنسيين واخماد النيران

ويضيف أنطوان العقيقي في مخطوطته أنه حال وصول وزير خارجية تركيا

فؤاد باشا "صاحب الرأي الثاقب"، وخمود نار الفتنة، "قتل كام واحد من الدروز، ونفى نحو خمسة وعشرين رجل من مناصب الدروز.... وطلعت العساكر الفرنساوية الى دير القمر، ومعهم من رجال الانكليز... وكان معهم جمهور من نصارة تلك الناحية. وأما الدروز، ففروا هاربين من أمامهم، وكانوا يصطادون البعض منهم... وأخذ فؤاد باشا يلاطف الامور بقدر الامكان، من تعويض مال، ومراضاة خواطر، حتى أنه أرضى الجميع، وأخذ في عمار دير القمر من مال الدولة العليّة... وبحال وصول فؤاد باشا الى الشام، مع بعض ضبّاط فرنساوية، قتل الباشا الذي كان متولّي البلد بوقت الحادثة، بحيث تأكّد أنه كان السبب، وقتل من أعيان البلد ما ينيف عن الخمسين نفر..." (٢٩).

حصيلة مجازر واحداث العام ١٨٦٠

لما كانت تقارير القنصل الانكليزي مور، بما كان له من علاقة مميّزة مع الدروز، هي الأدقّ من غيرها، فقد اعتمدناها للإشارة الى معطيات احداث العام ١٨٦٠ وتطوّراته. وقد أوجز القنصل المذكور، حصيلة هذه الاحداث في تقريره الى سفير بلاده في الآستانة ، على الشكل التالي:

١ ـ احراق ١٥٠ قرية.

٢ ـ قتل ٥٠٠ مسيحي في الحرب، وذبح ٥٥٠٠، بينهم ثلاثة إخوة من عائلة مسابكي اعتبروا شهداء وقديسين عند الطائفة المارونية، ولهم عيد خاص بهم.

ولسنا ندري، من هي الجهة المبالغة في الخبر، أهو القنصل مور الذي حاول تحجيم عدد القتلى، والتخفيف من هول الكارثة، والمجازر الدرزية، ام هم الآخرون، وهم الغالبية، وبينهم مستشرقون ولبنانيون، ممن جعلوا عدد القتلى في دير القمر وحدها، او في دمشق بمفردها، يوازي ضعف العدد الذي وضعه للقتلى القنصل مور، وربما لكونه شعر بمسؤوليته، ومسؤولية بلاده، ودوره التحريضي الذي أدّى الى نشوب هذه المجازر، فحاول تقليص العدد لتخفيف الجرم الذي اقترفه بالنيابة عن بلاده.

ويضيف تقرير القنصل مور مشيراً الى عدد الذين تهجّروا، أو اعتُبروا

منكوبين، فيجعلهم خمسة وسبعين ألفا. وفي الوقت نفسه يذكر أن خسائر الدروز "كانت لا تذكر بالنسبة لخسائر المسيحيين. فقد قُتل منهم في الحرب عدداً يساوي الذي قُتل من المسيحيين، أي نحو ٥٠٠ رجل. اما عدد بيوتهم المحروقة في المتن فقليلة جداً". ثم يقول في حاشية التقرير: "إن عدد المسيحيين المعتاشين من الحسنات في هذه المدينة (أي صيدا مركز القنصلية)، وفي جونيه، يبلغ ٢٣ الفاً"(٣٠).

محاولة فرنسا التعويض المادي عن التقصير العسكري

وقد حاولت فرنسا التي كانت تدّعي وضع الموارنة تحت حمايتها منذ قرون، التعويض المادي والانساني عن تقصيرها العسكري تجاه المسيحيين المنكوبين. وجاء في تقرير للأب روسو (Rousseau) اليسوعي، حسبما أشار الأب جوبين (Jopain) في كتابه حول تلك الاحداث: "إنه لولا سخاء فرنسا لمات هذا الشعب المسيحي جوعاً، لأن باقي الحكومات لم تَجُدْ بكسرة خبزٍ لسد رمق هؤلاء التعساء..." (٣١). وبالعكس من ذلك، فقد ضغط سفراء الدول الغربية، بما فيهم فرنسا، بواسطة قناصلهم في لبنان، على الموارنة والمسيحيين لعقد معاهدة مع الدروز، تقضي بوقف القتال دون تعويض لأنهم كانوا البادئين في الحرب، إلا أن قاضي النصارى في القائمقامية الدرزية الأب يوحنا الحاج الذي صار بطريركاً لاحقاً، قد رفض ذلك، كما أشرنا سابقاً. وهذا ما أرغم الدول الاوروبية على الاجتماع للتداول بشأن هذه الاحداث، وكيفية التعويض على المنكوبين (٣٢).

إجتماع الدول الاوروبية لدراسة الوضع المتدهور ووضع الحلول المناسبة

إزاء هذه الحال المزرية التي وصلت اليها البلاد من قتل وسلب وتهجير، وفلتان أمنيّ، ومجازر وحشية، تداعت الدول الاوروبية للاجتماع. وبعد التداول قررت إرسال مراكبها وجنودها لحفظ الأمن، ووقف الاعتداءات الدرزية والعثمانية معاً، ومعاقبة المسؤولين عن تلك الأحداث، ووضع نظام خاص بجبل لبنان يبعد القبضة العثمانية عن عنق هذا الشعب المسكين. وأبقوا اجتماعاتهم مفتوحة في الآستانة لدراسة كافة الأمور والتطوّرات، في حين شارك المندوب العثماني في هذه

الاجتماعات بعدما وضع الحاضرين علماً بالاعمال والمحاكمات التي يقوم بها موفد بلاده الى لبنان، وزير الخارجية فؤاد باشا الذي خفّ الى لبنان للتخفيف من ثورة الشعب المسيحي، ونقمته على العثمانيين وعملائهم، ووضع تقريراً جاء فيه: أنه عملاً بتكليف من بلاده، ومن حكومة فرنسا، وصل على جناح السرعة الى لبنان، وبعد التحقيق بالذي جرى رأى "أن الاولوية في مسؤولية الاحداث هي للضباط الاتراك، ويأتي بعدهم مسلمو دمشق الذين انقضّوا على مواطنيهم الآمنين دون سابق نزاع وتحرّش فذبحوهم... ثم تابع قائلاً: أما جنايات الدروز فتحصى في الطبقة الثالثة. فإن الفضائح التي اجترحوها، وإن كانت هائلة، فقد نتجت عن حرب أوقد نارها المسيحيون، ولم تكن (حسب رأي فؤاد باشا) سوى ثمرة عادات البلاد الرديئة..." (٣٣).

كما جاء في تقرير اللورد دوفرين، ممثّل الانكليز في لجنة التحكيم الى السفير بوليفر في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٨٦٠ "إن مسيحيي لبنان هم عشيرة همجية بربرية عاجزة عن إدارة شؤونها بذاتها..." (٣٤). والغرض ظاهر في هذا التقرير المغرض، الذي يصبّ في خانة احتضان الانكليز للدروز، والدفاع عنهم بوجه المسيحيين المحسوبين على فرنسا، وفيه يرمي الى اصطياد عصفورين بحجر واحد: فرنسا باعتبارها الحاضن للموارنة والمحرّض لهم لمجابهة الدروز، والمسيحيين الدائرين في فلكها، وتبرئة الدروز والعثمانيين من جهة ثانية باعتبارهم حلفاءهم. والأهم من ذلك كلّه هو محاولة الانكليز غسل يديهم من دم "الصدّيق المسيحي"، والعداء السافر واضح للحلف الماروني الفرنسي، وبالمقابل تبنّي الخط المعاكس الى أقصى الحدود.

ولكي نكون واقعيين نقول: "لو انصف ممثّلو الدول المجتمعة في الآستانة لدراسة الوضع اللبناني، لأعلن كلٌّ منهم، بصراحة تامة، مسؤولية بلاده في هذه الأحداث عن طريق شحن النفوس بالبغضاء والكراهية، والتحريض على المواجهة والاقتتال. فالجميع بنظرنا ضالعون في المؤامرة، والجميع خطّطوا لها، وشاركوا فيها، بطريقة او بأخرى، تسليحاً، او تشجيعاً، او تأييداً، والدروز نفذوها، والمسيحيون وقعوا في فخّها، والقصد منها، منع هذه البلاد، وقواها الفاعلة، من

الاتحاد، والاستقلال، وطرد كل العملاء، وأصحاب الامتيازات، الأغراب الطامعين بخيرات هذه الأرض وبشعبها، وبالمفتاح الذهبي للشرق بكامله. وهذه الساحة اللبنانية، كانت، ولا تزال، مفتوحة أمام جميع اللاعبين، والنصر فيها دائماً للقوى الغربية، والخاسرون الدائمون، هم شعبها الذي لم يتعلّم بعد، حتى اليوم، أن كلّ الغرباء قريبين وبعيدين، يطمعون بانتزاع"المفتاح الشرقي" من أصحابه، لوضعه في جيوبهم، واستعماله وفقاً لرغباتهم، وفي الوقت الذي يناسب مصالحهم وتطلّعاتهم.

قرارات الدول الاوروبية المجتمعة في الآستانة ومباشرة تنفيذ الاحكام

بعد التداول بين ممثّلي الدول الاوروبية المجتمعة في الآستانة في صيف سنة ١٨٦٠، وهي تركيا، روسيا، بروسيا، انكلترا، وفرنسا، حول الخطوات الواجب اتّباعها لوضع حدّ للاقتتال، تقرر بصورة أولية وفورية إرسال إثني عشر ألف جندي الى لبنان. وللحال وجّهت فرنسا الى لبنان سبعة آلاف جندي، من أصل هذا العدد، بقيادة الجنرال بوفور دوتبول، ومساعده الجنرال دوكرو (G^l Ducrot)، بهدف فرض الأمن والسلام. وبالتالي تابعت اللجنة المذكورة وضع نظام جديد لجبل لبنان.

ووصلت الحملة العسكرية في شهر آب سنة ١٨٦٠، وعسكرت في صنوبر بيروت. كما هب فؤاد باشا على رأس جيش تركي، وباشر فور وصوله محاكمة المسؤولين عن المجازر، وأعدم"مئة وأحد عشر جندياً، رمياً بالرصاص"، لأنهم غضّوا الطرف عن إرتكاب المجازر. كما اعتقل بعض كبار زعماء الدروز الذين أُتهموا بالمشاركة في هذه الاحداث، وبينهم "الامراء محمد إرسلان، قائمقام الدروز، وملحم إرسلان، وسعيد جنبلاط، وقاسم بو نكد، والشيخ أسعد عماد، والشيخ حسين تلحوق، والشيخ يوسف عبد الملك، والشيخ عثمان ابو علّون، وأحد افراد آل حماده"[٣٥]. والملاحظ في هذه الأسماء شمولها كل القيادات والاسر الدرزية الاقطاعية، مما يعطي عمل الوزير مصداقية كبيرة. وشكّل الوزير المذكور محكمة قامت "بمحاكمة ٣٧ شخصية درزية في مجلس عرفي أُقيم في بيروت، وقضى بتبرئة سعيد جنبلاط مما نسب اليه. أما الذين هربوا، ولم يستجيبوا لمذكرة الجلب،

وربما بايعاز من الاتراك أنفسهم، فقد صودرت املاكهم، وعُزلوا من وظائفهم. وتمّ شنق البعض منهم. وقلّد الأمير عبد القادر الجزائري الذي حمى المسيحيين في دمشق، وساماً رفيعاً لعمله الشريف" (٣٦).

ثم انضمّت ايطاليا الى الدول الخمس المجتمعة في الآستانة لدراسة الحلول، كما انضمّ اليها ممثّلاً الاتراك الوزير فؤاد باشا، واللورد دوفرين ممثّلاً الانكليز، محاولين تبرئة الدروز، بينما وقف المندوب الفرنسي مطالباً بانزال أشدّ العقوبات بالدروز والاتراك، في حين وقف مندوب بروسيا (المانيا) والنمسا الى جانب الاتراك والانكليز. ومع هذا قضت اللجنة بالحكم على "٤٨ درزياً بالاعدام، وعلى ١١ بالسجن المؤبد، و١٢ بالحبس ٦ سنوات، وعلى ٢٤٩ بالحجز والنفي المؤقت" (٣٧). لكن المسؤولين الاتراك ساعدوا الدروز على الهرب، وخطّطوا وضغطوا لتبرئة الشيخ سعيد جنبلاط الذي كان قد فرّ مع بعض أتباعه، ورجال خطار العماد، الى حوران. وتمّ نفي ١٢٠ شخصاً الى ليبيا. ومع أن متسلّم بيروت خورشيد باشا، هو الرأس المخطّط لتلك المجازر، فقد اكتفي بنفيه الى الآستانة مع بعض مساعديه. وقد ساعد على تخفيف الحكم عنه موقف مسلمي بيروت السنّة الذين أووا المسيحيين الهاربين في منازلهم. وليثبت فؤاد باشا مصداقيته، وعدم تحيّزه، وجديّته في ملاحقة المجرمين، وتنفيذ الاحكام الصادرة بحقّهم، نفّذ حكم الاعدام الصادر على والي دمشق، ونفي ٣٠٠ شخص من معاونيه الى الآستانة، بعدما حكم عليهم بالأشغال الشاقة؛ لكنهم عادوا فظهروا في بيروت بعد ستة أشهر (٣٨).

وتمّت مساعدة المسيحيين الهاربين، للعودة الى بيوتهم وقراهم وظلّت الوعود بدفع التعويضات للمتضرّرين حبراً على ورق، واقتصرت على بعض الهبات الاوروبية، وخاصةً من فرنسا.

وانتقلت اللجنة السداسية الى دراسة وضع نظام جديد للبنان، بعدما أطلقت حركة العام ١٨٥٨ الفلاحية رصاصة الرحمة على القديم، وقضت على النظام الاقطاعي وتفرّعاته. وسنأتي على تفاصيل هذه المداولات والاقتراحات في الفصل الثاني من هذا الجزء، بعد إلقاء نظرة على التجاذبات المحلية، والاجواء التي سادت البلاد من جرّاء تلك الاحداث، ونظرة اللبنانيين الى مستقبل البلاد، باعتبار أن كل

العالم كان حاضراً في الآستانة لدراسة الوضع اللبناني، ما عدا اللبنانيين أنفسهم.

الموارنة والتوق للوصول الى إنشاء "امّة" او "وطن" أو "إمارة مارونية"

بعدما وردت عبارة "الأمّة المارونية" بكثرة في المراسلات الدبلوماسية المتبادلة بين المعتمدين الأجانب وحكوماتهم، والبطريرك الماروني، والاساقفة، وأعيان البلاد، بمقابل تسمية "الملّة" او "الطائفة"، او "القبيلة"، بالنسبة للفرقاء اللبنانيين الآخرين، أخذ الموارنة، ولا سيما البطريرك والأعيان، يتطلّعون بجدية الى إنشاء "إمارة مارونية"، تدير شؤون مجتمعهم المسيحي، وتريحهم من الاعتداءات الغريبة المتكرّرة، العثمانية منها، والدرزية والاسلامية على غرار ما حدث لهم مؤخراً. وأعلن البطريرك حبيش أولاً ثم مسعد لاحقاً، صراحة أنه "يقترح إنشاء إمارة لبنانية برئاسة شهابي ماروني" (٣٩). وقد أشار ممثّل فرنسا في اللجنة السداسية التي اجتمعت في الآستانة لدراسة "القضية اللبنانية" المسيو برانت في رسالة الى السفير بوليفر في ٣٠ اب سنة ١٨٦٠ الى ذلك بقوله: "إن نجاح الأمة المسيحية قد أثار حسد الدروز وشعروا بانحطاطهم عن المسيحيين منزلةً وثراءً، فتملّكت الحزازات في صدورهم. ولذلك لا ريب في أن هذا الشعب كان يتوق الى إذلال المسيحيين... وقد شوهد أحداث المسلمين يرمون المسيحيين والاوروبيين (حلفاءهم) بالحجارة في الشوارع، فيمرّ كبار المسلمين، ولا يعنّفون الاولاد، ولا يردعونهم..."(٤٠).

الدروز والامارة الدرزية

الدروز على العكس من ذلك، يشعرون بمرارة تجاه تحوّل الاوضاع في البلاد لصلحة المسيحيين، ويذكرون دائماً في مجتمعاتهم الخاصة، وحتى في رسائلهم الى ملوك الغرب، انهم "طالما كانوا أعزّ مكانة من المسيحيين" ويصعب عليهم الانقياد اليهم في وطن واحد. لذلك طالب شيوخهم، ولا سيما الشيخ بشير جنبلاط بأن يكون لهم "إمارة درزية" مستقلة تبدأ من البحر غرباً الى أطراف حوران شرقاً، فتضمّ دروز لبنان وسوريا في إمارة واحدة، يحكمها درزي. وطالما دعمهم الانكليز

في هذا التوجّه، بمقابل الدعم الفرنسي للمسيحيين عامةً والموارنة خاصةً في بحثهم عن إنشاء "إمارة شهابية مارونية" تحكم كل لبنان. وفي الوقت الذي كان فيه البطريرك الماروني حبيش يصرّح في رسالة له بتاريخ ٧ تشرين الثاني سنة ١٨٤٤ "أنه أسهل على المسيحيين أن يموتوا من أن يقبلوا الحياة في ظلّ الحكم الدرزي"(٤١)، كان الدروز بالمقابل، قد ردّوا في السابق على طلب الأمير حيدر شهاب انضمامهم الى عاميّة لحفد سنة ١٨٢١، بلسان آل تلحوق، حسبما يشير المؤرخ طنوس الشدياق بقولهم: "إننا لا ننضمّ الى عاميّة نصارى ذلك البلاد فإنه شين عندنا" (٤٢). كما جاء في عريضة الدروز الى ملكة انكلترا، كما ذكرنا سابقاً "أنه طالما كنا أكثر عزّة" وارفع شأناً من المسيحيين، ويصعب بالتالي علينا القبول بحكمهم. وكان الشيخ بشير جنبلاط قد أجرى اتصالات بالانكليز بواسطة الاميرال سميث قائد الاسطول الانكليزي، واللايدي ستنهوب، اللذين زاراه في المختارة، واتفقا معه على محاربة نابوليون بونابرت عند حصاره عكا، لقاء وعد بتبني مشروعه بإنشاء إمارة درزية معقودة اللواء له ولذريته من بعده. وكان الانكليز يطمعون من وراء ذلك تأمين موطئ قدم لهم بعدما "انصرف الموارنة روحاً وجسداً الى الفرنسيين" على حدّ تعبير سفيرهم الكولونيل وود (٤٣). ومع هذا يعترف الدروز "أن اصل الخصومة التي صارت فيما بيننا وبين النصارى، ومعدّوها من وجهاء الدروز، كان نشوها (اي نشوؤها) من روز قنصل الانكليز، لأنه دخّل في عقول البعض منّا أن ما لنا خلاص إلا بمحق النصارى. وأن هذا رأي دولته. وقد قدّم لنا إسعافيات، وأشياء توجبنا لتصديق ذلك، وانغشينا منه..."، حسبما ورد في عريضة للدروز الى الدولة العثمانية. وقد نقلناها عن الدكتور سليم حسن هشّي في كتابه "المراسلات الاجتماعية لزعماء جبل لبنان" طبعة ثانية سنة ١٩٨٥ - جزء ٢ - صفحة ٩٥ - ٩٦.

الاسلام والفتنة في الولايات

والى جانب النزعة الاستقلالية في جبل لبنان، لدى كل من الدروز والنصارى، كان هناك ولاء كامل في المدن او الولايات العثمانية، والمناطق التابعة لها، في طرابلس وصيدا وبيروت للدولة العثمانية التي أخضعت هذه المناطق

لنفوذها المباشر منذ عدة قرون. وقبل العثمانيين، كان المماليك قد جعلوا في هذه المدن والسهول التابعة لها نيابات خاضعة لهم مباشرة ليتسنّى لهم استغلال الأراضي والمرافق التجارية التابعة لها. وهذا ما جعلها تشجّع سكن المسلمين في هذه المدن. في حين بقي الجبل بدروزه وموارنته، خارج السلطة المباشرة الاسلامية، مما عزّز شعور مواطنيه بالمواطنية اللبنانية، وروح الاستقلال، لا سيما وأن الآية الثامنة والعشرين من بني عمران في القرآن تقول: "لا يتخذن المؤمنون الكافرين أولياء عليهم، من دون المؤمنين. ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء" (٤٤). والكافرون بنظر المسلمين هم كل الذين على غير دين الاسلام. وقد أشار الى هذا الموقف الاسلامي التاريخي مدير دار الافتاء اللبناني الشيخ حسين القوتلي في مقال له نشر في جريدة السفير اللبنانية بتاريخ ١٨ آب سنة ١٩٧٥، وفيه يقول: "هناك موقف واضح في الاسلام... فإما أن يكون الحاكم مسلماً، والحكم إسلامياً، فيرضى عنه، ويؤيده (المسلمون). وإما أن يكون الحاكم غير مسلم، والحكم غير إسلامي، فيرفضه ويعارضه، ويعمل على الغائه باللين أو بالقوة، بالعلن او بالسرّ...". وقد فات الشيخ المذكور أن النبي محمد عندما نزلت عليه هذه الآية، كانت موجّهة الى الوثنيين، والدعوة الى المسلمين للتوحّد والتحرّر من حكم الرومان والفرس وغير المؤمنين بالله، وليس الى شركائه المسيحيين واليهود الذين يقول فيهم في موضع آخر "إن أقرب الناس إلينا هم أهل الكتاب ومن قالوا إنّا مسيحيين". ولا يجوز أن يظلّ هذا القول عالقاً في بعض الرؤوس فيزيدها تعصّباً وتزمتاً، مع العلم أنه موجّه الى الكفرة، وليس الى المؤمنين بالله.

وقد جاء في كلام للإمام الباكستاني أبو الأعلى المودوي: "من آمن بالقرآن ورسالة محمد هو مسلم. وإن المسلمين كلهم افراد امة واحدة، وأعضاء جسد واحد. ويعود فيتساءل: كيف تريد إذن أن يحكم هذه الامة خارج عنها" (٤٥). كما يتحدّث عن الموضوع نفسه عبد الرحمن عزّام باشا فيقول: "للمسلم حق الاخوة على المسلم اينما حلّ، واينما كانت الدار، فلا جنسية غير الجنسية المشتركة التي يكفي لثبوتها شهادة: لا إله الا الله، ومحمد رسول الله... فوطن المسلم ليس له حدود جغرافية... والمسلم اخو المسلم أينما حلّ في وطنه..." (٤٦).

والدكتور اسماعيل مظهر في مجلة "المقتطف" يقول: "إذا قال أحدنا الجامعة الاسلامية، يعني جامعة عربية، روحها الإسلام. وإذا قال أحدنا الجامعة العربية، فإنما يعني جامعة اسلامية روحها العروبة. وكل قول ينابذ هذا القول خطأ. وكل نزعة تخالف هذه النزعة شعوبية خسيسة" (٤٧).

كما كتب محيي الدين النصولي في جريدة بيروت يقول: "مما لا جرم فيه أن المسلمين لا يرضون عن الوحدة بديلاً، هي عقيدتهم، لن تتبدّل، ولن تتحوّر، ولو تبدلّت الارض غير الارض، والسماء غير السماء"، وقد ورد ذلك في جريدة "بيروت" سنة ١٩٣٦ عدد ٢٨.

وكثير من كتّاب المسلمين والمسيحيين، كرّر ما جاء في سورة المائدة: "يا أيها الذين أمنوا، لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء. بعضهم اولياء البعض ومن يتولّهم منكم فإنه منهم إن الله لا ينهي القوم الظالمين" (٤٨). وهذا الأمر أخطر من غيره، إذ أنه لا يحرّم فقط حكم المسيحي للمسلمين، بل ايضاً حكم المسلم للمسيحيين. ولتبرير ذلك سهل جداً، إذ أن النبي محمد (صلعم) كان يعمل لبناء دين ودولة في آنٍ واحد، فلا يعقل إذن أن يدعو لخلافة إسلامية، ويعطي الحكم فيها للنصارى او اليهود. ولا يجوز إطلاقاً أن نتذرّع اليوم بهذه الآيات والفتاوى لتحديد شكل الدول وطريقة حكمها، لأن ما يصحّ توجيهه الى العالم الوثني في القرن السابع، لا يصحّ اعتماده، بعدما زال الوثنيون وحلّ مكان الوثنية عبادة الله عزّ وجلّ. وقد طُرد المسيحيون من جزيرة العرب عملاً بالحديث الشريف القائل: "لا يجتمع دينان في بلاد العرب". وهذا ما دفع بالحكام المسلمين في الجزيرة العربية الى طرد النصارى واليهود، وعدم توظيفهم في الدواوين، وقبول انخراطهم في الجيوش الاسلامية. كما حُرِّم عليهم على حدّ قول الدكتور انيس الصايغ "تقلّد الاسلحة والتحلّي بالجواهر، ولا حتى تقليد المسلمين في لباسهم، او ركوبهم الخيل، وتوظيفهم في الدواوين، رغم حاجتهم الملحّة الى خبرتهم" (٤٩).

وقد اورد الكاتب أمين ناجي حديثاً نبوياً شريفاً يقول: "لا تبدأوا اليهود والنصارى بالسلام. وإذا لقيتموهم على طريق، فاضطروّهم الى اضيقه. عقد الذمّة اقتضى أن يكونوا تحت القهر والذلّة، وأن يكون المسلمون هم الغالبين

عليهم..."(٥٠). وإذا صدقت نسبة هذا الحديث الى النبي، فيكون على هذا الاساس بُنيت "الشروط العمرية" التي فُرضت على "الذميّين" من غير المسلمين. ومن المعروف أن النصارى كانوا أنصاراً للنبي في بداية فتوحاته، وقد حاربوا الى جانبه، واعتبرهم أنذاك "اهل الكتاب"، وقال فيهم آيات المدح والثناء؛ لكنّ عندما دبّ الخلاف فيما بينه وبينهم، لاحقاً لأمور عقائدية وسياسية، وأبرزها تعنّت آل قريش باعتبارها قبيلة النبي، واحتكارها المجد والسلطان والدين، ثار عليها بقية القبائل العربية، بمن فيها من النصارى والمسلمين، ولا سيما بنو تغلب القبيلة المسيحية المنافسة على الوجاهة، وغيرها، مما جعل النبي يعتبرهم أعداء كافرين، ولا يجوز تحكيمهم برقاب الصحابة والمسلمين لا سيما في طور تأسيس الخلافة الاسلامية التي كانت تمثّل ديناً ودولة في آن واحد، وإمارة المؤمنين لا يمكن أن تعطى لغير مسلم، كما أنها في الوقت نفسه كيف تكون إمارة للمؤمنين والمؤمنون فيها غير مسلمين؟! لكن هذا لا يعني أن النبي يرفض أن تقوم في الجزيرة العربية او خارجها مناطق أو دول اخرى مسيحية، على رأسها قادة مسيحيون. ولما كان زعماء مكّة بينهم أساقفة مسيحيون، ويهود، قامت مكّة ضدّه، وعاد ليخضعها، فدعا لخروج كل من هو غير مسلم، أي غير مؤيد للشرعية الحاكمة المتمثّلة بالاسلام انذاك.

حتى الزعيم الاشتراكي الدرزي، اللبناني، كمال جنبلاط، طالب يوماً، من نفس المنطلق السياسي "بالغاء الطائفية السياسية" في التمثيل النيابي، وفي الوظائف، والجيش، والقضاء، وليس بالغائها إلغاءً شاملاً سياسياً ودستورياً، كما كان من المفروض بصفته قطباً فكرياً متحرّراً. وقد ورد ذلك في برنامج الحزب الاشتراكي والبيان المشترك الذي رفع باسم اليساريين والاحزاب الوطنية الى لجنة الحوار المشتركة سنة ١٩٧٦ (٥١).

وكتب الاديب المعروف محمد طاهر السنوسي في مجلة "الأحوال الشخصية" يقول "إن زواج المسلمة بغير المسلم هو من المعاصي العظمى، والشريعة الاسلامية تعتبر مثل هذا الزواج باطلاً من أساسه" (٥٢). ومع ذلك تتزوّج الشابات المثقّفات المسلمات من مسيحيين عن قناعة كاملة وأحياناً برضى الأهل، غير عابئات بهذه الدعوات المتعصّبة الرجعية. وهذا التوجّه عقبة في طريق العلمنة

والانصهار الوطني.

العلمنة والولاء الوطني

وحدها العلمنة الكاملة تنقذ لبنان من الطائفية البغيضة، والطائفيين، وهي الحلّ الوحيد في عالم تتنامى فيه الاصولية المذهبية، وتدقّ ابواب الاسر الكريمة، وحتى المعروفة منها بالتسامح والثقافة، لتزيد من النعرات الطائفية، والتشرذم الذي يضرب اليوم عالمنا العربي. لذلك نرى مصلحتنا، كلبنانيين، ومن أجل مصلحة المجتمع العربي كلّه، أن نُبقي على النزعة الفكرية العلمانية، وقوداً، لتسيير عجلة تقدّمنا المتأخرة أشواطاً عن ركب الحضارة في هذا العالم. ولن نلحق بالامم المتمدّنة، ما دمنا نرفض تخطّي الحواجز الطائفية، والسير قُدُماً باتجاه إنسانية الانسان، وعالمية الفكر، وعصرنة المبادئ والقيم، الروحية منها، والاجتماعية. فالعصر اليوم، عصر الانصهار، والترفّع عن الانانيات الشخصية، والتحجّر الطائفي، والمذهبي، وحتى القومي. فالولاء للبنان الوطن، هو الولاء للحضارة، والقيم الانسانية، والدور الريادي الذي ارتضيناه في هذه المنطقة، وتنكبنا به منذ وُجد اللبناني في هذه المنطقة من العالم.

في هذه الجبال المقدّسة اعتصم أجدادنا الأوائل، حفاظاً على حرياتهم، وتراثهم، وتقاليدهم، ومبادئهم، وعقائدهم، نصارى، ودروزاً، ومسلمين، ولم يرتضوا التنازل يوماً عن هذه القيم. وبات الزاماً عليهم أن يحملوا رسالة تعميمها على الآخرين في هذه المنطقة، وليس الانحراف عنها، وتبنّي ما يخالفها، ويفقد شعبنا تميّزه الفكري والحضاري والروحي. وفي الوقت الذي يسعى غيرنا لتبني الطائفية والمذهبية، وجعلها دستور دولة ونظام حكم، علينا أن نشهر في وجهه سلاح العلمنة الكاملة، والاعتراف المطلق بأخوة الانسان لأخيه الانسان، من أي طائفة، أو بلاد، او جماعة كان....ومن كانت مثلنا جذوره ممتدّة الى عمق التاريخ، ويده مغروسة في كل أرض، لا يجدر به إلا أن يمدّ أفياءه لتكون ملاذاً لكل محموم تلفحه أشعّة الظلم، ويدلي بثماره لكل جائع الى المعرفة، وناشد للطمأنينة والسلام. وليطمئنوا، فاللبناني لا يؤخذ بالشعارات يطالعه بها، أسقفٌ من هنا، أو شيخ من هناك. وقد فات زمن ذلك الشيخ الدمشقي المنبري من على محراب الجامع الاموي يقول: "إن

آخـر مـسلم في الاندلس، هو أقـرب إليـه من رئيس وزارته فـارس الخـوري لأنه مسيحي" (٥٣). كما ولّى، وإلى غير رجعة، تهديد رئيس ماروني في ساعة من غضب "من لا يعـجـبـه هذا، فليذهب الى مكّة...". اللبنانيـون اليـوم، صـهـرتهم الاحـداث، وعلّمتهم التجارب أن خير سلاح يواجهون به كلّ الاغراب العاملين لزعزعة الكيان، وتشـويه الهـوية، وتهديم الوطن، هو الوحـدة الوطنيـة، والتـمسّك بـالقيم الحضـارية والتراث، وبأن لبنان، ليس وطناً للمسيحيين، ولا وطناً للمسلمين، إنه "جبل الطرداء، وموئل الحريات"، هكذا كان، وهكذا أبداً سيكون الى مدى الأزمان.

فالموارنة في لبنان، سريان بيزنطيون، سوريون، هجّرهم روم بيزنطيون، فلاذوا بهذه الجبال، ليجعلوا فيها موطنهم النهائي والبديل. والدروز حسب قول الرحّالة دي جيروم (De Geramb) يتحدّرون من الصليبيين الذين اعتصموا، بعد انهزامهم من المماليك في جبل لبنان، بقيادة الكونت دي درو (De Dreue) . ونظراً لافتقارهم الى كهنة، فهم تخلّوا عن عقيدتهم الكاثوليكية، دون أن يعتنقوا الاسلام (٥٤). اما الشـاعـر لامـرتين فـيـسـخـر من هذا القـول ويجـعلهم يتـحـدّرون من إحـدى قـبـائل الصـحـراء العربية، كالموارنة، واضطرّوا، لرفضـهم التخلّي عن وثنيتهم، إلى اللجوء الى جبال لبنان، وممارسة حرياتهم بهدوء، وفي حذر شديد من بقية الطوائف. وقد تميّزوا حسب المستـشـرق الأب أزي (Azais) بالبطش في القـتـال عكس الموارنة الطيـبين. وهم مؤمنون بأخذ الثـأر، ويتـحيّنون الفـرص لذلك (٥٥). ومـهـمـا كـان من أمرهم، عرفناهم امراء في بلاد الغرب والشوف والجبل، فكانوا من خيرة الحكام، سـعـياً لاسـتـقلاله وترسيخ وحـدة شـعـبه، وتوسـيـع حدوده. وفي هذا الجـبل، لا في سواه، مارسوا حق الوجود، والتعبّد، ولم يتعدّوا على حرية الآخرين... .

والسنّة والشـيـعـة، مـسلمـو هذه البـلاد، هم أيضـا دفـعـت بهم الصـراعـات والمحن، فـاخـتـاروا بطون هذه الجـبـال، وسـفـوحـهـا، والسـهـول، مضـارب لعشـائرهم. وفي هـذه الأرض، دون سـواهـا، من بقـاع الشـرق، فـارسـيـةً كـانت، ام آسـيـويةً أناضـوليـةً، أم عـربيـةً، في هذه الأرض حـمـلوا وشـهـدوا، ولم يقم في وجـهـهـم من يشـوّش أو يدنّس أو يعكّر صـفـو الشـهـادة وقدسـيـة الدُعـاء، في الوقت الذي قـامت ألوف الاصـوات، في مـسـقط الرأس تحـاول إخراس الالـسن، وخنق الدعـاء. تمامـا

كما قام في اورشليم مسقط رأس المسيحية من قبل، من أخرس الصوت الالهي العظيم، وجندل إبن الله على خشبةٍ وعود صليب... .

هذا هو لبنان... ليس مساحة جغرافية، قد تزيد وتنقص حسب الحكام والاهواء، ولا مجموعة بشريةً، قد تتحكم او تُقهر تبعاً للمناسبات والظروف... إنما هو مُناخ يتنفّس فيه إنسانه الحُرّ ملء رئتيه، ويخنقه الغبار كلّما شرّع ابوابه لسنابك خيل الغزاة الطارئين... .

فأي شكل من الانظمة والاحكام، يحضّر له طبّاخو الغرب والشرق؟ ونحن اللبنانيين على يقين أننا لا نأكل إلاّ طعاماً لبنانياً واحداً، مذاقُه الحرية، وملحُه السيادة والاستقلال. فليطبخوا، ما يحلو لهم، فسلال مهملاتنا مملوءة من بقايا أطعمة الغزاة والفاتحين.

آراء الكتّاب والمؤرّخين حول احداث القرن التاسع عشر

لقد طرأت على الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان، بعد موجة الفتن والاحداث الدامية التي ضربته، تبدّلات في العمق يراها كل مؤرخ من وجهة نظره تخدم فريقاً أو آخر من اللبنانيين. فقد رأى المؤرخ الدرزي عباس ابو صالح أن "إجراءات فؤاد باشا التعسّفية والتحامل العثماني الفرنسي على الدروز قد أدّى الى مسايرة الموارنة على حساب الدروز" (٥٦). اما المؤرخ عادل اسماعيل فقد رأى "أن الادارة التركية كانت اروع مدرسة للفساد في العالم الحديث...". وأضاف ان القناصل الاوروبيين، بفضل الأتراك، قد اصبحوا "مستشارين وسنداً وأوصياء، تركن اليهم الطوائف اللبنانية... وكان كل واحد منهم يريد الاستئثار بالنفوذ في البلاد". ولما كانت الفكرة الرئيسة لدى الأتراك، هي "إنهاء استقلال الجبل وامتيازاته المجسّدة بإمارة هؤلاء الامراء الوراثية...". فقد عملت على "تشجيعهم على تفتيت الجبل السياسي باستدراجهم وراء الاعيان والمراجع الطائفية، وتنافسهم عليه ابتداءً من العام ١٨٤٠ ...". وفي النهاية يرى اسماعيل أن "مأساة لبنان في الحقيقة ناشئة... عن توزّع طوائفه الدينية، والتعارض بينها، وهي التي عاشت فيه طيلة قرون... هذا التنافر غذّته باستمرار سياسة اسطنبول المتعرّجة

الضعيفة، وغذّاه أيضاً تغاير المصالح الغربية في سورية (بهدف) إنهاك السكان بحيث ينقادون الى المطالبة بعامل (بحاكم) مباشر للباب العالي، جرياً مع السياسة المركزية العثمانية" (٥٧).

اما المؤرخ توفيق توما فيرى أن عصابات الشبّان التي تشكّلت في القائمقامية الجنوبية، منذ مطلع عهد القائمقاميتين "لم تكن تهدد النظام والأمن فقط، بل كانت تعرّض أيضاً قواعد النظام الاقطاعي الممثّل بالسادة الدروز...". وهذا ما جعل احزاب الدروز الثلاثة تتّحد سنة ١٨٦٠ "كرد فعل دفاعي... لخنق بذور صراع الطبقات الذي كان يهدّد امتيازاتهم واملاكهم العقارية" (٥٨). والمؤرخ وضّاح شرارة يرى أن "الحركات التي عاشها جبل لبنان في القرن التاسع عشر، ما هي إلا صراع من أجل انتقال الهيمنة" الى الموارنة، باعتبارهم "الوسيط" المحلي لدخول الرأسمالية العالمية الى السلطة. و"كانت وصاية مشايخ الشيعة "في الشمال الماروني قد منعت توطّد الولاء الاقطاعي في يد أسر مارونية كبيرة، ومهّدت لتحوّل الالتفاف المسيحي الى الكنيسة، أي أن الطائفة أفادت هاهنا أيضاً، بالنتيجة من ظرف احتملته قهراً... . وهي أفادت أيضاً "من خبرة واسعة في أعمال الادارة والدولة، اكتسبها مثقفوها في البلاط البشيري، وفي خدمة أمراء اقطاعيين آخرين...". وقد أفاد هذا التوجّه والتوسّع في العلاقات مع اوروبا، أعداداً كبيرة من الموارنة، بتحوّلهم الى التجارة، هذا بالاضافة الى ارتباط الكنيسة المارونية بكنيسة روما "وسط كنائس غلب عليها الارتباط الشرقي". تلك هي الملامح التي منحت "النموّ السكاني الكبير" الذي عرفه الموارنة، وتوسّع هجرتهم الى الجبل الجنوبي في عهد بشير الثاني... وفي مقابل هذا النموّ الماروني، كان هناك ارتداد وتخلّف درزيين، باتجاه السلطنة العثمانية المقاومة للنفوذ الاوروبي... . وهذا ما أدّى في النهاية حسب شرارة، الى "إنتقال الكنيسة المارونية، ومقرّ التجار، الى قيادة الكتلة التاريخية الجديدة... وأسعف هذا التحول نمو الاوقاف الذي منح الكنيسة ركيزة استقلالها المادي عن الأعيان، وتوسّع "أعمال العناية والرحمة" التي وسّعت بدورها تغلغل النشاط الكنسي في حياة العامة...".وفي وجه القائلين "بأزلية التعايش الطائفي سمة لمجتمع لبنان"، يؤكد شرارة "أن الطائفية لم تنشأ من التعايش بل من

انتقال الهيمنة عبر الصراع المذكور الى قبضة الموارنة..." (٥٩).

والمؤرخ وجيه كوثراني يرى أن مجمل الاحداث التي جرت في لبنان في القرن التاسع عشر، كانت حصيلة المداخلات العثمانية الرامية لامتداد إمارة الجبل. ويستشهد برسالة للثوار الى البطريرك مسعد المقرونة بلائحة مطالب مقدّمة الى "الدولة العلية"، "ولهذا لا يمكن أن نعتبر البورجوازية الناشئة المحلية، هي صاحبة ذلك الفكر الاصلاحي" و"الديمقراطي" الذي برز في المطالب المطروحة في كسروان (سنة ١٨٥٨) (٦٠).

وقد صرّح الكونت دي باري في رسالته المؤرخة في ٧ كانون الثاني سنة ١٨٦٠ الى الآباء اللعازاريين وآباء الأرض المقدّسة، الذين نقلوا اليه خبراً "قد يبدو مستغرباً" حسبما ذكر، هو أن الفلاحين كانوا يرفعون علم فرنسا... . وهو يعوّل على "هذا التأثير الكليّ القدرة لاسم فرنسا على هذه العقول الجاهلة المتحمّسة" ليؤدي تدخّل القنصلية الى وقف الثورة... . ويضيف في تصريح له لدى استقباله في احتفال شعبي في طرابلس سنة ١٨٦٠ "لدى خروجي من طرابلس كان الشعب بأسره ينضمّ الى الموكب... وكان الأجدى لشبّان الموارنة، في وقت كانت تهدّد بلادهم حرب شرسة، أن يشعلوا رصاص بنادقهم للدفاع عن زحله ودير القمر، بدلاً من التلهّي بطلقات طائشة عقيمة" (٦١).

والمؤرخ الدرزي شكيب إرسلان في كتابه "دفاعاً عن العلم دفاعاً عن الوطن" يرى "أن الطائفية مضرّة... وأن القومية (العربية) هي علاجنا الوحيد، فهذا ما نحن الشباب المسلمون مقتنعون به كل الاقتناع" (٦٢). وفي مواجهة القومية العربية يضع المؤرخ السنّي عمر فرّوخ تعليقاً على الاحداث التي نحن بصددها الحق على "القومية التركية منها، والعربية التي هي النكبة الكبرى التي مزّقت صفوف المسلمين بين أواخر القرن الماضي واوائل هذا القرن، وانها لم تكن في نهاية المطاف سوى هدية الاستعمار المسمومة الى دولة الاسلام... لم يكن المسلمون في الامبراطورية العثمانية يشكون شيئاً يحملهم على النقمة، فإن الدولة العثمانية كانت دولة مسلمة، وبذلك كانت دولتهم... وكذلك ما كان للنصارى أن يشكوا شيئاً في الدولة العثمانية... ففي أيام الرضا كانوا يتمتّعون بكل ما يتمتّع به المسلمون

من الحقوق، ثم يزيدون في أحيان كثيرة في الامتيازات على المسلمين...". ويختم فرّوخ كلامه الذي فيه الكثير من المبالغة لا سيما لجهة رضى المسيحيين في عهد العثمانيين ويقول: "إن عرب الحسين (شريف مكة القانع بحكم العرب) بلباسهم "البدوي"، أخفوا عن "أهل هذه البلاد" حقيقة الزحف المتستّر بينهم، الاستعمار..."(٦٣).

والسائح الغربي دي فوغه (De Vogue) يستغرب الاستقبال الذي لقيه في إهدن، ويقول: "يا له من شعب طيّب ونبيل. إنه أشبه ما يكون بطفل صغير يجمع الى الغرور والتهوّر، البراءة واتّقاد العاطفة" "De vogue: Syrie et Palestine et Mont Alhos" P. 52 - 53.

والمؤرخ الماروني يوسف مزهر يرى أن لبنان لم يعرف الصراع الطائفي قبل القرن التاسع عشر، وانه عرفه بتدبير من الأجانب. و"لما دخل العرب الى لبنان، دخلت تلك الاحزاب (القيسية واليمنية)، إنما هذه الاحزاب لم تكن تصل طائفية، ولا دينية في لبنان... ومع هذا كانت سببا في حروب كثيرة بين أهله... فقد كان المسلم والدرزي والمسيحي في معسكر واحد، ومثلهم في المعسكر الآخر. ولم يتحوّل اللبنانيون عن هذا المبدأ، إلا بعد تدخّل الاجانب، كالاتراك وغيرهم، فجعلوا من الدين وسيلة لتفريق اللبنانيين، وبسط نفوذهم عليهم، واستعمار بلادهم" (٦٤).

وبالمناسبة يشير المؤرخ أحمد بيضون نقلا عن مخطوط انطوان عقيقي الى "أن الاستعمار توصّل بجهده الدائب الى الانتقال باللبنانيين من الانقسام الحزبي الذي وسم العهود الاقطاعية، الى هذه الحالة الجديدة التي ما عرفوها قبل القرن التاسع عشر. وذلك لأن "الدول الاوروبية"، ولا سيما انكلترا وفرنسه سعت كثيراً الى خلق هذه التفرقة بينهم، وشطرهم الى طوائف دينية" (٦٥).

اما المؤرخ اللبناني الماروني يوسف ابراهيم يزبك في "اوراق لبنانية" فيرى "أن الحركات لم تثرها في الاصل أحقاد مذهبية، ومعتقدات دينية. إنما أثارتها في الواقع مطامع استعمارية من الخارج، وعوامل اقتصادية واجتماعية من الداخل، والبستها ثوباً طائفياً..." (٦٦). والمؤرخ الشيعي وضّاح شرارة في كتابه "حروب

الاستلحاق" يقول: "إن الحركة المارونية حملت مضموناً، وارتكزت الى ممارسة انطويا على طاقة ثورية فعلية، تجاوزت في ممارستها السياسية، وفي أشكالها التنظيمية، ما أنجزته الحركات الاخرى حتى اليوم... فالنضال الجماهيري المحلّي لم يجعل من الحلّ العربي خطأً جماهيرياً يحاكي الشمول والعمق والحدّة التي امتلكها الشعب اللبناني إبان تكوينه"، بفضل المارونية السياسية. ثم يضيف قائلاً: "إن الحل العربي الذي كان يلوح نقيضاً للكيان اللبناني نفسه لدى كل أزمة شاملة، لم يفلح على وجه التحديد في "تجاوز مسألة الهوية"، وفي الحدّ من دمج "النُخَب" غير المسيحية في أطر النظام الطائفي، أي إنه بايجاز عجز عن الاستعداء "نظاماً" في مواجهة نظام ... وتعمل الحركة المارونية بطائفيتها التاريخية للظهور بمظهر "طائفة اجتماعية" تتضافر في تشكيلها "كتلة تاريخية" للمرحلة الجديدة أدوار فلاحيها وكنيستها وتجارها الخ... وذلك في مواجهة وتداخل مع شبكة العلاقات الموروثة التي كان يتوّجها الاقطاعيون، دروزاً وموارنة" (٦٧).

اما المؤرخ يوسف خطار الحلو اللبناني الماروني فقد أعلن في كتيّبه "العاميّة الشعبية في لبنان" : "أن التواطؤ الاقطاعي مع الدولة التركية، والتدخل الأجنبي... وموقف بين رجال الدين، حوّل الثورة الكسروانية الجيدة، بعد أن قضى عليها، الى فتنة طائفية، ساحتها في مناطق اخرى من لبنان، وبخاصة الشوف" (٦٨).

وأخيراً، إن المؤرخ الشيوعي فؤاد قازان كتب في مجلة الطريق تحت عنوان "الثورة الفلاحية الشعبية في القرن التاسع عشر في لبنان، بقيادة طانيوس شاهين" يقول: والجديد مع طانيوس شاهين، هو على وجه الدقة "إزالة التحكّم، بمعنى الاعتباط الاقطاعي"، أي نزع إمتياز السلطة المبدئي عن أي فرد أو عائلة بالذات، وتعميمه مبدئياً (بحيث أصبح الحكم بيد الجمهور، واصبح قائد الثورة بفضل تعميمها)، و"صار يقطع اوامر بتحصيل الحقوق، وقصاص المذنبين، كيفما شاء، دون معارض" (٦٩).

لقد اخترنا هذه العينة من التعليقات على الفتن والحركات التي عاشها لبنان في القرن التاسع عشر، وخاصة ثورة طانيوس شاهين التي استهوت الباحثين، لنرى وجهات النظر اللبنانية في مضامين تلك الاحداث، وما انتجت على الساحة

اللبنانية. ومن مجمل أقوال الباحثين الذين اخترنا عينة من آرائهم يتجلّى لنا بوضوح، اكتشاف الجميع أن هذه الحركات والاحداث هي من تدبير الأجنبي. والأمر الثاني المتّفق عليه، هو عدم نضوج الوعي اللبناني الشعبي، وانتاجه ثورة ذات مبادئ إصلاحية يصحّ اعتبارها محطة انتقالية على طريق تقدّم الوطن واكتمال الرؤية الوطنية فيه. والشيء الثالث والمهمّ أن الجميع رأوا في هذه الحركات تحرّكات لا تخرج عن نطاق الطائفية، ولا يمكن تحميلها لباساً له أبعاده الفكرية والاجتماعية. وبالاضافة الى ما رآه المؤرخون اللبنانيون المذكورون، نرى من جهتنا أن حركة طانيوس شاهين أكّدت أن عصراً جديداً سينبثق على الأرض اللبنانية، ويفرض تنظيماً للعلاقة بين طبقات الشعب، وإن لم يكسر الفلاح الطوق الاقطاعي المشدود على عنقه، فعلى الأقلّ وسّع حلقاته، واصبح بإمكانه أن يقيّد نفسه به، او يتحرّر منه، تبعاً للظرف والمصلحة الشخصية. وفي الوقت الذي بقي الفلاح بحاجة الى العمل في املاك الاقطاعي، إلا أنه عزّز موقع شراكته في هذه الاملاك، ولم يعد تابعاً للاقطاعي اقتصادياً وسياسياً. أما بالنسبة للفتن الأخرى فقد جسّمت الصراع اللبناني، الطائفي على السلطة، وهو الصراع الذي لا يزال مستمراً حتى اليوم، متّخذاً أشكالا مختلفة، تارة يدور حول الهوية، وطوراً حول النظام، وأحياناً حول الكيان... ولا يمكن الوصول الى سلم وطني حقيقي بين طوائف الوطن الواحد، إلا بالوصول الى قناعة جميع هذه الطوائف أن مصلحتها في استقلالية هذا الوطن، والولاء الكامل له، باعتباره وطن الجميع وبدون امتيازات لأحد، وبالتالي وهذا هو الأهم: الوطن اللبناني الكامل المسلتزمات والشروط ليصبح أمّةً قائمةً بذاتها لما يربط شعبه من اواصر الصلات ووحدة الأهداف والمصير واللغة والتراث والتاريخ والجغرافيا.

الفصل الثاني

نظام المتصرفية وبطاركة القرن العشرين

١ ـ متصرفية جبل لبنان وتجربة توحيد الوطن

بيروت في نهاية القرن التاسع عشر

مع إطلالة القرن التاسع عشر بدأت بيروت تشهد حركة ازدهار ونموّ ملفتة للنظر. وبعدما كانت مقرّاً شتوياً للأمير فخر الدين الثاني، حيث تعيش جماعات تتعاطى الصيد والتجارة، وتخضع لمتسلّم تعيّنه الدولة العثمانية، وأحياناً تعزله، وتلحق المدينة بوالي صيدا، او بوالي عكا، أخذت بعض الاسر المسيحية تتوافد من أنحاء الجبل، بعدما هدأت النار التي أضرمها المماليك بين بيروت والجبل، من خلال إسكانهم قبائل تنوخية في بيروت وضواحيها، بهدف وقف تمدّد مقدّمي المردة ونفوذهم باتجاه الجنوب، باعتبارهم مؤيدين للغرب، ولعودة الفرنج الى هذه البلاد. وبحلول فترة من السلم الأهلي مع حلول العثمانيين في لبنان، ولا سيما في عهد الأمير فخر الدين الثاني، اخذت بيروت تستعيد دورها القديم، الذي كان لها في عهد الرومان كمدينة للتجارة والعلوم العالية. وأخذت بعض الارساليات تقيم فيها، الى جانب جاليات من التجار الأجانب. ثم تكاثر الغرباء، بعد دخول الغرب عن طريق تجّار بلادهم، الى ثغر بيروت، وسعيهم للحصول على امتيازات أجنبية، فأقاموا لهم القنصليات في بيروت وصيدا وطرابلس، ممّا عزّز الحركة التجارية، وبالتالي إقبال المواطنين الى المدن الثلاث طلباً للعمل من كل المناطق والطوائف.

والملفت للنظر أن الطوائف التي راحت تتصارع في الجبل، عاشت في بيروت في جوٍّ من التسامح الديني، والتعايش الأخوي الواضح. وربما ذلك عائد للروح التجارية التي تقدّم المصلحة المادية التي لا تتأمن إلا من خلال التواصل والتعاون، على كل الاعتبارات الأخرى.

وقد أشار المستشرق لاورتي (Laorty) الذي زار هذه المدينة في اواسط القرن التاسع عشر، الى ذلك بقوله: "إن بيروت هي في آن واحد مقرّ أسقفية الروم، والموارنة، وتجمّع الكرادلة اليهودي، كما هي مركز لاحدى الجمعيات البروتستانتية، وعدد كبير من رجال الدين الدروز والمسلمين. وللمسيحيين فيها أربع كنائس، فضلاً عن ثلاثة مساجد خاصة بالمسلمين... ويقوم وسط المدينة المسجد الكبير الذي كان فيما مضى كنيسة كاثوليكية مكرّسة لعبادة القديس يوحنا"[١]. و"المسيحيون حسبما أشار السائح بلوندل (Blondel)، كانوا يشكّلون، على اختلاف طوائفهم، في هذه المدينة، ثلاثة أرباع السكان" [٢]. وقد شبّه السائح شارم، هذه المدينة التي خالجه شعور ديني كبير عندما دخلها، بمدينة اورشليم. كما أشار السائح سالفرت (G. De Salverte) الى كثرة الكنائس والاديرة فيها، ولا سيما كثرة الموارنة التي اضفت عليها طابعاً مسيحياً [٣].

وبيروت التي أمّها المسيحيون، ولا سيما الموارنة إبّان حركة العام ١٨٦٠، لم يلبثوا أن غادروها، عندما دخلت العساكر الفرنسية لحمايتهم، وأعادت القسم الكبير منهم الى منازلهم. أخذت تشهد نزوحاً كبيراً باتجاه جزين، وبقية مناطق الجنوب، وربما ذلك عائد لشعور الموارنة بالإطمئنان الى الشيعة الذين لم يشاركوا الآخرين في التعدّي عليهم إبّان أحداث الستين. والأب غودار قد لاحظ هذا الشيء وأشار في كتابه "العذراء مريم في لبنان" الى اختلاط المسيحيين من جديد بالدروز في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، والى انتقالهم للسكن في جزين وبقية مناطق الجنوب. وقد بلغ تعداد القرى المسيحية نحو "ثلاثماية وسبعين قرية محض كاثوليكية. وهم يعيشون مختلطين بالدروز في مئتين وسبع وثمانين قرية اخرى، حسبما أشار الأب غوته (Ghautey)" [٤]. ويظهر أن مجازر الستين لم تؤثر في

فصم عرى الوحدة الوطنية التي يعتنقها اللبنانيون، باعتبارهم شعباً واحداً في وطن نهائي واحد.

المشكلة حلّت بالنسبة للتعايش المسيحي الاسلامي في بيروت والمدن الاخرى في الساحل والبقاع والجنوب وعكار، وبقي الجبل، حيث المشكلة اعمق، وذاكرة الشعب لم تنس بعد، حصول ثلاث فتن كبرى خلال خمسة عشر عاماً، واجه فيها الدرزي والماروني بعضهما البعض بمنتهى الوحشية والشراسة. وكان على الدول الغربية، أن تضع حلاً لمشكلة التعايش بين الطرفين في الجبل الذي اثبت فشل تقسيمه الى معاملتين، او قائمقاميتين درزية ومارونية. ولا بدّ من البحث عن نظام جديد، يعيد اللحمة والوحدة الوطنية الى شعب لبنان الواحد، وخاصة الى جبله المدمّى.

محاولة توحيد الجبل والحلول المطروحة لوضع نظام جديد

هل التقسيم ام التوحيد، هو الحل الأمثل للنظام اللبناني؟ هذا ما راح يطرحه العاملون لوضع نظام جديد، بعدما فشل نظام القائمقاميتين في تأمين الاستقرار، والهدوء للشعب اللبناني. من الثابت والاكيد أن نظام القائمقاميتين، كان الأسوأ في تاريخ لبنان، والصعوبة هي بمكان، بالنسبة لايجاد النظام المثالي للوطن اللبناني، بسبب الاختلاط السكاني الكبير في معظم انحاء البلاد. ومثل هذا الوضع الفريد من نوعه، لا يمكن معالجته عن طريق التقسيم، او الفدرالية، او نظام الكانتونات، لأن كل حلّ، او شكل من أشكال الحكم التقسيمي لا بدّ أن يخضع أقلية معينة لحكم أكثرية مختلفة عنها طائفياً، واجتماعياً، وثقافياً. وهذا ما يجعل الاكثرية تتجاهل الاقليات الواقعة تحت حكمها، ويخلق جواً من القلق الاجتماعي والرفض، وانتظار الفرصة المناسبة لرفع الكابوس الضاغط.

وعلى هذا الاساس نصبح أمام خيارين لا ثالث لهما: إما فرز السكان على أساس طائفي، وهذا ما رفضه الشعب اللبناني عند البحث بإعلان دولة "لبنان الكبير". وكان مسؤول فرنسي كبير قد اقترح على البطريرك الحويك أن يعطي كل

مسيحي في لبنان وسوريا هوية لبنانية، وكل مسلم في البلدين هوية سورية، ثم يصير التحاق كل مواطن بالبلد المخصص لطائفته. ورُفض الاقتراح لسبب بسيط جداً، وهو عدم قبول أي مواطن التخلي عن مسقط رأسه بأي ثمن كان. والدول التي جرّبت مثل هذه الحلول، على غرار ما فعل الفرس بالشعب اليهودي، لم تنجح في تثبيت المنزّحين في المناطق التي اختيرت لهم. وقبل ذلك، قبل فترة الانتداب الفرنسي، يحكى أن الامير فخر الدين الثاني عندما زار الغرب مطالباً بالمساندة للاستقلال ببلاده، عُرض عليه كحلّ للقضية اللبنانية، نقل المسيحيين الى احدى الجزر اليونانية، فرفض الاقتراح، وأصرّ على البقاء فوق التراب الذي جُبل بدماء الاجداد. والشعب الفلسطيني الذي نزح الى مصر، كان منه سلالة الملوك الرعاة التي حكمت مصر قروناً، ومع هذا خرج هذا الشعب بكامله، ومشى سيراً على الاقدام، تائهاً في صحراء سيناء عشرات السنين حتى عاد فاستقرّ في أرضه الأم.

والحل الثاني، هو دمج المناطق والطوائف ببعضها البعض، وتوحيد البلاد، في وطن واحدٍ تُراعى فيه حقوق الطوائف كلّها، على قاعدة المساواة والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، من خلال مجتمع لا طائفي، وإن لم يكن علمانياً بحيث يضع حداً للممارسات والتمثيل الطائفي، فعلى الأقل من خلال مجتمع حضاري، لا تمييز فيه بين فرد وفرد، على غرار المجتمعات الاوروبية المعاصرة، والمتحضّرة، لا سيما الدول السكندينافية.

وتبقى، حتى في اعتماد مثل هذا الحلّ، مشكلة اصرار بعض اللبنانيين على تثبيت الانتماء القومي العربي، الذي يلحق لبنان بالسياسة العربية، وتفرض على شعبه بالتالي مواقف تخالف الخيار اللبناني الحرّ، ومقوّمات وجوده الاساسية المبنية على قواعد الاستقلال، والانفتاح، والمحافظة على الحريات، وأخصّها الحرية الدينية، وحرية الفكر والمعتقد، والانتماء الحزبي، وغير ذلك من الحريات الشخصية والعامة. ولو أن العالم العربي قد تخطّى النزعة الطائفية، واصبح في المستوى الحضاري المطلوب، لانتفى الخوف من الاندماج وفقدان الاستقلال.

وفي كل من الحلّين المذكورين ثغرات، ومساوئ، وتناقضات. فالتقسيم يزيد احتمالات الضعف الاقتصادي، والميل للتبعية السياسية طلباً للحماية التي تستتبع التدخّل في الشأن الخاص والعام، وتزيد احتمالات التنافر، والاقتتال. والتوحيد الكليّ يزيد من فرص القوة والازدهار على كافة الصعد، شرط الاقتناع الكلي باستقلالية الوطن، ونهائيته، ورغبة أبنائه في العيش المشترك دون امتيازات وعصبيات من أي نوع كانت. وفي النتيجة لا يمكن أن تتوحّد الاوطان، إلا إذا توحّد الولاء والنظام، والتطلّعات. وحده الحلّ الأمثل في لبنان، هو احترام إرادة وخصوصية اللبناني، وتمكينه من تحقيق ذاته شرط أن تصبّ جميع الجهود، والانظمة، والتطلّعات في مصلحة الوطن، لا مصلحة الأفراد، وأن يقدّم الانتماء والولاء للوطن، على أي انتماء او ولاء آخر. علينا أن نعزّز هذه التطلعات بأنظمة صارمة، بحيث تنزع الهوية من يد كل من يخالف هذه الاسس التي عليها يقوم الوطن، ويطرح خارج الحدود، وأن يُقاضى بالخيانة العظمى، كل من يعمل لمصلحة شخصية، او طائفية او حزبية، او فئوية، تتعارض ومصلحة البلاد العليا في الاستقرار، والسلم الاجتماعي، والاستقلال الكامل. وتدعيماً لهذا اللبنان الذي نتوخّى الوصول اليه، يعمل المسؤولون السياسيون لترسيخ جذوره، وجعله مقرّاً للمؤسسات الدولية على الصعيد السياحي، والسياسي، والتاريخي، والتعليمي، بحيث يصبح لكل الدول مصلحة في المحافظة على أمنه وحريته واستقلاله وحياده.

فهل أن الدول المجتمعة في الآستانة، كانت تعمل من هذا المنطلق، وبهذه الذهنية لاختيار النظام الأمثل للبنان؟ الجواب بسيط جداً، ولا يحتاج الى شواهد، بدليل الطروحات التي قدّمت في الاجتماعات، والتي لم تخرج عن إطار مصالح الطوائف والدول طالبة الامتيازات والهيمنة. وفي الوقت الذي كان من المفروض أن تبحث هذه الدول عملية إخراج جميع القوى المتدخّلة في لبنان، ومنحه الاستقلال الكامل، كانت على العكس من ذلك تبحث كلّ منها عن كيفية تأمين موطئ قدم لها، بواسطة حَضْن جماعة من الجماعات اللبنانية، وتأييد مطالبها الطائفية. ولما فشل الجميع في الوصول الى حلّ يحقّق السيطرة لفريق دون آخر، اتّفقوا جميعاً على

تقسيم "جنة" الوطن، بين جميع الفرقاء، محليين وخارجيين. هذا بعدما أغسلوا ايديهم جميعاً من "دمّ هذا الصدّيق"، واكتفوا بصرف بعض الاموال لترميم البيوت المتهدّمة في زحله ودير القمر بواسطة الفرق الفرنسية التي رحلت تاركة على صخور نهر الكلب نصباً يخلّد مرورها في هذه البلاد، وخروجها منها في الثاني من كانون الثاني سنة ١٨٦٢ (٥). وكان همّ الاتراك التنصّل من تبعة الاحداث الدموية التي حلّت في البلاد، ووصمتها بوصمة عار لا تمحى، وذلك بردّ المسؤولية الى "العصبية السياسية" التي أدّت، كما ذكر الوزير العثماني جودت باشا، الى "الحركات والفتن، والمنافرات، التي هي ليست دينية أو مذهبية" (٦). وعلى الرغم ممّا في هذا القول من تمويه للقضية الطائفية البارزة في الاحداث، فهناك وجه للصحة في هذا الكلام، لأن جميع المواجهات التي خاضها الدروز والموارنة، كانت ترتدي الثوب الطائفي، لكنها في جوهرها تصبّ في خانة الصراع على النفوذ السياسي. فبشير جنبلاط عندما حرّض الامير بشير الثاني لقتل المدبّر جرجس باز، كان يرمي لإزاحة حجر العثرة الأساسي من طريق تحقيق حلم الامارة الدرزية المستقلة تحت إدارته. وبقي الحلم ذاته يراود احفاده من كمال جنبلاط، الى وليد جنبلاط الذي خلق في الجبل، ما يسمّى اليوم، بالادارة المركزية التي مقرّها وعاصمتها بيت الدين.

لكن مصالح الدول، لا تتّفق دائماً، ومصالح الأفراد والشعوب، لذلك بقي الحلم الجنبلاطي، والحلم الماروني، في تحقيق الامارة "الدرزية او المارونية"، بعيد المنال، وراحت الدول الاوروبية المجتمعة تبحث عن نظام بديل عرف بنظام المتصرفية. ولبنان الذي خرج من غرفة العناية الفائقة، لا بدّ له من تمضية فترة نقاهة طويلة تحت إشراف الأطباء الغربيين، لذلك اختار هؤلاء له نظام "المتصرفيّة" دواء لجراحه النازفة، فوفّر هذا النظام للبنانيين الأمن والسلام. وإن لم يوفّر لهم العيش الرغيد، فاضطرّوا للهجرة والانتشار في أنحاء العالم.

نظام المتصرفيّة

إن أهم ما تميّز به نظام المتصرفية المعروف ببروتوكول عام ١٨٦١ هو قيام الكيان اللبناني ذي الوجه المسيحي، ضماناً لمسيحييّ لبنان والشرق الهاربين من الاضطهاد في أماكن تواجدهم الاولى الى هذا الجبل ليمارسوا طقوسهم، وحرياتهم بعيداً عن التعديات والخوف، من خلال نظام يؤمن لهم الحدّ الأدنى من الاستقلال، مع شريكهم المسلم النازع هو الآخر الى الحرية والاستقلال. وتمّ الاتفاق بين الدول الستّ المنظّمة لهذا البروتوكول أن تتمثل الطوائف الست الرئيسية في جبل لبنان وهي: الموارنة، الكاثوليك ، الارثوذكس (المسيحيون)، والدروز والسنّة والشيعة (المسلمون) في النظام الجديد، وتشكّل مجلس إدارة يُنْتَخَبُ اعضاؤه من قبل الشعب، الى جانب قضاة الصلح، وأعضاء المحاكم الذين يُختارون من كافة الطوائف بناء لاقتراح الأعيان ورؤساء هذه الطوائف تعزيزاً لسلطة رجال الدين. وهذا ما جعل القوى الفاعلة في البلاد من رجال دين وإقطاع تختار ممثليها في الادارة الحاكمة تعزيزاً للنظام الاقطاعي. لكن المتصرّف الأول داود باشا الذي اضطرّ تطبيقاً لهذا النظام أن يختار ثلاثة مجالس: مجلس وكلاء (أي نواب)، ومجلس محاكمة (اي مجلس قضائي)، ومجلس إدارة، في العام ١٨٦١، عاد فاقترح تعديل هذا النظام في العام ١٨٦٤، لأن هذه المجالس حسب رأيه بعد الاختبار "تغذّي الثغرة الطائفية في البلاد، وتعرقل سير الاعمال". وأقرّت التعديلات، واصبح ممثّلو الطوائف يتعيّنون بقرار من المتصرّف بدل انتخابهم من قبل رؤساء البلاد ووجهائها.

وبما أنه من الصعوبة بمكان أن يتّفق اللبنانيون، بعد المجازر الدامية، على حاكم وطنيّ يخرج من قلب المجتمع اللبناني الضالع بهذه الأحداث، لذلك اقترحت الدول الست أن تختار الدولة العثمانية مسيحياً من رعاياها، باعتبار المسيحيين يشكّلون ثلاثة أرباع سكان جبل لبنان، يشغل وظيفة "المتصرّف" أو الحاكم، بحيث يكون هذا التعيين اقتراحاً وسطاً بين رغبة الاتراك في الحكم المباشر، ورغبة المسيحيين في اختيار امير وطني شهابي ماروني. ومُنح اللبنانيون استقلالاً شكلياً

ضمن إدارتهم الذاتية في الجبل، بعدما أقتطع العثمانيون الجزء الأكبر والأخصب من الأرض اللبنانية وجلعوه تحت حكمهم المباشر من خلال ولاة يعيّنهم الاتراك في كلّ من طرابلس وبيروت وصيدا، بالاضافة الى ولاية الشام التي يتبعها البقاع. ومع هذا كانت هذه الدويلة الصغيرة في جبل لبنان، نواة، مقدّمة لولادة الوطن اللبناني الكبير.

وأهم بنود هذا النظام الذي وضع سنة ١٨٦١ وعدّل سنة ١٨٦٤ هي التالية:

اولاً: يحكم "جبل لبنان" متصرّف مسيحي من خارج لبنان تقترحه الدول الست المتحالفة، وتعيّنه الدولة العثمانية بفرمان يصدر عن السلطان لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

ثانياً: يضمّ جبل لبنان الممتد من جزين الى حدود الضنيّة الجنوبية ومدينة زحله، سبعة أقضية هي التالية: جزين - الشوف - المتن - كسروان (وكانت في البداية تضمّ بلاد جبيل) - البترون (كانت تضمّ بشري والزاوية) - الكورة - زحلة.

ثالثاً: يعاون المتصرف في الحكم مجلس إدارة من أثني عشر عضواً: أربعة موارنة، وزيد عددهم واحداً يمثّل دير القمر لاحقاً، وثلاثة دروز، وارثوذكسيان، وكاثوليكي، وشيعي.

رابعاً : يشرف على أمن البلاد "جندرمه" او "ضابطة" من اللبنانيين دون سواهم، ولا يحق للقوات التركية التواجد ضمن منطقة جبل لبنان، إلاّ على الطريق التي تربط بين بيروت والشام، بالاضافة الى المناطق اللبنانية الواقعة خارج "جبل لبنان".

خامساً: يعفى السكان في جبل لبنان من الخدمة العسكرية الالزامية في الجيش العثماني، ومن دفع ضريبة الخراج الى الباب العالي. وهذه قفزة هامة في مجال الاستقلال والسيادة.

سادساً: الاستقلال الداخلي للحكم في الجبل، على أن يُنسّق في الشأن

الخارجي مع الحكم التركي.

سابعاً: تلغى الامتيازات الاقطاعية، ويتساوى جميع الرعايا في الحقوق والواجبات. وبهذه المادة دُقّ المسمار الأخير في نعش الاقطاعية التي شيّد نظامها المماليك، وأثبته العثمانيون وعزّزه الامير حيدر الشهابي بعد معركة عين داره سنة ١٧١١، ولم ينجح الأمير بشير الثاني لاحقاً أن يقضي عليه، وإن نجح في قصّ أجنحته، حتى أتته رصاصة الرحمة من نظام المتصرفية الجديد.

وهكذا، أثبت اللبنانيون، بانضباطيتهم تحت حكم المتصرفية، أنهم طلاب وحدة، وليسوا هواة تقسيم، إذ رفض الموارنة والدروز في الجبل رغم كل الاحداث التي افتُعلت بينهما، أن يقسّما البلاد، ويؤلفا كيانين مستقلين. ونجحا في برهانهما، إذ ساد الأمن والسلام ربوع المتصرّفية الجديدة وإن عجزت هذه المناطق الصخرية المجدبة أن تؤمّن للشعب رغد العيش والبحبوحة، فوجد اللبنانيون أنفسهم مضطرّين للهجرة، طلباً للعيش الكريم. ومع هذا خطا المجتمع المتواجد بأكثريته الساحقة في "جبل لبنان" خطوةً كبيرةً جداً، باتجاه الانتقال من مجتمع طائفي منغلق على ذاته، الى مجتمع وطني لبناني منفتح على جميع أبنائه، وعلى العالم أجمع. لكن اللبنانيين لم يتحرّروا كلياً من الإرث الاقطاعي الكبير، والعقلية العثمانية المهيمنة، بل بقيت الثروة والوجاهة والزعامة شبه محصورة بتلك البيوتات الاقطاعية الكبيرة التي لعبت دوراً مميّزاً في العهود السابقة، وحصلت على الالقاب والاملاك. كما بقيت للقيادات الاكليريكية ادوارها البارزة في مختلف الشؤون العامة والخاصة.

ومهما يكن من أمر، فيمكن اعتبار العام ١٨٦١، عام ظهور الكيان اللبناني الصغير، مقدّمةً لبروز الوطن اللبناني الكبير في العام ١٩٢٠. فخلال هذه الاعوام الستين تمرّس اللبناني بالحياة البرلمانية والديمقراطية، والعمل الجماعي، والخضوع للمؤسسات والانظمة الحكومية، لا للافراد وامزجتهم كما كانت الحال في السابق. وبقي أن تتبلور أكثر فأكثر، فكرة المواطنية الصحيحة، والنظرة

السليمة الى الهوية، والوطن، والمؤسسات التي يجب أن تكون مصدر السلطة بعد انتهاء وصاية رجال الدين والاقطاع.

وأخذت التعديلات تتلاحق على الانظمة المعمول بها باتجاه مزيد من التمثيل الصحيح للمجموعات السكانية. وبعد أن كان هناك عضوان لتمثيل كل من الموارنة والدروز والارثوذكس والكاثوليك والشيعة والمسلمين الآخرين، وذلك بقطع النظر عن عدد مواطني هذه الطوائف، كما نصّت المادة الثانية من نظام عام ١٨٦١، والمادة الحادية عشرة التي تنص على أن "كل أعضاء المحاكم ومجلس الادارة، بلا استثناء، وقضاة الصلح أيضاً، ينتخبهم ، ويعيّنهم رؤساء طوائفهم بالاتفاق مع كبراء الطائفة، وتنصّبهم الحكومة"؛ أصبح بعد تعديل البروتوكول سنة ١٨٦٤ للموارنة أربعة ممثلين في المجلس الاداري، وممثلان للارثوذكس، وممثّل للكاثوليك (اي سبعة ممثلين)، وثلاثة للدروز، وممثّل لكلّ من الشيعة او المتاولة، والمسلمين الآخرين (أي خمسة ممثلين). وظلّت هذه القاعدة اي ٧ للمسيحيين مقابل ٥ للمسلمين هي القاعدة التي على أساسها يجدّد عدد ممثّلي الشعب في المجالس النيابية حتى قيام "إتفاق الطائف" الذي حدّد المناصفة بين المسلمين والمسيحيين. وكان الهدف من هذا التنظيم مراعاة عدد السكان في جبل لبنان الذي كان الموارنة يشكّلون فيه الأكثرية الساحقة. وبهذا النظام تمّ الاقرار "بتعدّدية" المجتمع اللبناني، تمهيداً للوصول الى ما يلائم هذه التعددية. وبذلك تفرّد اللبنانيون باعطاء كل المجموعات والشرائح التي يتشكّل منها الوطن، حقوقها في التمثيل، ضمن لامركزية الحكم الواحدة. وربما هذا سبب البحبوحة والأمن اللذين نعم بهما الجبل انذاك، حتى قيل: "هنيئاً لمن له مرقد عنزة في جبل لبنان".

تطوّر الديمقراطية في البلاد

وقد اشار الكاتب جان شرف الى هذه المرحلة بالقول: "إن تعايش الطوائف لا يقوم على ديمقراطية العدد، بل يتحقّق في الشكل الدستوري الذي تتساوى فيه الطوائف، من حيث إدارة شؤونها الذاتية، ومشاركتها في الحكم الوطني، تعبيراً

عن سيادتها، وارتباطها بالدولة" (٧). والنظام الانتخابي الذي يحمل القرار ١٣٠٧ تاريخ ٨ اذار سنة ١٩٢٢، قد وزّع المقاعد على أساس طائفي، وأجرى الانتخاب على درجتين، وظلّ معمولاً به حتى العام ١٩٤٣. والتعديل الذي طرأ على قانون الانتخاب سنة ١٩٦٠، راعى بدوره التوزيع الطائفي بنسبة ٦ للمسيحيين، مقابل خمسة للمسلمين، بعدما كانت هذه النسبة في نظام متصرفية الجبل: ٧ للمسيحيين مقابل ٥ للمسلمين. وفي الطائف سنة ١٩٩٠ أقرّ التعادل في نسبة التمثيل اي المناصفة بين المسيحيين والمسلمين بقطع النظر عن عدد كلّ منهما، على أن يجري أخذ العدد في الاعتبار بغية توزيع الممثلين ضمن كل طائفة من طوائف المسيحيين والمسلمين.

ولما كان لبنان يتألّف من "عدد من الطوائف تؤلف كل منها مجتمعاً قائماً بذاته، على حد قول الدكتور مارون يوسف يزبك، بتاريخه وعاداته وتقاليده ومؤسساته، وحتى بلغته أحياناً... والطائفية في اساس الكيان اللبناني.. وما من لبناني إلا وهو منضم الى طائفة معينة هي، شئنا أم أبينا، ملاذه، وهي المحرّك الأول لحياة الدولة والمجتمع" (٨)، فكلّ نظام لا يأخذ بعين الاعتبار هذه التعددية يتعكّر، ويتعذّر تطبيقه.

وقد رأى المؤرخ أرنست ليبهارت (Libhart) في نظام البلدان ذات الخصائص المشتركة أنها بحاجة الى "حكومة إئتلاف واسع، ونسبة في التمثيل، والفيتو (Veto) المتبادل، كوسيلة لحماية الأقلية ضد قرار أكثري (خوفاً من طغيان الأكثرية)، وإدارة ذاتية في الميادين التي تخصّ الاقليات (كالتعليم والاحوال الشخصية...)"(٩).

وفي مقال للدكتور ادمون نعيم حول "التعددية الطائفية، والتمثيل الشعبي في لبنان" يقول: "يجب أن تشارك الطوائف جميعها في صنع القرار عن طريق ضمان تمثيلها بشكل أو بآخر..."(١٠).

وأخيراً لا بدّ من الاشارة الى أن الدول الصغيرة التي تقوم نظمها على أساس التعددية، مثل بلجيكا، وسويسرا، والنمسا، أثبتت بالبرهان والممارسة أن

افضل نظام توصّلت اليه، بعد الاختبار، وأدّى الى تقدّمها المذهل، هو اعتماد التعدّدية والتمثيل النسبي.

بروز الزعامات والاقطاعيات الجديدة

على أنقاض زعامة المقاطعجيين من أصحاب الاملاك، والقلّة التي بقيت منهم ممسكة بزمام القيادة والزعامة، برزت إقطاعية جديدة تتمثّل بالموظفين الكبار، وممثّلي الشعب في مجلس إدارة المتصرفية، وحملة الالقاب الجديدة من المثقّفين أو الأثرياء، الذين حملوا الى جانب لقب مديري النواحي، لقب "البكاوات"، و"الخواجات"، و"الافندية" وغيرها من الالقاب. وكانت السلطات العليا في الآستانة، والمتصرّف الذي يرأس حكومة جبل لبنان، يمنحون لقب "البك" لمن يأتون من الوجهاء عملاً يرضي المتصرّف والدولة (١١). وأحياناً كثيرة كان هذا اللقب يباع لقاء مبلغ من المال او لحامل شهادة عالية في الطب والهندسة أو المحاماة، من خرّيجي اسطنبول، او سواها من الجامعات العثمانية. وكان لهذه الألقاب مردودها السياسي والمعنوي، نظراً للصيغة الاقطاعية التي ظلّت سائدة مدى القرون. والى جانب لقب البك، هناك لقب الآغا الذي يعطى للقادة العسكريين من الضباط، والخواجا للتجار، والباشا للوالي او الوزير العثماني، الى جانب لقب الشيخ والامير الذي احتفظ به اللبنانيون، ولو بدون الملكية الاقطاعية التي كانت تستتبعه. اما الأفندي، فكان في أسفل سلّم الالقاب الشريفة، وكان يمنح للموظفين على إختلاف درجاتهم، حتى للكتبة والدركيين منهم. والى جانب هؤلاء هناك لقب "المختار" او "شيخ الصلح" وهو الموظف الاداري المنتخب من أهل القرية ليمثّلهم في انتخابات مجالس الادارة؛ والمختار او شيخ الصلح الموكل باجراء بعض المعاملات الادارية وإعطاء الافادات.

إحصاء سكان جبل لبنان والنظام التمثيلي الجديد

في إحصاء امر به المتصرّف الاول داود باشا تبيّن أن سكان الجبل يتوزّعون بين الطوائف كالآتي:

١ ـ مئة وواحد وثلاثون ألفاً وثمانماية ماروني.

٢ ـ تسعة وعشرون ألفاً وثلاثماية وعشرون ارثوذكسياً.

٣ ـ تسعة عشر ألفاً وثلاثماية وسبعون كاثوليكياً.

أي إن مجموع المسيحيين هو مئة وثمانية وثمانون ألفاً ومئة وواحد، أي ما يعادل نحو ثلاثة أرباع سكان الجبل، وثلثا المسيحيين من الموارنة.

٤ ـ الدروز: ثمانية وعشرون ألفاً وخمسماية وستون نسمة.

٥ ـ الشيعة: تسعة آلاف وثمانماية وعشرون نسمة.

٦ ـ السُنّة: سبعة آلاف وستماية نسمة.

أي ان مجموع المسلمين هو خمسة واربعون ألفاً وتسعماية وثمانون نسمة، أي نحو ربع سكان جبل لبنان. وهناك مئة يهودي فيصبح مجموع سكان جبل لبنان سنة ١٨٦١ ـ ١٨١ . ٢٣٤ نسمة.

وقد شكّل الموارنة والدروز أكثرية سكان الجبل والركيزة التي بُني عليها نظامه، وقامت على أساسها مؤسساته الدستورية مدى ستين عاماً. وبعد ضمّ المدن الساحلية سنة ١٩٢٠ الى لبنان الكبير، بالاضافة الى الاقضية الاربعة، تراجعت نسبة الدروز الى مجموع السكان فتقلّص عدد ممثليهم في الحكم، بينما حافظ الموارنة بسبب وفرة عددهم، وانتشارهم في كافة المناطق، على دورهم الطبيعي، لا سيما بعدما أُعطوا رئاسة الجمهورية في النظام الجديد، ولو عُرفاً وتقليداً.

وقد ذكر الحاكم العثماني اسماعيل حقّي بك الذي تولّى السلطة بعد انتهاء حكم المتصرفين في كتابه: "لبنان: مباحث علمية واجتماعية" الصادر سنة ١٩١٦، أن إحصاءً جرى سنة ١٨٦٧ لتحديد عدد الذكور البالغين الخامسة عشر ويحق لهم الاقتراع، ويدفعون ضريبة العنق المتوجبة عليهم، فبلغ عددهم في جبل لبنان: ٩٩.٨٣٤ ذكراً، موزّعين على الشكل التالي:

١ ـ المسلمون: ٣٫٣٩٤ ذكراً، ولهم نائب واحد.

٢ ـ الدروز: ١٢٫٤٦٧ ذكراً ولهم ثلاثة نواب.

٣ ـ المتاولة: ٤٫٢١٢، ولهم نائب واحد.

٤ ـ الموارنة: ٥٧٫٤٢٠، ولهم ٤ نواب (وهذا العدد من الممثلين مجحف جداً اذا قيس بنسبة ممثلي الدروز الذين لا يمثّلون أكثر من خمس الموارنة. لكن المشترع كان يرمي من ذلك إبقاء الاولوية في الجبل للموارنة والدروز باعتبارهم ركني الجبل الاساسيِّين).

٥ ـ الروم الارثوذكس، ١٣٫٥٥٢ ولهم نائب واحد (وحقّهم مجحوف أيضاً).

٦ ـ الروم الكاثوليك ٨٫٦١٧ ولهم نائب واحد.

٧ ـ البروتستانت ١٧٢ ذكراً، ولا نائب لهم [١٢].

ويقول الكاتب بول نجيم أنه عام ١٩٠٨ كان عدد الدروز خمسين ألفاً (ولهم ثلاثة نواب)، بينما بلغ عدد الموارنة ٣٥٠ ألفاً (ولم يكن لهم إلا اربعة نواب)، والارثوذكس ٥٤ ألفاً (ولهم نائبان)، والمتاولة ١٥ ألفاً (ولهم نائب واحد)، والسنّة ١٢ ألفاً (ولهم نائب واحد) [١٣]، والكاثوليك ٣٥ ألفاً (ولهم نائب واحد). فيكون عدد سكان الجبل نحو ٥١٦ ألفاً.

ولما كان هؤلاء النوّاب ينتخبون من قبل الشعب بواسطة ممثليهم، "شيوخ الصلح"، فقد شعر المواطنون أنهم لأول مرة في الشوف، يساهمون في الحياة السياسية. ولما عطّل جمال باشا عام ١٩١٥ المجلس الاداري الكبير، عيّن بديلاً له مجلساً جديداً راعى فيه عدد الاعضاء والنسب الطائفية التي كان معمولاً بها في المجلس السابق.

والجنرال غورو الذي أصدر القرار رقم ٣٣٦ في اول ايلول سنة ١٩٢٠، بوضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي، أنشأ لجنة إدارية من خمسة عشر عضواً، ثم أضاف اليهم عضوين (٤ سنيين، ٣ موارنة، ٣ ارثوذكس، ٢ شيعة، درزي واحد،

وكاثوليكي واحد، أي عشرة مسيحيين مقابل سبعة مسلمين) لمعاونته في حكم البلاد. وكان يرئس هذا المجلس الماروني من دير القمر داود عمون، وكان نائبه الشيعي الجنوبي حسين الزين، وأمين السرّ السنّي حسن بيهم، والارثوذكسي بترو طراد، أي أن الطوائف الأكثر عدداً توزّعت الوظائف الاساسية في اللجنة التي كانت بمثابة حكومة الانتداب.

عدد القائمقامين ومديري النواحي

والى جانب المجلس الاداري المؤلف من ١٣ عضواً بعد إضافة ممثل دير القمر الماروني، كان هناك في كل قضاء قائمقام على رأس السلطة الاجرائية، يدير امور القائمقامية بالنيابة عن المتصرّف، ويعاونه عدد من مديري النواحي وشيوخ الصلح في القرى والبلدات الهامة.

وقد أحصى الاستاذ توفيق توما القائمقامين، والمديرين، في الفترة الواقعة بين ١٨٦٤ و١٩١٤، فبلغوا "سبعة وثلاثين قائمقاماً ينتمون الى عائلات إقطاعية، واربعة عشر ينتمون الى أصول شعبية. وبلغ عدد المديرين مئتين وستين مدير ناحية ينتمون الى عائلات تقليدية إقطاعية، وسبعين الى عائلات شعبية صاعدة، وكانت أكثرية هؤلاء من الموارنة" (١٤).

وهكذا، من خلال هذه الاحصائية، نرى أن ظهوراً لبعض القيادات الرأسمالية والوظيفية، قد أخذت تأخذ موقعاً لها في نادي الاقطاعيين الجدد، أي ما يشكّل نسبة ٣٥ بالمئة من مجمل عدد الممثلين الاقطاعيين. وهذه النسبة ستزداد على حساب الاقطاعيين التقليديين كلما تقدّمنا في الزمن، وفي الممارسة الديمقراطية. وقد لاقت الاقطاعية حتفها في الحرب الاهلية الأخيرة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) لتفسح في المجال امام طبقة جديدة بعضها طائفي والبعض الآخر من طبقة اصحاب الأموال، لكن هذا الوضع غير مستقرّ، لأن المجتمع لم يأخذ طريقه الصحيح حتى تاريخه.

بروز معالم الوطن اللبناني الموحّد

كرّس نظام المتصرفية النظرية الفرنسية القائلة بوجوب تسليم المسيحيين السلطة العليا في البلاد، كحلّ للقضية اللبنانية، وللوجود المسيحي في الشرق، هذا الوجود الذي عانى كثيراً من جرّاء، تحكّم الأكثرية بالأقليات، فضايقتها الى حدّ جعلها تؤثر الهجرة على البقاء، في البلاد تحت رحمتها. وقد أكّدت جميع الانظمة المتطوّرة في البلدان المتقدّمة وجوب الوقوف الى جانب هذه الاقليات التي غالباً ما تكون من القوة، والطاقة الفكرية والمادية، ما يؤهلها للعب دور كبير ومميّز في قيادة الوطن والنهوض به، مما يوفّر المتعة والتقدّم للأوطان الصغيرة، على صعيد العلاقات الخارجية والطاقات غير المحدودة. وكانت "القضية اللبنانية" أو "المسألة الشرقية" قد شغلت العالم في اواسط القرن التاسع عشر، واوائل القرن العشرين، فنجحت تجربة نقل الحكم الى المسيحيين، الى أبعد الحدود، حتى ضُرب المثل بالعيش الآمن المخيّم على "جبل لبنان"، إبّان عهد المتصرفية. لكن الفرنسيين أنفسهم، عادوا فأفسدوا هذه الطبخة، او "الصيغة" بتوسيعهم حدود الوطن الصغير، بطلب من الموارنة أنفسهم، وعلى رأسهم البطريرك الحويك، ليجعلوا منه وطناً كبيراً تتزاحم فيه الطوائف المتقاربة العدد، والقوة، والنفوذ، والمتضاربة الولاء، لا سيما بعد التحالفات التي قامت بين طوائفها والدول الراغبة في تثبيت قبضتها على هذه البلاد. هذا المشروع قد أضرّ بالوطن على الصعيد السياسي والأمني، بالقدر الذي أفاده على الصعيد الاقتصادي والمالي، وهو الهاجس الذي دفع بالبطريرك الماروني للمطالبة بخيار الوطن الكبير علّه يوقف قطار الهجرة الذي بدأ يُفرغ البلاد من خيرة شبابها، بعدما عضّ الجوع بنابه الشرائح الكبيرة من شعب "جبل لبنان" في عهد المتصرفية، وخاصة بعدما قضى ثلث اللبنانيين جوعاً في الحرب العالمية الاولى، وثلثهم فرّ مهاجراً، ولم يبقَ في البلاد بعد انتهاء الحرب سوى الثلث الأخير.

وتجاه هذه الأزمة الخانقة التي كابدها اللبنانيون في مطلع القرن العشرين، من جرّاء الحرب وانسداد ابواب البحر، وضآلة انتاج الجبل اللبناني المقتصر على

دودة القز، وجد البطريرك الحويك، وبعض القادة والمفكّرين اللبنانيين، والعالميين، وفي مقدّمهم الحلفاء الفرنسيون، أن ضم بعض السهول والمرافئ الساحلية، الى الجبل اللبناني يعزّز الاقتصاد الوطني، والدخل الفردي، ويحدّ من الهجرة والجوع، وتمكّن هذا الشعب النشيط القادر على تدبّر اموره، من البقاء في هذه الأرض والعمل لخلق دورة اقتصادية جديدة تخلق فرص عمل جديدة، وازدهاراً، يسير بالبلاد نحو مقاربة الدول المتقدّمة في العالم. لكن عدة ظروف مستجدّة، لم تسمح لهذا الازدهار أن يقوم، ويبلغ مداه المأمول، واهمها دخول جماعات فلسطينية الى الارض اللبنانية، فساهمت في ازدياد الضائقة المعيشية والبطالة واختلال التوازن الديموغرافي والسياسي، الى جانب امور اخرى مردّها الى سوء التصرّف من قبل الحكام والجموح للاستغلال، وتغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة، فتحوّل الوطن الى مزرعة، أوصلت البلاد الى أوخم العواقب.

والتقت مصلحة الانتداب الفرنسي، مع مصلحة القيّمين على هذه البلاد، في احتكار المؤسسات ذات المنفعة العامة، وتحويلها الى منفعتهم الخاصة، فتحوّل الوطن الى شركة مساهمة، يتوزّع فيها الحصص القيّمون على مؤسساتها في الداخل ومن الخارج. وانتشرت الرشوة والمحسوبية، والحزبية المرتكزة على الأشخاص لا المبادئ، وعلى تبادل المنافع والحصص، فتراجع "الوطن الكبير" الذي استُهدف من توسيعه، تعزيز المواطن، وتسهيل اموره، ورفع شأنه على كافة الصعد العلمية والاقتصادية. وعادت الهجرة لتزدهر من جديد، ولكن هذه المرّة باتجاه العالم العربي الآخذ بالنموّ والعمران، ولم تنقطع كليّاً الى العالم الغربي البعيد طلباً للعلم والثروة معاً.

وقد "استعاد الفرنسيون، مع البطريرك الماروني على حدّ ما ذكر الدكتور كمال الصليبي، السياسة التقليدية التي ترمي الى توجيه الرأي العام و المصالح المشتركة لفرنسا ولبنان، بواسطة السلطة البطريركية المباشرة" (١٥). ولم يكن البطريرك وحده وراء، توسيع حدود لبنان الكبير، كما سنرى ذلك لاحقاً، بل سعى لذلك مجموعة كبيرة من القيادات والمفكّرين وافراد الشعب في المناطق المضمومة.

وقد ذُكر أن عريضة قدّمت من أهالي الاقضية الأربعة التي ضمّت الى لبنان الكبير، وهي راشيا وحاصبيا، ومرجعيون، وبعلبك، وشيعة جبل عامل، بطول "حوالي متر وربع، تحمل مئات التواقيع، وتطالب بإرجاع هذه الاقضية الى لبنان الكبير بمساعدة دولة فرنسا الفخيمة التي تحافظ على حقوق عموم الطوائف بدون تحيّز لأي كان"، كما ورد في العريضة المذكورة (١٦).

تباشير النهضة الفكرية والعمرانية في عهد المتصرّفية

ما أن أطلّ عهد المتصرفية، وعرف لبنان، ولو حدّاً أدنى من الحكم الذاتي، والاستقلال الاداري، حتى توافدت اليه المؤسسات التعليمية، والجاليات الأجنبية، والارساليات، فحصل سباق بين المواطنين اللبنانيين، والمرسلين الأجانب، في فتح المدارس الوطنية والأجنبية، حيث أقبل اللبنانيون بشغف عليها لتحصيل العلوم العالية، وأمّها عرب وشرقيون. ولم يلبث أن قام جيل في لبنان من المثقّفين البارزين، من خريجي هذه المدارس الكبيرة، الذين ساهموا الى حدّ كبير في "اليقظة العربية" حسب قول المفكّر اللبناني جورج انطونيوس صاحب كتاب "يقظة العرب" الشهير(١٧). وقد عمّت النهضة سائر الحقول الاقتصادية، والعلمية، والسياسية، والفكرية، بعد طول تقهقر ومعاناة ومجاعة. وكان النجاح الأبرز على الصعيد الثقافي، إذ لمعت عدة أسماء لبنانية كان لها الدور الفعّال في نشر الثقافة والمعرفة بين أبناء الوطن، وفي الوطن العربي الكبير، ولا سيما في مصر. من هؤلاء:

١ـ **المعلّم بطرس البستاني** المولود في الدبية سنة ١٨١٥، والمتخرّج من مدرسة عين ورقة التي كان لها الفضل الأكبر في النهضة الأدبية اللبنانية دينياً وثقافياً. وقد اتقن اللغات العربية واللاتينية والسريانية، والعلوم الفلسفية والأدبية واللاهوتية. وعدا نقله معارفه بواسطة إنشاء مدرسة وطنية كبرى في عاليه، والتعليم في مدارس أخرى، وضع معجم: "محيط المحيط"، واصدر جريدة "نفير سوريا". ثم توفي في العام ١٨٦٣ تاركاً العمل لاكمال موسوعته العلمية "محيط المحيط"، لابنه سليم الذي وضع الجزء السابع وما يليه حتى الجزء الحادي عشر، وأكمل من بعده

الدكتور فؤاد البستاني مسيرة "دائرة المعارف" البستانية. وكم نتمنّى اليوم على بستانيٍّ آخر متابعة الرسالة البستانية الفكرية الكبيرة، التي يدين الوطن بكثير منها للبساتنة.

٢ ـ الاستاذ احمد فارس الشدياق الذي لمع نجمه في لبنان والخارج أيضاً، هو ماروني آخر، من سلالة المقدّم خاطر الحصروني، وأسرة الشدياق الشهيرة التي اعطت المؤرخ طنوس الشدياق، وغيره من الشدايقة الافذاذ. وقد وُلد في عشقوت سنة ١٨٠٤، وهو ركن من أركان النهضة الفكرية في عهد المتصرفية وقد لمع نجمه في مصر حيث أصدر مجلّة "الوقائع المصرية"، ومنها انتقل الى مالطا مترجماً ومعلّماً، ومنها الى باريس حيث وضع "كشف المخبّا في أحوال اوروبا". ثم عاد الى تونس حيث تأسلم وحمل إسم أحمد، وراح يوقّع مقالاته الصحفية والادبية باسم "الفارياق"، أي احمد فارس الشدياق. ومن تونس انتقل الى الآستانة، فتولّى فيها تصحيح المطبوعات، وانشأ جريدة "الجوائب" التي راجت هناك، ووصلت شهرتها الى شرق آسيا. ومات في الآستانة، ثم نُقل جثمانه الى الحازمية، حيث دُفن في مقابر العائلة سنة ١٨٨٧(١٨).

٣ ـ عدد كبير من رجالات الفكر والاعلام، لمعت اسماؤهم في سماء لبنان ومصر، وأتى على ذكرهم الدكتور علي ابراهيم باشا في المؤتمر الطبي المنعقد في بيروت سنة ١٩٤٧ حيث أعلن: "أصبح لبنان بفضل الموارنة منارة الشرق الأدنى، فانبعثت معه الشرارة الاولى في العلم والادب كما حمل ابناؤه مشعل الحضارة الى سائر الاقطار المجاورة، والنائية، فكانوا أول النافخين في بوق النهضة الحديثة. إنّ مصر والبلاد العربية مدينة للبنان في أمور كثيرة، فهو يستحقّ ثناءها الدائم. إنّ أول من نقل الى العربية كتب الطب والهندسة كان كاهناً مارونياً أتى خصيصاً من روما لهذه الغاية. وأول من صبَّ الحروف العربية لمطبعة بولاق المصرية التي انشأها محمد علي هو الياس المسابكي الماروني. وأول من نقل من التركية الى العربية "الوقائع المصرية" وهي اول جريدة في مصر، هو فارس الشدياق. وأول من وضع دائرة المعارف العربية هو بطرس البستاني المارونيَ وابنه سليم بمساعدة الخديوي

اسماعيل. وأول من وضع المعاجم العربية ـ الفرنسية والانكليزية ـ العربية، موارنة، وهم: يوسف حبيش، خليل سعاده، وأبو غاريوس. وأول من أسّس مجلّة طبيّة حديثة هو لبناني، الدكتور شبلي الشميّل. وأول من أنشأ صحفاً، هم لبنانيون، فأسّس سليم نقاش، واديب اسحق "المحروسة"، وسليم بشارة تقلا "صدى الاهرام"، و"المنارة"، و"الاهرام"، ويوسف باخوس "البصير"، وفارس نمر ويعقوب صروف "المقطّم". وأول من نقل الى عربية أنيقة الروايات الاوروبية الحديثة، لبنانيون، وهم: أديب اسحق، ونجيب حداد، واسكندر عمون. وأول من أنشأ مجلة علميةً، لبنانيون، وهم ابراهيم اليازجي وقد اصدر "الضياء"، والدكتور صرّوف "المقتطف"، ورشيد رضا "المنار"... وقد سها عن باله ذكر الآخرين الكثر، وفي طليعتهم جرجي زيدان صاحب مجلة "الهلال"، وداود بركات أحد مؤسسي الأهرام... وغيرهم وغيرهم(١٩).

ويعد مدارس عين ورقة سنة ١٧٨٩ ومار يوحنا مارون كفرحي سنة ١٨١٨ وسيدة النصر كفيفان سنة ١٨٢٥، هذا عدا الأقدم منها كمدرسة مار عبدا هرهريا، وريفون، وغيرها من المدارس الوطنية التي أسسها كهنة وعلمانيون، ومدارس عينطورة، وزغرتا، وصيدا، وبيروت، والجبل، وغيرها من المدارس التي أسستها الارساليات الأجنبية، في كافة أنحاء البلاد، طالعنا عهد المتصرفية بجملة من المدارس والجامعات الكبرى الوطنية والاجنبية التي اقيم معظمها في بيروت. وأشهرها: جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين التي فتحت أبوابها في العام ١٨٧٥، والحقت بها "المطبعة الكاثوليكية". ومن قبل في العام ١٨٦٦ أُنشئت "الكلية السورية الانجيلية" بإدارة اميركيين إنجيليين، ثم أُلحق بها أيضاً مطبعة، وتحولّت الكلية الى جامعة، كان لها الفضل الأول، كما لزميلتيهما مطبعة الآباء اليسوعيين والجامعة اليسوعية، الأثر الكبير في نشر العلوم العليا والفكر المعمّق وتعميم الكتب وإبراز إنتاج المفكّرين والمثقّفين اللبنانيين والعرب والأجانب، الى الوجود، مما خلق نهضة ثقافية مميّزة عمّت الشرق بفضل القائمين بها، وخريجي مدارسها. وبالاضافة الى ذلك تمّ الحاق مستشفى بكل من الجامعة الاميركية واليسوعية، كانا الحجر الأساس في نهضة طبية شاملة، خرّجت كبار الأطباء، بعد أن كان

التخصص في الطبّ قد ابتدأ في عهد الامير بشير عن طريق تخرّج اربعة طلاب لبنانيين من جامعات مصر بمنحة من محمد علي بك الكبير في الثلث الاول من القرن التاسع عشر، بالاضافة الى أطباء كانت تخرّجهم جامعة اسطنبول.

وكان لمؤلفات المستشرقين التي نُشرت في لبنان أيضاً أثرها في توعية اللبنانيين، وتوسيع آفاق معارفهم، لا سيما لجهة آثار بلادهم، ومواطن الخلل في سياسة حكامهم. وبالاضافة الى الجامعتين الاجنبيتين، ومدارس الرهبان وغيرها من مدارس الجمعيات والارساليات الاجنبية، قامت عدة مدارس وطنية شهيرة كان لها الفضل الكبير في تعميم المعرفة ونشر العلوم، ومن بينها: المدرسة الوطنية التي اسسها المعلم بطرس البستاني في العام ١٨٦٣، وتعتبر الجامعة الوطنية الاولى التي جمعت الطلاب من مختلف المدارس. و"كان الولاة يزورونها شاكرين ومشجّعين" (٢٠). ـ المدرسة الداودية التي أنشأها المتصرّف داود باشا سنة ١٨٦٢ ـ مدرسة عرمون سنة ١٨١٥ ـ قرنة شهوان سنة ١٨٧٠ ـ بنت جبيل سنة ١٨٨١ ـ النبطية سنة ١٨٨٢ ـ المدرسة الحميدية العثمانية سنة ١٨٩٢ ـ المقاصد الاسلامية سنة ١٨٩٧ ـ الشوير سنة ١٨٨١ ـ البلمند سنة ١٨٣٠ ـ الثلاثة اقمار في سوق الغرب سنة ١٨٦٦، ثم في بيروت، وكلاهما انشأهما ارثوذكسيون، بالاضافة الى الكلية البطريركية ١٨٦٥ (٢١) ـ وزهرة الاحسان للنساء سنة ١٨٨٢ ـ دير المخلّص سنة ١٨٢٧ ـ عين تريز سنة ١٨٣١ ... الخ... .

وبلغت المدارس التي أنشأتها البعثات الفرنسية "خمسماية مدرسة موزّعة بين لبنان وسوريا، وتضمّ خمسين ألف تلميذ" (٢٢).

هذا بالاضافة الى نهضة فكرية وادبية وعلمية شملت معظم الفنون كالمسرح والصحافة، والمكتبات والمطابع، والترجمة، والشعر، والنحت، والرسم، والتاريخ، والآداب، والموسيقى، وغيرها من الفنون... .

إعلان مبدأ المساواة واطلاق الحريات وفتح المدارس في الدولة العثمانية

في العام ١٢٧٨ للهجرة الموافق العام ١٨٧٨م. في عهد السلطان عبد الحميد

الثاني "مُنحت الحرية والعدالة والمساواة لكل الطوائف التي تتألف منها الهيئة الاجتماعية في بلاد الدولة العليّة، وأعلنت بفرمان مؤرخ في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ للهجرة الموافق للثالث والعشرين من كانون الاول سنة ١٨٧٦" (٢٣). وبرزت نهضة علمية بعد التخلّف الذي رافق نشوء هذه السلطنة، و"راحت الجوامع السلطانية الموجودة في أدرنة واسطنبول، وبروسا، وغيرها تفتح ابوابها للطلاب الوافدين من جميع انحاء المملكة ليتعلّموا فيها العلوم الشرعية، من توحيد، وفقه وتفسير... واول مدرسة هي الجامع الذي بناه السلطان أرخن (١٣٢٦ ـ ١٣٦٠)م. في أزنيق. واعظم منه جامع السليمانية الذي بناه السلطان سليمان القانوني في القسطنطينية. وفي أيام السلطان عبد المجيد الاول (١٨٣٩ ـ ١٨٦١) ترتّب في اغلب البلاد العثمانية مدارس لتعليم التركية، ودرس بعض العلوم النافعة التي تؤهّل الرعايا للقبول في الوظائف والخدمات الأميرية. وقد ترخّص لهم وللافرنج من أية ملّة كانوا بفتح المدارس لتعليم اللغات الشرقية والاوروبية، وغير ذلك من أنواع العلوم، فصار لكل طائفة من الطوائف مدارس خصوصية وعمومية لتحصيل العلوم الرياضية واللغات المار ذكرها. وفي أيام اخيه عبد العزيز (١٨٦١ـ١٨٧٦) كثرت المدارس في مدينة بيروت كثرة بالغة (وقد ذكرنا العديد منها في مطلع هذا الفصل). وكثرت كذلك المطابع، وانتشرت الجرائد والتراجم المفيدة، والمؤلفات العظيمة في أغلب قصبات المملكة، وخاصةً في القسطنطينية وبيروت" (٢٤).

ومن ثم اخذت اللغة التركية بالانتعاش، منذ مطلع القرن الثالث عشر، و"جُمعت الكلمات المأخوذة من اللغتين الفارسية والعربية فبلغت ١٨،٨٨٩ لفظة عربية، و٧٦١ لفظة فارسية، وطبعت في كتاب سموّه "منتخبات اللغات العثمانية" في المطبعة الحجرية سنة ١٢٦٩ هـ. الموافقة للعام ١٨٥٢م... حيث سهّلوا تحصيل هذه اللغة على الطلبة. وقد ترجمه بعضهم الى العربية منذ برهة قصيرة" (٢٥).

اول الاطباء اللبنانيين المتخرّجين من مصر

أول طبيب لبناني سوري هو "غالب الخوري بعقليني، تخرّج من مدرسة قصر

العيني في مصر. فكان الأمير بشير قد أرسله مع ابراهيم النجار، ويوسف الجلخ، ويوسف مرهج (ومملوك الامير بشير) سنة ١٨٣٧، وعاد منها سنة ١٨٤٥" (٣٦).

دخول بذور الدخان ودودة القز الى السلطنة ولبنان

كان أول من أدخل التبغ الى اوروبا الراهب اندره تيفه (André Thivet) سنة ١٥٥٦ من البلاد الاميركية. ثم تعهّد نيكوت (Nicot) سفير فرنسا في البرتغال زراعة التبغ في حديقة السفارة وقدّم مسحوقه للملكة كاترين دي مدسيس التي كانت تعاني من الامراض العصبية، فاستعملته سعوطاً للشفاء، وحذا حذوها البلاط الملكي، وبعد نحو ستين سنة عمّ استعمال السعوط معظم طبقات الشعب فأباح هنري الرابع زراعته والمتاجرة به فدرّ على الخزينة أموالاً وافرة (٣٧). لكن انكلترا وفرنسا حرّمتاه وعاقبت على تعاطيه بجدع الأنف فالموت. وفي العام ١٦٢٨ حرّم استعماله البابا اورفين الثالث في الكنائس، وكذلك السلطان مراد الرابع العثماني. وفي "العام ١٦٠٥ دخل الدخان الى القسطنطينية في زمن السلطان أحمد الاول، لما جلبه اليها أهالي هولندا...". و"يقال أن التبغ حُمل الى لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني نحو عام١٦٢٥ مع عودة الجيوش الانكشارية المظفّرة من حرب الفرس... وعُرف بالتبغ العربي... وأول من زرعه في لبنان الأمير يوسف اسماعيل ابو اللمع الذي استحضر بواسطة المتصرّف واصا باشا بعض البذور التركية من صمسون ويافرا وأزمير، فزرع ما تيسّر له من أملاكه في جوار الحوز، ووزّع بعض ما تبقّى على بعض أصحابه في مختلف المناطق اللبنانية، من قضاء البترون الى قضاء جزين" (٣٨). وقد تعزّزت زراعته بعد ركود صناعة دودة القز في النصف الأول من هذا القرن، ثم تراجعت إبّان احداث العام ١٩٧٥، واقتصرت زراعته حالياً على الجنوب، والبقاع، وبعض قرى الشمال.

أمّا فيما يتعلّق بقطاع الزراعة، فقد كان اعتماد الفلاح اللبناني، حتى في بيروت والمدن الساحلية، علاوة على المناطق الجبلية، في عهد المتصرفيّة، على زراعة التوت، وتربية دودة القز، وصناعة الحرير. وقد كلّفه استصلاح هذه الجلول

الصخرية المنتشرة حتى اليوم، في جميع المناطق اللبنانية، والمتراكبة بعضها فوق بعض، في سفوح الجبال اللبنانية، وفي بطون اوديتها، الجهود المضنية، فقدّ الصخر، وفتّته تراباً صالحاً للغرس، وحوّل الأرض البائرة المجدبة الى كروم زاهرة تغنّى بها السوّاح والمستشرقون، الذين زاروا بلادنا، منذ مطلع القرن السادس عشر، وما بعد. فتلك الجدران المعلّقة، والجنائن المخضوضرة في بطون الاودية، وعلى قمم الهضاب، هي ثمرة جهاد فلاح عنيد، جبل التراب بعرق الجبين، ودماء القلب، فحوّله الى مناهل للخير، ومراتع للسحر، تخلب الالباب وتفتن النواظر. وكانت مقاطعة كسروان المارونية، على حدّ قول الرحّالة بوجولا (Pojoulat) مسطّحات واسعة، فأخصبت حتى صخورها، وزرعت أيدي الموارنة ترابها بحبّ قارب العبادة، فغدت تحتوي على كل نعم الله وخيراته، بحيث لا يضاهيها إنتاجاً أية بقعة آسيوية اخرى (٢٩).

ويؤكد هذا الكلام سائح آخر يدعى الأب بوراس (Bourasse)، أشار في كتابه: "الارض المقدسة" الى أن حقول الموارنة وحدائقهم "كانت بمثابة تحدّ حقيقي للعوامل الطبيعية" (٣٠). ورغم كون جبل لبنان بمجمله يتكوّن من أرض صخرية جدباء، فقد تمكّن موارنته ودروزه من تحويله الى حقول خصبة غنّاء، فاطلق عليه الجغرافي الشهير سترابون إسم "وادي الملوك" او "الوادي الملكي". وقد أجمع الرحّالة الذين رأوا هذه البلاد أنها "أغنى وأجمل مناطق الشرق على الاطلاق"، حسبما أشار الرحّالة بوجولا (٣١). وفي حين كان يرى السلطان أنه المالك الشرعي والوحيد للأرض، فقد قاسمه الاقطاعيون والاكليروس، هذه الملكة وسخّروا الفلاحين لخدمتهم، ولم يتركوا لهم ما يملكونه إلا القليل المجدب منها. اما سهول البقاع، وعكار، والجنوب، وسهول الساحل المروية، فكلّها كانت ملكاً للدولة وولاتها، لذلك فرضوا على العاملين فيها الضرائب الباهظة والمضاعفة سنوياً. وقد تعدّدت المهن في لبنان، واختصّت كل طائفة حسب السائح بارت (P. Bart) بنوع معيّن منها: "فالمسلم لحّام وبقّال، وقفّال، ومبيّض، وصانع فرش واغطية. والماروني ينسج الاقمشة الحريرية والقطنية المخطّطة. وأبناء طائفة الروم يشيّدون المنازل،

وينحتون الحجارة. اما الأرمني فيعمل في الخشب والرخام والذهب والفضة. وكانت صناعة الصفيح (السمكرية) أخيراً من نصيب اليهود" (٣٢). وكان على الراهب، والفلاح الماروني، وحدهما، يقع عبء الزراعة، ودفع الضرائب فقاما بالمهمة على أحسن وجهٍ رغم المشقّات.

أما أبرز موارد الفلاح اللبناني الجبلي، والماروني خاصة، فكانت صناعة الحرير الذي يعود فضل إدخال بزرتها الى لبنان، الى الامبراطور البيزنطي يوستنيانوس الاول (٤٨٢ ـ ٥٦٥)، في حين يقول بعض المؤرخين أن راهباً مارونياً هرّبها معه عن طريق الصين في القرون الوسطى، من خلال تجويف في عصاه. وقد اكتسبت دير القمر عاصمة الموارنة، على حدّ تعبير السائح بوجولا، "مكانة تجارية تفوق شهرة بيروت أهمية، وتنافس دمشق المشهورة بجودة اقمشتها" (٣٣). هذا بالاضافة الى مدينة طرابلس والعاقورة وقرطبا وبيروت التي كان يشكّل الحرير في كل منها الانتاج الرئيسي والأهم. ففي بيروت قُدّر الانتاج الحريري في القرن الماضي بحوالي ٤٥٠ قنطاراً. في حين بلغ في لبنان نحو مليونين ومئتي ألف كلغ، وبيع الكلغ الواحد منه بأربعة فرنكات حسب السائح شارم (G. Charmes) في كتابه "رحلة في سوريا" ، الصادر في باريس سنة ١٨٩١ صفحة ٢٢٠. ورغم أن الصناعة كانت بدائية، فقد أصبحت طاقة العمل، حسب السائح شارم أيضاً، في اواخر القرن الماضي "تصل الى خمسة الاف وثمانماية دولار، يعمل عليها حوالي تسعة آلاف عامل... وبلغت السبعين مصنعاً لحلّ الفيالج... بينها مصنعان فرنسيان احدهما في بيروت انشئ سنة ١٨٤٠، والثاني في بتاتر (عاليه)" (٣٤). ويضيف القنصل الفرنسي غيز أن "أجمل أنواع الحرير الأبيض هو ذلك الذي كانت تنتجه ضواحي بيروت، ويسمّى بالحرير البلدي. اما الحرير الاصفر الذي يعتبر افضل الاجناس فهو حرير كسروان والدامور الذي كان يُستعمل في مصانع أنسجة مدن سوريا التي كانت توليه الاولوية لجمال لونه الذي يُكسب النسيج حين ينعكس عليه النور لمعاناً وبريقاً شديدين" (٣٥). واخذ هذا الموسم يتراجع في اواخر القرن الماضي بسبب مرض دودة القز، والتوت، ومضاربة الحرير الاوروبي، فحلّ

محله في مطلع هذا القرن زراعة التبغ. ثم اقتلعت أشجار التوت ليُزرع مكانها التبغ في الجبل والشمال والجنوب. وبسبب قلة الايدي العاملة واحداث العام ١٩٧٥ تلاشت هذه الزراعة تقريباً في الشمال والجبل، لتبقى وتزدهر في الجنوب، وهي في بداية دخولها اليوم الى البقاع. كما تحوّل اللبنانيون الى صناعة الدباغة، وصيد السمك، والاسفنج، والصياغة والتعدين، والانتاج الحيواني، والخزفي، والزراعي لا سيما الزراعات الخضرية المحمية في البيوت البلاستيكية، الى جانب زراعة الأشجار المثمرة، ولا سيما اللوز والزيتون والحمضيات والفاكهة. وهذا ما أثّر على مالية الفلاح اللبناني، ودفعه بعد كساد الحرير والتبغ، لطلب الهجرة من جديد، لا سيما خلال الاحداث الاخيرة.

ويعجب السائح لاورتي (H.Laorty) من ذاكرة هذا الشعب الجبلي الذي يُجري حسابات الخسارة والربح عن ظهر قلب، لجهله أصول الكتابة والقراءة، ويستدرك قائلاً: "هذا ليس بكثير على شعب هو سليل الآلهة، وتمكّن في العصور الغابرة من أن يحفظ على ظهر قلب كتب موسى والانبياء" (٣٦). وكانت صيدا وبيروت وطرابلس مركزاً هاماً للتجارة، وهذا ما جلب اليها الجاليات الغربية واليهودية والقناصل، حيث البضائع ترد الى هذه المدن من الجنوب، ودير القمر، وتتلقى واردات الغرب، فيجري التبادل بين اللبنانيين والأجانب، بواسطة وسطاء لهم مكاتب هنا وفي مرافئ الغرب. وقد ذكرنا المؤسسات التجارية التي أنشأها مشايخ بني الدحداح الموارنة في مرسيليا والاسكندرية ولندن، وبيروت، وغيرها من المدن. وكان السوق الرئيسي حسب السائح غيرين (Guerin) في دير القمر محاطاً بحوانيت صغيرة حيث تباع الضرورات الحياتية الى جانب العباءات والأثواب الحريرية المطرّزة بخيوط مذهّبة (٣٧). اما بيروت، بفضل مرفأها الأمين، فقد اصبحت، حسب القنصل غيز، ملتقى السفن من جميع جهات العالم الاربعة، رغم محاولات الباب العالي الحدّ من دورها "لأنها كانت إقطاعة من الجبل" (٣٨). هذا بالاضافة الى مرافئ صغيرة تأتي في الاهمية بعد بيروت وصيدا وطرابلس، وهي مرافئ صور، وجبيل، والبترون، التي كثيراً ما أمّتها السفن الشراعية حاملة اليها

وناقلة منها الزراعات المحلية، والصناعات الحرفية الصغيرة. اما التجارة البرية، فكانت شبه معدومة بسبب وعورة الطرق التي شقّتها "حوافر البغال والحمير" حسب السائح بارت (Bart)[٣٩]؛ هذه الطرق التي يعترف لها الموارنة، حسب السائح أزي (Azais) "بالحفاظ على جنسيتهم ودينهم"، في كتابه "يوميات رحلة الى الشرق" ، أفينيون سنة ١٨٥٨ صفحة ١٧٧.

الحياة الاجتماعية والأزياء في عهد المتصرّفية

وفي النهاية، فضّل الموارنة حياة التقّشف، وحتى الجوع والفقر، في قرى هذه الجبال التي شقعوها بعرق جبينهم، ودافعوا عنها بدماء قلوبهم، على ناطحات السحاب التي أوتهم في هجراتهم المتواصلة، وظلّ يشدّهم الحنين الى هذه الأرض المعطاء، حيث شعروا بنسائم الحرية والكرامة تهبّ عليهم، رغم عواصف الحقد والهمجية التي كثيراً، ما اوقدت النيران في البيوت التي شقعوها على اكتافهم، حجراً حجراً، والأرض التي سقوها ذرةً ذرةً، بدموع عيونهم. وارتضوا بمعاقل النسور التي تحصّنوا فيها، وأحجموا عن شقّ الطرق إليها، لأن التاريخ علّمهم أن كل طريق تشقّ الى قراهم، تحمل اليهم جحافل الغزاة، والمستعمرين، وهذه صخور نهر الكلب وخطوطها شاهدة على كل ذلك. والطريق الوحيدة التي ظلّت سالكة لعربات الدليجانس والقطارات وقوافل التجار، هي طريق بيروت الشام، عبر عشر محطات وخانات للاستراحة. وظلّت الباب الوحيد المفتوح بين الشرق والغرب.

حضارة الارياف الى جانب الحضارة المدنية يصفهما المستشرق بونل (Bunel) على الوجه التالي: "إن العين لتتعب حقاً من ذلك المزيج الغريب من مختلف الأزياء الشرقية ... فالى جانب الشرقي الثري ، ذي السترة القصيرة الضيّقة، يسير بدوي ملتفع بمعطفه الغليظ ، فيما يتهادى درزي بسترته المخطّطة... هنا عمامة عربي منتفخة ضخمة، وهناك طاقية تركي حمراء اللون، وهنالك قرن مارونية مذهّب..."[٤٠]. هذا ما رآه السائح بونل (Bunel) في العام ١٨٥٤ أثناء زيارته لبيروت، وزميله السائح الار(Allard) الذي زاربيروت ولبنان في

العام ١٨٦٤ شاهد في بيروت "مجموعةً كبرى من الأزياء المتنوّعة هنا عربي يتدثّر ببرنسه البسيط الخالي من الزينة، وهناك تركي خامل ينتعل حذاءً من الجلد الاصفر، ويرتدي سروالاً فضفاضاً، ويعتمر عمامةً غالباً ما تكون خضراء اللون. وهناك نسوة ملتفعات بأُزرٍ بيضاء واسعة، وكأنهن أشباح هائمة..." (٤١).

وكانت قرون الاميرات اللبنانيات تختلف عن قرون النساء العاديات، من حيث نوعها، وارتفاعها، وترصيعها. فبقدر ما تكون المرأة ثرية ونبيلة، بقدر ما يرتفع قرنها، او "طنطورها" حتى يصل الى حدود النصف متر. وقد اضمحلّ القرن او الطنطور حسب القنصل هنري غيز (H.Guys) من جبل لبنان عندما قضت حوادث سنة ١٨٤٥ بإلغاء طناطير الاميرات وتيجان أزواجهن... ونظراً لأملافهما الباهظة أيضاً، حرّمها الاكليروس الماروني على المارونيات (٤٢). ورئيس مطرانية بيروت الاسقف طوبيا عون جال في ابرشيته سنة ١٨٤٤ مطالباً بالتخلّي عن الطنطور. وأصبح الطنطور يقتصر على الاميرات المارونيات، والنساء الدرزيات، وانتهى بانتهاء القرن. وقد ورد ذكر القرن في التوراة، المزمور الرابع والسبعين، بالقول: "ولا ترفعوا قرونكم"، وفي الآية الثامنة عشرة من المزمور الثامن والثمانين "لأنك أنت فخر عزّتهم، وبرضاك يرتفع قرننا...". والقرن كما هو معروف، معيار الوجاهة، وهذا ما أغاظ الشيخة الخازنية، عندما رأت قرن والدة البطريرك بولس مسعد المشروقي، يضاهي قرون الشيخات في يوم عرسها، فصفعتها مؤنّبة، كما أشرنا سابقاً، وبقي أثر تلك الصفعة لاهباً في قلب ولدها عندما سمع الخبر، حتى صار بطريركاً فسكت عن قرون الشيخات التي تكسّرت على ايدي فلاحي وفلاحات ثورة كسروان الفلاحية عام ١٨٥٨. والى جانب الطنطور، وبعده، كانت اللبنانية تزيّن رأسها بقبّعة مخملية صغيرة تزيّنها عقصة من الماس. وكثيراً ما زُيّن الشعر بأشرطة موشاة بلآلئ جميلة، والملابس بالأزرار المذهّبة، وحواشي "المنتان" وجيوب السراويل، بالخيوط الذهبية، والاعناق بالسلاسل المذهّبة، والخصور بزنانير البندقية المرصّعة التي يصل ثمن الواحد منها الى اربعين ديناراً. وكثيراً ما صبغ الرجال والنساء شعورهم بالحنّاء، إضافة الى الذخائر المعلّقة بسلاسل في

الاعناق، والخواتم في الاصابع كلّها، مع شكّة من المجوهرات في المناديل التي تُعصب على الجبين. أمّا الطربوش، فكان لباس الرجال الموحّد، وقد بقي استعماله قائماً حتى اواسط القرن التاسع عشر، وحتى بداية القرن العشرين، مع "الباش يانُس" لباس المسلمين المحرّم على مسيحيي القرون الوسطى، اي الكوفية والعقال، وقد أغري بهما إبن الصجا الماروني الكفر صغابي كما أشرنا سابقاً، لمساعدة المماليك في أخذ بلدة حوقا الشمالية. اما كوفية الأغنياء فقد كانت تنتهي بخيوط مذّهبة. والعمامة التي كان يرتديها المسيحيون تميّزت بكونها ملوّنة، وغالباً من اللون الاحمر المحبوك بخيوط فضية، ويحيط بها منديل يتدلّى حتى الكتفين. وعمامة الدروز عادة بيضاء اللون تتميّز بضخامتها الهائلة. اما السروال فكان عند القرويين واسعاً أزرق اللون تعلوه جبّة قصيرة مفتوحة من الأمام تصل أكمامها الى الكوع، يشدّها منديل حريري أسود أو أحمر على الخصر، تغرز فيه بعض الخناجر والمسدسات والسيوف التركية المحدّبة (٤٢). كما راجت لدى البعض عادة لبس القمباز (او الغمباز بالعامية) الطويل الفضفاض من الحرير المخطّط، ويُرتدى فوق الثياب التي ذكرناها. وفي أرجلهم ينتعل الرجال الاحذية الجلدية الملونة، وغالباً ما كانت بدون أعقاب، في حين تميّز شباب زغرتا بانتعال "الجزمات"، بالاضافة الى البندقية و الخنجر والمسدس "زينة الرجال" في ذلك العصر، ولا سيما "بندقية أم زرّ"، وأحزمة من الرصاص مصلّبة تربط الكتفين بالزنّار على الخصر.وتميّز لباس القروي بالاثواب الطويلة الأكمام، وبأحزمة من عدة قطع من القماش تصل الى إثنيّ عشرة قطعة. وفوق هذا كلّه عباءة ملوّنة من الصوف، او شعر الماعز يصل كمّاها الى الركبة، ويعتمر على رأسه "لبّادة" من وبر الجمال. والدرزي لا يتخلّى عن سلاحه، لا في السلم، ولا في الحرب. وبالاضافة الى الخنجر، يتسلّح الدرزي بمسدّسين وبندقية وفرّاعة، وزجاجة كبيرة محشوّة بالبارود، فضلاً عن سير خرطوش يعلّق على الظهر ٢٤ طلقة، وحذاؤه أحمر اللون، مسنّن الرأس. كما يتميّز الدرزي عن المسيحي بلحيته الطويلة المسترسلة، مقابل ذقن المسيحي الحلّيق، والشاربين المعقوفين.

ولأعيان البلاد أزياؤهم الخاصة بهم، وتتميّز بمعطف ثمين من الفرو ذي كمّين مفضفضين، وحزام من الحرير الأحمر المثقل بالخناجر، والسيوف المجوهرة والمحدّبة، فضلاً عن جبّة من الحرير الارجواني اللون. وهذا ما جعل السائح فلوبير (G.Flaubert) يشير الى "أن الناظر الى هؤلاء الأعيان، يظنّ نفسه بين شعب ملكي" (٤٤).

الهجرة اللبنانية في عهد المتصرّفية

دفع الطموح اللبناني، والانفتاح الذي تميّز به إنسان هذه البلاد، وحبّه للعلم، وشغفه بالحرية، اللبنانيين، منذ وجدوا في هذه البلاد الصخرية المجدبة، المحصورة بالبحر من جهة، وبصحراء العرب وسيناء من الجهات الأخرى، الى شقّ البحار، والسفر بعيداً، الى البلدان الأخرى، حيث تتفجّر ينابيع النهضة العمرانية والازدهار. وكأنهم ندبوا نفسهم للمشاركة في إعمار هذا الكون، إشباعاً لطموحهم الشخصي، واستكمالاً لبناء مقوّمات شخصيتهم، ومستقبل أسرهم المرموق. والخروج من الظلم العثماني، والضائقة المادية، كان السبب الأهم لتلك الهجرة التي ابتدأت في العام ١٨٥٤، مع المواطن انطونيوس البشعلاني من صليما المتن. واخذت القوافل تتابع سعياً إلى الحرية والثروة والتثقيف إلى كل بقاع الأرض، شرقاً وغرباً، حتى قال بهؤلاء اللبنانيين المغامرين، الشاعر حافظ ابراهيم:

ما عابهم أنهم في الأرض نُثروا   فالشُهُبُ منثورةٌ، مذ كانت الشهب
رادوا المناهل في الدنيا، ولو وجدوا   الى المجرّة ركباً صاعداً، ركبوا...!

وقد بلغ اليوم عدد المهاجرين في العالم نحو خمسة ملايين مهاجر، نصفهم على الأقلّ تجنّس بجنسية البلاد التي تواجدوا فيها، والآخرون لا يزالون يحتفظون بجنسيتهم اللبنانية. وإذا أضفنا الى هؤلاء نحو مليون مهاجر جديد تركوا لبنان بعد احداث العام ١٩٧٥، فيصبح مجموع المهاجرين اللبنانيين ضعفي

سكان البلاد.

اما البلدان التي توجّه اليها المهاجرون فهي الأرجنتين، الاورغواي، المكسيك، كوبا، البرازيل، الولايات المتحدة، كندا، ومعظم دول الاميركيتين الجنوبية والشمالية. هذا بالاضافة إلى هجرة متأخرة ابتدأت في اواسط هذا القرن الى اوستراليا والدول العربية، لا سيما دول الخليج حيث أوجد ظهور البترول حركة عمرانية مزدهرة. وهذا النوع من الهجرة يفيد الوطن ولا يضرّه، باعتبار المهاجرين الى الخليج او اوستراليا، هجرتهم مؤقتة، وهم على اتصال دائم بالوطن الأم وبأقربائهم فيه، ولا فكرة لديهم في الاستيطان حيث هم. والعكس صحيح بالنسبة لمهاجري الاميركيتين، فمعظمهم اختاروا الاستيطان النهائي في تلك البلاد، وقطعوا صلاتهم بالوطن الأم.

وتبقى هناك هجرة بقصد العلم الى دول أوروبا، وقد أخذت تأخذ شكلاً جديداً وخطراً اليوم، بعدما راجت بين الكثيرين منهم عادة الزواج من مواطنات البلدان التي هم فيها، مما عطّل عند الكثيرين منهم فرص العودة للعمل في الوطن، وبين أسرهم.

وفي العام ١٩١٨، عندما وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها، كان عدد المهاجرين اللبنانيين قد بلغ ثلث السكان، في حين مات ثلث المقيمين جوعاً، ولم يبق سوى الثلث من مجموع السكان. وهذا ما جعل اللبنانيين، وفي طليعتهم البطريرك الماروني، يبحثون بجدية عن طريقة لحماية الشعب اللبناني من الهجرة، وإبقائه في بلاده، فقرّ رأي أكثريتهم الساحقة على توسيع رقعة "متصرفية جبل لبنان"، بضمّ المناطق المسلوخة عنها، والتي كانت تشكل منذ القدم أرضاً لبنانية، لا سيما مدن الساحل واقضية راشيا، وحاصبيا، ومرجعيون ، وبعلبك، ومناطق الجنوب وعكار والبقاع.

وكان للهجرة، رغم سيئاتها الجمة، لا سيما لجهة حرمان البلاد من خيرة شبابها النشيط والمثقّف، بعض الحسنات، وخاصة على الصعيد الشخصي

والمادي. فمن الوجهة الشخصية أمّنت الهجرة للكثيرين مجال تلقّي العلوم العالية والبروز عالمياً على صعيد الفكر والمعرفة. ومن الوجهة المادية، قد خولّت الهجرة بعض المهاجرين عيش حياة جديدة راغدة، توافرت لهم فيها كل أسباب الرفاهية، من جرّاء الثروات الضخمة التي جمعوها في بلاد الاغتراب.

ومهما يكن من أمر الهجرة، وفوائدها، يكفي أنها أبعدت الكثيرين عن أحضان الوطن، وأحضان أسرهم، حيث عانوا مرارة الحرمان العاطفي والمادي معاً، وتقلّبوا على فراش الشقاء والعذاب والفقر والجوع والمشقّات التي ما كانوا ذاقوا مثلها لو أنهم ظلّوا في بلادهم. ولو قارنّا بين المهاجرين والمقيمين، لما وجدنا الفرق شاسعاً في معيشة الطرفين. ففي البلاد اليوم ثروات طائلة حصلّها اللبنانيون على أرض وطنهم، وقصور شاهقة عُمِّرت من ثمار جهودهم في هذه البلاد. هذا بالاضافة الى الجامعات والمستشفيات والمدارس، والصناعات الكبرى التي تضاهي المؤسسات الأخرى الموجودة في العالم، والتي تقوم اليوم على أرض الوطن، وبجهد لبنانيين لم يغادروا بلادهم يوماً. فرغم الربح المادي والمعنوي الذي وفّرته الهجرة للبعض تبقى آفةً وطنيةً كبرى، يجب السعي للحدّ منها، ومن عواقبها الوخيمة، بتوفير كل مستلزمات العمران والازدهار وفرص العمل، والاثراء، والتثقّف، لكلّ اللبنانيين على السواء، وخاصةً توفير المناخ الأمني والعدالة والحريات التي بدونها لا يمكن تركيز المواطنين في أوطانهم. وأسوأ ما نعاني منه اليوم في بلادنا، بسبب هجرة الادمغة من بلادنا، هو إفراغ البلاد من طاقات علمية ومادية هائلة، وهي ترفض العودة الى البلاد، إمّا لامتلاكها مؤسسات كبرى في الخارج، او لاحتلالها مناصب عالية، وخاصةً لتجنّسها بجنسية بلدان الاغتراب. ومهما "حاولت الرابطة اللبنانية الثقافية في العالم"، وغيرها من الجمعيات والمؤسسات الاغترابية، والسفارات والقنصليات اللبنانية في الخارج، أن تُعيد الى الوطن أبناءه المهاجرين، لن تنجح، ما لم يقم في الوطن الأم، ما يشبه الحالة القائمة في دول الاغتراب، على صعيد الخدمات العامة، والنظام، والأمن، والأجواء النظيفة بشرياً وبيئياً. وعندها لا شك سيتهافت مهاجرونا للعودة بكثافة الى أوطانهم التي

تتميّز بالروابط الاجتماعية والإلفة التي لا تملك مثيلها أي دولة من دول العالم.

أمـا عـدد المهـاجـرين اللبنانيين التـقـريبي اليـوم في العـالم، بعـيـداً عن الاحصائيات الرسمية، فهو كالتالي:

١ ـ في الولايات المتحدة الاميركية نحو مليون وستماية الف مواطن لبناني.

٢ ـ في أفريقيا مئة وثمانون الفاً.

٣ ـ في أمـيركـا الجنوبيـة نحـو مليـونين وثمـانماية وسـبـعـة وأربعـون الفـاً وخمسماية نفس.

٤ ـ في اوروبا قـبل الاحداث الأخـيـرة نـحو مـئـة ألف، وقـد تضـاعـف عـددهم حالياً.

٥ ـ في اوستراليا مئة وخمسة وستون ألف نفس.

٦ ـ وفي آسيا، بما فيها الدول العربية والخليج، نحو مئتين وخمسين ألف نفس.

أي ما مجموعه ستة ملايين ومئتان واثنان واربعون الفاً، وخمسماية نفس تقريباً. في حين مجموع سكان لبنان حالياً حسب الاحصاء الأخير هو مليون ومئة ألف نفس (مؤسسة ماء ـ داتا).

وهكذا تحـوّل اللبناني اليـوم من "بائع كـشّة يتـجـوّل بين المزارع، في دول العالم، الى صاحب وكالات، يستورد ويورّد، وينشئ المكاتب في العواصم الكبيرة، وفي مختلف القارات" (٤٥).

وقد أصدرت "جامعة اللبنانيين في العالم" التي لها فروع في معظم الدول، بياناً بعدد المهاجرين اللبنانيين في اميركا واوستراليا، فبلغ تعدادهم:

١ ـ البرازيل: مليوني نفس.

٢ ـ الولايات المتحدة ١،٣٣٠،٠٠٠ نفس.

٣ ـ الارجنتين ٤٠٠,٠٠٠ نفس.

٤ ـ كندا ٧٠,٠٠٠ نفس.

٥ ـ اوستراليا ٦٠,٠٠٠ نفس.

أي ما مجوعه ٣,٨٦٠,٠٠٠ نفس. ولم تأتِ على ذكر بقية المهاجرين في البلدان الأخرى.

وفي النهاية لا يسعنا إلا الاشادة والاعجاب، بهذا اللبناني، الذي حيث شاء، على حدّ تعبير الشاعر سعيد عقل "يبني لبنانات جديدة"، في كافة أقطار الكون. ولا يسعنا إلا أن نفاخر بهذا اللبناني الذي حيث حلّ يترك بصماته الحضارية الفذّة، وإشعاعاً من نبوغه، فيستضيء به الكون. وكأن قدر اللبنانيين أن يكونوا منارات مشعّةً في أرجاء المعمور. ويكفي أن نطالع الكثير من ملاحم البطولة في عالم الاغتراب، وإحداها للاستاذ رشاد الموسوي بعنوان "معلّمو معلّمي العالم"، والثانية للأستاذ نبيل حرفوش، وعنوانها "الحضور اللبناني في العالم" لندرك كم هو عظيم هذا المارد اللبناني الذي ترك حيث حطّت أقدامه ذكراً عظيماً، وأثراً كبيراً للفكر والحضارة والقيم، في عالم يكاد يقضي فيه الصراع على المادة، على كلّ أثر للتراث والحضارة والقيم...!

ظهور القومية العربية

تطوّر الفكر السياسي اللبناني باختلاف العهود التي مرّ بها، فقد حمل العرب الى لبنان الانقسام بين حزبيتين" قيسية ويمنية". وإبّان حكم الامراء للجبل، وبعد انتهاء الحزب اليمني على يد الامير حيدر شهاب سنة ١٧١١، انقسم اللبنانيون القيسيون الى يزبكيين وجنبلاطيين، ثم الى أحمديين وعسافيين. ومع اطلالة عهد المتصرفيّة، وتوطّد النظام الاقطاعي اللبناني الذي شرذم الولاء، ونقل اللبنانيين من مرحلة الاحزاب، الى مرحلة الانتماء الى اصحاب المقاطعة والاسر، أو ما يسمّى بالمرحلة العائلية او العشائرية، فأدّى الفكر الايديولوجي والعقائدي إلى

بروز النزعة القومية. وبمواجهة القومية التركية التي روّج لها الاتراك، ظهرت القومية العربية التي روّج لها اللبنانيون، ولا سيما الموارنة منهم، في مصر خاصة، وفي البلاد العربية عامة. والعودة الى كتاب "يقظة العرب" للكاتب الماروني جورج انطونيوس كافية لإلقاء الضوء على تلك المرحلة من الحياة الاجتماعية والسياسية في المنطقة.

وأخذت القومية العربية تتنامى في الاوساط المثقّفة لتجابه فكرة العثمانية، والقومية التركية التي كانت الطاغية في تلك الآونة، وهي تهدّد بالتالي تراث العرب وحضارتهم العريقة. وما انتشار الصحف والمجلات، والمسرح، والفنون، والترجمة، والتأليف، والطباعة والنشر، إلا وجه من وجوه ذلك الصراع الذي أخذ اللبنانيون على عاتقهم الترويج له باتجاه تغليب القومية العربية على غيرها. وقد وصف هذه النزعة المستشرق روبنسون (Robinson) بقوله: "إن الشعور بالانتساب الى الوثنية، او القومية العربية، كان شعوراً إثنياً وقومياً منتشراً، ومشتتاً (Conscience éthnique diffusée) ، والقومية العربية هي أحد التعابير التاريخية لهذا الشعور المشتّت" (٤٦).

وقد ظهرت النزعة القومية العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان الهدف منها تحرير الشعب العربي من النير العثماني. فحمل لواءها مسيحيو لبنان، وخاصة موارنته بالدرجة الاولى. وابتدأت هذه الحركة من منطلق اللسان العربي الموحّد، في مواجهة اللسان التركي، بعيداً عن الطائفية والاقليمية، وأي مفهوم عرقيّ آخر. ولم تأخذ المنحى الديني المعبّر عنه بالفكر الاسلامي إلاّ بعد الحرب العالمية الأولى التي قضت على الوجود العثماني في البلاد العربية، مع ثورة شريف مكة الحسين بن علي وابنه الأمير فيصل الذي كان يسعى للوقوف بوجه "جمعية الترقّي" الاسلامية التركية.

وفي هذا المجال يقول المفكّر اللبناني، صاحب كتاب "يقظة العرب"، جورج انطونيوس: "إن الفكرة العربية الحديثة لم تدخل صلب الحياة السياسية في مصر

والسودان وشمال افريقيا والمغرب الاقصى، إلاّ بعد سنة ١٩٣٦، مع انها حسب رأيه، قد نشأت في هذه البلدان قبل نشوئها في البلدان الاخرى، وسارت في مجرى منفصل عن مجراها في البلاد العربية الشقيقة... فقد تحرّرت معظم الاقطار العربية من السيطرة الأجنبية المباشرة، وأقامت لنفسها جامعة دول عربية حاولت إبراز الفكرة العربية بصورة عملية على الرغم مما لاقته هذه الجامعة من إخفاق بصورة مستديمة..." (٤٧). اما في لبنان فقد ظهر التيار العربي، واخذ يتعاظم مع ثورة الحسين بن علي وابنه الأمير فيصل من خلال الدعوة للوحدة السورية، فقابله تيار قومي لبناني، طالب باستقلال الكيان اللبناني، وقاده يوسف السودا والموارنة في مصر، وخير الله خير الله وعباس بجّاني، وشكري غانم، ورفاق لهم في باريس، ونعوم مكرزل صاحب جريدة الهدى النيويوركية، وغيره في أميركا، الى جانب مجموعة من رجال الفكر المقيمين في لبنان، وأبرزهم البطريرك الياس الحويك. وقد ووجه هذا التيار بتيار معاكس يقوده رجال فكر وقادة سياسيون مسلمون، ويدعو لقيام سوريا الكبرى، وضمّ لبنان إليها. وسنأتي على تفاصيل هذا الصراع السياسي والقومي في حديثنا عن إعلان دولة "لبنان الكبير" لاحقاً.

٢ ـ يوسف بك كرم والجهاد في سبيل الحكم الوطني والسيادة

سيرة حياة البطل يوسف بك كرم

ولد يوسف، إبن الشيخ بطرس كرم مقدّم إهدن وشيخها، في العام ١٨٢٥. وقد أثّرت نشأته في بلدة مارونية يتميّز أهلها بالجراة والاقدام، وفي بيت تعوّد على الوجاهة وقيادة الشباب، في نفس الشاب الطموح يوسف، فشبّ يحمل في قلبه طموحاً كبيراً لقيادة شباب بلدته، وشعبه الماروني، ووطنه اللبناني، نحو الحرية، والكرامة، والسيادة، والوحدة والاستقلال. ومثل هذا الطموح يحتاج الى المغامرة والاقدام، والاستعداد لمصارعة الحكام، فكان لزاماً عليه ان يجمع شباب بلدته، ويتدرّب معهم على حمل السلاح واستعماله، سيّما وأن السلاح في ذلك العصر، وفي إهدن وزغرتا بالذات "زينة الرجال"، فانتدب لهذه المهمة الشيخ عماد الهاشم كبير مشايخ العاقورة وفرسانها الابطال. وما أن اشتدّ ساعده، وتلقّى بعض أصول الفروسية والقتال، حتى انضمّ اليه مجموعة من الشبّان، فدرّبهم على امتشاق السيف، وركوب الخيل، وإطلاق "الكارابينه"، بندقية تلك الأيام المفضّلة والمعروفة "بأم زر"، استعداداً لليوم المنتظر الذي يدعوهم فيه الواجب الوطني لانقاذ الوطن من حكم الغرباء.

وفي العام ١٨٥٨ استدعاه البطريرك الماروني بولس مسعد لوضع حدّ لثورة فلاحي كسروان، بعدما تخطّت المدى المرسوم لها، وباتت تشكّل خطراً على أمن المجتمع الماروني، وتخدم مصالح العثمانيين، فنجح بأداء المهمة على أكمل وجه،

فأوقف قائد الحركة البيطار طانيوس شاهين عن ممارساته بحقّ المشايخ الخازنيين، ووضع حداً للحركة، بالتفاهم مع البطريرك الماروني والقنصل الفرنسي. وكان البطل يوسف بك كرم قد واجه العساكر العثمانية، قبل عام، في تنورين، لكنه لم يستطع مقاومتهم، واضطرّ لتسليمهم بعض البنادق، وتعلّم درساً مفيداً جداً، وهو أن المعارك تخطيط أكثر مما هي قوة عسكرية وجرأة وعضلات. وهكذا راح يتابع تحصيله في هذا المجال، عن طريق المطالعة، والاحتكاك بأصحاب الخبرات. ثم عاد وفي نفسه صراع مرير لاختيار أحد طريقين، يخدم من خلاله بلاده بصورة أجدى وأفضل. وبعد التردّد، قرّر الانخراط في سلك الكهنوت، وكان الاكليروس آنذاك له الدور الرئيسي في قيادة المجتمع، لكنّ المطران يوسف الدبس الذي فاتحه بهذا الأمر، نهاه عن ذلك، باعتبار أن الطائفة المارونية وبيت كرم وزغرتا بحاجة آنذاك، الى قادة عسكريين، اكثر من الحاجة الى رجال دين عظام بوجود البطريرك مسعد وغيره.

وفي العام ١٨٦٠ وصلت الى مسامعه أخبار مجازر الستين، وما سقط فيها من أبناء طائفته المارونية على يد الدروز والاتراك، فزادت قناعته بوجوب بروز قيادة وطنية في البلاد تفرض الاستقلال والسيادة فرضاً على الغرباء. كما وصلته استغاثات أبناء زحله المحاصرين، فهبّ على رأس رجاله الذين لم يتعدّوا الاربعماية شخصٍ في أحسن الاحوال، قاصداً زحله لحمايتها، ومساعدة أهلها على الصمود بوجه الغزاة. وما أن وصل ورجاله الى بكفيا حتى سبقه اليها رسول من القنصل الفرنسي بنتيفوليو، والبطريرك الماروني، يدعوانه للاجتماع بهما في بكركي. وهناك أقنعاه بالعدول عن متابعة زحفه، كي لا تنتقل عدوى الأحداث الى الشمال، فلا يعود في الامكان إطفاء نيرانها، مما يؤدي الى مضاعفة الخسائر المادية والبشرية. وعاد الى بكفيا، فأقنع رجاله بالعودة الى إهدن لحماية الجبّة والشمال من الاعداء، لا سيما بعد قيام تحرّكات مشبوهة، كما أشار في مذكّراته، من قبل والي طرابلس ووالي بيروت، لإشعال النار بين إهدن وبشري.

يوسف بك كرم والمتصرّف داود باشا

عبثاً حاول المتصرّف داود باشا استرضاء البطل الاهدني كرم، عن طريق

تعيينه قائمقاماً على جزين، لضمان عدم معارضته استلامه متصرفية جبل لبنان سنة ١٨٦١. وكيف يسمح بذلك، وهو في الاساس أمر يخالف مبادئه واقتناعه الكلّي بأنه لا خلاص للبلاد، إلاّ من خلال حكم وطنيّ قوي، ومن الجهة الثانية كان قد وعد نفسه بهذا المنصب الذي اقترحه له مساعد القائد الفرنسي الجنرال دوتبول، قائد الفرقة الفرنسية التي دخلت لبنان على أثر احداث الستين لتأمين البلاد، ومحاسبة الضالعين بالاحداث، الجنرال دوكرو (Decrot). لكن الوزير العثماني فؤاد باشا، والجنرال دوتبول، لم يقتنعا بذلك، ورفضا اقتراح المساعدة. وأخذ الوزير قراره بتعيينه قائمقاماً للنصارى بدل القائمقام مجيد ابي اللمع الذي عُزل لتقصيره في الاحداث المذكورة (١). لكن الشاب يوسف كرم الطامح الى أبعد من مركز قائمقامية النصارى، والراغب في توحيد البلاد، وتأمين سيادتها على أرضها، رفض المنصب، واكتفى بقبول منصب قيادة فرقة خفر السواحل التي تتألّف من ٢٠٠ عنصر على نفقة الباب العالي، "وهي المرة الأولى، حسب المؤرخ أحمد طربين، التي سُمح فيها للمسيحي أن يحمل السلاح، ويحافظ على الأمن في بلاد إسلامية" نقلاً عن مذكرات كرم نفسه (٢).

لكن الجنرال كرم، رغم فروسيته وجرأته العائدتين، حسب بوجولا، الى أُسرته التي تولّت قيادة الجبّة "مدة ثلاثة قرون"، ورغم أن كرم على حدّ تعبيره "ماروني، كاثوليكي، فرنساوي" (٣)، ورغم نشأته على حدّ تعبير الأب اسطفان البشعلاني كاتب سيرته "في بيت مضياف ينتسب أهله الى كولونيل فرنسي من قادة الصليبيين" (٤)، رغم كل ذلك، فشل "شيخ الشباب" كما كان يسمّيه الاهدنيون، ولم ينجح في إبعاد المتصرّف داود باشا عن حكم البلاد، وإحلال حاكم وطني مكانه، رغم أنه كان حسب قول الجنرال دوكرو المذكور "يهزم جيوشاً كبيرةً منظّمة برجال قلائل. ولو أنه درس فنّ الحرب في معهد رسمي لفاق نابوليون" (٥).

يوسف بك كرم والجنرال دوتبول

يروى أن كرم شهر السيف على الجنرال دوتبول نفسه لأنه وضع يده على سيفه متهدّداً حسبما أشار المؤرخ نسيم نوفل في كتابه "بطل لبنان". ويضيف المؤرخان صقر وشمالي في كتابهما "الاقطاعية والمشايخ الخوازنة"، إن أحد

الرسّامين رسم لوحة "تؤرخ هذا الحدث، كانت في بكركي، وأهديت الى القنصلية الفرنسية في بيروت" (٦) و (٧).

جهود كرم الضائعة وخصومته مع طانيوس شاهين

وفي كتابه "يوسف بك كرم قائمقام النصارى" الذي يشير فيه القاضي سمعان الخازن، الى حادثة يوسف بك كرم والجنرال دوتبول، يضيف أنه "كتب ليوسف بك كرم أن تكون حياته جهاداً، وكفاحاً في سبيل لبنان. وقد بذل في هذا السبيل كل ما لديه من إرادة وقوة وثروة وجاه ووطنية وذكاء. حارب داود باشا، متصرّف جبل لبنان، فذاق الشقاء وألم المطاردة... والجنرال بوفور أراد أن يقول أن تعيين كرم قائمقاماً كان مصدر المصائب والرزايا في لبنان... وقد أخذ الخلاف بينهما يشتدّ ويتطوّر نحو الشرّ... وعلاوة على ذلك استدعى الجنرال بوفور اليه صديقه الامير مجيد الذي كان يرشّحه لمنصب القائمقام مكان يوسف بك كرم، وحرّضه على الذهاب الى كسروان، والاتصال بأعوانه، خصوم يوسف بك كرم (ولا سيما طانيوس شاهين الذي عزله كرم عن رئاسة حكومة الفلاحين سنة ١٨٥٨)، لاثارة القلاقل والاضطرابات في القائمقامية، فيزعم كرم على الاستقالة من منصبه... فجمع طانيوس شاهين هذا رجاله واعوانه حوله، وقال لهم أن يوسف كرم يريد تسليمكم الى المشايخ الخوازنة لينتقموا منكم، وحرّضهم على المشاغبات في معقلهم جرود كسروان... واوعز طانيوس شاهين الى القرى الكسروانية بعدم تأدية هذه الأموال (التي كان يسعى كرم لجبايتها)، مؤكداً لأعوانه أن الحكومة (حكومة القائمقامية) عاجزة عن جبايتها بالقوة" (٨).

وعندها، حسب المؤرخ اسطفان البشعلاني "أدرك الشراك التي نصبها له خصومه فقرّر قمع الاضطرابات بالقوة". إنما قبل ذلك كتب سعادته إلى غبطة البطريرك الماروني مسعد، يقول له: "إن طانيوس شاهين يجمع اليه بعض الناس، ويتظاهرون بحركات غير مألوفة، ويطلقون البارود للاخلال بالأمن والراحة. وكلما تساهلنا معهم، ازدادوا شراً، مما يوجب بتكدير خواطر أولياء الأمر. وعليه وجب المبادرة بالواقع لمسامع غبطتكم، قبل استعمالنا القوة... ويصير ولدكم مجبوراً بإجراء اللازم" (٩). وحاول البطريرك نصح الكسروانيين بالإخلاد الى الهدوء، لكن

نصائحه ذهبت أدراج الرياح، مما اضطرّ كرم لمهاجمة ريفون حيث يقيم طانيوس شاهين، وصرخ برجاله "عليهم بالعصا، فإنها لمثل هؤلاء الرجال"، ودخل البلدة أمام تقهقر أخصامه الذين ولّوا الادبار، فاحتلّها واستولى على منزل طانيوس شاهين، و"اقتسم رجال كرم فيما بينهم الكميات الكبيرة من الحنطة والخمور التي وجدوها فيه (على عادة غزوات تلك الأيام)... وقضى كرم ليلته في ريفون. وفي الغدً جمع الأهالي، وألقى عليهم النصائح، ورجع الى جونيه مع معتقليه" (١٠)، وغنائمه.

اجتماع البترون بين المتصرّف داود باشا ويوسف بك كرم

بعدما تفاقمت العلاقة بين كرم، على أثر تخلّيه عن القائمقامية، واصراره على مواجهة المتصرّف، والمتصرّف داود باشا، تدخّل المصلحون، ولا سيما القنصل الفرنسي والبطريرك الماروني، وعملوا لعقد اجتماع تفاهم بين الرجلين. وعُقد الاجتماع في بيت الشيخ ضاهر البيطار، في البترون، بحضور المسيو كرامبون (Crampon) مساعد قنصل فرنسا في بيروت، واستمرّت المفاوضات يومين كاملين دون نتيجة، فتلقّى المتصرّف في نهايتها أمراً من فؤاد باشا، وزير خارجية العثمانيين، باحضار يوسف بك الى بيروت، حسب رواية أحد رجاله المدعو أسعد بولس "طلق العنان"، أي حراً بدون تقييد. وكان كرم قد صرف رجاله قبيل الاجتماع بالمتصرّف بناءً لالحاح منه واعتباره استقدام نحو الف شخص، بمثابة تحدٍّ له، وعمل ينمّ عن قلة ثقة بنواياه. ولما ذهب البك حراً دون تقييد الى بيروت، ذهب المتصرّف الى زغرتا، ودخل بيت يوسف بك كرم للتهويل على أنصاره، فوافاه البطريرك الى زغرتا، واجتمع بالمتصرّف في بيت ميخائيل كرم، فواجهتهما جماهير الشعب المندّدة، "فأمر المتصرّف بإسكات الجمهور، فزاد هياجاً. وأطلّ البطريرك والمتصرّف لتهدئة الحركة، فاطلق أحدهم عليهما "القرابينه"، فتركا الغوغاء، ودخلا. وما صدّق أن طلع الصباح حتى عاد البطريرك (مسعد) الى الديمان... وهبط المتصرّف الى كرسي المطران بولس في طرابلس، وكتب الى فؤاد باشا ليحجز البك، فوضعه تحت الترسيم (الاعتقال)..." (١١).

الزغرتاويون فرنسيو الاصل

ويروى أنه أثناء وجود المتصرّف في زغرتا، زار المدينة الكونت دي باريس، احد المستشرقين الفرنسيين، فاستقبل بحفاوة منقطعة النظير. ولما تساءل المتصرّف عن سر هذه الحفاوة البالغة التي لم يقابل بمثلها، وهو حاكم البلاد، فأجابه الزغرتاويون "نحن نحتفل بأميرنا، فنحن فرنسيون".

معارك البوار وفدعوس

وتواصلت المواجهات بعد خروج كرم من السجن، مع جنود المتصرّف داود باشا، وكانت أعنفها معركة البوار في ٦ كانون الثاني سنة ١٨٦٦ التي انهزم فيها رجال المتصرّف، وتراجعوا الى "دكان فدعوس". حيث لاحقهم رجال كرم، وانتصروا عليهم للمرة الثانية في ٢٥ و٢٨ شباط من العام نفسه. فاستكبر المتصرّف هذه الانتصارات، وهاجم بجيش كبير مدينة إهدن، حيث كان يقيم يوسف بك، مما اضطرّه للفرار من طريقه، فأخذ عسكر المتصرّف بجمع السلاح من الأهلين، كما أحرق بيت كرم وما فيه من تحف ثمينة.

إجتماع دوما

وراحت العساكر تطارد يوسف بك ورجاله، والأوامر مشدّدة من المتصرّف بوجوب اعتقاله وإنهاء تمرّده، من ميفوق الى عنّايا، والبك يتجنّب المواجهة، حتى وصل الى دير مار يعقوب في دوما، فأثمرت جهود الصلح بينهما عن اجتماع يُعقد في الدير المذكور بين البك وقائد عساكر المتصرّف أمين باشا. وعلى مذبح الكنيسة المذكور اقسم البك "على الرضوخ لارادة داود باشا، وأوامر أمين باشا" (١٢). لكن البك، يظهر أنه ندم على تسرّعه وقبوله وساطة المطران بولس، اسقف طرابلس الماروني، صديقه، وعاد فلاحق رجال المتصرّف حتى أدركهم عند بشرّي، وهاجمهم في واد ضيّق هناك، وشتّت شملهم، فنجا أمين باشا نفسه بأعجوبة، وتوزّع جنوده في الاحراج والبساتين، ووصل من بقي حياً منهم الى طرابلس خائر القوى منهوكاً. وبوصول فلول جيش العثمانيين الى البترون، أخذوا يقتصّون من رجال كرم وأنصاره، ولا سيما في بجدرفل والبترون، وغيرهما، حيث "أمسكوا الخوري

بولس سعاده في البترون، وهو من اكبر انصار كرم، واعداء داود باشا... والخوري يوسف الشعار من بجدرفل، وأهانوه، ونتفوا شعر لحيته، والكلام للأب بشعلاني، ودهنوا وجهه بالعسل، وعرّضوه لحرارة الشمس... وفي وادي مزيارة، اعتقل أسعد بولس (أقرب المرافقين إلى كرم) ونقل الى بيت الدين فسجن فيها، ونجا البك رغم إحاطة الجيش به من جميع الجهات. واشتدّ تأثر البك لفقده أحد أبرز رجاله، وعزم على إيقاف انتفاضته، فسرّح رجاله، وترك أربعة منهم فقط. وكان بين هؤلاء ديب البتروني، أعظم رجاله" (١٣).

كرم والحماية الفرنسية

وفي العشرين من كانون الثاني سنة ١٨٦٧ منح السلطان العثماني يوسف بك كرم العفو، شرط إنسحابه الى حلب والآستانة، فرفض البك هذه الشروط، وقرّر احتلال بيت الدين مركز المتصرّف، لإطلاق رجاله المعتقلين، وبينهم أسعد بولس ورفاقه. وما أن وصل الى غوسطا حتى وصلت اليه رسل ورسائل القناصل الاوروبيين والبطريرك مسعد، فمضى الى بكركي للاجتماع بهم، والتشاور معهم. وهناك عرض عليه القنصل الفرنسي حماية الامبراطور نابوليون الثالث. ولما كان كرم لا يحبّ الظهور كعدوّ للفرنسيين، رأى أن يزور الجنرال دوتبول، سبب كل هذه الكوارث التي ألمّت به، لوداعه قبل سفره الى فرنسا، لعلمه أنه سيهلّل لمغادرته البلاد، حتى لا يعرقل مساعيه في فرنسا التي كان يأمل منها أن تقنع حكامها بعدالة مطلبه ونبل نواياه التي ترمي الى مصلحة الوطن العليا، وليس لتحقيق مآربه الشخصية، كما يصوّر البعض تحرّكه عند الاوساط الفرنسية الحاكمة. وقال كرم عن هذه المقابلة في "مذكّراته" :"ولدى مقابلتي للجنرال بوفور، بادرني بكلام أدهشني، وهو أن إغراقي في الدين يمنعني عن إرضاء جميع الناس، بأن واحد، وأن الضرورة تقضي بايجاد مرشّح لفرنسا خالٍ من هذه العقائد الدينية. فأجبته فوراً: إذا كان الأمر كذلك، فإني مستعدّ يا حضرة الجنرال أن استقيل حالاً من منصبي. قال كلا، لأنك بهذا تكون قد عاكست رغائب فرنسا. فإذا شئت أن تبرهن لنا عن محبتك، فعليك أن تقنع الموارنة بأن يقبلوا الأمير مجيد شهاب، أميراً عليهم. فأجبته: إن الأمير المذكور الذي تقلّب في دينه (كان مسلماً وصار نصرانياً)، لا

يمكن أن يكون راسخاً في مبادئه، في بلاد وضعت أسسها على مبادئ الدين، وليس على مبادئ الحكم. فمن الافضل ألاّ تهتم بقضية تلامس الدين، بل واجعل إهتمامك بخير أمّة عُرفت بإخلاصها لفرنسا، بمحافظتك على استقلالها. أمّا أنا فإني أفضل أن لا أقبل وظيفة رسمية، لا في لبنان، ولا في خارجه... وإنّي أرى من المناسب تقديم إستقالتي". فرفض الجنرال قبول إستقالة البك التي ألحّ عليها مراراً، وحاول إقناع البطريرك بأن يفرض على كرم القبول بالأمير مجيد. لكنّ كرم قدّم استقالته ثلاث مرات متتالية، من قائمقامية جزين، ومن قيادة حرس السواحل، حتى قُبلت أخيراً. وترك البلاد ظنّاً منه أنه سيستطيع بواسطة أصدقائه في الغرب أن يعيد الحقّ الى نصابه عن طريق الحوار المباشر، ولم يدر أن "الام الحنون" فرنسا، ككل أمّهات امم الأرض لا تعترف بمعيار الصداقة والوفاء والقيم، في علاقاتها مع الدول الأخرى، بل بالمصالح الآنية الخاصة، ولو على حساب رفات الاصدقاء والحلفاء. فقد رأت فرنسا، وتركيا في استقالته شبه المفروضة عليه، نوعاً من الإبعاد القسري عن الحكم، والنفي الى الخارج، بالتوافق مع الدول الاوروبية الأخرى، مهندسة مشروع "المتصرفيّة".

نهاية البطل

ولما أصبح كرم بعيداً عن وطنه الأم، واختلى بنفسه، بذهنٍ صافٍ، ووعيٍ كامل، لابعاد ما يحاك له ولبلاده، أدرك تماماً أنه وقع فريسة مؤامرة نصب فخّها عدوّه الجنرال دوتبول، بالاتفاق مع المتصرّف داود باشا، بمباركة من البطريرك مسعد، وحزّ في قلبه، وهو يكتب مذكّراته في بلاد الاغتراب أن يكون مصيره تماماً كمصير الجناة والخارجين على القانون، وهو الذي غامر حتى بحياته، وحياة أغلى اصدقائه، لحماية هذا الوطن الذي يحب من تآمر الجناة والغادرين.

وعبثاً حاول إقناع دول الغرب بصواب رأيه، وبما يفتقر اليه وطنه، فقضى سنواته الأخيرة متنقّلاً بين الجزائر، وباريس، والآستانة. فلا العرب، ولا الاتراك، ولا فرنسا الأم الحنون، تفهّمت مطالبه واقتنعت بطروحاته، لأنها تتعارض ومصلحتها في ابتزاز هذه البلاد، والمعنيين بشأنها، وعاد الى وطنه محاولاً من جديد متابعة جهاده، عن طريق طرابلس وزغرتا، حيث التفّ حوله رجاله، بعدما اكتُشف أمر

محاولته الدخول عن طريق الاسكندرية حيث تواعد وبعض أنصاره، فاعتُقل هؤلاء الانصار. دخل سراً الى عرينه، فركع وصلّى، وقبّل تراب سيدة زغرتا، مودّعاً، وعاد في صيف سنة ١٨٧٣ الى الآستانة علّه يغيّر قناعات الباب العالي، حاملاً توصية من صديقه مكماهون الذي صار رئيساً لجمهورية فرنسا. لكنه فشل في إقناع العثمانيين بوجهة نظر هي ضدّ تخطيطهم ونواياهم في هذه البلاد. واكتفوا بتعيين راتب شهري له قدره "خمسماية ليرة ذهبية" من خلال قرار رقمه ٣٦٢٩٥ خصوصي، تاريخ ٢٦ تشرين الاول سنة ١٨٧٣.

وتغيّر اكثر من متصرّف، ولم تتغيّر الرياح الهابة على بلاده لمصلحته، فقضى أيامه الأخيرة يراسل اصدقاءه، والمطران يوسف الدبس، عارضاً عودته الى البلاد، إلاّ أن كل الطرق كانت موصدة في وجهه، ووجه أنصاره الذين كابدوا الامرّين في غيابه. فانصرف الى كتابة مذكراته، بعيداً عن الانظار، متيقّناً حسبما أشار في آخر مذكراته "أن كل رئيس، دينياً كان ام مدنياً، ينتظره أجله، دقيقةً وأخرى، وأما الشعب ونموّه، فيتمشيان مع الدهر، باستمرار، وهو ينتج رؤساء لكل وقت" (١٤). وأسلم الروح في ٧ نيسان سنة ١٨٨٩، في رازينيا بإيطاليا. وعاد البطل الى التراب الذي أحبّ معتلياً صهوة جواده، متأهباً في ساحة إهدن، لقهر الزوال بخلوده، ودفع البلايا عن شعبه بقداسته، ورقدت رفاته المحنّطة بأمن وسلام، في أحضان الجبّة، قديساً من قديسيها الأبرار، على الأقل، بنظر محبيّه وأنصاره. وكم نحن بحاجة في هذه الأيام العجاف، أن نستوحي من مثل هؤلاء العظام، وسيرهم البطولية الخارقة، كيف تكون الرجال الرجال، والمخلصون الابطال. وكم نحن، اليوم بالذات، بحاجة لاستلهام القيم التي بها يؤمنون، لنتعلّم منهم صفاء الوطنية، ونصاعة الكفّ والضمير، والتبرّك من التراب الذي همى فوق رفاتهم القدوس، كي لا تذهب دماؤهم هدراً، وجهادهم في سبيل عزّة الوطن والمقدّسات هباءً... .

● ٧٠ ـ البطريرك السبعون يوحنا الحاج الدلبتاوي (١٨٩٠ـ ١٨٩٨)

وفي نهاية قرن حافل بالاحداث الجسام، والفتن المتتالية، وبعد سنة من موت البطل الاهدني، يوسف بك كرم، وتسعة أيام على وفاة البطريرك الكبير بولس مسعد، انتُخب اسقف بعلبك، يوحنا الحاج الدلبتاوي في سيدة بكركي، في ٢٨

نيسان سنة ١٨٩٠، بطريركاً بالاجماع (١٥).

وكان أثناء تولّيه اسقفية بعلبك قد نشبت أزمة في الطائفة بسبب نفي المطران بطرس البستاني الى القدس من قبل المتصرّف رستم باشا بسبب احتجاج الأسقف على تدّخله في انتخابات الرهبانية، واعتداء الرهبان عليه ليلاً أثناء زيارته لآل كرم في إهدن، بالضرب، ولجوئهم الى تحطيم القنديل، لإخفاء ملامحهم عنه، فرشهم بقلم حبر في جيبه، وأرسل رجاله في الغدّ فاقتادوهم سيراً على الاقدام من دير قزحيا الى بيت الدين، حيث اعتقلوا. فاحتج المطران بطرس البستاني على معاملة المتصرّف غير الانسانية، مما دفع بالمتصرّف الى نفيه الى القدس سنة ١٨٧٨، بعد موافقة القنصل الفرنسي، والاسقف يوحنا الحاج.

وبعد مراجعات كثيرة من البطريرك مسعد، والاسقف يوسف الدبس الذي زار الفاتيكان برفقة الخوري الياس الحويك مراجعاً في قضية المطران البستاني، وكتابات كثيرة قامت بها بعض المراجع، أُطلق سراحه، ووصل الى جونيه في ٩ تشرين الاول سنة ١٨٧٨، فأقيم له استقبال حافل في بكركي. وندم المتصرّف على عمله نظراً لما استتبع من ردّات الفعل والاحتجاج.

ونال البطريرك الحاج درع التثبيت على يد ممثّله الاسقف الياس الحويك، معتمده في باريس، من البابا لاون الثالث عشر في ٢٣ حزيران سنة ١٨٩٠. وباشر مهامه بإكمال بناء دير بكركي، والعمل لإعادة فتح مدرسة روما المارونية بدعم ماليّ منه.

وكان البطريرك الدلبتاوي قد بدأ حياته الكهنوتية ١٨٥٥، قاضياً في القائمقامية المسيحية، وكاتم سرّ القصادة البابوية في أيام القاصد برنوني. وفي العام ١٨٦٠ امتنع القاضي يوحنا الحاج عن توقيع معاهدة السلام التي رآها مجحفة بحق الموارنة والمسيحيين، لأنها لم تلحظ التعويضات المطلوبة للمتضرّرين. وسنة ١٨٩١ سيم إسقفاً على بعلبك التي لم يكن لها كرسي خاص بها، فاشترى لها أملاكاً، وجعل لها كرسياً في عرمون. وشيّد الكثير من الكنائس والمدارس. وكان يقضي معظم اوقاته في الكرسي البطريركي للتشاور مع البطريرك مسعد.

وفي العام ١٨٦٧، رافق البطريرك مسعد في رحلته الى روما وباريس والآستانة، حيث نال عدة اوسمة رفيعة.

وكان غبطة البطريرك يوحنا الحاج "ذا حكمة نادرة المثال، على حدّ تعبير الخوراسقف داغر، وعندما بلغه أن السطان يوجب عليه طلب الفرمان العثماني، وإلاّ فلا يعترف له بحقوق الولاية، فقال له: نحن الموارنة أبناء، لا غرباء، والأبناء ليسوا بحاجة الى أن يُعترف بحقوقهم" (١٦). كما كان البطريرك الحاج ضليعاً في اللغة والفقه، وعالماً له عدة مؤلفات، وكتب عدة مقالات صحفية إبان أحداث الستين مطالباً بالحماية الفرنسية، قبل دخول قوات فرنسا، بواسطة اسقف أزمير سيكابترا في بعض صحف فرنسا، فكان لها فعلها في الرأي العام الفرنسي، ولدى المسؤولين، و "هاج الشعب الفرنسي هيجاناً دفع الامبراطور نابوليون الثالث الى إرسال تلك الحملة التي وضعت حداً للقلاقل في لبنان...". واضاف الخوراسقف داغر أن البطريرك "كان شيخاً في سنّه وشاباً في نشاطه"، وقد تولّى البطريركية في الواحدة والسبعين من عمره. "كما كان بارعاً في علم الفقه المدني والكنسي، سديد الرأي، ماضي العزيمة، عرك الدهر، والدهر عركه، فكان السياسي المحنّك والاداري المدرّب" (١٧).

كتب البطريرك الحاج عدة رسائل، وسلّمها للكرسي الرسولي بواسطة معتمده الخوري الياس الحويك حول بعض الامور المخالفة للتقاليد المارونية الواردة في براءة التثبيت، ورسالة المجمع المقدّس، وعارضها "لأن مثل هذه الامور تعطي مجالاً للحكومة المدنية، وسلطاناً هي بأمسّ الحاجة اليه، وتفتّش عنه بإلحاح لتضع يدها على اوقاف الطائفة، كما يجري في بعض الأمكنة. وسيكون له نتائج وخيمة مما لا يخفى على حكمتكم ودرايتكم الصائبة" (١٨). وتضيف الرسالة: "وإذا كانت الاحوال ستبقى على هذا المنوال، فالبطريرك يقول لي أنه لا يقدر ضميرياً أن يجري هذا القسم في مناسبة تسلّمه الدرع المقدّس، بل يعتقد أن الاعتراف بالايمان الذي أجراه على اثر الانتخاب امام السادة الاساقفة كان كافياً، ومع ذلك فهو مستعد لاعادة الاعتراف من جديد، والقسم بالامانة إذا كان ضرورياً في مناسبة تسلّم الباليوم". وقد أجّل غبطته الاحتفال بارتداء درع التثبيت بسبب وجوده في الديمان

أثناء الشتاء الى حين رجوعه الى بكركي. وهذا يدلّ على قوة شخصية هذا البطريرك الذي يتمسّك بالاستقلالية التي يمنحه إياها الشرع الماروني، ولا يقبل التنازل عن الحقوق المكتسبة. وعندما طلب منه الكرسي الرسولي إجراء بعض الاصلاحات التي رآها تحدّ من استقلالية القرار الماروني ردّ مبيّناً حقوق طائفته، ومعترضاً على بعض هذه الاقتراحات، واعداً بدرسها وإقرار ما لا يتعارض والاعراف، والتقاليد المارونية. وقد كتب الى الفاتيكان سنة ١٨٩٤ مطالباً بإرسال بعثات لاتينية الى عكار حيث يطالب الاهالي بالرعاية والتثقيف. ونظراً أن تلك المنطقة للطوائف الاخرى فلا قدرة للطائفة المارونية إثبات وجودها هناك. وقد شمله قداسته ببراءته المتعلّقة ببطاركة الكنائس الشرقية مع أنه لم يحضر المجمع المذكور في ٣١ آب سنة ١٨٩٤، باعتباره "الوارث والحارس لايمان أجداده الذي حفظته طائفته الكريمة صحيحاً سالماً". وكان غبطته قد وافق خطياً على قرارات هذا المجمع، ولم يشارك فيه بداعي السنّ، وهي القرارات التي تحدّ من نشاط الارساليات الاجنبية. وجاء في هذه البراءة التي عنونها قداسته بـ"شرف الكنائس الشرقية" عشرة بنود تتناول تنظيم عمل الجمعيات الأجنبية والكهنة الاجانب، لا سيما اللاتين منهم، بعدما تكاثرت الشكاوى على اليسوعيين والكبوشيين، وغيرهما من الجمعيات التي تضاربت مصالحها مع مصالح الطوائف المسيحية الشرقية، وباتت تنتزع من الشرقيين صلاحياتهم، وحتى المؤمنين من بنيهم لتضمّهم الى طقوسها، مما دفع بالبابا لاون الثالث عشر الى عقد "مجمع الكنائس الشرقية المسيحية"، وإصدار براءته هذه الشهيرة التي أعاد فيها للشرقيين وقادتهم الروحيين السلطة الكاملة على هذه الجمعيات، وقيّد أعمالها بموافقة الكنائس الشرقية المعنية بشؤون رعاياها دون سواها من الجمعيات الغريبة. وعمم البطريرك هذه البراءة على رعيته من "رؤساء أساقفة، وأساقفة، واكليروس علماني ورهباني، وامراء، ومشايخ واعيان، وسائر الشعب".

وفي ٢٠ تموزسنة ١٨٩٧ وجّه البطريرك الحاج رسالة اخرى الى مجمع نشر الايمان مطالباً بإنشاء أبرشية في مصر تشمل تعيين اسقف، وبناء أربعة كنائس ومدارس إبتدائية، مشيراً الى وجود كنيسة مارونية في الاسكندرية، لكنها لا

تفي بالمطلوب، ويجب هدمها، وإعادة بناء كنيسة حديثة مكانها. وطالب بالسماح لمندوبين من الكهنة بجمع الاموال اللازمة من اوروبا وأميركا لتحقيق هذا المشروع بالاضافة الى مساعدة من الكرسي الرسولي. ووجّه رسالة اخرى بواسطة القاصد الرسولي الجديد شارل دي غال (De Galles) الذي أظهر أن موقف البطريرك كان سلبياً عندما طلب اليه الرهبان السماح لهم بجمع المال من الخارج للغاية نفسها، وأضاف: "نستخلص من هذا وغيره أن البطريرك يوحنا الحاج وقع تحت نفوذ حاشيته التي أثّرت فيه، فبدّل رأيه واقتنع بفائدة التسوّل وجمع المال من الخارج، وبالطبع يستطيع المقرّبون الاستفادة مالياً. وهذا النوع من ضعف الاخلاق لاحظته، كما يقول القاصد، في الشرق..." تاريخ ٢٠ آب سنة ١٨٩٧ (١٩).

وقد اشترى غبطته املاكاً واسعة لأبرشية بعلبك عندما كان اسقفاً عليها، بالاضافة الى توسيع املاك مدرسة عين ورقة، ومدرسة الرومية. كما أنشأ ديراً للموارنة ووكالة بطريركية في القدس، وأبرشية في مصر، ومات في ٢٤ كانون الاول سنة ١٨٩٨ تاركاً لفقده أسفاً عميقاً، وكلمات يرددها الناس من بعده، تقول: "إذا كانت عظامي تنفع الطائفة فخذوها واحرقوها".

عدد الرهبان والراهبات والكهنة في اواخر القرن التاسع عشر

جاء في المخطوطة التي نشرها الدكتور سليم حسن هشّي بعنوان "يوميات لبناني في أيام المتصرفية" سنة ١٩٨٣ أن "غبطة البطريرك الماروني يرعى شعباً يبلغ مجموعه (سنة ١٨٩٨) ٣٢٣,٨٠٠ نسمة، ويملك ٨١٥ كنيسة يخدمها ١٠٤٩ كاهناً، عدا الرهبان والراهبات. وللرهبان ١٣١ ديراً، وللراهبات ١٦. اما عدد الرهبان فيزيد على ١٦٩٠ راهباً، وعدد الراهبات ينيف (ينوف) على الأربع مئة، ولهم خلا ذلك ١٧ مدرسة داخلية اكليريكية، وغير اكليريكية للذكور، ومدرسة واحدة، نصف داخلية للإناث. ومجموع المدارس الداخلية والخارجية نحو ٣٨٠ مدرسة. وفي جميعها نحو ١١٩٠٠ تلميذاً وتلميذة يدرّسهم جميعاً ٤٥٣ معلّماً، وعشر معلّمات".

وهذا الاحصاء يشمل كل لبنان، وليس "جبل لبنان" وحده.

نشوء الطائفية السياسية

رغم ترشيح النواب الموارنة: آميل اده، حبيب باشا السعد، جورج تابت، روكز ابي ناضر، يوسف الخازن، سامي كنعان، وغيرهم الشيخ محمد الجسر، لتولّي رئاسة الجمهورية، فقد تجذّرت "الطائفية السياسية" في النظام اللبناني، لا سيما في عهد الانتداب الفرنسي، وذلك بسبب كثرة أملاك الاكليروس، واتّساع نفوذهم، ممّا مكّنهم من إنجاح عدد كبير من مخاتير القرى والمدن، في مطلع القرن العشرين، ومدّ نفوذهم السياسي على شريحة كبيرة من الشعب اللبناني. وفي عهد المتصرفيّة، كان لرأي البطريرك والأساقفة الكلمة الفصل في انتخاب أعضاء مجلس إدارة المتصرفية، وفي تعيين كبار الموظفين. واستمرّت هذه الحال، في عهد الانتداب، وحتى في جمهورية الاستقلال. وكان البطريرك الماروني، هو الرئيس الديني الوحيد الذي لا يلتمس عند انتخابه "الفرمان" من السلطان العثماني لتثبيت إنتخابه، باعتباره يستمدّ سلطانه من الكرسي الرسولي. وهذا ما أوغر صدر الملكيين الكاثوليك غيرة، فجابهوا المتصرّف والعثمانيين بانتخابهم البطريرك الحُبرّ، قائلين: "نريد التخلّص من هذا الفرمان أسوة بالموارنة" (٢٠).

وقد دفعت هذه النزعة المعروفة "بالطائفية السياسية"، الحكم، الى توزيع الوظائف الكبرى والصغرى في الدولة، على الطوائف، بوساطة من كبار رجال الدين، بصرف النظر عن الكفاءة والمؤهلات. وقد حاول الرئيس شهاب في عهده سنة ١٩٥٨ وضع حدّ لها، بتشكيل مؤسسة مجلس الخدمة المدنية، وغيرها من المؤسسات لرعاية شأن التوظيف بوضع شروط للتعيين تحدّ من مداخلات النافذين، ورجال الدين.

متصرّفو جبل لبنان

تطبيقاً لبنود بروتوكول سنة ١٨٦١ وتعديلاته في العام ١٨٦٤، حكم لبنان بين الأعوام ١٨٦١ و١٩١٥، سبعة متصرفين على الوجه التالي:

١ ـ داود باشا: وقد امتدّت ولايته من ١٢ تموز سنة ١٨٦١ حتى ايار سنة ١٨٦٨، ثم غادر البلاد.

٢ ـ فرنكو باشا: عيّن في ٢٨ تموز واستلم مهامه في ايار سنة ١٨٦٨ حتى ١٨ شباط سنة ١٨٧٣ حين وفاته.

٣ ـ رستم باشا: حكم من ١٩ شباط سنة ١٨٧٣ الى ٢٩ اذار سنة ١٨٨٣، وغادر البلاد.

٤ ـ واصا باشا: عيّن في ٨ ايار سنة ١٨٨٣، واستمرّ حتى ١١ تشرين الاول سنة ١٩٠٢، وغادر والدموع في عينيه (٢١).

٥ ـ نعوم باشا: من ١١ تشرين الاول سنة ١٩٠٢ الى حين مغادرته البلاد في ٢٨ حزيران سنة ١٩٠٧.

٦ ـ يوسف باشا: من ٨ تموز سنة ١٩٠٧ الى ١٢ تموز سنة ١٩١٢ حين وفاته.

٧ ـ أوهانس باشا: عيّن في ٩ كانون الثاني واستمرّ حتى ٥ حزيران سنة ١٩١٥، يوم تخلّى عن الحكم لرئيس ماليته حليم بك التركي بقرار من جمال باشا السفّاح الذي تمّ مصادرة اديار الأجانب في لبنان في العام ١٩١٥ بأمر منه.

ثم توالى بعدهم علي منيف بك، مستشار وزارة الداخلية في الآستانة من ٢٥ ايلول سنة ١٩١٥ الى ١٥ ايار سنة ١٩١٦. واسماعيل حقّي بك من ١٥ ايار سنة ١٩١٦ الى ١٤ تموز سنة ١٩١٨. وممتاز بك من ٢٥ آب الى ٣٠ ايلول سنة ١٩١٨. وقد انسحب بعد قضاء ٣٥ يوماً في حكم متصرفية جبل لبنان، مع جلاء آخر جندي عثماني من هذه البلاد التي حكمها العثمانيون، بكل ما فطروا عليه من رشوة، وفساد، وظلم، وابتزاز، واستبداد، فرسّخوا المحسوبية والرشوة في الادارة، والاقطاعية في النظام، ودمّروا كل مقوّمات البلاد. وغابوا بعدما تداعت الامبراطورية التي كانت أكبر من قياس سلاطينها وقدراتهم الحضارية والعسكرية. وبغيابهم، غاب استعمار شرقي، ليحل محلّه استعمار غربي، والفرق بينهما يكمن في اسلوب التعاطي مع الشعب، اما الجوهر فواحد: الأول رسّخ النظام الاقطاعي، وتسلّط رجال الدين، والثاني اعتمد على خرّيجي معاهده، وطباخي ممثّليه وإرسالياته لخلق تيّار مؤيّد لاستمراره. وفي الوقت الذي اهتم فيه العثماني باستنزاف طاقة المواطنين المادية لصالحه، اهتمّ الغربي بترويج حضارته الغربية

واستعمار الشعب فكرياً وثقافياً.

وبالرغم من كون عهد المتصرفية، كان عهد ازدهار نوعي، بالنسبة الى العهود العثمانية السابقة، إلاّ أن الهجرة راجت، رغم الامكانات التي وفّرتها دودة القزّ من العيش الكريم لبعض فئات الشعب، وخاصة الفلاحين. واقتصرت أعمال المتصرّفين على بناء السرايات والجسور، وشق الطرق، وممارسة نوع من الديمقراطية من خلال شيوخ الصلح، الذين يختارون بالنيابة عن الشعب، وعن طريق الانتخاب، أعضاء مجلس الادارة الذي يعاون المتصرّف في الحكم، وعددهم ١٢ عضواً، ثم أضيف اليهم عضو ثالث عشر يمثّل دير القمر في آخر مجلس إداري. وقد أشرنا سابقاً الى العرف الذي كان يفترض أن يكون رئيس هذا المجلس مارونياً، بالاضافة الى اربعة من اعضائه.

وبعد صدور فرمان الكلدخانه "من قبل السلطان عبد العزيز، الذي يقضي بتأمين الأرواح، والناموس، وتحديد الضرائب، والخدمة العسكرية، وتشكيل محاكم نظامية، وإعلان حرية القول والعمل، بناء لتوصيات مدحت باشا، لرئيس الوزراء بموجب القانون الصادر في ٦ أيلول سنة ١٨٧٦" (٢٢)، تمّ انتخاب "مجلس المبعوثين" او "النواب"، وصار لبنان ينتخب مبعوثيه الى الآستانة للمشاركة في أعمال الحكومة العثمانية. وقد انتخب لهذا المنصب أشخاص من آل ملحمه والبستاني لتمثيل جبل لبنان في "مجلس المبعوثين". لكن الديمقراطية تبقى شوكة في عيون الحكام، الديكتاتوريين، فلم يطل الأمر حتى قام السلطان عبد الحميد بإلغاء هذا النظام في العام ١٩٠٨.

وانتهى عهد المتصرفيّة تاركاً في ذاكرة الوطن ذكرى مستحبّة، ورغم كل الشوائب التي انتابت حكم المتصرفين، يبقى القول فيه صحيحاً: "هنيئاً لمن له مرقد عنزة في جبل لبنان".

وقد تلى ذلك العهد تحرّك مكثّف لوضع نظام جديد للبنان، كان للجمعيات السريّة التي تأسست في لبنان، وللجمعيات التي قامت في بلاد الغرب، ومصر، والبلاد الاميركية اليد الطولى فيه، فأدّى إلى إعلان دولة لبنان الكبير. وأبرز تلك

الجمعيات جمعية "الاتحاد اللبناني" التي تأسست في مصر بتاريخ ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٠٩، وضمّت في قيادتها كل من داود بركات وانطون الجميّل وأوغست باشا ويوسف السودا الذين تناوبوا على رئاستها. كما تأسست في باريس جمعية لبنانية مماثلة وتحمل إسم "الرابطة اللبنانية في باريس Le Comité Libanais de Paris"، كان شكري غانم رئيساً لها، وخير الله خير الله سكرتيراً عاماً. ثم تأسست جمعية مماثلة في نيويورك برئاسة نعوم مكرزل، وفرع لجمعية الاتحاد اللبناني في الاسكندرية في ٢٨ اذار سنة ١٩١٠ بفضل المحامي يوسف السودا وحبيب المعوشي إلى جانب جمعيات اخرى في الوطن والمهجر كان لها الفضل الأول في الاعتراف الدولي بكيان لبنان وحدوده التاريخية. وهذا ما سنشير اليه في الفصل اللاحق بالتفصيل.

الفصل الثالث

بطاركة القرن العشرين وإعلان
دولة لبنان الكبير

١- دولة "لبنان الكبير"

الوعي السياسي والفكري

من أبرز النتائج التي خلّفها انتشار المدارس في عهد المتصرفيّة، قيام حركة أدبية ناشطة، والى جانبها يقظة فكرية سياسية واعية حركت المجتمع اللبناني، ووضعت أمامه على بساط البحث، مصير الوطن، لا سيما بعد الحرب العالمية الاولى التي أنهت الوجود العثماني في البلاد السورية التي كان لبنان من ضمنها. وبارتفاع الوصاية التركية، وحلول الوصاية الغربية مكانها، احتدم الصراع حول مصير الوطن اللبناني. ولأول مرّة في البلاد أتيح للشعب اللبناني أن يناقش موضوع الوطن ومصيره، وشكل النظام الذي يلائمه. والمؤسف أن الشعور الوطني لم يكن موحّداً، نظراً لشرذمة الاتراك هذا الوطن الى ولايات تخضع لحكمهم المباشر، وجبل يتراوح الحكم فيه بين الاستقلال الاداري الذاتي، والهيمنة العثمانية المطلقة، تبعاً لشخصية الولاة الذين لهم سلطة الرقابة على حكام وامراء الجبل.

وكان من الطبيعي أن تظهر تيارات سياسية متعدّدة، ومتعارضة أحياناً، بعضها يدين بالولاء لهذا الجبل الذي عاش فيه أجيالاً يصارع لتدعيم حريّاته واستقلاله، والبعض الآخر ينتمي الى المدن التابعة للولايات والمتعاطف مع محيطه لتجانس الدين واللغة. ولم يكن من السهل على إبن طرابلس - الشام، كما سمّاها العثمانيون، أن يتحوّل فجأةً الى مواطنٍ ينتمي الى هذا الجبل الذي لا يجمعه به أي نظام منذ أجيال، وعلى العكس من ذلك كان على عداء مستمرّ معه نظراً لتباين الحكمين ومصالحهما. وهذا ما يصحّ قوله بالنسبة الى أهالي بيروت وصيدا،

والبقاع، والجنوب، وعكار، وكلّ الاقضية التي كانت ملحقة بولاية الشام، او الولايات العثمانية الأخرى. وكان لا بدّ من قيادات واعية لتصوّب هذه الولاءات الموروثة، وتعيدها الى أصولها وجذورها، وتاريخ البلاد الحقيقي الذي لم يعرف التقسيم والانقسام إلاّ بعد سقوطه تحت احتلال الغرباء. وكان لا بدّ من إعادة كتابة تاريخ البلاد الصحيح، يوم كان لطرابلس وجبيل وبيروت وصيدا وصور وبعلبك وعرقا، وغيرها من مدن الساحل والجنوب والبقاع والشمال، دورها الهام والأساسي في الوطن اللبناني العريق. ومن غير المثقّفين الواعين هذه الحقائق التاريخية الثابتة والأصيلة، بإمكانه أن يعيد لحمة "الوطن التاريخي" الكبير. وعلى هذا الأساس قامت الجمعيات السريّ منها والمعلن، لتقود هذا الشعب الباحث عن مصيره الى السراط المستقيم، وصولاً الى استرجاع الوطن المسلوب واجزائه المقتطعة منه وفقاً لمصالح الغزاة والمستعمرين. أضف الى ذلك عشرات المثقّفين المتخرّجين من جامعات الغرب، حيث للثورة الفرنسية، والاميركية، وحركات التوحيد الاوروبية، أثرها البارز في نفوسهم، بالاضافة الى خرّيجي الارساليات الأجنبية، والمدارس الوطنية، والقيادات الروحية والسياسية في البلاد التي كانت الصحف تنقل اليها محاولات دول الغرب المتحرّرة للتوحيد على اسس جغرافية وتاريخية، بقطع النظر عن العصبيات والطائفية. وحتى اللغة لم تكن وحدها العامل الذي أدّى الى الوحدة الالمانية، والسويسرية، والنمساوية، والروسية، والايطالية، والفرنسية، وغيرها. فهناك التاريخ المشترك، ووحدة العادات والتقاليد، والمصالح المشتركة، والعرق، والمستوى الحضاري، وكلّها مكوّنات أساسية لوحدة الاوطان. من هنا كانت اهمية الدور الذي قام بها المثقفون اللبنانيون المقيمون في لبنان، والمنتشرون في أصقاع العالم، ولا سيما في بلدان القرار، كفرنسا، والولايات المتحدة، حيث كانت تدرس مصائر الشعوب والدول المحرّرة، بعد انهيار الامبراطورية العثمانية وتفككها. والى جانب القيادات المحلية والمهجرية، كانت هناك دول لها تأثيرها في المنطقة، كالتيار العربي الذي يقوده شريف مكة وابنه الامير فيصل، والتيار القومي السوري الذي يدعو لقيام سوريا الكبرى، الى جانب التيار الداعي لاستقلال لبنان الذي راح يروّج له أعضاء "الرابطة اللبنانية في

باريس" (Comité Libanais de Paris) التي تأسست سنة ١٩١٢ "تلبيةً لدعوة المفكّر السياسي خير الله خير الله من جران في بلاد البترون، وهو دون مبالغة، حسب كلام الدكتور عصام خليفة، أبرز الوجوه التي طرحت القضية اللبنانية باستقلالية وعمق. وهو يعتبر مهندس فكرة التعايش بين "المسألة اللبنانية" في بعدها الاستقلالي الديمقراطي، و"القضية العربية" كما هي، قضية تحرّر من الهيمنة الخارجية والتخلّف الداخلي" (١). ومن أبرز اعضائها: عباس بجاني - سيزار باسم - حبيب زغبي - الياس منسّى - انطوان زوين - فارس حنا - الياس عاد - سعد نجيم - يوسف الحويك (النحّات الحلتاوي، ابن شقيق البطريرك الياس الحويك، وشقيق رئيس مجلس الادارة بالنيابة سنة ١٩١٨ سعد الله الحويك) - ميكال ابو حمد - فرح فرح - المونسنيور عمانوئيل فارس، وقزّي هـ. - (هيكل) - نسيب نجيم - جوزف فرح. و"يبدو أن عباس بجاني هو سكرتيرها العام...". وخير الله خيرالله هو الموجّه الفكري للجنة التي أتهمها الأمن العام الفرنسي "بمعارضة التحرك الفرنسي في سوريا" (٢). وكان الاتراك قد حكموا على خير الله بالاعدام غيابياً، وفرنسا لاحقته بالرقباء، ولم تكن بعيدةً عن حادثة سقوطه في تونس من عربة خيل وموته في ٢٥ تموز سنة ١٩٣٠، بسبب نضاله في سبيل استقلال لبنان الكامل.

ومن العاملين أيضاً لاستقلال لبنان "جمعية النهضة اللبنانية" في نيويورك، التي أنشأها نعوم مكرزل سنة ١٩١١. وقد شارك فيها "التجار، والادباء، والوجهاء اللبنانيون" (٣). ومن أركانها أيوب ثابت، وامين الريحاني. وقام نعوم مكرزل بعدة جولات في اوروبا والشرق، عاملاً لاستقلال لبنان. وفي باريس اوصاه الرئيس الفرنسي لدى مقابلته في ٢٢ حزيران سنة ١٩١٩ أن يقول للبنانيين "أن فرنسا لا يمكن أن تتخلّى عن مساعدة لبنان الذي تحبّه. وهي التي خلّصته، وسوف تخلّصه، وتحرّره، وتنيله استقلاله..." (٤). و"حزب الاتحاد اللبناني" الذي أسسه في مصر، الاديب والمحامي الشهير الاستاذ يوسف السوداء، وأبرز اركانه، الى جانب يوسف السوداء، انطون الجميل سكرتير الحزب، واوغست باشا اديب، وعباس افندي المصري، وشقير باشا، واسكندر عمون "الذي اختير ليمثّل الحزب في مؤتمر

الصلح، كما سيعيّن وزيراً للدولة في الحكومة الفيصلية" (٥). وفي ٢ كانون الثاني سنة ١٩١٩ أرسل القنصل الفرنسي في الاسكندرية تقريراً أتهم فيه هذا الحزب بالنزعة الاستقلالية، وبالتعاون مع حزب الشريف حسين، وتعيين ثلاثة من اعضائه مستشارين للأمير فيصل هم: اديب باشا رئيس الحزب، وشقير باشا واسكندر عمون (٦).

هذا بالاضافة الى جمعيات قائمة في الغرب، أو في لبنان، وتخضع في توجّهاتها لسياسة فرنسا، أو للتيار العربي الفيصلي. ومنها: "رابطة الاخاء العربي" انشئت في الآستانة سنة ١٩٠٨ من قبل الأمير محيي الدين الجزائري وندره المطران وغيرهما - "المنتدى الادبي" التي حلّت محلّ رابطة الاخاء العربي" بعد حلّها، وضمّت عبد الكريم الخليل الذي اعدمه جمال باشا سنة ١٩١٦، وندره ونخله المطران - "الجمعية القحطانية" التي اسسها في الآستانة خليل حماده سنة ١٩٠٥ مع عبد الكريم الخليل - "جمعية العهد" او "الجمعية الثورية" التي اسسها عزيز علي المصري في الآستانة سنة ١٩١٣، وكان معظم أعضائها من الضباط العرب - "الجمعية المركزية" التي كان لها الدور البارز في قيادة النهضة العربية، والحركات القومية في البلاد. وقد تفرّع منها عدة جمعيات في مصر تعمل لاستقلال لبنان منها: "اللجنة العربية - الفرنسية"، و"حزب الاتحاد اللبناني" و"الرابطة اللبنانية"، التي كان لها فروع في باريس والاسكندرية والقاهرة ولبنان. - "جمعية الفتاة العربية" التي انشأها في باريس سنة ١٩٠٩ محمد رستم حيدر، وتوفيق الناطور، وعبد الغني العريسي الذي اعدمه جمال باشا سنة ١٩١٦، والأمير فيصل الذي تبرّع يوم انخراطه بها بمبلغ الف ليرة ذهبية، وحمل لواء الدعوة للوحدة العربية، وتحرير الأقطار العربية كلها، ونال وعداً باستقلال البلاد السورية (لبنان وسوريا وفلسطين) تحت سلطته، من قبل دول الحلفاء التي لم تف بوعودها، واكتفت بمنحه حكم العراق. - "جمعية العلم الأخضر" التي تأسست سنة ١٩١٢ في باريس وضمت احمد عزت الاعظمي، وعاصم بسيسو، واصدرت مجلة "لسان العرب" ثم حلّت محلها "جمعية المنتدى الاوروبي". وقد اعطيت بعض الجمعيات أسماء ادبية للتمويه، انما اهدافها كانت بالاجمال سياسية تحرّرية - "جمعية الاصلاح" التي

كان مقرّها في بيروت، ومنشئها كامل بك الصلح، ورضا بك الصلح، ومختار بيهم، وسليم سلام، وبترو طراد وايوب تابت اللذان توليا رئاسة الجمهورية في عهد الانتداب، وجورج رزق الله، وأحمد طبارة الذي قام بإعدامه العثمانيون في العام ١٩١٦. - "مؤتمر باريس العربي" وقد شارك في المؤتمر المعقود سنة ١٩١٣، عدد من المهاجرين اللبنانيين والعرب في القارة الاميركية الى جانب عوني عبد الهادي، محمد المحمصاني وعبد الغني العريسي اللذين أعدما مع قافلة شهداء تلك الفترة، وجميل مردم الذي اصبح رئيساً لوزراء سوريا، وشارل دباس الذي صار رئيساً لجمهورية لبنان في عهد الانتداب، وندره المطران، وشكري غانم. كما حضر هذا المؤتمر عدد كبير من ممثلي الجمعيات الاخرى. وكان رئيس المؤتمر عبد الحميد الزهراوي. كما ضمّ المؤتمر ايضاً: سيف الدين الخطيب، ورفيق رزق الله سلوم الذي اعتقل وحوكم ولم يُشنق، وفائز الخوري شقيق فارس الخوري رئيس وزراء سوريا سكرتير عام المؤتمر - "اللجنة المركزية السورية في باريس" وكانت تدور في فلك فرنسا التي عهدت برئاستها الى شكري غانم الذي انفصل عن "الرابطة اللبنانية في باريس" بتحريض من الفرنسيين، وراح يعمل لضمّ المهاجرين اللبنانيين والسوريين الى "فرق الشرق" العسكرية المساندة للحلفاء، والمطالبة بالانتداب الفرنسي، واقتراح وحدة البلاد السورية الفدرالية، مع اعطاء دولها استقلالاً داخلياً تحت الوصاية الفرنسية (٧). - و"اللجنة اللبنانية الفرنسية في مصر" وتضمّ ٧٠٠ عضو برئاسة عبد الله صفير باشا، وامين الصندوق هو شكور باشا، والسكرتير العام الفونس رينيه، وأعضاء الهيئة الادارية: إدغار طويل الذي اصبح سكرتيراً عاماً، والفرد اليان، ونعمه غانم، وهنري مشاقة. وأبرز اهدافها تحرير سوريا ولبنان واستقلالهما تحت رعاية فرنسا. وكان لها عدة فروع في القاهرة، والاسكندرية، وطنطا والمنصورة، وبورسعيد، - "رابطة سوريا جبل لبنان للتحرير" في نيويورك، برئاسة الدكتور ايوب تابت الذي ترأس الجمهورية اللبنانية في عهد الانتداب، وامين صندوقها نعمه تادروس، ونائب رئيسها امين الريحاني، وسكرتير المراسلة الانكليزية جبران خليل جبران، والمراسلات العربية مخايل نعيمه، ونعيم دياب رئيس تحرير مجلة تصدر عنها باسم "دايلي ميرور"، وشكري بخّاش رئيس

تحرير مجلة "الفتاة"، وعبد المسيح الحداد رئيس تحرير مجلة "السائح"، ونسيب عريضة رئيس تحرير مجلة "الفنون"، وايليا أبو ماضي مساعد رئيس تحرير "الدايلي موررور" أعضاء. وكانت هذه "الرابطة القلمية" تطالب "بوحدة سوريا القومية الطبيعية، واستقلالها تحت الحماية الفرنسية، الأم التاريخية لهذه البلاد" (٨). وقد دعمها القنصل الفرنسي في نيويورك بمبلغ "عشرين ألف فرنك باعتبارها تخدم المصالح الفرنسية" (٩). - "اللجنة الوطنية السورية - اللبنانية" في البرازيل، التي تطالب "بالوحدة السورية الفدرالية بين لبنان وسوريا"، ولم يكن انطون سعاده رئيس الحزب السوري القومي بعيداً عنها وعن نصّ البرقيات التي كانت توجّهها الى عواصم القرار، حسب الدكتور عصام خليفة. كما تأسست عدة روابط اخرى في البرازيل تدور في الفلك السوري اهمها: "اللجنة اللبنانية السورية"، "اللجنة المركزية السورية"، "رابطة سوريا جبل لبنان للتحرير"، و"اللجنة الوطنية السورية في البرازيل"، وكلها تؤيد الوصاية الفرنسية على لبنان المستقلّ والمضموم الى سوريا. وأبرز اعضاء هذه اللجان شكري غانم الذي عارض أن يتكلّم الأمير فيصل في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس سنة ١٩١٨، "باسم كل الناطقين باللغة العربية، وباسم سوريا... وقال: إن ضمّ سوريا الى الجزيرة العربية هو افتئات صارخ على قدسية الارض التي أنبتت هذا الشعب، وعلى تاريخه" (١٠). كما كان شكري غانم يعارض توجهات خير الله خير الله والبطريرك الياس الحويك "المطالبة باستقلال لبنان"، وقد تمنّى عليه كليهما أن "يوسّع قضيته الى كل سوريا". كما هاجم موقف "الرابطة اللبنانية في باريس" التي يشرف عليها خير الله خير الله، و"الاتحاد اللبناني" الذي يرأسه يوسف السودا في مصر، لمطالبتهما "بالاستقلال اللبناني" حسبما اورد الدكتور عصام خليفة في كتابه "أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر" نقلاً عن ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية مجلّد ١٥ صفحة ٤٠ - ٤٤ تاريخ ١٨ آب سنة ١٩١٩، وعن رسالة الى الوزير بيشون في ١٨ آب سنة ١٩١٩. و"حزب الاتحاد السوري" وقد سعى الى توحيد سوريا على أساس اللامركزية الادارية، وصولاً الى الاستقلال التام، ومؤسسوه: ميشال بك لطف الله، رئيس النادي السوري في القاهرة، وادوار كرم، ويعقوب صرّوف، وفارس نمر اصحاب مجلّتي "المقطّم"

و"المقتطف"، وسليم تقي الدين الخطيب مدير مجلة "القبلة" الصادرة في مكة، وفؤاد الخطيب مندوب الحجاز الدبلوماسي في القاهرة، والشيخ رشيد رضا صاحب مجلة "المنار". وكان هذا الحزب، حسب رأي الخارجية الفرنسية مجلّد ٧٠ صفحة ١٩٩ تاريخ ٩ كانون الثاني سنة ١٩١٩، "ذا ميول عربية تقول بقيام "سوريا الكبرى" بدعم من الانكليز، وابرز اعضائه: خليل خياط - الدكتور مشاقة - مختار الصلح - خالد الحكيم - حسن بك خالد - شبلي شميّل، سليم سركيس، نقولا حداد... ودعا للامركزية مدنية باستثناء الاحوال الشخصية وتقسيم البلاد الى ولايات بينها لبنان بحدوده الطبيعية، وامتيازاته القديمة... وتشكيل حكومة واحدة مركزها دمشق صيفاً وبيروت شتاءً..."(١١). و"جمعية سوريا الجديدة الوطنية" التي طالبت بالوصاية الأميركية. وتهدف هذه الجمعية الى إلغاء الحكم التركي، وجعل سوريا دولة واحدة من جبال طرطوس الى صحراء سيناء، ومن بحر الروم الى الفرات والصحراء، وتقسيمها الى مقاطعات لكل منها هيئة ادارة حاكمة خاصة بها، ووضع البلاد تحت الحماية الأميركية، وكان رئيسها الدكتور جورج خير الله، وكاتم اسرارها الدكتور فيليب حتّي (١٢).

وبمقابل المطالبين بالوصاية الفرنسية، ارتفعت عدة اصوات تطالب بالوصاية الاميركية، ابرزها جريدة "المقطم" وصاحبها نمر باشا، في مصر، وداود مجاعص في لاباز (كوبا) والسيد باش رئيس الرابطة السورية في سنتياغو، والدكتور خليل سعادة، والد انطون سعادة رئيس الحزب القومي السوري ممثّل الأرجنتين والبيرو، والسيد ابي خاطر ممثل بوليفيا... وسواهم من ممثلي جمعيات الولايات المتحدة.

ومن الجمعيات التي طالبت باستقلال لبنان، مع وصاية فرنسا او بدونها "حزب الاتحاد اللبناني" في مصر، وهذا ما دفع الفرنسيين لاتهامه بالنزعة الاستقلالية، وبالتعاون مع حزب الشريف حسين، والتنسيق مع الامير فيصل عن طريق ثلاثة أعضاء من الحزب كمستشارين له (اديب باشا رئيس الحزب، وشقير باشا واسكندر عمون).

اما الحزب الوطني الثاني، وهو "الرابطة اللبنانية في باريس"، بوحي من خير الله المشرف على سياستها، فقد رفعت عدة تقارير الى المسؤولين الفرنسيين،

ومـؤتمر الصلح في باريس وكلّهـا تنصّ بوضـوح على إعـادة لبنان الى حـدوده التـاريخـيـة، بضمّ الأقـضـيـة المسلوخـة عنه، وإعطائه الاسـتـقـلال الكامل، بدون أية وصـاية. وقد أزعج هذا التـحرّك الأمن العام الفرنسي، والخـارجية الفـرنسـيـة، فتمّ وضع خير الله خير الله تحت المراقبة، وقد أُنذر أكثر من مرة بوجوب التـخلّي عن نشـاطه تحت طائلة طرده خـارج حـدود البـلاد. لكنه لم يعبـأ، وظل يتـابع جـهـوده الاستقلالية، حتى ابلغه مدير الأمن العام المسيو وايت أنه قد وُضـع على "اللائحة السوداء" وأن صبر المسؤولين الفرنسيين عليه "له حدود". فاعتبره الشيخ بشارة في مذكراته "حقائق لبنانية" أحد "أبطال الاستقلال" (١٣). كما أتهمه العثمانيون بالعمل ضد "المصلحة الشـاهانية"، وأصـدروا قرارهم بإعدامه، بتـاريخ ١٩ اذار سنة ١٩١٦، رقم ١/٢٤٢، وكلّف قـومندان البُلك م. نجـيب مـعلوف تنفـيـذه بموجب المذكـرة رقم ١٦٢. لكنه كان قد غـادر الاراضي اللبنانية الى باريس يوم طوّق القومندان المذكور بيتـه في مسقط رأسـه جران لاعتـقاله (١٤). وعلّق على حكم الاعـدام بقـولـه: "لقـد حكمـتم عليّ بالاعـدام، وأنا أحكم على دولتكم بالزوال". وفـي حين نجـا من حكم العثمـانيين، لم ينج من حكم القـدر، وربما من حكم فـرنسـيٍّ مدبّر، فـجـمح به فـجـأةً حصان عربيةٍ تقلّه الى أنقاض قرطاجة التونسية لكتـابة تقرير صحـفي، بتكليف من الجريدة الفرنسية المعروفة "الطان" (Le Temps) التي كان يحرّر قسـمـها الشرقي، فمات في ٢٥ تموز سنة ١٩٣٠، بعدما شـهد قيام "دولة لبنان الكبير" التـي عمل لها، واستـشـهد من أجل ذلك الاسـتـقـلال الذي تفرّد بالمطالبة به كامـلا، رغم الـصـداقة الحميمة التي كانت تشدّه الى الأمير فيصل الذي كثيراً، ما نزل بضيافته في الغرفة المتـواضـعـة التي كان يقطنهـا فـي باريس في شـارع سـان جـيرمـان، وفيـه قـال: "لا حاجة للشرق الى سفير الغرب ما دام خير الله مقيماً في باريس". لم يقلها سراً، بل في خطاب جمـاهيري في مرفـأ بيروت على أثر عودته من باريس، بعد حـضـوره إحدى جلسـات مؤتمر فرسـاي عـام ١٩١٨، حيث ألقى كلمـة عبّر فـيـهـا عن وجـهـة نظره، فيما حُرم الممثلون اللبنانيون الحقيقيون من إيصـال رأيهم الى هذا المؤتمر، فـقـامت المظاهرات المطالبة بالاستقلال في كافة أنحاء لبنان، حيث اشـتـهـرت كلمـة والد شـحرور الوادي الخوري سمعان:

عيشي مْنلّي ما نحبّا | منتظاهر ما منتخبّى
يا منِال الاستقلال | يا منرحل ع اوروبا...

البحث عن الكيان والنظام المطلوب للبنان الجديد

ما أن توقّف أزيز المدافع، واستسلم الالمان وحليفتهم تركيا للحلفاء، في العام ١٩١٨، بعدما خسر العالم نحو مليون قتيل وجريح عدا الخراب والدمار الهائلين، وفقد اللبنانيون ثلث مواطنيهم جوعاً بسبب الحرب والجراد، وثلثهم الآخر هاجر طلباً للقوت والعمل، حتى راح الثلث الأخير الباقي يبحث تحت الركام والدمار عن كيان الوطن الجديد الذي سيولد من بين الانقاض. وتساءل العلماء والسياسيون: هل أن نظام "الكوتا" الطائفية، في جبل لبنان، وهو ليس إلاّ جزء من كامل أرض الوطن، لا زال يصلح كصيغة مقبولة بعد الحروب والهجرة، للوطن الجديد؟ هذا النظام الذي اعتمده اللبنانيون في عهد القائمقاميتين والمتصرفيّة المعروف "بنظام الحصص" او (Power - Sharing)، والذي يمنح "كل مجموعة إتنية، أو لغوية، او عرقية، أو طائفية (حسب أهميتها) كوتا محدّدة للمشاركة في السلطة"(١٥).

واللبنانيون عبر تاريخهم، كانت جهودهم تنصبّ للبحث عن صيغة توافقية لا يشعر فيها أي لبناني بالغربة في أرض الوطن، ولا سيما المواطن المسيحي الذي تتحكم به عقدة الخوف من طغيان الأكثرية الاسلامية المتحكّمة به منذ قرون. وكي لا يختل التوازن السياسي، اختار اللبنانيون نظام الكوتا في توزيع الوظائف والمسؤوليات والحقوق. فمنذ العهد الصليبي عرفت طرابلس أول المجالس التمثيلية التي تقاسم فيها الحكم جاليات صيدونية واروادية وطرابلسية. والهدف كان ولا يزال هو هو، تأمين الاطمئنان والحماية للأقليات الصغيرة الى جانب التوازن السياسي في مجتمع متنوّع بقطع النظر عن الأكثرية العددية لأي فريق من فرقاء الوطن الواحد. وقد لمس اللبنانيون من خلال تجاربهم "أن إلغاء قاعدة الكوتا يجعل كل انتخاب صراعاً مفتوحاً. وهذا الصراع هو اليوم، بفضل الكوتا، داخل

الطوائف (Intra confessionnel) ، لا بين الطوائف (Inter confessionnel)" (١٦).
فاللبنانيون، عبر تاريخهم، كانوا يبحثون عن صيغة نظام توافقي بحيث لا يشعر فيه مواطن بالغربة عن وطنه، او بالانتقاص في الحقوق في محيط تحكّمت به الكثرة الاسلامية الغالبة والحاكمة منذ قرون، حتى باتت العروبة، وهي حركة ثقافية حضارية، بنظره منحى دينياً وسياسياً معاً. وكي لا تعزل الاكثرية الطائفية الأقلية دائماً عن الحكم فتختلّ الديمقراطية التي يحرص عليها اللبنانيون، اختاروا بعد تجارب عديدة "نظام الكوتا".

ولما كانت العلمنة غير ممكنة التطبيق، في مجتمع طائفي مزمن ومتمسّك الى أبعد الحدود بتراثه الديني، فقد غدا الفصل بين الدين والدولة مستحيلاً. وفي هذا المجال يقول مفتي الجمهورية السنّي الشيخ حسن خالد في تصريح صحفي له في ٢٦ اذار سنة ١٩٨٦: "إن المشكلة في لبنان ليست مشكلة مسيحية اكليريكية حتى نطرح العلمنة حلاً للمشكلة اللبنانية، بل إن المشكلة هي إسلامية - مسيحية معاً، وليست في جوهرها تدخّل الاسلام والمسيحية في السياسة، بل هي مشكلة عكسية تتلخّص في تدخّل السياسة، ورجال السياسة في شؤون الدين، والتحدّث باسمه". وهذا ما أشار إليه أيضاً الامام الشيعي محمد فضل الله في خطبته في ذكرى عاشوراء في مسجد بئر العبد في ١٥ تشرين الأول سنة ١٩٨٣ حين قال: "إن المسيحية ورقة يلعب بها المسيحيون، والاسلام ورقة يلعب بها المسلمون". وعلى هذا الأساس يرى المخلصون أنه على كل مجتمع سياسي متنوّع ، البحث عن سبل تمنع الاستغلال السياسي للدين. ومثل هذه المجتمعات سلامتها في البحث عن نظام توافقي تشارك فيه جميع الطوائف في السلطة من خلال "كوتا" خاصة متساوية مع الحصص الأخرى بحيث لا تشعر أي انتقاص في حقوقها، بل على العكس من ذلك يجب تأمين المساواة الكاملة للجميع، في الحقوق والواجبات وفرص العمل، لترسيخ ايمان الجميع بهذا الوطن الذي يوزّع خيراته على الجميع بدون تمييز، وتتعزّز مصالحهم وحياتهم فيه، بقدر ولائهم له، وعملهم لازدهاره وسيادته واستقلاله وامنه السياسي والاجتماعي. وهذا ما سعى اليه البطريرك الماروني الياس الحويك عندما نادى بلبنان الكبير مغامراً بضمّ أكثرية إسلامية اليه،

بعدما كانت دولة جبل لبنان تضمّ أكثرية مارونية فيه. ولا يزال هذا الرهان موضع شك، وتجاذب، واختلاف في الرأي حتى اليوم. ووجد المشككون فيها شهادة على معارضتهم له في الأحداث الأخيرة. ولكن الواقع يفرض علينا الاعتراف، أنه لولا وجود مصلحة للجميع، مسلمين ومسيحيين، شرقيين وغربيين، عرباً ولبنانيين، في بقاء هذه الواحة، او الحديقة وسط المدينة الحاشدة، مكان راحةٍ واستجمام، لما سلمت البلاد بعد هذه الاحداث الخطيرة.

ويطرح الدكتور انطوان مسرّة نظرية التوفيق بين الطائفية والعلمنة عن طريق ايجاد نظام "علماني منسجم مع الاسلام والمسيحية وطبيعة المجتمعات العربية"، بحيث ينظّم العلاقة بين السياسة والدين وفق الاسس التالية:

"١ ـ جعل المادة ٩٥ من الدستور متحركة وغير جامدة، وهي التي توزّع المسؤوليات العليا بين الطوائف.

٢ ـ الاقرار بحرية عدم الانتماء الى نظام ديني للاحوال الشخصية.

٣ ـ تحييد الدين في الشؤون السياسية.

٤ ـ نشر ثقافة سياسية جامعة، ومبنية على ولاءات فوقية تعلو على الولاءات الاولية" (١٧).

والصحافي الشهير سليم اللوزي يقترح عدم تجميد الدستور، بحيث عندما لا يتطابق الطربوش وقياس الرأس، فالحلّ واحد لا غير، وهو توسيع الطربوش، لا تكسيرالرأس، إذ ما فائدة الطربوش بعد تكسير الرأس؟

وجميع الانتخابات التي جرت في لبنان، والانظمة الانتخابية عبر تاريخه، ولو لم تنصّ جميعها على اقتسام المقاعد بين الطوائف، في المجالس والجمعيات والنقابات، كانت تراعى فيها عملياً قاعدة توزيع المقاعد على الجميع، لكي يشارك الجميع في تحمّل المسؤوليات. وفي عرضنا السابق للجمعيات التي أنشئت في الخارج في مطلع القرن العشرين، وواكبت عملية إعلان دولة لبنان الكبير، رأينا كيف جُمعت كل الطوائف اللبنانية في كل منها. وهذه القاعدة الذهبية، في احترام

التوزيع الطائفي، عند اختيار المجالس والهيئات التمثيلية، هي صمام الأمان والمفتاح الوحيد للأمن والاستقرار. فكل عمل يشارك به الجميع، يتحمّل الكل نتائج فشله، أو يستفيدون من مردوده الايجابي. وهذا ما حاول نواب الأمّة الوصول اليه في "اتفاق الطائف" الأخير الذي عُقد في السعودية بعد سبعة عشر عاماً من الاقتتال بسبب اختلال الصيغة والتوازن من جرّاء الممارسة السيّئة للحكم، والتفرّد بالسلطة والمراكز العليا في البلاد، وخيرات الوطن والمؤامرات الخارجية. فأي نظام لا يُشعر جميع المواطنين بأنهم يتمتّعون بكامل حقوق المواطنية، وعلى قدم المساواة مع بقية المواطنين الآخرين، هو نظام غير قابل للحياة، ويحمل في مضمونه عوامل الانفجار والصراع.

وهل نظام المشاركة او "الكوتا" هو النظام الحضاريّ النهائي الأمثل؟ طبعاً الجواب كلاّ قطعياً، لأن مثل هذه الانظمة هي مرحلية، بانتظار تطوّر المجتمع التعدّدي الى درجة تُمحى فيها الفوارق على الصعيد السياسي، وإن بقيت كامنة في الذات باعتبارها من الخصوصيات التي لا تمسّ جوهر العلاقات العامة والمواطنية الصحيحة. وفي النهاية لا بُدّ من الوصول الى "النظام الحضاري" الأمثل، الذي لا مكان فيه، إلاّ للتسابق الحرّ على خدمة الوطن والمجتمع بقطع النظر عن أي اعتبار آخر، وانتماء شخصي، إذ عندها يصبح الولاء الكامل للوطن، والهمّ الكامل هو تعميم خدماته على جميع مواطنيه، ومواكبة التقدّم والازدهار. وهل حان الوقت في لبنان لممارسة مثل هذا النظام الحضاري المعاصر، وتخطّي الطائفية، والانتماءات الفردية، وبناء الوطن القائم بذاته، والنابعة سياسته وانظمته من صميم مصالحه وارادة أبنائه؟

للوصول الى هذه المرحلة، لا بدّ من الايمان بثوابت لا خلاف عليها، وفي مقدّمها أن الهوية الوطنية هي الوحيدة التي تحدّد ولاء الشخص، وشخصيته: من أنا؟ أنا لبناني وكفى. لا أضيف الى هذا الانتماء أي تعريفٍ او صفةٍ أخرى. فهل بلغنا هذه المرحلة في لبنان؟ او هل نحن قريبون منها؟ بكل أسفٍ لا.

لذلك اهتمّ المفكّرون اللبنانيون، وهم يطرحون النظام الجديد، بتقديم وجبة مؤقتة يستسيغها الجميع، وترتكز على مبدأ "التعددية والتوازن". ومن هذه الحلول

تقرير حول "التعددية في الدول العربية" قُدّم الى ندوة المركز الاردني للدراسات والمعلومات من قبل الدكتور انطوان مسرّة ما بين ٢٥ و٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٨٦، وقد أخذنا منه مقاطع، استشهدنا بها سابقاً، في بداية هذا البحث. ونعود الآن للإشارة الى رأي الاستاذ مسرّة في تحديد المشكلة او المسألة اللبنانية، حيث يقول: "تعود المسألة اللبنانية الى اضطراب بالتوازن بين الطوائف اللبنانية، لأسباب ذاتية خاصة بالصيغة اللبنانية، وبتدخّل الفلسطينيين في مسعى تعديل هذا التوازن، وتعود أيضاً الى أسباب خارجية مرتبطة بالأزمة الاقليمية والدولية. إن الصراع الاميركي السوفياتي، في العالم والشرق الاوسط، هو وراء تفجير وتصعيد، وتعقيد، واستمرار هذه المسألة" (١٨). و يضيف الاستاذ مسرّة مشيراً الى استفادة الدول الاقليمية المحيطة بلبنان، ولا سيما سوريا واسرائيل من هذه الورقة اللبنانية التي حولّتها الى ورقة ضاغطة تؤمّن مصالحها التوسيعية، وتثبت نفوذها في هذه المنطقة من العالم. كما حاولت بعض القوى الداخلية، هي الأخرى، الاستفادة من الوضع المتدهور لرسم الحلول التي تتوافق وتطلّعاتها ومصالحها. وكما كلّ مرة، اول الطروحات تكون البلقنة، فهل البلقنة صالحة كحلّ للمسألة اللبنانية؟

ويجيب الاستاذ مسرّة شارحاً معنى البلقنة ويقول: "تعني عبارة البلقنة في الاستعمال المتداول، أولاً تقاسم دولي للنفوذ، وثانياً إعادة رسم حدود الدول بحسب الحدود الذاتية او الطائفية، مما يسهّل الوصاية الخارجية، وممارسة النفوذ الخارجي. لكن البلقنة لم تنجح في رسم حدود جغرافية تلتقي تماماً مع التباينات الإتنية والثقافية في بلاد البلقان..." (١٩). وإسرائيل التي تُعتبر صاحبة الغرض الاول في حرب الفئات اللبنانية ببعضها لشرذمتها جماعات متفرّقة، متصارعة، مقدّمة لتقسيمها دويلات تغرق في رمالها الأمة العربية، قد فاتها أن الفكر اللبناني أعمق بكثير، وأكثر وعياً من أن يضع مصير وطنه على كفّ عفريت، او يقذف بأمته في المجهول، وهو يعلم جيّداً أن الصهيونية ترمي، على غرار ما فعل الغرب إثر الحرب العالمية الاولى، عندما تمّ تفكيك الامبراطورية العثمانية والنمساوية ـ المجرية، الى دويلات إتنية، وها هي اليوم تلك الدول البلقانية إيّاها تتعرّض لأسوأ الصراعات الاتنية والمذهبية (رغم المستوى الحضاري الذي وصلت اليه)، وتنزع الى التفكك،

حتى روسيا او الاتحاد السوفياتي نفسه قد بدأ يتفكّك اليوم، لأن ما يُبنى بالقوة، توحيداً او تفسيخاً، لا يستمرّ طويلاً، ولن تلبث القوميات المختلفة أن تتحرّر عند أول سانحة، بعد أن تتراخى القبضة الحديدية التي جمعت بين متناقضاتها. ففي داخل كل مجموعة إتنية متجانسة أقليات صغرى تقبل صاغرةً سيطرة الجماعة الاقوى، لكنها تتربّص الفرص وتستعين بكل غريب لتستعيد كينونتها السابقة. فالتجانس القسري لا يعمّر طويلاً، إلا إذا رأت الجماعات الصغيرة أن حقوقها وحريّاتها مصانة، وليست مواطنيتها من الدرجة الدنيا. وهذا ما أعلنه السفير البابوي الفريدو برونيارا عندما صرّح لأحد مودّعيه: "إن دولة مسيحية صرفة لا تعيش في لبنان... في حين أن عودة لبنان المتعايش، بمباركة محيطه، تجعل لبنان ملجأ لمن يُضطَهد من هؤلاء" (٢٠). وكون لبنان "ملجأ الطرداء، وموئل الحريات" التي رددناها مراراً، هو التراث الحقيقي الذي قام عليه لبنان، فلن يستمرّ إلا بالمحافظة على هذه الروحية، حسب رأينا المتواضع. ودول أوروبا لم تنتظم في سوق مشتركة، وتتدارس امور وحدتها، إلاّ "عندما اعتبرت أن حدود كل منها ثابتة، ودائمة، لا نزاع فيها" حسبما أشار الكاتب الدكتور ملحم شاوول في بحث له حول مفهوم الحدود في الدول العربية. ولبنان حسب رأي الصهاينة هو "خطأ تاريخي وجغرافي" حسبما أشار موشيه أرنز، خلال الحرب الاهلية الأخيرة، في تصريح صحفي، كما أكّد من جهته شامير أيضاً، هذا الرأي، وطالب بإجراء "هندسة شعوب" فيه، من أجل تحويل هذه "الموزاييك" على النمط الاسرائيلي" (٢١). ولم يكتف قادة اسرائيل بالافصاح عن رغبتهم في تقسيم لبنان، بل "أقرّت الحركة الصهيونية العالمية سنة ١٩٨٢ في مؤتمر عقدته في القدس خطة تقسيم لبنان الى خمس مناطق: مارونية، سنية، درزية، ومنطقة في الشمال والبقاع خاضعة للنفوذ السوري، ومنطقة في الجنوب خاضعة للنفوذ الاسرائيلي" (٢٢). واعتبروا أن هذا التقسيم، هو مقدّمة لتقسيم الدول العربية لاحقاً. كما أن الصحف اللبنانية قد تداولت مشروعاً نسبته الى وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كسنجر اليهودي، يتّفق تماماً مع هذا المشروع، تأخذ فيه كل من سوريا وإسرائيل حصةً لها في لبنان، وما تبقّى يعرف ببيروت الكبرى، وملحقاتها، يخضع لحكومة لبنانية مركزية. في حين لحظ أحد

المشاريع الأخرى تقسيم لبنان الى وحدات (كونتونات):

١ ـ بيروت الكبرى، مقرّ الحكومة المركزية.

٢ ـ من زغرتا شمالاً، وزحله ورياق شرقاً، الى طريق الشام جنوباً، ذات أكثرية مسيحية.

٣ ـ من طريق الشام شمالاً الى الحدود السورية اللبنانية الاسرائيلية، حتى الدامور والرميلة ساحلاً، ذات أكثرية درزية.

٤ ـ من صيدا حتى حدود اسرائيل، وتضم بنت جبيل والنبطية ومرجعيون، ذات أكثرية شيعية.

٥ ـ من راشيا شرقاً حتى طرابلس غرباً والحدود اللبنانية السورية شمالاً ، وتضمّ الهرمل وحاصبيا وطرابلس، ويكون سكانها من السنيّين والدروز والشيعة.

وبالنسبة للدول العربية، لحظ هذا المشروع كياناً علوياً في شمال سوريا، وشرذمة سوريا بين تركيا والاردن، فيؤدي ذلك الى صراع مرير تدخل فيه دول الشرق فتقضم حصتها من سوريا، مما يفرض تدخّلاً اميركياً لرسم الحدود، فتعطى الضفة الغربية وغزة للفلسطينيين، وعكار وطرابلس وبعلبك تلحق بالدولة السنّية التي تنشأ في سوريا وعاصمتها دمشق التي تُلحق بالملك الاردني، بالاضافة الى دولة علوية عاصمتها اللاذقية في الشمال السوري، فيما تستعيد تركيا حلب ودير الزور، والعراق منطقة الفرات ويصبح دولتين: شيعية في النجف، وكردية في بغداد والموصل. كما تُحدَث دولة درزية في جبل الدروز السوري، ودولة مسيحية في لبنان، من جنوب الليطاني الى وادي النصارى في سوريا الشمالية(٣٣).

وترى إسرائيل أن الوصول الى هذه التقسيمات هو عن طريق إذكاء حرب طويلة الأمد تتخذ في كل مرة منحى جديداً، تقتل ذاكرة الاجيال الجديدة، وتقضي على كل شبكة العلاقات والمصالح بين المواطنين. فهل ستنجح اسرائيل في خططها هذه؟

وفي رأينا أن الشعب اللبناني أوعى من أن يقع في مثل هذه المؤامرات لأنه يدرك تماماً أن التسوية القومية المبنية على اختلاف إتني او مذهبي او عرقي، في البلدان المتنوّعة، لا تعيش إلا بارادة من الخارج وهي بحاجة الى دعم هذا الخارج طويلاً لاستقرارها. مع العلم أنه لا استقرار إلاّ على أسس موضوعية ثابتة، وقناعات تاريخية راسخة، مدعومة بازدهار اقتصادي وثقافي معاً. وفي وضعنا الشرقي الطائفي، لا يمكن تأمين دعم ثابت ومستمرّ من الخارج، لصيغة قومية مختلفة عن محيطها. لذلك يبقى الكيان المحافظ على مصالح الجميع، بالتساوي والتوازن، أثبت وأضمن لأبنائه، ولاعتراف المحيط به. ويرى الباحثون أن صيغ التوازن والتوافق "حتمية في لبنان، لدرجة أن العنف نفسه، خلال سنوات الحروب، بالرغم من شراسته، كان عنفاً متوازناً" (٢٤). والشيء الآخر الثابت أيضاً، أن جميع المجالس الادارية التي عرفها لبنان، قبل وبعد الميلاد، كانت تراعي هذه التعددية للفئات اللبنانية. وقد تعلّم اللبناني من الحرب الأهلية الأخيرة أن كل مجموعة او طائفة، أصبحت مسؤولة عن إدارة شؤونها بذاتها، تحولّت الى جسمٍ غريبٍ عن الوطن، ولا تستطيع أن تشكّل في يوم من الأيام دولة، او إمارة، ولا حتى قبيلة. والمثال على ذلك، المناطق الدرزية التي توفّر لها كل معطيات الامارة المستقلة، ورغم استقلالية قرارها وامنها وحدودها الجغرافية، وضعف السلطة المركزية اللبنانية، والدعم الخارجي، عجزت عن انتزاع كيان مستقلّ معترف به من شعبها اولاً، ومن الآخرين ثانياً. وكل "الامارات" التي نشأت في الحرب، كانت مرتبطة بنفوذ خارجي، والصراع تحوّل الى داخل كل إمارة، ولم تجد الخلاص من عواقبه الوخيمة إلا من خلال العودة الى السلطة المركزية الواحدة. لقد شعر كل فريق أن الوصول الى اوروبا، واميركا، وافريقيا، أسهل من اختراق حدود النار وخطوطها بين المناطق اللبنانية، فخسروا التاريخ ولم يربحوا الجغرافيا، وكاد يضيع الإرث والتراث... فولّدت الحرب "صدمة وجدانية ضرورية لانطلاقة وطنية حتمية" حسبما كتب الصحفي سجعان قزّي في جريدة النهار الدولي والعربي (٢٥).

وهكذا اثبتت التجارب أنه لم يفد لبنان أبداً كونه "موناكو الكازينوهات" ولا "اسبارطة الملاحم البطولية"، ولا "حقل الاختبار الدولي للعقائد والانظمة"، ولا "لبنان

الوصيف" الفاتح ابوابه لكل عابر سبيل. وحده "لبنان التوافق، والتعايش، والتوازن"، لبنان التواصل، والصيغة التعددية، في هذا الشرق العاطفي المتعصّب، وحدها الكفيلة بالحياة، وبالبقاء والاستمرار طويلاً.

ولما كان نشوء الامم يتمّ عن أحد طريقين: اما بالقوة، قوة الحديد والنار، اي قوة الثورة، وإمّا بالمواثيق والاتفاقيات؛ فلذلك جرّب اللبنانيون مراراً الطريق الاول وفشلوا، في حين أصلحوا ما أفسدته الحروب التي جرّوا إليها عن طريق التفاهم، وتثبيت دعائم المواثيق التاريخية التي دعمتها الدول العظمى، من ميثاق لبنان الكبير الذي نحن بصدده الآن، الى ميثاق الاستقلال في العام ١٩٤٣، الى ميثاق الطائف الأخير المعقود سنة ١٩٩٠. وهذا النمط من الاتفاقيات والمواثيق المضمونة من الدول العظمى الفاعلة في المنطقة وفي العالم هو "اقلّ كلفة، واكثر نفعاً، عندما يفشل العنف في حلّ المشكلة بتحقيق مبدأ كل شيء للرابح... والبحث عن وفاق شامل في مجتمع متنوّع، إنطلاقاً من مفهوم البناء القومي، كالبحث عن شيء غير موجود إذ ليس للوفاق في المجتمع الميثاقي قواعد قانونية وتنظيمية، بل مصالح وطريق عيش مشترك، وثوابت تاريخية، وتقاليد في التسامح واحتواء النزاعات" (٣٦). والمواثيق التوافقية تفترض التنازل المتبادل عن قناعات شخصية، متبادلة، باتجاه الحد الادنى المطلوب. وهكذا كان شأن ميثاق "إعلان دولة لبنان الكبير" بقيام كيان وطني يوحّد البلاد، ويتقاسم السلطات فيه طوائفه المتعدّدة، على أن تعطى الرئاسة فيه للمسيحيين، على سبيل التطمين من طغيان الأكثرية الاسلامية في المحيط الداعم للفريق الاسلامي اللبناني، ومثله ميثاق العام ١٩٤٣. كان عبارة عن تنازلات متبادلة ومقبولة، بحيث يتخلّى المسيحيون عن طلب الحماية الفرنسية، والمسلمون عن المطالبة بالانضمام الى سوريا، ومثله إتفاق الطائف الذي تسامح فيه المسيحيون وقبلوا بمبدأ المناصفة في عدد النواب، وتخفيف صلاحيات رئاسة الجمهورية، وبإعلان الهوية العربية للبنان، بمقابل قبول الطرف المسلم بإسناد الرئاسة الاولى الى الموارنة، والثانية اي رئاسة الوزراء للسنّة، ورئيس المجلس النيابي للشيعة وهي الطائفة الأكثر عدداً اليوم على أن تستمر هذه الرئاسة مدة أربع سنوات، وتعزيز صلاحيات المجلس النيابي لجهة تشكيل الحكومات، الى جانب بعض التعديلات

الدستورية التي أمّنت التوازن المطلوب في كل ميثاق توافقي، وأبرز هذه التعديلات النص على نهائية الوطن اللبناني الذي يبعد القلق المسيحي عن ذوبان الوطن اللبناني في المحيط العربي الاسلامي.

ومثل هذه المجتمعات التوافقية لا تستطيع وقف صراعاتها، لكنها على حدّ تعبير الدكتور مسرّة تتميّز "بتوبتها القومية". والدول الأعرق منا في الحضارة والديمقراطية وبينها ايرلنده الشمالية، ويوغسلافيا، والبرازيل، وإسبانيا، التي تقيم النصب التذكارية لمآسي الماضي كي لا يتكرّر الوقوع بمثلها، ومع هذا لم تستطع حتى اليوم التخلّص من صراعاتها المتواصلة رغم كلّ الحوافز التي ابتكرتها. "فالسلم الأهلي الدائم يفترض بناء الانسان، والقول للدكتور مسرّة أيضاً، إستناداً الى المعارف الحديثة، لا بالاكتفاء بالتعميمات حول العيش المشترك" (٢٧).

وأخيراً نعود الى موضوعنا الأساسي، وهو انتهاء العمل بنظام المتصرفية في العام ١٩١٨، والبحث عن نظام جديد للبنان المحرّر من حكم عثماني استمر أربعة قرون. ولما كان للبطريرك الماروني الياس الحويك اليد الطولى في الوصول الى صيغة حكم جديدة، وكيانٍ وطنيٍ جديد، فنبدأ بإلقاء الضوء على سيرة هذا البطريرك العظيم.

● ٧١ ـ البطريرك الواحد والسبعون الياس الحويك الحلتاوي (١٨٩٩ ـ ١٩٣١)

فجر الثلاثين من كانون الاول سنة ١٨٤٣ ولد في حلتا من بلاد البترون "فتى العظائم، ورجل العناية الالهية، مجدّد أمجاد الأمة المارونية، وباعث القومية اللبنانية، ومحرّر البلاد"(٢٨) الياس إبن الخوري بطرس الحلتاوي، وفي عينيه يلمع بريق الذكاء، ويتّقد في نفسه الطموح. أنهى دروسه تحت سنديانة قريته، ولم يشأ الانضمام الى أترابه في القرية، بل قصد غزير حيث انضمّ الى اكليريكيتها وظلّ فيها لمدة سبع سنوات حيث أتقن العربية، والسريانية، والفرنسية، واللاتينية، واليونانية، وعلم المنطق والفلسفة، وسافر الى روما سنة ١٨٦٦ حيث قضى أربع سنوات، ونال شهادة الملفنة، وعاد للتدريس في مدرسة مار يوحنا مارون ـ كفرحي،

البركة الرسولية تشمل جميع ابناء طائفتنا المارونية من اكليريكيين وعلمانيين المحترمين

من شدة الكآبة وكرب القلب نحادثكم ايها الابناء الاعزاء في شأن اولادنا اخوانكم قاطني الجنوب وقد بلغتكم لا محالة اخبار الجائحة التي نزلت بهم فاصبح من نجوا منهم من القتل والنار تائهين في مدن لبنان وقراه وبينهم الشيخ الهرم والمرأة العاجزة والعذراء الخفرة والطفل الضعيف وقد انتهبت اموالهم وسلبت قنانهم ولم يبق لهم من مسكن يقيهم برد الشتاء ولا مرتزق يعتاشون منه مع عيالهم وقد كانوا في بحبوحة من العيش وسعة من الحال. فالى مساعدة هؤلاء المنكوبين نستنهض همتكم ولا حاجة الى التحريض الكثير : فهم لكم اخوان وقد اصابهم ما اصابهم بسبب ما بينكم وبينهم من لحمة النسب ووحدة الوطن فالطبيعة نفسها تدفعكم الى بذل كل نفيس لانتشال اخوانكم هؤلاء من وهدة الشقاء التي صاروا اليها . ثم علاوة على هذا الدافع الطبيعي فان لكم من دينكم دافعاً فائق الطبيعة يحملكم الى مساعدتهم لو افترضنا ان ليس بينكم وبينهم رابطة وطنية فانكم تعلمون شريعة المحبة المسيحية التي وضعها الرب يسوع نحو جميع البشر ونشرها رسول المحبة بقوله في رسالته الاولى (٣ — ١٧) من كانت له المعيشة العالمية ورأى اخاه في فاقة فحبس عنه احشاءه فكيف تحل محبة الله فيه . وها الموت الزؤام مهدد حياة هؤلاء المساكين مع عيالهم فانقذوهم من براثن الموت اكراماً لوجه الله الكريم . ليتقدم كل واحد منكم وليدفع حسنته على حسب طاقته ولا يتأخر احد عن تقديم ما استطاع ولو طفيفاً لان المبلغ العظيم انما يتألف من اجزاء طفيفة . الا انه يجب ان تتذكروا كلام الرب يسوع (لوقا ١٢ — ٤٨) كل من أُعطي كثيراً يطلَب منه كثير وكلام القديس بولس (اعمال ٢٠ — ٣٥) يجب ان نتعب لنساعد الضعفاء وان نتذكر كلام الرب يسوع ان العطاء اكثر غبطة من الاخذ

وتسهيلاً لجمع الاحسانات في اسرع وقت توصلاً الى اغاثة الملهوفين في القريب العاجل نرغب الى سيادة اخواننا مطارنة الابرشيات الجزيلي الاحترام ان يُعنى كل منهم بانتخاب كاهن او اكثر يندبهم للتجول في مدن ابرشيته وقراها ويعهد اليهم بجمع الاحسان وتدوين تقادم المؤمنين بكل ضبط في لوائح مخصوصة يرسلها الينا مع ما يكون قد جمع من الاحسان ليصير نشرها في الجرائد . ونحث ايضاً حضرة ابنائنا رؤساء الرهبانيات ان يجمعوا الاحسان من رهباناتهم عن كرم وسخاء ويقدموا لنا ذلك في اقرب وقت كما اننا نحرض اولادنا رؤساء المدارس والاديار المستقلة ان يبذلوا المساعدة المتوجبة عليهم في هذه الاونة الحرجة . ثم اننا نوجه نداءنا هذا الى ما وراء البحار الى ابنائنا المهاجرين ليمدوا يد المساعدة الى اخوانهم المنكوبين في الوطن ونظراً لما اشتهر عنهم من الغيرة والاندفاع والسخاء لنا ثقة ان يكون لندائنا هذا عندهم صدى يهيب بهم للتهافت الى بذل المساعدة . فيؤلفون عندهم اللجان الخاصة لجمع الاحسانات بموجب لوائح ينشرونها في جرائدهم ثم يرسلونها الينا لننشرها نحن ايضاً ومتى انتهت الينا احسانات المحسنين نؤلف لجنة نوفدها الى القرى المنكوبة فتوزع الاحسانات على المنكوبين بحسب حاجة كل منهم ثم تنشر خلاصة اعمالها وتوزيعاتها على صفحات الجرائد

وفيما نحن على تمام الثقة من استعداد الجميع لتلبية هذا النداء نسأل لهم المكافأة من لدن ذلك الذي قال : من سقى كأس ماء بارد باسمي فان اجره لا يضيع وعربوناً لما نتمناه من التوفيق للمحسنين ومن الفرج القريب للمنكوبين نمنحكم جميعاً من صميم الفؤاد البركة الرسولية تكراراً

صدر من كرسينا في بكركي في ٢٤ ت ٢ سنة ١٩٢٥

الحقير

الياس بطرس البطريرك الانطاكي

(الياس الحويك)

القريبة من مسقط راسه حلتا. فاستدعاه البطريرك مسعد وعيّنه محامياً عاماً في محكمة الزواج، وواعظاً. وفي ١٤ كانون الاول سنة ١٨٨٩ سامه البطريرك مسعد اسقفاً على عرقه ونائباً بطريركياً. وفي السادس من كانون الثاني سنة ١٨٩٩ انتخب اسقف بعلبك بطريركاً بالاجماع على كرسي إنطاكية وسائر المشرق. ونال درع التثبيت على يد ابن منطقته الخوري بولس بصبوص من البابا لاون الثالث عشر في ١٩ حزيران سنة ١٨٩٩. وكان موعد ارتدائه الدرع المقدّس يوم عيد الصليب، فوصله نبأ مصرع الأم تقلا روزالي نصر رئيسة جمعية راهبات العائلة المقدّسة التي أسسها غبطته، مطعونةً بخنجر عند نصف ليل ٢٣ آب من يد فتاة رفضت الام تقلا قبول انخراطها في سلك الراهبات نظراً لسوء سلوكها.

وكان الخوري الياس الحويك قد انتدب للسفر الى رومه للمراجعة بشأن نفي المطران بطرس البستاني، كما أشرنا سابقاً، وعمل نائباً بطريركياً في عهد البطريرك يوحنا الحاج الذي عيّنه محامياً عاماً في محكمة الزواج. وبعد أن سامه البطريرك مسعد اسقفاً على عرقه وجعله نائباً عاماً، مات البطريرك مسعد بعد سنة وخلفه البطريرك يوحنا الحاج، فسافر الاسقف الحويك الى روما للاهتمام بمدرسة روما المارونية التي انتدبه لادارتها البابا لاون الثالث عشر، وليكون ممثّلاً للكرسي البطريركي في روما. وجال الاسقف الحويك في فرنسا طالباً المساعدة للمدرسة المذكورة فكُلّلت مساعيه بالنجاح، وعاد الى روما حاملاً مبلغ خمسين ألف فرنك، قدّمها لقداسة البابا، مع مبلغ خمسين الف اخرى كان قد جمعها البطريرك الحاج بهذا الخصوص، فاستعادت المدرسة زخمها، بعدما كانت قد توقفت لتوقّف الدعم عنها. ثم سافر باسم السيد البطريرك يوحنا الحاج الى الآستانة لتقديم فروض التأييد في العام ١٨٩٢. وعاد الى القدس للمشاركة في المؤتمر القرباني المنعقد سنة ١٨٩٣، ومنها الى روما للمشاركة في يوبيل البابا لاون الثالث عشر ممثّلاً البطريرك الحاج المعتذر عن السفر بسبب تقدّم السنّ. ومن المعروف أن البطريرك الحاج انتُخب لتولّي السدة البطريركية في السبعين من عمره.

تاسيس جمعية راهبات العائلة المقدسة

وفي ثالث يوم يلي عيد الفصح سنة ١٨٩٣ زار المطران الياس الحويك في

قرية كفيفان صديقه الشيخ عساف البيطار، ولاقى في داره الراهبتين تقلا روزالي نصر واسطفاني كردوش، من جمعية راهبات الوردية في القدس. حدّثهما وعرف أن الأولى لبنانية وكانت رئيسة عامة، والثانية من ناصرة الجليل، راهبة تتعاطى التعليم. فقال الحويك للأم روزالي: "هل لحضرتك رغبة في تأسيس جمعية راهبات عندنا في لبنان، على مثال راهبات الوردية؟ أجابت على الفور إنني ارغب في ذلك. قال وماذا تطلبين منا لانجاز هذا المشروع المفيد؟ قالت: ترخيص غبطة البطريرك لودوفيكس بيافي الذي كان زائراً رسولياً على الرهبانيات المارونية، لأننا مقيّدات بنذر الطاعة له. قال المطران حسناً، وسوف أسعى لديه باستحصال هذا الترخيص"(٢٩). وجاء الترخيص المطلوب، وتأسست الجمعية في ١٥ آب سنة ١٨٩٥، واصبحت اديارها ومدارسها اليوم منتشرة في معظم مناطق لبنان، وبعض بلدان المهجر، وتعتبر اكبر الجمعيات الرهبانية النسائية في لبنان. مقرّها الرئيسي في دير عبرين، حيث احتفل بالذكرى المئوية الاولى لتأسيسها الأحد الواقع في ٢٦ آب سنة ١٩٩٥ بحضور البطريرك الماروني نصر الله صفير ورئيس الجمهورية الياس الهراوي، ونواب وأساقفة، وحشد كبير من القيادات الدينية والعلمانية.

وسافر الاسقف الحويك من جديد الى روما بدعوة من البابا حيث أدار المدرسة المارونية في روما مدّة سنتين (١٨٩٧ ـ ١٨٩٩)، بعدما كان نابوليون الثاني قد أغلقها لخلافه مع الكرسي الرسولي، وبسبب عدم مساندة الامير بشير الثاني له في حصاره عكا، وعاد قداسة البابا لاون الثالث عشر فأمر بفتحها بموجب براءة مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٨٩١ بعد إلحاح من الخوري الياس الحويك المقيم في روما بصفته ممثّلاً للبطريرك يوحنا الحاج، وجمع لها المعونات كما أشرنا من فرنسا ومن لبنان (٣٠). وحزن الاسقف الحويك كثيراً عندما وصل الى روما وشاهد طلبتها منقسمين الى "معسكرين: فئة الرهبان، وفئة الاكليريكيين العوّام فأخذ يهدّئ الخواطر الثائرة بوداعته وحكمته، مفرغاً ما عنده من غيرة واهتمام على ما شهد الكردينال ليدوكفسكي في كتابته الى البطريرك يوحنا الحاج سنة ١٨٩٧" (٣١). واستطاع البطريرك إعادة الامور الى نصابها، وتوحيد مشاعر الطلاب، وصرفهم الى العمل المثمر، والدرس والتحصيل في جوٍّ علميٍّ رفيع

المستوى.

مشاريع البطريرك الحويك العمرانية والتربوية

وبعد انتخابه بطريركاً، كان لا بدّ للحويك من إعارة المقرّ البطريركي الشمالي إهتماماً خاصاً، فكلّف الأخ ليونارد اللعازاري توسيع بناء دير الديمان الذي أطلق عليه إسم دير "جديدة قنوبين" ليحفظ استمرارية المقرّ القديم (٣٢). ثم أكمل البطريرك عريضة هذا الصرح من ماله الخاص، وزيّن كنيسته برسوم الفنان الاهدني الشهير صليبا الدويهي. وقد كلّفت الانشاءات التي قام بها الحويك في الديمان سنة ١٩٠٤ "مليون ونصف المليون قرش ذهباً" (٣٣). كما اشترى املاكاً واسعة لحساب الديمان وبكركي، في المتن وكسروان، وجبة بشري، وجبيل، والبترون. كما جرّ المياه الى بعض القرى، وقام ببناء عدة كنائس في لبنان وبلدان الاغتراب مثل باريس حيث يعود الفضل اليه في الحصول على فيلاً "البيت اللبناني"، والقدس حيث اشترى مقراً للنائب البطريركي الماروني فيها، وكذلك في مصر، وروما، وافريقيا، واميركا... .

وعلى الصعيد الديني، علاوةً على تأسيسه جمعية راهبات العائلة المقدّسة التي أشرنا إليها، أرسل إلى الفاتيكان طلب تطويب الأب شربل مخلوف، والأخت رفقا الريّس، والأب نعمة الله الحرديني. كما علّم في مدرسة مار يوحنا مارون كفرحي قبل انتخابه بطريركا، وساهم في إعادة إعمارها.

أما أهم ادواره على الاطلاق، فكانت على الصعيد السياسي لجهة عمله على إعلان دولة لبنان الكبير. وقبل الحديث عن هذا الانجاز العظيم نتحدّث بايجاز عن علاقته بالحاكم التركي جمال باشا، وبالمتصرّف مظفّر باشا الماسوني.

البطريرك الحويك وزيارة روما - باريس - الآستانة

في العام ١٩٠٥ سافر البطريرك الحويك الى روما حيث مكث زهاء مئة يوم قابل فيها قداسة الحبر الاعظم والكرادلة أعضاء مجمع نشر الايمان والمسؤولين الايطاليين، ثم انتقل الى باريس حيث استقبله سفراء فرنسا وبينهم القنصل العثماني شديد حبيش الماروني، والجالية اللبنانية، وممثل حكومة فرنسا الكونت

دي فرانس. وبعد مضي عشرين يوماً قابل فيها كبار المسؤولين الفرنسيين، انتقل الى الآستانة في العشرين من تشرين الاول من العام نفسه، حيث استقبل رسمياً استقبالاً حاشداً، وكان في مقدّم مستقبليه "ممثّل السلطان بهجت باشا، ونجيب بك ملحمه وزير التجارة والنافعة اللبناني الجنسية، احد المبعوثين اللبنانيين، وشقيقاه حبيب افندي المستشار العام لادارة حصر التبغ، وفيليب افندي أحد أعضاء مجلس شورى الدولة بمزيد الحفاوة والاجلال، وبادروه بأشرف عواطف الحبّ والولاء..." (٣٤). وبعد استراحة يوم، استقبل غبطته كبار الزوّار من بطاركة وقصّاد، ومتصرّف جبل لبنان السابق نعوم باشا، ورجال الدولة العثمانية، واعيانها. وفي اليوم الثاني لوصوله الى العاصمة العثمانية استقبله السلطان عبد الحميد خان، فكان هذا اليوم على حدّ تعبير المطران اوغسطين البستاني كاتب هذا الخبر في كتابه "الكوكب السيّار"، أشرف ما سُطّر على صفحات التاريخ الماروني، وألطف ما لهج به اللسان اللبناني.... وقد ألقى غبطته كلمة في حضرة السلطان استهلها بالقول: "إن هذا اليوم انما هو أسعد أيّام الملّة المارونية إذ قيّض الله به للعبد الداعي، ولاخوانه المطارين، ولمن بمعيتهم أن يفوزوا بنعمة شرف المثول لدى اعتاب جلالتكم السنيّة، ويرفعوا الى سدّاتكم الملوكانية ما تكنّ قلوبهم وضمائرهم من عواطف الاخلاص والصداقة والعبودية للذات الشاهانية، صانها باري البرية...". بهذه الكلمات التي فيها ما فيها من التزلّف، والبلاغة التي تبيّن الكبت والخوف والعبودية، خاطب بطريرك الشرق سلطان بني عثمان بما لم يسمعه منه الحبر الروماني العظيم، مع الفرق الكبير بين ما أعطى ويعطي الثاني الموارنة من النِعَمْ، وما نال الموارنة واللبنانيين عامةً، من الاول من الضربات والشدائد والظلم. لكنها قدرية المحكوم المستضعف أمام الحاكم المستقوي. ثم قدّم غبطته للسلطان رسالة توصية من قداسة البابا بيوس العاشر، فقرأها السلطان بمزيد من الارتياح وقد جاء فيها: "نلتمس من عظمتكم أن تشملوا الموارنة رعاياكم المخلصين بالتفاتكم السامي، وهم طالما كانوا موضوعاً لعواطفكم السنيّة..." روما في ٣١ آب سنة ١٩٠٥. ويتابع المطران بستاني وصفه لتلك المقابلة قائلاً: "وعندئذ تنازل جلالته ففاه بنطقٍ سامٍ أغلى من جواهر الأرض قيمةً... جاء فيه: إننا لواثقون بكل ما مثّلت في

خطابك من الحاسّات عن صدق وإخلاص طائفتك المارونية وإخلاصك نحو سُدّتنا الملوكانية، وقد ازددنا الآن ثقةً من ذلك... وإن سعيك لاستجلاب الدعوات الخيرية لنا من الحضرة البابوية التي نجلّها ونحترمها كثيراً، قد جاء دليلاً جديداً على صدق تابعيتك، لأنه لا يسعى بمثل هذا إلاّ الأبناء المخلصون... وفي ٣١ تشرين الاول منح السلطان البطريرك الوسام العثماني المرصّع العالي الشأن"، كما أنعم على الاساقفة والمرافقين بالوسام المجيدي، وعلى ناقل هذه الكلمة بالوسام العثماني. وانتقل الوفد المرافق بحراً الى رودس، فقبرص، فبيروت... (٣٥).

تمثال سيدة حاريصا

وفي العام ١٩٠٤ هبّ العالم للاحتفال بتثبيت عقيدة الحبل بلا دنس التي اطلقها البابا بيوس التاسع سنة ١٨٥٤، فتبارى المسيحيون في العالم باقامة التماثيل والنصب، والمهرجانات، وتأخّر الاحتفال في لبنان الى شهر ايارسنة ١٩٠٨، بسبب تأخّر وصول تمثال سيدة حاريصا الموصى عليه في إيطاليا، بسبب تأخّر صدور إذن السلطنة العثمانية بذلك، ووفاة القاصد الرسولي دوفال، والحاجة الى المال... (٣٦).

تنصيب البطريرك الحويك

عظيمة كانت، تلك الاحتفالات التي كانت تقام عند تنصيب البطاركة، وهي تتفّق والمقام الرفيع الذي يتبوّأه الاسقف الذي يقع عليه الاختيار ليكون بطريرك الأمّة المارونية. وهذا نموذج من الاحتفالات بهذه المناسبة ننقله عن الأباتي فهد في كتابه "بطاركة الموارنة واساقفتهم".

يقول الأباتي فهد: "... وعند الساعة المعيّنة نهض البطريرك في الصالون، وقامت معه كل الهيئات الرسمية، فتوجّه رجال الحكومة (رئيس جمهورية والوزراء والنواب والمتصرّف والمجلس الاداري قبل الجمهورية) الى المكان المعدّ لهم. وحتى أحبار الطائفة، وبعدهم مطارنة سائر الطوائف، ثم البطاركة، وخلف الجميع البطريرك الجديد، متوجهين جميعاً الى الكنيسة، وما أطل الموكب المهيب على الدار الداخلي حتى علا التصفيق والهتاف، والقول: "إن المطران الذي باع صليبه

وخاتمه في الحرب ليطعم الجياع انتخب بطريركاً"... وابتدأ بالقداس سيادة المطران بولس عواد يعاونه المطران بولس عقل، وكان على الخورس ٢٥ حبراً متّشحين بأفخر الملابس، تتلألأ على رؤوسهم التيجان المذهّبة. وفي نهاية القداس دُعي البطريرك الجديد من السكرستيا للرسامة البطريركية، فدخل الخوري متعمّماً بالقميص دون سائر الملابس. وكان الزهد والتواضع يتكلّمان على جبينه، فابتدأت حفلة السيامة الطقسية. وكان أجمل مراسمها وضع يد جميع الأساقفة والبطاركة غير الموارنة، والقاصد الرسولي، على رأس البطريرك الجديد، حتى كاد يتلاشى أمام يديهم، وكأنهم بتلك الايادي الموضوعة فوق رأسه يجدّدون اعترافهم به بطريركاً، وراعياً، ورئيساً على الموارنة... ثم تقدّم أحبارنا كلّهم وعددهم ١٤ أسقفاً، ومسكوا بوقت واحد عصا الرئاسة، وكانت يد البطريرك الجديد في أسفل ايديهم. وما هي إلاّ لحظة حتى ارتفعت فوقها جميعاً، فتركوها كلّهم، وخرّوا ساجدين امامه. ثم تقدّموا، الواحد تلو الآخر، ولثموا يمينه فباركهم. ثم عاد كل مطران الى مكانه. فاستوى غبطته على العرش البطريركي، والتفت نحو الشعب وباركه البركة البطريركية الاولى. وقرعت الاجراس، وهتف المرتّلون قائلين: "ليستجب لك الربّ يوم شدّتك". ثم وقف البطريرك الجديد، وشكر الله على هذه النعمة السامية، وطلب الى السادة الاساقفة ان يساعدوه في مهمته الشاقة. ووعد امام الله والناس أنه سيكون خادماً أميناً لكلّ فرد، عاملاً ما في وسعه لخير البلاد...".

وتوالت الخطب من كبار الشخصيات على المائدة، فالقى الخوري يوسف الحداد (عين كفاع) قصيدةً رائعة... ومن كلمة رئيس الجمهورية ؟ (ربما يقصد المتصرّف) قوله: "إننا نجد البطريرك الجديد مراقباً عادلاً لأعمال الحكومة...". وتدفّقت البرقيات من قداسة البابا، والكرادلة، ورؤساء الدول. والجماهير توالت شهوراً، وهي تتدفّق الى "بيت الأمّة اللبنانية مهنّئةً، مؤيّدةً، وملتمسةً لسيد الصرح العمر المديد...".

البطريرك الحويك والمتصرّف الماسوني مظفّر باشا

لم تكفِ البطريرك الحويك الضغوط السياسية، عثمانية كانت ام فرنسية، داخلية ام خارجية، فواجهته بعد عودته من زيارة روما - باريس - الآستانة، أزمة

دينية خطيرة تمثّلت بالارساليات البروتستانتية الاميركية والانكليزية التي كانت تحت ستار التعليم، تروّج لتعاليمها المغايرة للتعاليم الكاثوليكية المارونية، وتناصب البطريرك العداء بواسطة رئيس هذه الطائفة في لبنان، فارس مشرق الذي توصّل الى تسيير المظاهرات من أتباعه في الاسواق، بدعم من المتصرّف مظفّر باشا، وهي تهتف:

بكركي لازم ما نْهُدّا	البطرك ما هو من قَدّا
البطرك ما هو عمدتنا	فارس مشرق سيّدنا...

وفي احدى جلسات الماسون قال احدهم: "لقد انتهينا من بطريرك الموارنة. لننظر الآن في أمر رؤساء باقي الطوائف"، فعارضه رئيس المحفل والاعضاء مما يدل على أن حملة الماسون لم تكن تقصد إلا بطريرك الموارنة (٣٧). ولم يلبث المتصرّف مظفّر باشا إلاّ أن عزل كل موظف لا يعترف او يتقيّد بالماسونية (٣٨). وهذا ما حمل القنصل الفرنسي فوك دي بارك للتصريح بأن نفوذ الاكليروس قد انتهى في لبنان، وعلينا أن نعتمد بعد اليوم على الحزب الماسوني الذي يؤمّن المصلحة الفرنسية.

وقد دعا غبطته لعقد مؤتمر في بكركي حضره أعيان كسروان، وبشري، وإهدن، وتنورين، وحصرون، وبيروت، والمتن، والشوف، والجنوب، حيث تقرّر فيه تسيير المظاهرات الى السفارة الفرنسية في بيروت احتجاجاً على تصرّفات القنصل، في الوقت الذي راح البطريرك يضغط لابعاده عن منصبه. وقد ساندت الارساليات الأجنبية من لعازاريين ويسوعيين موقف البطريرك في رسائلها الى رؤساء الدول الغربية، شارحةً مواقع جميع اللبنانيين، وتأييدهم الشامل للبطريرك الماروني، فاستدعت الحكومة الفرنسية قنصلها العام، وعيّنت مكانه السيد كوجه وأوصته: "أن لا يقوم بأي عمل في البلاد بدون موافقة البطريرك الماروني". ولم يطل الأمر حتى خُذل المتصرّف، وقضى خائباً مذلولاً، وتضعضع الماسونيون، وحصرت دعوتهم في أضيق نطاق.

سياسة البطريرك الخارجية

تميّزت سياسة البطريرك الخارجية بالتشاور والتنسيق مع الفرنسيين والكرسي الرسولي، ولا سيما عن طريق تواصل اللقاءات مع القصّاد والقناصل والسفراء الغربيين. وقد ساد هذه العلاقة جوٌ من الثقة والتفاهم الكامل. وقد تبادل غبطته مع كرادلة مجمع نشر الايمان، وبابوات روما الكثير من الرسائل المحفوظة في ارشيف بكركي، وفي دواوين ومكتبات الفاتيكان. وقد نشر بعضها الأباتي فهد في كتابه "بطاركة الموارنة واساقفتهم"، المجلّد السادس، والدكتور عادل إسماعيل، في مجموعة "الوثائق"، والأباتي طوبيا العنيّسي في "البيّنات المارونية". كما تبرّع غبطته لمنكوبي الحرب العالمية الاولى، ولمعظم الدول التي حلّت بها نكبات، شرقاً وغرباً. اما بالنسبة للدولة العثمانية، فقد سعى جاهداً لوقف تعديات جمال باشا قائدها العسكري الباغي في لبنان، عن طريق إيفاد الممثلين عنه الى الآستانة، وبواسطة ممثّلي لبنان في مجلس المبعوثين.

سياسة البطريرك الداخلية

اما على الصعيد الداخلي فقد تميّزت سياسة البطريرك بالانفتاح على كل القيادات اللبنانية التي كانت تربطه بها صداقات متينة وزيارات متبادلة. فلم يكن غبطته يمرّ من مركزه الشتوي في بكركي الى مركزه الصيفي في الديمان، إلاّ ويعرّج على وجهاء القرى والمدن الواقعة في طريقه فيحلّ في ضيافتهم أياماً. كما بنى ١٨ ديراً و٢٢ كنيسة، وعدداً من المدارس. وأمر الأديار المارونية إبّان الحرب العالمية الاولى أن تفتح أفراناً وتوزّع الخبز مجّاناً على المعوزين في كل من بكركي وجونيه وجبيل والبترون، وجبة بشري والديمان، وفي كافة المناطق اللبنانية حيث يوجد مدارس او اديار تابعة للموارنة. كما باع صليبه وخاتمه الذهبيّين لإطعام الجياع. ثم تنازل عن المال الذي جمعه في يوبيله عام ١٩٢٣ للفقراء. وكان كاتم أسراره الخوري بولس عقل الذي سيم اسقفاً فيما بعد، يجمع المساعدات من لبنان، ومن خارج لبنان، وحتى من المرافئ اللبنانية المراقبة معرّضاً نفسه للخطر لينقذ حياة الفقراء المعوزين. وكان هذا العمل ربما وراء استدعاء البطريرك من قبل جمال باشا، كما سنفصّل ذلك لاحقاً، للقضاء عليه. وقد حمل الخوري بولس عقل

المقدام هذه الهبات الى أقبية الاديرة ليصير الى توزيعها ليلاً على المحتاجين، فأنقذ بذلك الألوف من الموت جوعاً إبّان الحرب. ولم يترك اللبنانيون مناسبةً تمرّ دون تقاطر وفودهم الى الكرسي البطريركي لابلاغ غبطته تأييدهم ومحبتهم واحترامهم له.

وهنا لا بدّ من التساؤل والمقارنة، حول ما كان يجري في عهد البطريرك الحويك، وما يجري اليوم، وهل بمقدور "كاريتاس"، بإمكانياتها المحدودة، أن تنقذ شعباً بكامله من المجاعة؟ وهل مساعدة المحاربين تغني عن مساعدة المواطنين العُزّل؟ ولا بُدّ أن نكون صريحين في الاعتراف بتقصيرنا في مساعدة بعضنا البعض، اكليروساً وعلمانيين.

البطريرك الحويك وجمال باشا السفّاح

على أثر تعيين جمال باشا حاكماً عسكرياً على لبنان، ووصوله الى الشام سنة ١٩١٤، أرسل البطريرك الماروني وفداً من الاساقفة والأعيان الموارنة والمسيحيين لتهنئته، وإبلاغه رسالة تأييد منه. فردّ جمال باشا على الرسالة برسالة شكر ضمّنها تهديداً مبطّناً بضرب "بعض افراد من الناس لا يقدّرون النعمة حق قدرها" كما جاء في رسالته المؤرخة في ٨ كانون الأول سنة ١٩١٤. ولم يلبث، بعد أيام أن دعا جمال باشا البطريرك لطلب الفرمان من السلطنة العثمانية، وهذا ما لم يكن مطلوباً أبداً من بطاركة الموارنة، خلافاً لبطاركة الطوائف الأخرى. وقد مرّ بنا رفض البطريرك يوحنا الحاج بلباقةٍ طلباً مماثلاً إذ قال في رسالته الى السلطان "الغرباء يطلبون الاعتراف بهم وليس الأبناء، فالموارنة ابناؤكم". وبعد أخذ وردّ وتشاور، اضطرّ البطريرك والاساقفة للرضوخ، فبعثوا ببرقية من دير مار يوحنا مارون بطلب الفرمان في ٥ كانون الثاني سنة ١٩١٥ و"دفعوا رسمه ٥٠ ليرة" كما روى ابراهيم بك الأسود. وأُرغم الاساقفة على دفع ١٥ ليرة تركية بدل تثبيت كلّ منهم في ابرشيته. وراح يضغط على البطريرك ليزوره في مقرّه في بحمدون بواسطة القائد مجيد بك وابراهيم بك الاسود الذي أبلغ غبطته أن جمال باشا "لا يقبل عذراً". فرفض البطريرك اولاً الرضوخ لهذه الضغوط، بعدما وصلته الأخبار أن جمال باشا ينوي القضاء عليه أثناء زيارته دمشق. وعاد جمال فكرر دعوته من

جديد موضحاً أن رفض البطريرك للمثول امامنا هو إهانة لجلالة السلطان الاعظم وللدولة العليّة التي نمثّلها. وكان حامل هذه الرسالة المطران بولس عواد (٣٩). وفيما أحكام الاعدام تصل الى مسامع البطريرك، فتقضّ مضاجعه، قرّر الذهاب لمقابلة الحاكم العُرفي العثماني جمال باشا، إذ ليس شخصه أعزّ من عشرات الأرواح التي تزهق ظلماً وعدواناً، وهي من خيرة رجال الثقافة الوطنية في هذه البلاد. وفي هذا الوقت تدخّل قداسة البابا بناديكتوس الخامس لدى الامبراطور النمساوي شارل الذي سعى حتى صدرت إرادة سنيّة بالكفّ عن إزعاج البطريرك والأساقفة. كما تدخّل لدى جمال باشا الوجيه المسيحي، والوزير في الحكومة التركية، اللبناني نجيب باشا ملحمه الذي وضع مخرج لقاء البطريرك وجمال باشا في بحمدون بدل دمشق. وقد تمّت هذه الزيارة في ٢٣ تموز سنة ١٩١٧، فعاتبه الباشا على حبّه للفرنسيين، فأقنعه البطريرك بأنه مرغم على ذلك باعتبارهم أصحاب السلطة والشأن، وهم أصدقاء الدولة العليّة، ونفوذهم كبير لديها. واستمرّت اقامته في بحمدون وقرنة شهوان مدة شهر من أواسط آب الى أواسط تشرين الثاني سنة ١٩١٧ بمثابة اقامة جبرية. ثم ردّ جمال الزيارة للبطريرك في الديمان في ٣١ تموز من السنة ذاتها. وكان يرافق البطريرك في طريقه الى بحمدون المطران عبد الله خوري وكاهنه الخاص. واوكل المطران انطون عريضة بالكرسي البطريركي.

جمال باشا واحكام الاعدام على الشهداء

وصل جمال باشا الى عاليه في العام ١٩١٥، وراح يتحرّى عن نشاط الجمعيات السرية التي كان بعضها يعمل في الداخل، ومعظمها في الخارج. وما أن اصبح لديه ملفٌ كامل بأسماء الشخصيات الوطنية والقيادية المثقفة، من حملة الأقلام، ورجال الفكر والسياسة، حتى راح يطاردهم من مكان الى آخر، فيعتقل من يقع تحت يده، ويهرب من يهرب حتى العام ١٩١٦، فأنشأ محكمة عسكرية عُرفية في عاليه وراح يحاكم هؤلاء القياديين ويصدر عليهم الاحكام العُرفية التي راوحت بين الاعدام، والنفي، والسجن المؤبّد مع (الأشغال الشاقة). وقد اصدر جمال باشا المذكور بعد سنتين من المحاكمات الشكلية كتاباً باسم "إيضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العُرفي المتشكل بعاليه"، حاول الدفاع

عن مقرراته، ومن خلاله يبرز الدور الهام الذي قام به بعض قادة الحركة العربية التحررية من نشاط من خلال أبرز الجمعيات التي نشطت في تلك الآونة ومنها: "المؤتمر العربي الاول" المنعقد في باريس سنة ١٩١٣، والذي اصدر كتاباً حوله الدكتور وجيه كوثراني سنة ١٩١٨. و"الجمعية الوطنية الباريسية" كما أسماها الكتاب والمقصود بها "الرابطة اللبنانية في باريس" التي أسسها خير الله خير الله. و"المنتدى الادبي"، و"حركة الاصلاح" التي اندمجت بحزب اللامركزية، واليها انتمى معظم شهداء لبنان... .

وفي الوقت الذي كان بعض اللبنانيين المنتمين الى التنظيمات المذكورة يعمل لتحرير بلاده من العثمانيين العاملين على ضرب القومية العربية، كان لبنانيون آخرون يعملون لاستمرار النفوذ التركي، وفي طليعتهم الأمير شكيب ارسلان وغيره ممن عملوا مرغمين لاقرار الحماية الفرنسية او الانكليزية "برغم المعرفة المسبقة باطماعهما" حسبما جاء على لسان الاستاذ اسعد داغر المعاصر لتلك الاحداث في كتابه "مذكّراتي على هامش القضية العربية" (٤٠). وقد حذّر الأمير شكيب إرسلان "من تأسّف العرب على أيام الترك" (٤١). ويمكننا القول "أن مطلب الاستقلال عن الدولة العثمانية كان يحظى بأوسع تأييد عربي، لكنه لم يكن متعيّناً على نحو واضح لجهة طابع هذا الاستقلال، على حدّ قول الاستاذ سليمان تقي الدين الدرزي الآخر المناقض لرأي زميله الأمير شكيب ارسلان، بل لم تكن حدود الدولة العربية المرجوّة قد حسمت بعد..." (٤٢). وفي إفادة له يقول الشهيد عبد الغني العريّسي صاحب جريدة "المفيد" الصادرة في بيروت إبّان تلك المحاكمات: "إن جميع هذه الجمعيات قد تأسست عقب المشروطية (الدستور العثماني الجديد في ردّه على المطالبين على الاصلاح). ما عدا جمعية "النهضة اللبنانية"، فإن المظنون أنها منذ إثني عشر عاماً توالي أعمالها بإقدام تحت حماية قنصل فرانسه ومراقبته وأكثر أعضائها من المسيحيين"، كما ورد في كتاب "محاكمة الحركة العربية في لبنان" صفحة ٤٧. ومن جملة الجمعيات التي أسست في الخارج لدعم الحركة الثورية العربية "المنتدى الأدبي" في الآستانة الذي استمر نحو ست سنوات عاملاً من قلب العاصمة التركية لضمّ طلاب العرب الموجودين فيها الى هذا المنتدى. وقد حكم

على الكثير من قادته بالاعدام او النفي وبينهم عبد الكريم الخليل رئيس النادي، وسيف الدين الخطيب، ورفيق سلوم، وعبد الحميد الزهراوي، وندره ونخله المطران من بعلبك وغيرهم. و"الجمعية الثورية" التي كانت تدعو لتسميم أفكار الجيش العثماني. وكانت آراء جميع هذه الجمعيات تتفق ومبادئ "الحزب اللامركزي" في مصر المعروف بالاتحاد اللبناني الذي اصبح الراعي لجميع حركات التحرر العربية.

وبعد انهزام تركيا في حرب البلقان زاد تعصّب المسلمين والعثمانيين، وروّجت الاخبار "أن وجود النصارى في الممالك العثمانية إنما هو السبب الوحيد لانحطاطهم وانهزامهم.. والعدوّ الألدّ والسبب الاصلي لهذه المصيبة... حتى اصبح النصارى من كل الوجوه هدفاً للغدر والجور والجفاء" (٤٣).

وعلى أثر مؤتمر باريس المنعقد سنة ١٩١٣، تضاربت الاتجاهات والآراء بين العاملين في الحقل السياسي لاستقلال الدول العربية. وقد صرّح عبد الغني العريسي الذي حضر اجتماعاته أنه "اجتماع آراء متضاربة. فانعقد مدة ستة أيام ثم انحلّ...". وقال مختار بيهم فيه: "إننا نحترم الفرنسيين، لكن لا نرضى أن يكونوا رؤساء علينا، بل نرغب معاضدتهم في اصلاح أحوالنا بشرط أن نبقى عثمانيين، وليس السوريون كما قيل لكم، إنهم يفتحون صدورهم لفرانسة...". فاغتاظ المسيحيون من الوفد حسب قول عبد الغني العريسي، بهذا التصريح... . وكتب وزير الخارجية بيشون الى سفرائه وقناصله في البلاد العثمانية يقول: "تحقّق لدينا أن الحركة الاصلاحية قد انقلبت علينا، من تصريح الوفد، ولذلك اظهروا انفسكم انكم تساعدونها لاكتساب قلوب الأهلين، وفي الخفاء إسعوا لقتلها" (٤٤). وهكذا دبّ الخلاف بين المؤتمرين العرب، وراح كل واحد منهم يتهم الآخر بالعمل لصالحه الشخصي، او لصالح دولته بعيداً عن الاهداف العربية المشتركة، ممّا سهّل للعثمانيين ضربهم جميعاً، واعدام احرارهم، فيما كانوا يلهثون على أبواب سفارات الغرب لتنفيذ مخططاتهم المدموغة بالطائفية والمخادعة على حدّ ما قال العريسي.

وقد ساعد الاتراك، والمجلس العرفي على الامساك بمواقف أحرار البلاد

المطالبة بالفرنسيين برفع مظالم الاتراك عن طريق إغراء أمين سرّ السفارة الفرنسية في دمشق، بالصفح عنه، في حال يتسلّم الملفات السرية للمراسلات الموجودة في السفارة، فخُدع وسلّم الاتراك، أهم وثيقة اتهام سمحت لهم بإصدار احكام الشنق واعتقال المطلوبين، وكان ذلك في آذار سنة ١٩١٦.

وصدرت الاحكام حضورياً على كل من: عبد الحميد الزهراوي، شفيق بك المؤيّد العظم، شكري بك العسلي، عبد الغني العريّسي، سيف الدين الخطيب، محمود ومحمد المحمصاني، صالح بك حيدر، عبد الوهاب الانكليزي، رفيق رزق سلوم، عمر حمد، المحامي عارف الشهابي، عبد الكريم الخليل، الشيخ احمد طباره، الامير عبد القادر الجزائري، علي افندي الأرمنازي، حافظ بك السعيد، محمود العجم، نايف افندي كلعو، محمد مسلم عابدين، سعيد افندي الكرمي، سليم الاحمد عبد الهادي، سليم بك الجزائري، أمين لطفي بك، عبد القادر الخرسا، رشدي الشمعة، محمد الشنطي، جرجي حداد، سعيد عقل، بترو باولي، بيطر علي، نوري القاضي، توفيق البساط، جلال البخاري، الاخوين فيليب وفريد الخازن، الخوري يوسف الحايك... وغيرهم (٤٥).

كما حُكم بالاعدام غيابياً على: حقّي ورفيق بك العظم، الشيخ رشيد رضا، داود بركات، فارس نمر، شبلي الشميل، خليل مطران، ابراهيم النجار، جورج عبد المسيح، جبرائيل آصاف، نجيب بك عازوري، الفرد بك عازوري، جورج بحري، الأمير خليل ابو اللمع، خليل بولاد، هنري حبيب بولاد، نجيب بك البستاني، اميل بك البستاني، فيليب شيما، نجيب قطان، نجيب وجورج قريصاتي، جورج رماني، كافل أوه، نجيب عتناجه، الدكتور غرزوزي، نعمة الله غانم، روفائيل غرّه، ميشال بك لطف الله، الدكتور يوسف كحيل، الشيخ يوسف الخازن، جورج خير، رشيد بك خياط، ادمون ملحمه، الدكتور خليل مشاقة، يوسف سمعان صيدناوي، الياس حنين، سليم بك شميل، يوسف حبيب زبابزي، الياس زهار، الفونس زهار، الفونس زينيه، فؤاد الخطيب، قسطنطين يني، حسن حماده، عبد الحفيظ افندي بن محمود الحسن، رزق الله أرقش، سليم ثابت، عزّت العابد، شكري غانم، عزيز علي، وبعض أشخاص آخرين (٤٦)، منهم خير الله خير الله وغيره.

كما حُكم على الكثيرين بالنفي، والسجن المؤبد، او بالسجن لعدة سنوات. وتمّت نبوءة خير الله خير الله الذي قال، إثر تبلّغه حكم الاعدام الغيابي: "لقد حكمتم عليّ بالاعدام، وأنا أحكم على دولتكم بالزوال". إذ لم تعش دولة العثمانيين سوى سنتين فقط بعد هذه الاحكام، إذ استسلمت للحلفاء في العام ١٩١٨، وكانت هذه الأحكام قد صدرت في العام ١٩١٦، فنُفّذ بعضها في ساحة البرج في بيروت، وهي الساحة التي أُطلق عليها إسم "ساحة الشهداء" تخليداً لذكراهم، والقسم الآخر نُفّذ فيه حكم الشنق في ساحة المرجة بدمشق، على دفعات، كان أولها في السادس من إيار، الذي اعتُبر عيداً للشهداء في سوريا ولبنان. وصاحب هذه الملاحقات والاحكام نفسه جمال باشا اغتيل في ايران بعد ذلك بقليل، وارتاحت البلاد من شرّه، وشر الاتراك العثمانيين الذين لم يتركوا في البلاد التي حكموها طوال هذه القرون الأربعة سوى بصمات الظلم والابتزاز والتدمير، ولم يقُم أثرٌ واحد في هذه الامبراطورية الغاشمة رغم اتساعها يدلّ على حضارة حاكم واحد من حكامها.

البطريرك الحويك والامير فيصل

وفي الخامسة صباحاً في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ وقّعت المانيا على صك الاستسلام في عربة سكة حديد. وبعد أن ارتاح البطريرك الحويك من ضغوط جمال باشا السفّاح تعرّض لضغط من نوع اخر، من الأمير فيصل بن الحسين الطامع بضمّ لبنان الى سوريا تحت حكمه، باعتبار "أن لبنان بلد عربي، وهو مستقلّ إدارياً منذ ستين سنة، إستقلالاً يحترمه العرب، حسبما جاء على لسان الامير فيصل في جريدة "العقاب" الدمشقية سنة ١٩٢٠، وليس معقولاً أن يهدّد لبنان اليوم. وقد كفل لكلّ الشعوب حقّ التصرّف بمقدّراتهم، والبتّ في امور بلادهم ولكن لبنان ليس سوى جبل، والجبل بالطبع يريد أن ينبسط على السهل، لذلك ترون أهل لبنان يطلبون أن تُضَمّ الى بلادهم ديارٌ واسعة، ويقولون إنها تؤلّف جزءاً منه، وحدوداً جغرافية له. ولكن السيئة التي تأتيها هذه القضية، والخطأ الذي يرتكبه أتباعها هو أن اللبنانيين يطلبون أن تنضمّ اليهم ديار فيها أقوام غير مسيحية، فيصبحون بهذه العملية أقلية، وهم اليوم أكثرية تؤثّر على هذا الجبل الذي

يثير تضارباً في الآراء لا تُحمد مغبّته. وأرى أن يُحرز هذا الجبل دستوراً يلائم ما يطلبه أهله، دون أن ينفصل عن سوريا، فتكون هذه الجزيرة الصغرى في وسط القطر السوري، وأي شأنٍ لها؟ إن لسوريا الجبل والسهل احتياجات مشتركة لا يسدّها إلاّ الوحدة السورية" (٤٧).

كما صرّح الملك فيصل امام وفد زاره في دمشق: "إن بيروت ثغر سوريا الشام، وبابها، وإنه لا يمكن أن يتخلّى الانسان عن باب بيته. ربما يخاف بعض اللبنانيين من أغلاط الماضي (إشارة الى ظلم الولاة والشروط العمرية)، ونحن نشعر أن خوفهم لا يلامون عليه... ولكن الماضي مضى، ولن يعود ذكره في تاريخ سوريا الحديثة... ولن يكون أدنى فرق بين لبناني ودمشقي، ومسلم ونصراني ودرزي..."(٤٨).

لكن الخوف المسيحي الذي ألمح إليه الملك فيصل، ازداد بعد هذه التصريحات لأنهم يتمسكون باستقلال بلادهم، ويرفضون إلحاقها بأي قطرٍ آخر، وهذا ما دفعهم، او بالأصحّ دفع غالبيتهم وبعض المسلمين القلائل للتشدّد في المطالبة باستقلال البلاد بعد ضمّ المسلوخ منها قديماً، ولا سيما مدن الساحل ومناطق الجنوب والبقاع وعكار. لكنّ الملك فيصل، كان موعوداً من قبل الحلفاء، بإعطائه البلاد السورية، أي لبنان وسوريا وفلسطين والاردن، ليجعلها مملكةً عربيةً تحت حكمه. ولذلك ضمّن بيان تأليف حكومته العربية الاولى برئاسة رضا باشا الركابي في ١٥ تشرين الاول سنة ١٩١٨ هذه المبادئ، وشدّد على أن: "لا فرق بين مسلم ومسيحي وموسوي... فالدولة عربية، ومواطنوها عرب متساوون في الحقوق أيّاً كان دينهم الاسلام، ام المسيحية، ام اليهودية" (٤٩). ورغم أن هذه التصريحات والبيانات تبعث على الارتياح في النفوس القلقة على المصير، إلاّ أنها لا تخرج عن كونها حبراً على ورق، وكثيراً ما انتُهكت عند التطبيق، وخابت الآمال. لذلك أبلغ البطريرك الماروني، المؤيَّد من غالبية الشعب اللبناني، عدم رغبة اللبنانيين بالانضمام الى أية دولة اخرى، قريبة او بعيدة، وهم يسعون لنيل استقلالهم، وتوحيد بلادهم. وعبثاً حاول الرئيس الفرنسي كليمانصو (Clémenceau) إقناع البطريرك بالخطر الذي قد ينجم عن ضمّ عدد كبير من المسلمين الى جبل لبنان، فيؤدي ذلك الى

اختلال في التوازن، وتتحوّل الأكثرية المسيحية القائمة حالياً الى أقلية فيضطرب الوضع وتتغيّر الثوابت الوطنية والرغبة في الاستقلال، وهذا ما أشار اليه الملك فيصل في تصريحه المذكور سابقاً. لكن البطريرك أصرّ على قناعته بأن اللبنانيين بغالبيتهم يصرّون على الاستقلال ولن يتخلّوا عنه، والجبل بدون ثغوره البحرية وسهوله غير قابل للاستمرار وللبقاء. ولم يبق على غبطته إلاّ إقناع مؤتمر باريس المنعقد للنظر في مصير البلدان المحرّرة، فتحمّل المسؤولية بجرأة، وهو إبن الخامسة والسبعين من عمره، وقرّر المضيّ في هذه الدرب التي تعاهد عليها وقادة البلاد، ولن يتراجع مهما كانت الصعاب. فالبطريرك الماروني، كما قال غبطته صاحب رسالة متواصلة، تعود الى زمن البطريرك الاول يوحنا مارون الذي واجه الروم في العام ٦٩٤ للحفاظ على استقلالية البلاد، ورفض التوصيات، فلم يقبل لا سيادة الروم، ولا الفرس، ولا العرب عليه. ومنذ قيام المارونية في هذه البلاد، ورغم الاحتلالات العديدة من صليبية، الى مملوكية، وعثمانية، قد حافظ أبناء هذه البلاد على استقلاليتهم، ولن يفرّط بها أبداً. وإن كان لبنان بحاجة الى مقوّمات بقاء، فهي كامنة في ذاته، ويكفي أن تضمّ اليه مناطقه المسلوخة عنه حتى يصبح أمنع دول الشرق. وهذا ما دفع أكثر من حبرٍ رومانيٍ ليشيد بهذه الروح التي يشكر الله عليها "لأنه أبقى في هذه البلاد شعباً لم تجثُ ركابه لغازٍ..."، مع أن "الأمة المارونية بين الملل الأخرى كالوردة بين الاشواك" حسب أقوال احبار روما في براءاتهم إلى البطاركة.

وقد برز الاتجاه الماروني لإنشاء الوطن اللبناني في رسالة البطريرك الحويك المؤرخة في ٨ كانون الاول سنة ١٩٢٠، وفيها يقول: "نال لبنان العزيز، بفضل الخطة التي تمشّى عليها سلفاؤنا، وخطّطنا لها يوم دخولنا هذا الكرسي البطريركي، استقلاله، وتوسّع نطاقه، وبُعث أمّةً حيّةً سيكون لها شأنٌ، وإن شاء الله بين الأمم الراقية" (٥٠).

وقد رأى المستشرق الروسي قسطنطين بنكوفيتش أنه "إستناداً الى ماضيهم التاريخي، وتفوقهم العددي، يدّعي الموارنة أن جبل لبنان وطنٌ مهم ، وان سيادتهم عليه تكون فوق كل سيادة، وفي سبيل ذلك يحاولون الامساك بناصية الحكم

باستمرار..." (٥١)

في حين يُعتبر المستشرق الفرنسي الذي ترك أكثر من أثر ومؤلّف تاريخي وأثري، الأب لامنس، الداعية الأكبر لإنشاء جمهورية سوريا الكبرى التي تمتدّ من جبال طوروس الى عريش مصر. ومن مؤيّدي هذا الخط أيضاً جورج بيكو.

والبطريرك الحويك يشير الى "أن المسألة حيوية، والمهمّة خطيرة، وهي تشييد البناية الوطنية..." (٥٢). وهذا التشييد صعب لأنه يبنى على أساس متين، على مدماك نظام المتصرفيّة الذي شُيّد على جماجم الموارنة، وبحجارة لحمتها بدمائهم. ومع هذا "أعطى نظام المتصرفيّة الموارنة أرجحية بالنسبة الى غيرهم من الطوائف حسب قول الدكتور ناصيف نصّار في مجلة "المشرق" مع إنه حرمهم من منصب المتصرّف الذي أسند الى أجنبي مسيحي مرتبط مباشرة بالباب العالي... فألغى الامتيازات الاقطاعية، وأعلن مساواة الجميع أمام القانون، وفرض مبدأ انتخاب مشايخ القرى، واعضاء مجلس الادارة، واعتمد قاعدة التمثيل الطائفي... فأعطى الموارنة إدارة أربع مديريات من أصل المديريات السبع التي تتألف منها المتصرفية. وكانت هذه الأرجحية السياسية التي منحهم إياها نظام جبل لبنان إنعكاساً لوزنهم الديموغرافي، والاقتصادي، والثقافي، والتربوي" (٥٣).

لعبة شدّ الحبال بين العروبيين والاسقلاليين

ولا بدّ من الإشارة الى عملية شد الحبال والضغوط العربية على البطريرك الحويك لاقناعه بالانضمام الى الفريق اللبناني المسلم المطالب بالانضمام الى الحكومة الفيصلية العربية. وبالرغم من مفهوم الامير فيصل المتقدّم للعروبة اللاطائفية، ومسارعة فريق كبير من المسيحيين لدعم طروحاته، وقف البطريرك بصلابة الى جانب الفريق المطالب باستقلال لبنان. وراحت تنهال عليه الاتصالات والبرقيات من كل الجهات، والجمعيات الخارجية والمحلية، وكل له رأيه واعتباراته ومواقفه، والبطريرك من جهته يحاول اقناع مراسليه بصوابية موقفه، وتوحيد الشعب تجاه مطلب الاستقلال وتوحيد البلاد. وقد وصلته برقية من رئيس الحكومة العربية في سوريا الأمير سعيد الجزائري، تدعو لانشاء حكومة عربية في لبنان. كما

وصلت منه برقية اخرى الى عمر الداعوق رئيس بلدية بيروت. وفي الوقت الذي كان فيه البطريرك يضغط لنيل الاستقلال ولو تحت الحماية الفرنسية، كان الانكليز يضغطون عليه لقبول الانضمام الى سوريا. كما راحت القوى الفاعلة في سوريا، وعلى رأسها الملك فيصل، تضغط أيضاً لإلحاق لبنان بسوريا. وعلى اثر ذلك تخلّى إسماعيل حقّي بك عن السلطة في ٣٠ ايلول سنة ١٩١٨ لرئيس بلدية بيروت عمر الداعوق. وأرسل الملك فيصل "شكري الايوبي مصحوباً بمئة نفر مسلّحين بثمانية بواريد"، وقام بتشكيل "حكومة عربية هاشمية" في لبنان برئاسة حبيب باشا السعد، رئيس مجلس ادارة متصرفية جبل لبنان. كما أرسل نوري السعيد، الزعيم العراقي "برقية الى عمر الداعوق طالباً منه رفع العلم العربي على المباني الرسمية فوراً، وهو العلم الحجازي". اما الجنرال اللنبي، قائد الحلفاء، الانكليزي، فقد أوعز الى مخابراته كي يُنزلوا هذه الأعلام، واعداً بالانزال البحري فوراً لاستلام زمام الأمور. وهذا ما دفع بالامير فيصل لاستدعاء شكري الايوبي وجنوده الى دمشق منعاً للتصادم (٥٤). وكانت الحكومة العربية الهاشمية التي شكّلها الملك فيصل برئاسة حبيب باشا السعد، قد أقسمت يمين الولاء للملك فيصل والشريف حسين بن علي امير مكة والده، في ٧ تشرين الاول سنة ١٩١٨ في سراي بعبدا الذي رُفع العلم العربي المذكور فوقه. وفي اليوم التالي وضع جنود الجنرال اللنبي الفصل الأخير لمسرحية بعبدا، بانزال العلم العربي، ورُفع العلم اللبناني مكانه، في الوقت الذي كان هذا الجنرال ودولته يعملان لصالح الأمير فيصل سابقاً، وربّما غيّر موقفه بعدما لمس النوايا الاستقلالية للملك فيصل.

وفي اليوم التالي قابل وفد الحكومة الفرنسية مسيو كولوندر (Colondre) والحاكم العسكري الكولوني بياباب (Piapape) البطريرك الماروني، وتمّ الاتفاق على تكليف مجلس الادارة باستلام الحكم في لبنان ريثما تقرّر دول الحلفاء المجتمعة في سان ريمو بإيطاليا مصير الدول المحرّرة.

ونظراً لاشتداد الجوع في البلاد بسبب الحرب، والجراد، واقفال ابواب البحر، اخذت المساعدات تصل الى اللبنانيين من المهاجرين عن طريق جزيرة ارواد التي كان يحكمها بعد احتلالها من الحلفاء المسيو ترابو، بواسطة الخوري بولس

عقل قبل أن يصير اسقفاً، كما أشرنا سابقاً. ورفع النداء الى فرنسا من قبل الفريق المطالب باستقلال لبنان، وعلى راسه البطريرك. وابتدأ الصراع بين فريقين أحدهما مسيحي بأكثريته الساحقة يطالب باستقلال لبنان، والثاني مسلم بأكثريته الساحقة يطالب بانضمام لبنان الى سوريا، وإنشاء دولة عربية موحّدة برئاسة الأمير فيصل بن حسين شريف مكّة. وللمطران يوسف دريان في تلك الحقبة قول مأثور جاء فيه: "إن موتنا في ظلّ صخورنا، خيرٌ لنا من الانضمام الى دمشق". اما البطريرك الحويك، بما عُرف عنه من حكمةٍ وبُعد نظر، فقد اعطى تحرّكه طابعاً رسمياً، إذ اجتمع بمجلس الادارة وتمّ التفاهم بين الطرفين على العمل لاستعادة وحدة البلاد، واعطائها استقلالها وسيادتها، ولو بمساعدة الفرنسيين. ونظراً لاعتدال موقفه فُوّض من معظم القيادات اللبنانية لقيادة هذا التحرك. ولما كان غبطته في الخامسة والسبعين من عمره، فقد تمنّى أن يقوم مجلس الادارة بالسفر الى باريس لتقديم هذه المطالب.

الوفود اللبنانية الى باريس

١ ـ الوفد الاول:

قام الوفد الأول في ١٥ شباط سنة ١٩١٩ بزيارةٍ الى باريس لتقديم المطالبة اللبنانية التي تتلخص بالآتي:

١ ـ منح لبنان استقلاله.

٢ ـ ضمّ الاقضية الاربعة المسلوخة عن الجبل الى لبنان، وهي: مرجعيون، حاصبيا، راشيا، وبعلبك، بالاضافة الى المدن الساحلية والبقاع والجنوب وعكار.

٣ ـ مساعدة فرنسا لتحقيق ذلك الاستقلال.

وكان الوفد يضم داود عمون رئيساً، محمود جنبلاط، نجيب عبد الملك، الاسقف عبد الله الخوري، أميل إدّه، ابراهيم ابو خاطر، عبد الحليم الحجار، وتامر حماده. وقد حمل الوفد معه قراراً موقّعاً من جميع اعضاء مجلس الادارة في ٢٠

ايار سنة ١٩١٩ باستقلال لبنان، وتفويضاً للوفد بالمطالبة بتحقيق هذا "الحقّ المقدّس". قدّم أعضاء هذا الوفد تقريراً، وأوصلوا رأي اللبنانيين بغالبيتهم الساحقة، المطالبة بالاستقلال، وعادوا الى البلاد.

٢ ـ الوفد الثاني:

اما الوفد الثاني، فقد تشكّل برئاسة البطريرك الياس الحويك، وعضوية المطران مبارك اسقف بيروت، ومطران حماه النائب البطريركي بطرس الفغالي، وامين سرّ الوفد شقيق البطريرك، لاون الحويك، العلماني الوحيد في الوفد. ثم انضمّ الى الوفد لاحقاً اسقف زحله للروم الكاثوليك المطران مغبغب. كما ارسل البطريرك المطران شكر الله خوري المقيم في روما لزيارة الولايات المتحدة، واميركا الجنوبية لشرح الموقف اللبناني، ولتحريك المغتربين، ورؤساء تلك الدول للمساعدة في توسيع حدود لبنان، ومنحه الاستقلال تحت الحماية الفرنسية. وبوصول الوفد الى باريس في تموز سنة ١٩١٩ أصدر مجلس الادارة قراراً بتكليف البطريرك الماروني بتمثيل لبنان رسمياً. وقد عرض الوفد مطالبه أمام مؤتمر الصلح في ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩١٩. وكان البطريرك إبن ستة وسبعين عاماً، فحمل شيخوخته، ومضى مسلّحاً بتفويض من معظم قيادات لبنان، نظراً للعلاقات التاريخية بين البطريركية وفرنسا، للمطالبة بتحرير البلاد وتوحيدها وإعطائها السيادة والاستقلال. ولم يكتفِ البطريرك بزيارة باريس، بل عرّج على روما، والآستانة شارحاً أهداف تحرّكه طالباً الدعم. ثم عاد بوعدٍ جازم من القيادات الفرنسية بإعلان دولة لبنان الكبير المستقلة(٥٥). وتركّزت مطالب البطريرك في مذكراته الى مؤتمر الصلح في أربع نقاط:

١ ـ الاعتراف باستقلال لبنان.

٢ ـ إعادته الى حدوده الطبيعية بضم البقاع وعكار والجنوب والمدن الساحلية إليه.

٣ ـ منحه المساعدة لتعويض المتضررين ما خسروه في الحرب، وإعادة تعمير البلاد.

٤ ـ الانتداب الفرنسي عليه، إذا كان لا بدّ من الانتداب.

وردّ رئيس وزراء فرنسا كليمانصو على البطريرك واعداً في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩١٩ "بتحقيق أماني هذا الشعب الباسل". وعند عودة البطريرك، كانت أخبار نجاحه في مسعاه قد سبقته الى البلاد، فزحفت الجماهير لاستقباله، وهي تثني على نجاح "بطريرك لبنان" في مسعاه.

٣ ـ الوفد الثالث:

وطال انتظار اللبنانيين للفرج، وصدور القرارات، بشأن بلدهم، عن مؤتمر الصلح، في حين كانت تتواتر الأخبار حول نية الأمير فيصل التي أفصح عنها مراراً، وطالب بها جهراً في المؤتمر المذكور، وهي تقضي بضمّ لبنان الى سوريا، فتقرّر إرسال وفد ثالث للوقوف على حقيقة ما يجري في هذا المؤتمر، ودعم الموقف اللبناني المطالب بالاستقلال. وضمّ الوفد كل من آميل إده والشيخ يوسف الجميّل عن الموارنة، والفرد سرسق رئيس تجمّع مسيحيي بيروت عن الارثوذكس، وقد اعتذر عن إتمام مهمّته لأسباب شخصية، وكامل بك الاسعد ممثّل الشيعة في جبل عامل الذي فوّض المطران عبد الله الخوري خطياً لتمثيله لأسباب صحية، بتاريخ ٥ شباط سنة ١٩٢٠، ولكي يتابع "باسمه وباسم طائفته الالتماس لربط أنحاء الجبل المذكور في لبنان الكبير، والاشتراك بكافة امتيازاته المخصوصة تحت حماية فرنسا، ممثّلاً إيانا بكافة المراجعات المطلوبة" (٥٦). كما شارك في الوفد المذكور الأمير توفيق إرسلان ممثّلاً الدروز. ولم يمثّل السنيون في الوفد، باعتبار أكثريتهم الساحقة كانت تطالب بانضمام لبنان الى سوريا تحت راية الأمير فيصل. ووصل الوفد الى فرنسا. وباشر نشاطه في ١١ شباط سنة ١٩٢٠. وقد فوّض مجلس الادارة هذا الوفد بتمثيله رسمياً بقرار يحمل الرقم ١٦٠ تاريخ ٢٨ شباط سنة ١٩٢٠.

وحاول الامير فيصل عرقلة هذا الوفد بدعوة المؤتمر السوري لعقد اجتماع في دمشق حضره بعض اللبنانيين لدعم موقفه، وتأييده في مطلبه بتوحيد لبنان وسوريا، ومعارضة إستقلال لبنان الذي يطالب به اللبنانيون عامةً.

وانهالت البرقيات من الخارج دعماً للمطالب اللبنانية، ولا سيما من قبل

الرابطة اللبنانية في باريس، والموجِّه السياسي فيها المفكر خير الله خير الله، ومن الاتحاد اللبناني في مصر الذي يرأسه المحامي يوسف السوداء، ومن نعوم مكرزل رئيس جمعية "النهضة النيويوركية"، وغيرهم من مهاجريّ الاميركيتين، بالاضافة الى نداءات موجّهة الى القادة الفرنسيين من معظم القيادات ورجال الدين اللبنانيين، للوفاء بوعودهم التي التزموا بها أمام البطريرك، وفي تصريحاتهم المتواصلة. وتمّ توقيع عرائض جماعية من شيعة جبل عامل والاقضية الاربعة، ومعظم المناطق اللبنانية، مسيحيين ودروزاً، وخاصةً من سكان المدن التي لم تكن داخلة في متصرفية جبل لبنان، ومن بعض السنيّين، دعماً للمطالب الوطنية الرامية الى استقلال لبنان وتوحيده. ولما كانت فرنسا هي إحدى دول القرار، فقد اتُّفق على أن تضع لبنان تحت حمايتها، عملاً بإعلان الحلفاء الذي يتعهّد بتدريب البلدان المحتلّة على الممارسة الديمقراطية، وحكم نفسها، ومنحها الاستقلال. كما كان الرئيس الاميركي ولسن (Wilson) ، قد أصدر هو الآخر منشوراً يعد فيه البلدان المحتلة بحرية تقرير مصيرها بنفسها.

إعلان الامير فيصل نفسه ملكاً على سوريا ولبنان وفلسطين

وفي الثامن من اذار سنة ١٩٢٠ أعلن الامير فيصل نفسه ملكاً على لبنان وسوريا وفلسطين، من طرف واحد، فقامت مظاهرات الاحتجاج في مختلف أنحاء البلاد. وعُقد اجتماع في بعبدا في ٢٢ اذار سنة ١٩٢٠، قرّر فيه المجتمعون رفض قرار الملك فيصل، وتأييد استقلال لبنان. وسُمعت آنذاك اصوات مغالية في الجانب المسيحي تهدّد بضمّ لبنان الى فرنسا، والبعض دعا لقيام الوطن الفينيقي المستقلّ. في حين قابل هذه الاحداث، اصوات اخرى من الفريق المسلم السنّي وبعض المسيحيين، تدعو لإعلان الوحدة الفورية الكاملة مع سوريا. وكان الموقف الدرزي المستجدّ يؤيِّد بقوة ويتشبث "بالاولوية المطلقة للقاعدة الجبلية"، وهم جداً متمسكون "باستقلاليتهم الذاتية"، وفي الوقت نفسه يعتبرون نفوسهم "جزءاً من الاكثرية في محيطهم الاوسع"(٥٧).

اما الموقف الماروني المواجه، فكان منذ "إعلان دولة لبنان الكبير"، وما رافقه من مخاض عسير يهدّد الطرف الآخر باللجوء الى "القسمة". وكان المفكر ميشال

شيحا قد تحدّث عن "فسيفساء الاقليات"، وسبقه الى التعبير عنها المستشرق الأب لامنس الذي وصفها "بتعددية الحضارات" او "تعايش الطوائف"، وهي بمثابة سلاح احتياطي يرفعه هذا الطرف بوجه الآخرين كلّما هددوا بسلاح "العروبة" و"الاسلام".

اما النصارى، غير الموارنة، وفي مقدّمهم الارثوذكس، فكانوا حسب المؤرخ بيضون "طوال أحقاب مديدة أوثق اشتراكاً من الموارنة في مصائر الدولة الاسلامية، واوفر تواجداً من هؤلاء في المحيط الاقليمي، أي أكثر "مشرقية" على وجه الاجمال. وهم كانوا أيضاً ينظرون الى العرب نظرةً ملؤها حذرٌ "مقدّس". ونُلفيهم اليوم موزّعين بين بدائل عدة: بين القومية السورية، والعربية، والعلمانية ذات المنحى الاشتراكي، والانخراط في جبهة مع الموارنة للدفاع عن النصارى... من هنا سعادة (انطون - مؤسس الحزب القومي السوري) هو أهمّ منظّر للقومية في هذه الرقعة من العالم... ومن هنا إن رومياً آخر، إلاّ أنه سوري يدعى ميشال عفلق، وجد مناسباً تكييف الفكر السعادي بالعروبة... من هنا أيضاً إن روميّاً ثالثاً إسمه جورج حبش، فلسطيني الولادة، أسس في مطلع الخمسينات آخر هذه الحركات القومية الثلاث..." (٥٨).

وعد بلفور

وفي هذا الوقت بالذات، كانت الحركة الصهيونية العالمية تضغط هي الأخرى، بعد إعلان وزير خارجية انكلترا بلفور سنة ١٩٢٠ بوجوب إعطاء يهود العالم دولةً في فلسطين، لتوسيع حدود فلسطين من شمالي الليطاني الى ضواحي صيدا وجبل حرمون للإستفادة من الثروة المائية التي من أجلها احتلّت إسرائيل سنة ١٩٨٢ جزءاً من لبنان ووصل الى مشارف بيروت، ثم عادت فتخلّت عن القسم الكبير منه، وابقت على القسم الواقع بين الليطاني وحدود اسرائيل عملاً بالهدف الستراتيجي للحركة الصهيونية المذكورة. وقد قدّمت هذه المنظمة مذكّرةً الى مؤتمر الصلح في ٣ شباط سنة ١٩١٩ بهذا الخصوص (٥٩).

وقد حاول الزعيم اليهودي دافيد بن غوريون، والعالم اليهودي وايزمن، زعيما

هذه المنظمة العالمية إقناع البطريرك الحويك بالتنازل عن الجنوب لصالح فلسطين فرفض طلبهما رغم وعودهما بالمساعدات المالية لتطوير لبنان (٦٠).

وقد أدلى الاميركيون بدلوهم، والّفوا لجنة عرفت باسم كينغ ـ كراين نسبة الى المندوبَين المكلّفَين بهـا، وقـد جـالت في المناطق اللبنانيـة واسـتـفـتت المواطنين، وقدّمت تقريرها الى مؤتمر الصلح موصيةً:

١ ـ " بأهمـيـة وصـاية دولة أو أكثر على سـورية المجـزّأة او الموحّدة، شـرط الا تأتي كدولة مستعمرة".

٢ ـ يجب أن تكون الوصـاية مـحـدودة ومنتـجـة على صـعـيـد تنمـيـة البـلاد اقتصادياً وثقافياً.

٣ ـ ضرورة تعليم الشعب ممارسة الديمقراطية والحكم الذاتي.

٤ ـ إطلاق الحـريات الدينيـة، واعطاء حق الحكم الذاتي والادارة المحليـة للسوريين.

٥ ـ واخيراً أجمعت اللجنة بالمحافظة على وحدة سوريا وعدم "نسيان الأماني الطبيعية في المناطق التي تشبه لبنان" الذي له نوع من الاستقلال. وتكون الوحدة أصحّ وامتن إذا أُعطي لبنان، وما شاكله، نوعاً واسعاً من الاستقلال الاداري"(٦١).

اجتماع سايكس بيكو

وكانت الدول المنتصرة في الحرب، والمعروفة بدول الحلفاء قد اجتمعت في ١٦ ايار سنة ١٩١٦، وشكّلت لجنتين احـداهمـا يرأسـهـا جـورج بيكو عن الجـانب الفرنسي، ولجنة انكليزية يرأسـها مارك سايكس، لدراسة مصير الدول المحرّرة. وبعد التداول تقرّر تقسيم البلاد السورية والعراقية، بحيث يخضع لبنان وسوريا للانتداب الفرنسي، والعراق والاردن وفلسطين ومصر للانتداب الانكليزي وعُرفت هذه القرارات "بمعاهدة سايكس بيكو".

مواقف اللبنانيين

وإزاء هذا القلق المتزايد على المصير، أخذ اللبنانيون يعقدون الاجتماعات للتدارس والتشاور في مستقبل بلادهم. وكانوا منقسمين إلى ثلاثة تيارات:

١ ـ تيار أول يطالب بتوحيد المناطق اللبنانية التالية: جبل لبنان والمدن الساحلية، والجنوب والبقاع وعكار، وجعلها وطناً لبنانياً كبيراً مستقلاً. ويضم هذا التيار معظم المسيحيين، والشيعة والدروز. ويطالب بوصاية فرنسا عليه.

٢ ـ تيّار ثانٍ يريد "لبنان الكبير" لكن بدون وصاية أحد: ويضمّ بعض المثقفين اللبنانيين المقيمين في الخارج بين مصر وباريس ونيويورك والمناطق التي ينتمون إليها.

٣ ـ التيار الثالث: ويطالب بضم لبنان الى سوريا، وجعلهما إمارة عربية تحت حكم الامير فيصل بن حسين شريف مكة، وهم السُنّة بأكثريتهم مع اقلية من بقية الطوائف.

اما الدول الكبرى فكانت ادوارها مختلفة. ففي حين شجّع الفرنسيون حلفاءهم الموارنة على طلب الاستقلال تحت وصاية فرنسا، شجّع الانكليز التيار العروبي الداعي لوحدة سوريا ولبنان. ولم تكن فرنسا في البداية تعارض ضم سوريا الى لبنان تحت وصايتها، لكنها عدلت عن هذا الرأي بضغط من الموارنة خاصة والمسيحيين عموماً.

لذلك رأى البطريرك الماروني الحويك أن القاسم المشترك بين اللبنانيين هو الاستقلال تحت الوصاية الفرنسية المؤقتة، فحمل لواء هذه الدعوة الى مؤتمر الصلح في باريس. وبعد سنين من الأخذ والردّ، والاقتراحات المتناقضة صدر القرار بإعلان دولة لبنان الكبير المستقلّ تحت الانتداب الفرنسي.

اعلان دولة لبنان الكبير

كان الجنرال اللنبي الانكليزي، قائد الحلفاء في سوريا ولبنان، يدعم بشدّة حكومة الأمير فيصل في البداية. وكانت هذه الحكومة قد استمرت سنتين من العام

١٩١٨ الى العام ١٩٢٠. وراح يشجّعها على رفض قبول دمج الأقضية الاربعة بجبل لبنان، وأبقائها تحت حكمها المباشر رغم العرائض التي دبّجها مواطنو هذه الأقضية، والتي تطالب بالانضمام الى لبنان، وبينها عرائض من العام ١٩١٣ نظّمها أهالي بعلبك وعلى رأسهم آل حيدر الشيعة، ونخله مطران المسيحيين، وغيرهم ممن حكم عليهم الاتراك بالاعدام. وفي العام ١٩١٨ أرسل سكان هذه الأقضية عرائض مع وفد مجلس الادارة الاول الى مؤتمر الصلح. وأمام البعثة الاميركية المعروفة باسم "كينغ - كراين"، اعلنوا رغبتهم في عرائض خطية رفعت الى مديرية الشؤون الخارجية الفرنسية في ٧ ايار و٧ حزيران من العام المذكور. وفي إبّان حكم الجنرال غورو لهذه المنطقة في العام ١٩١٨ رفع الجنرال المذكور برقيةً بهذا المعنى كلّفه بإيصالها الى المراجع المختصة ابناء هذه الأقضية لضمّ مناطقهم الى لبنان. وفي تموز سنة ١٩١٩ رفع سكان الاقضية الاربعة (عكار - بعلبك والهرمل - البقاع الغربي - ومرجعيون) عرائض إجماعية بهذا الخصوص، وكانت سبباً لهجوم عليها قام به العُربان، ولا سيما في مرجعيون التي هُجّرت خمسون قرية من قراها بكاملها [٦٢]. وهذا ما دفع بشكري غانم للتراجع عن موقفه بتأييد ضم لبنان الى سوريا، يعاونه جرجي طراد مندوب البرازيل، وايوب تابت مندوب الولايات المتحدة، وجورج سمنة مؤرّخ تلك الاحداث. وقد اجتمعوا بالنائب الفرنسي (Serail) المؤيّد للمطالب اللبنانية، والداعم لها، ولموقف الوفد الثالث الموجود في فرنسا، ورئيس الوزراء الفرنسي ميلران (Millerand)، والسفير الفرنسي في لندن مسيو كامبون (Cambon) صديق البطريرك الحويك "مطالبين الجيش الفرنسي الاسراع في احتلال المنطقة الزرقاء بما فيها البقاع وبعلبك وحاصبيا وراشيا" [٦٣]. فهبّ الجنرال غورو، ونفّذ اوامر بلاده باحتلال هذه المناطق لتحقيق أمنية ابنائها بالانضمام الى لبنان. وكان الجنرال بوفور دوتبول قد رسم خريطة لبنان التاريخية الموحّدة، وأشار باللون الأزرق الى هذه المنطقة، وهي الخريطة التي تبنّاها اللبنانيون، في مجلس الادارة، الى الوفد الاول والثاني والثالث، وحملها البطريرك الحويك الى الكرسي الرسولي، فوقّع عليها الحبر الاعظم مباركاً.

وفي الرابع والعشرين من شهر آب سنة ١٩٢٠ أبلغ رئيس وزراء فرنسا

ميلران المطران عبد الله خوري رئيس الوفد اللبناني الثالث الى مؤتمر الصلح الذي انتهى بإقرار إنشاء لجنة كينغ - كراين لتقصّي الحقائق، ولم يشارك فيها إلاّ الاميركيون، قرار فرنسا بتوحيد لبنان، ومنحه الرئيس الفرنسي وسام جوقة الشرف الفرنسية تقديراً لجهوده. فعاد الوفد معرِّجاً في طريق العودة على روما ليطمئن قداسة الحبر الاعظم بنوا الخامس عشر على تحقيق أماني اللبنانيين بالاستقلال والوحدة، فسجّل قداسته على خريطة لبنان الكبير الجديد التي حملها إليه المطران خوري الكلمة التالية: "عشية تحقيق أماني أبنائنا الاعزاء اللبنانيين، نحبّ أن نهنّئهم، ونمنحهم بقلبٍ كبير البركة الرسولية في ٢٧ آب سنة ١٩٢٠".

وفي ٣١ آب سنة ١٩٢٠ أصدر الجنرال غورو، الحاكم الفرنسي لسوريا ولبنان، قراراً يحمل الرقم ٣١٨ ينصّ على إلحاق بيروت وطرابلس والاقضية الاربعة بلبنان المستقلّ الكبير تحت الحماية الفرنسية.

وقد نصّ نظام "لبنان الكبير" الجديد على تشكيل مجلس اداري يعاون الانتداب الفرنسي من خمسة عشر عضواً يمثّلون الشعب اللبناني على الوجه التالي: موارنة ستة - ارثوذكس ثلاثة - كاثوليكي واحد. وسُنّة إثنان - شيعة إثنان، ودرزي واحد. وقد وُزّعوا جغرافياً كما يلي:

بيروت: ارثوذكسيان وماروني وسنّي. طرابلس سنّي واحد. متصرفية لبنان الجنوبي ماروني وشيعي ودرزي. ومتصرفيّة جبل لبنان، ثلاثة موارنة وشيعي وكاثوليكي.

وقد قامت قيامة غالبية المسلمين الرافضين الانفصال عن سوريا، ورفضوا الاعتراف بالكيان الجديد. وقد علّق الكاتب الفرنسي بوبلان على ذلك بقوله: "إن إقامة لبنان الكبير كان حاجزاً في وجه التيار العروبي الجارف، والخطر الاسلامي. وإن الانتداب الفرنسي فُرض للحيلولة دون وقوع افظع حرب دينية ضد النصارى"(٦٤).

اما الكاتب برك فقد اعتبر "أن الفرنسيين أقاموا دولة لبنان كنوع من التفسير الاقليمي لولاء النصارى التقليدي لفرنسا وخاصة الموارنة منهم" (٦٥).

والقى الفرنسيون القبض على اعضاء مجلس الادارة اللبناني، بينما كانوا في ضهر البيدر، في طريقهم الى دمشق مساء ١٠ تموزسنة ١٩٢٠، واتهموهم بقبض رشوة من الامير فيصل للقيام بمسعى يؤيّد موقفه من القضية اللبنانية، قيمتها ١٥٠٠ ليرة ذهبية لكل منهم، وابلغوا البطريرك بالموضوع. فاجتمع غبطته مع الجنرال غورو الذي نصحه بارسال برقية استنكار الى المسؤولين الفرنسيين، لا سيما وشقيقه في عداد الوفد مما يشوّه موقفه الوطني، ففعل البطريرك، ومثله رئيس مجلس الادارة حبيب باشا السعد الذي أنكر معرفته بنوايا المجتمعين المعتقلين، واسقف بيروت المطران مبارك. ثم حلّ غورو مجلس الادارة، ونفى المعتقلين الى فرنسا، وعيّن مجلساً تمثيلياً مكانهم. وتتابعت عرائض الاستنكار بعضها لتوقيفهم، والبعض الآخر والأكثر عدداً استنكاراً لعملهم المشبوه. و"الصوت الوحيد الذي دافع عنهم (في فرنسا)، والقول للدكتور حكمت الحداد في كتابه "لبنان الكبير" كان صوت خير الله خيرالله باسم "اللجنة اللبنانية في المهجر"، ثم عاد فغيّر موقفه بعد ٣١ آب سنة ١٩٢٠ إثر إعلان دولة لبنان الكبير، ويوسف السودا..." (٦٦). ونجح خير الله في الحصول على العفو عنهم. وتبعه في موقفه الواضح لجهة المطالبة باستقلال لبنان التام الناجز، شكري غانم الذي كان يسير في الخطّ الفيصلي السوري. وهذه المحاولة من قبل اعضاء مجلس الادارة، عجّلت باتخاذ القرار الفرنسي باحتلال المناطق الأربع وضمّها الى لبنان الجديد. هذا بالإضافة الى محاولة بعض اللبنانيين المغالين في عروبتهم بالانضمام الى الجيش العربي الذي حارب في ميسلون ضدّ الفرنسيين في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٠ وهي المعركة التي عجّلت هي الاخرى باعلان انتداب الانكليز على فلسطين والاردن والعراق في ٥ نيسان سنة ١٩٢٠، وكان القصد منها منع الفرنسيين والانكليز من تنفيذ توصيات معاهدة سايكس بيكو التي تقرر فيها اقتسام هذه المنطقة بين الانكليز والفرنسيين بحيث تكون حصة فرنسا الانتداب على لبنان وسوريا، وحصة انكلترا الانتداب على الاردن وفلسطين والعراق. وقد نُفّذ هذا القرار بعدما تُرك للملك فيصل الذي وعده الحلفاء بإمارة عربية تشمل سوريا ولبنان والاردن وفلسطين، دولة العراق وحدها ليحكمها تحت وصاية الانكليز.

وهكذا عاد فتمتّع لبنان، بوحدته، وضُمّت اليه حدوده التاريخية المعروفة من الناقورة الى النهر الكبير، ومن البحر الى قمم السلسلة الشرقية. وباحتلال "دمشق ظهر عهد جديد من النظام والحرية اخيراً لهذا الشعب السوري الذي تألم كثيراً"، حسبما اشار جورج سمنة في كتابه "سوريا".(٦٧). واصبحت بيروت عاصمة "لبنان الكبير" ابتداءً من ايلول سنة ١٩٢٠.

استراحة البطريرك الحويك القائد

وهكذا ارتاحت نفس البطريرك الحويك الشيخ الذي حمل الهمّ اللبناني الى المحافل الدولية مطالباً بسيادة بلاده على أرضها كلّها، فنجح في مسعاه رغم الضغوط العربية التي تعرّض لها لثنيه عن هدفه. وتوقف قلبه الكبير عن الخفقان بعدما وجّه منشوره الأخير الذي يحمل عنوان "محبة الوطن" في ليلة عيد ميلاد العام ١٩٣١، فشيّع الى مثواه الأخير بما يليق بالرجال العظام امثاله. ودُفن في بكركي. ثم نُقل جثمانه الى دير راهبات العائلة المقدّسة المركزي في عبرين، ليرقد بسلام في حضن العائلة المقدّسة التي كان له فضل تأسيسها، ويقربه تمثاله المهيب، من صنع يدي إبن شقيقه النحّات يوسف الحويك، إحياءً لذكرى عظيم، كان وراء ولادة "لبنان كبير". وكان اللبنانيون قد أحيوا يوبيله الفضي باحتفال كبير يوم ٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٣، كما احتفلوا في ايلول سنة ١٩٩٥ بإحياء اليوبيل الماسي لاعلان دولة لبنان الكبير، بحضور البطريرك الماروني صفير، ورئيس جمهوريتهم، ورئيس مجلسهم النيابي، ورئيس وزرائهم، وحشد كبير من الشخصيات، والشعب الذي لن ينسى فضل البطريرك الكبير على الشعب اللبناني العظيم، والوطن الكبير.

٢- عهد الانتداب وبناء الدولة اللبنانية

بناء دولة الاستقلال والدور الماروني

بعد إعلان دولة "لبنان الكبير" في اول أيلول سنة ١٩٢٠، تحقّق الحلم الذي راود الموارنة منذ عهد بطريركهم الاول يوحنا مارون، وخلفائه البطاركة الاوائل، باعتبارهم "مقدّمي لبنان" وخلفاء القديس بطرس على "كرسي إنطاكية وسائر المشرق" المسؤولين عن سلامة الرعايا المسيحيين في بلاد المشرق. وعلى هذا الاساس، كانت وما تزال تقصد مقرّاتهم وفود المؤمنين، وقوافل الممثلين والسفراء وكبار رجال الدين والدولة، من مختلف الدول والشعوب. ولم يشهد لبنان مرحلةً هُمّش فيها دور بطريرك الموارنة إلاّ إبّان الحرب الأهلية الأخيرة، مع أنه يوم استقلّ لبنان، وضع ميثاقه الوطني نخبة من رجالاته بالاتفاق مع البطريرك الماروني.

واخذ البحث، منذ اليوم الاول لانتداب فرنسا على لبنان، حول موعد إعطاء لبنان استقلاله، والموقف الفرنسي كان يكتفي بالوعود، فيما اللبنانيون يتحاورون، ويعقدون المؤتمرات غير موحّدي الصفوف، يتنازعهم تيّاران احدهما فرنسي الميول والثاني سوريّ الميول. فالمسلمون بأكثريتهم الساحقة يقفون مع دمج لبنان بسوريا، والمسيحيون بأكثريتهم الساحقة يطالبون باستقلال لبنان عن سوريا تحت الانتداب الفرنسي.

حكام لبنان في بداية الدخول الفرنسي الى لبنان

عُيّن حسين الاحدب متصرّفاً على طرابلس، وجبران النحاس متصرّفاً على

زغرتا، وكان عزمي بك مدير شرطة الآستانة من العام ١٩٠٤ الى العام ١٩١٤. ثم نقل والياً الى بيروت، وخلفه على ولاية طرابلس رشدي بك طليع. وفي كانون الثاني سنة ١٩١٧ الغى جمال باشا نظام المتصرفية، وجعل لبنان تحت الحكم العثماني المباشر، وهذا ما حلم به العثمانيون طويلاً. ثم أقال منيف بك، وعيّن اسماعيل حقي بك. ثم أقاله وعيّن ممتاز بك في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٨، ودام حكمه شهرين فقط، إذ استسلمت المانيا في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ في سكة حديد في جزيرة مودروس بواسطة ممثلها الجنرال أرزبرجر الذي قال وهو يوقع صك الاستسلام "إن امّةً تعدادها سبعين مليوناً تعاني الألم، لكنها لا تموت"، فردّ الجنرال فوش على هذا التحدّي بابتسامة وقال:"Très bien".

دخل العالم في مرحلة مفاوضات لتقرير الانتداب. وكان الجنرال اللنبي قائد جيوش الحلفاء في هذا الوقت قد دخل لبنان في ايلول سنة ١٩١٨. فتراجع عنه العثمانيون تاركين الحكم لحكومة شكري الايوبي العربية التي رفعت العلم العربي، كما أشرنا سابقاً، على السراي والدور الرسمية في بيروت والمناطق. وعُيّن عمر الداعوق حاكماً على بيروت، وحبيب باشا السعد رئيس مجلس الادارة السابق، حاكماً على جبل لبنان فاقسم اليمين امام الأمير فيصل. وأصبحت بيروت عاصمة البلاد الممتدة من الناقورة الى كيليكيا وسُمّيت المنطقة الساحلية. كما جُعلت المنطقة الداخلية من لبنان وسوريا تتبع دمشق. ولما دخل الفرنسيون الى لبنان انسحب شكري الايوبي الى دمشق، وعيّن الفرنسيون القومندان سيشيه حاكماً إدارياً على جبل لبنان. كما عُيّن الكولونيل نياجرو حاكماً على بيروت باعتبارها عاصمة المنطقة الساحلية الغربية. بينما استلم جورج بيكو، العضو الفرنسي في لجنة سايكس - بيكو التي اقرت نظام الانتداب، مهمّة المفوّض السامي يعاونه المسيو كولندر (Coulondre) ، والكابتن دام المحرّك الكلي للسياسة الفرنسية في لبنان. كما عُيّن آميل إده مستشاراً سياسياً مطلق الصلاحية للمفوّض السامي المذكور، وحسين الاحدب متصرّفاً على طرابلس، وجبران النحاس متصرّفاً على زغرتا، كما أشرنا سابقاً. وأول من عاد ببذلة ضابط فرنسي من مصر الى لبنان هو آميل إدّه الذي عيّن مستشاراً سياسياً للكابتن الفرنسي دام في تشرين الاول سنة

١٩١٨(١).

وراح اللبنانيون يبحثون عن نظام جديد، فيما هم ينقسمون الى تيار قومي عربي يضم ٨٠ ٪ من المسلمين و١٠٪ من المسيحيين. وتيار قومي لبناني يضم ٨٠٪ من المسيحيين و١٠٪ من المسلمين. وتيار ثالث صغير لا يتعدّى العشرة بالمئة يطالب بالاتحاد مع فرنسا، ويتألّف في غالبيته من المسيحيين المتحمّسين مع فرنسا. وهذا التشرذم ادّى الى نشوء حالة "طائفية سياسية" جامحة لم تعرف البلاد مثيلاً لها في تاريخها.

صك الانتداب

ولم يطل الأمر حتى طلع الدخان الاسود من مداخن مؤتمر فرساي بإعلان انتداب فرنسا على لبنان وسوريا. وظلّ القلق مع هذا على استقلال لبنان قائماً، حتى أعلن الجنرال غورو، المفوض السامي الفرنسي، قيام دولة لبنان الكبير في ٣١ آب سنة ١٩٢٠، كما أشرنا سابقاً بحضور البطريرك والشخصيات اللبنانية، بعدما وضعت الحكومة الفرنسية صك انتداب على لبنان، بالاتفاق مع انكلترا، والولايات المتحدة وروسيا، ينص على: "ارشاد شعبي لبنان وسوريا في إدارة بلديهما... وانها اختارت (الدولة المذكورة) الحكومة الفرنسية لهذا الانتداب...". ونصّت المادة الاولى على أن "تضع الدولة المنتدبة خلال ثلاث سنوات دستوراً لسوريا ولبنان، بالاتفاق مع السلطات الوطنية، وينصّ على اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تسهّل لسوريا ولبنان سبيل النمو والتقدّم المطرّد كدولتين مستقلّتين...". وقد احتكر الانتداب الجديد كل الامتيازات التي كانت معطاة للدول في لبنان، لنفسه، وتحوّل الى شكلٍ من أشكال الحكم المباشر، تماماً كما كان الحكم العثماني. وكان هذا الانتداب ذا وجهين: سياسي وعسكري بين الاعوام ١٩٢٠ ـ ١٩٢٦. وانتهى بإعلان الجمهورية اللبنانية، فأخذت البلاد تشارك في الحكم عن طريق رؤساء جمهورية تختارهم بالانتخاب بواسطة مندوبين او شيوخ الصلح. كما اصبح الأمن منوطاً بقوات لبنانية خاصة تستعين عند الحاجة بالقوات الفرنسية التي لم تغادر البلاد حتى العام ١٩٤٦، اي بعد الاستقلال بثلاث سنوات لتضمن قيام الوطن بكل مؤسساته، ووقوفه بثبات على قدميه.

وكانت السلطة الفعلية في البلاد، حتى بعد إعلان الجمهورية، محصورةً بالمفوّض السامي الفرنسي، يعاونه حاكم إداري عام فرنسي، وبعض الاداريين والمستشارين اللبنانيين.

وقد علّق الصحافي اللبناني الشهير اسكندر رياشي على الطريقة التي ادار بها الفرنسيون الحكم اللبناني في بداية الجمهورية بقوله: "كانت (الجمهورية) لعبة بيد المفوّض السامي، عندما يشبع منها يزيلها بشطحة قلم، ولأتفه الأسباب ثم يقيم مكانها حكومة مباشرة... حسب اهوائه، وبعض الأحيان حسب أهواء الخليلة او ذاك الصديق. وهكذا كنا ننام عند المساء ونحن على ما نعلم عندنا جمهورية ومجلس نواب، وإذا بنا نستيقظ عند الصباح والجمهورية طارت، ومجلس النواب طار، وجاء بدلاً منهما المسيو ابوار او حبيب باشا السعد..." (٢).

ويوم وُضع الدستور "بيعت" الدعوات للمشاركة في وضعه "بثلاثماية ليرة"، ثم راح البعض من المدعوّين من النواب وكبار الشخصيات يبيعون هذه الدعوات بمبالغ أكبر لجني الربح المادي. وقد علّق اسكندر رياشي على ذلك بقوله: "كنا من جملة المختارين الذين استفتتهم تلك السلطات، ولا نعرف لماذا لم نتاجر بتذكرتنا". وقد ذكر اسكندر الرياشي أنه طُلب اليه تطبيق اهالي البقاع بالموافقة على الانتداب، وزوّد "بخرجين" من المال. وبينما هو على جواده في طريقه الى زحله، وبوصوله الى ضهر البيدر، تحدّث الى نفسه فقالك "أنا شخصياً غير مقتنع بالخضوع للانتداب، فما عليّ سوى أن أرشي نفسي أولاً قبل رشوة الآخرين". ثم تناول بعض المال من الخرج ووضعه في جيبه وتابع طريقه للقيام بمهمّته في البقاع.

المفوّضون السامون

١ ـ جورج بيكو: من ٩ نيسان الى ٨ تشرين الاول سنة ١٩١٩.

٢ ـ هنري غورو: من ٨ تشرين الاول سنة ١٩١٩ الى ٩ ايار سنة ١٩٢٣.

٣ ـ مكسيم ويغان: من ٩ ايار سنة ١٩٢٣ الى ٢ كانون الاول سنة ١٩٢٥.

٤ ـ موريس ساراي: من ٢ كانون الاول سنة ١٩٢٥ الى ٢ كانون الثاني سنة

١٩٢٥.

٥ ـ هنري جوفنيل: من ٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٥ الى ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٢٦.

٦ ـ هنري بونسو: من ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٢٦ الى ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٣.

٧ ـ داميان دي مارتلّ: من ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ الى ١٢ كانون الثاني سنة١٩٣٨.

٨ ـ غبريال بيو: من ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ الى ٣٠ كانون الاول سنة ١٩٤٠.

٩ ـ هنري دانتز: من ٣٠ كانون الاول سنة ١٩٤٠ الى ١٤ تموز سنة ١٩٤١.

١٠ ـ جورج كاترو (مندوب عام): من ١٤ تموز سنة ١٩٤١ الى ٩ حزيران سنة ١٩٤٣.

١١ ـ جان هلّلو (مندوب عام): من ٩ حزيران ١٩٤٣ الى ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣.

وانتهى حكم المفوّضين السامين والمندوبين العامين في اليوم الذي خرج فيه معتقلو راشيا، وتمّ إعلام الشعب، بعدما أعلن الحكام قبل ١١ يوماً، توحيد وفرز لبنان الكبير في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣.

الوضع اللبناني في عهد الانتداب

كان المفوّض السامي الحاكم الفعلي للبلاد، رغم محاولة بعض المفوضين إشراك ممثّلي الشعب في السلطة عن طريق "المجالس الاستشارية" او "اللجان الادارية" التي أنشأها هؤلاء من اللبنانيين. وحتى بعد انتخاب رؤساء جمهورية مسيحيين، عن طريق المخاتير ومشايخ الصلح، بواسطة الاقتراع العام الذي أسفر عن تأسيس أول برلمان لبناني منتخب بعد البرلمان الفينيقي الطرابلسي، وانتخابه

حبيب باشا السعد الماروني رئيساً للبلاد، ظلّت السلطة الحقيقية بيد المفوّض السامي الذي كان يلغي الدستور، ويوقف العمل به، ويعزل النواب والرؤساء، ساعة يشاء. وقد تمّ تعطيل السلطات التشريعية والتمثيلية في البلاد في السنوات ١٩٢٤ و١٩٢٦ حيث تمّ وضع نظام "اول جمهورية من نوعها في العالم العربي"(٣)، اشترك في وضع انظمتها شارل دبّاس مدير العدلية، والمحامي بترو طراد، والصحافي ميشال شيحا، والفرنسيان سوشيه ولومياك، الذين استوحوها من الدستور الفرنسي، بعد إبقاء الصلاحيات الواسعة للمفوض السامي، كتعليق الدستور، ونقض القوانين وحق الرقابة على الحكم، وغيرها من الصلاحيات الكبيرة. وجُعلت اللغة العربية لغةً رسمية الى جانب الفرنسية، والعلم الفرنسي المثلث تتوسطه الارزة علماً للبلاد (٤). ولم يلبث المفوض السامي هنري بونسو أن عطّل هذا الدستور الجديد في ٩ ايار سنة ١٩٣١، والمفوّض السامي غبريال بيو الذي حلّ البرلمان للمرة الرابعة في العام ١٩٣٧. وفي العام ١٩٤٠ استلم الحكم مباشرة الجنرال دانتز بدون أن يكون في البلاد مجلس نواب. وفي ١٨ اذار سنة ١٩٤٣ أُقيل رئيسا الجمهورية والوزراء وعُيّن بعد الفرد نقاش، ايوب تابت رئيساً للدولة في ١٨ اذار سنة ١٩٤٣.

رؤساء جمهورية عهد الانتداب

١ ـ شارب دباس من ٢٣ ايار سنة ١٩٢٦ الى اول كانون الثاني سنة ١٩٣٤.

٢ ـ حبيب باشا السعد من ٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ الى ٢٠ كانون الثاني سنة١٩٣٦.

٣ ـ آميل إدّه من ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ الى ٤ نيسان سنة ١٩٤١.

٤ ـ الفرد نقاش من ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ الى ٨ اذار سنة ١٩٤٣.

٥ ـ ايوب تابت من ١٨ اذار سنة ١٩٤٣ الى ٢١ تموز سنة ١٩٤٣.

٦ ـ بترو طراد من ٢٢ تموز سنة ١٩٤٣ الى ٢٢ ايلول سنة ١٩٤٣.

٧ ـ بشارة الخوري من ٢٢ ايلول الى ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، والغي

الدستور، واعتُقل رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس مجلس الوزراء رياض الصلح، والوزراء كميل شمعون، عادل عسيران، عبد الحميد كرامي، ونُقلوا الى قلعة راشيا، فيما تابع الحكم الوزراء حبيب ابي شهلا، وصبري حماده، والامير مجيد ارسلان. ولم يستمر تعطيل السلطة سوى عشرة أيام فقط، وعاد الرؤساء والوزراء لممارسة صلاحياتهم في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ الذي اعتبر عيداً سنوياً للاستقلال.

اللبنانيون سنة ١٩٤٣ وموقفهم من الكيان اللبناني المستقلّ

وفي عهد الانتداب قامت الثورات على المنتدبين الفرنسيين انطلاقاً من الجنوب والبقاع وجبال النصيرية (٥). وكان وراء تلك التحركّات الامير فيصل الذي عيّن ملكاً على العراق، بعدما نكث الحلفاء بوعدهم له بتوحيد سوريا تحت حكمه. وانضم مسلمو الأقضية المضمومة الى جبل لبنان الى هذه التحركات ضد الانتداب. وقد وقف بوجه هذه الانتفاضة حزب "الاتحاد اللبناني" برئاسة يوسف السودا الذي اعلن في بيانه: "وُلدت فكرة في بعض البيئات اللبنانية تهدف الى ضمّ لبنان الى سوريا لإدخاله مثلها في الامبراطورية العربية، إزاء هذا قررت مجموعة الوطنيين اللبنانيين محاربة الاتحاد المقترح بكل الوسائل التي يملكها..." (٦). وكان هذا الاتحاد يهدف الى تسليم المثقفين زمام الامور في البلاد، وجلّهم من المسيحيين. و"أخذ أركانه بمهاجمة الطائفية، والدعوة الى الديمقراطية والعلمنة"(٧). وكان السكرتير العام لهذه الجمعية التي يرأسها يوسف السودا، بولس مسعد، ومقرّها القاهرة. والى جانب حزب الاتحاد اللبناني، كان هناك الحزب "القومي السوري" الذي اسسه انطون سعادة يعمل لإنشاء "سوريا الكبرى" التي تضمّ الأردن وسوريا ولبنان وقبرص في دولة واحدة علمانية. هذا بالاضافة الى تيّار ثالث "قومي لبناني" إذا صحّ التعبير، قوامه بشارة الخوري ورياض الصلح، يدعو لاستقلال لبنان عن الشرق وعن الغرب معاً، أُطلق عليه تسمية "الحزب الدستوري" باعتباره يعمل لخلق دستور لبناني مستقلّ وهو يدعو للتعاون مع السوريين والعرب، باعتبار "أن لبنان ذو وجه عربي". وتيار "الكتلة الوطنية" الذي أسسه أميل اده، وكان يدعو لاستقلال لبنان تحت اشراف فرنسا وبالتعاون معها. وامتدّت الثورات سنة

١٩٢٥ من حوران وجبل الدروز في سوريا الى وادي التيم في لبنان. واخذ الفرنسيون يوزّعون الاسلحة على المسيحيين لمساندتهم. وقد سارع بعض المسيحيين في مهاجمة ثوّار راشيا. وعمّت المظاهرات شوارع صيدا وبيروت وطرابلس، مطالبة بالانفصال عن لبنان، والانضمام الى سوريا. وقد جاء في إحدى العرائض التي قدّمها مواطنو الجنوب، وجبل عامل الذي اهمله الفرنسيون، الى المفوّض السامي "منذ الحاقنا بلبنان، ما زلنا نرى الغبن علينا، والغنم له (للبنان). لذلك نطلب فصلنا عن لبنان، بإنشاء إدارة مستقلّة تحت إشراف الدولة المنتدبة" (٨). كما طلب محمد الداعوق نائب بيروت من "عصبة الامم" بواسطة المفوّض السامي: "أن تؤلّف الاراضي التي ضُمّت الى لبنان دولة مستقلّةً إدارياً، مرتبطة باتحاد لامركزي مع لبنان القديم (جبل لبنان)، وسوريا" (٩). وقد استاء الارثوذكس أيضاً من "معاملة الفرنسيين للموارنة." وأحجموا عن إظهار الولاء الكامل لدولة كان الموارنة فيها العنصر المسيطر، وراح المسلمون ينظرون الى المسيحيين، والكلام للدكتور مسعود ضاهر، على "أنهم جسر استعماري في قلب العالم العربي" (١٠). اما المثقّفون المسيحيون، فكان رأي غالبيتهم أن سياسة الانعزال، والانقسام الطائفي الصريح، لن يكتب لها أن تعيش، وهي من مخلّفات العصور القديمة. ونظراً لتأثّر الفكر المسيحي بالغرب، فكانوا أكثر من سواهم ميلاً لإلغاءالطائفية السياسية، ويتّجهون الى العلمنة، وقد أشرنا الى ريادتهم في مجال الحضارة العربية التي كانوا أقطابها وناشريها في مصر.

وعقد اهل الجنوب مؤتمراً بدعوة من كامل بك الاسعد جد رئيس مجلس النواب الأسبق كامل بك الأسعد، في ٢٤ نيسان سنة ١٩٢٠ في رأس الحجير في النبطية، حضره أعيان الجنوب، وأصدروا بياناً قالوا فيه: "إن المؤتمرين قرروا بالاجماع انضمامهم للوحدة السورية، والمناداة بجلالة الملك فيصل ملكاً على سوريا، ورفض الدخول تحت حماية او انتداب الفرنسيين" (١١). وهاجم مسلمو الجنوب في جبل عامل مسحيّي عين إبل وغيرهم من مسيحيّي الجبل المذكور لأنهم كانوا يؤيدون الانتداب الفرنسي. كما هوجمت مراكز الجنود الفرنسيين في صيدا وصور والنبطية ومرجعيون. وحاول الفرنسيون إلقاء القبض على كامل بك الأسعد،

الذي فرّ الى دمشق، فأحرقوا بيته. ثم جمع الكولونيل نيجر المسلمين واجبرهم على توقيع وثيقة تعهّد "بالتعويض على المسيحيين، ودفع مئة الف ليرة ذهباً، وإعادة الامن، وتسليم الهاربين، وعودة المسيحيين الى قراهم مع التعويض عليهم...". وجمع الحاكم العسكري شرينيته هذا المبلغ عنوةً. وقد أجمع سكان جبل عامل على رفض الانتداب امام لجنة كينغ - كراين. وراحوا يجاهرون برفضهم للوجود الفرنسي في جميع المؤتمرات التي عُقدت آنذاك. كما جاء في التقارير الفرنسية "أن قسماً من مسلمي طرابلس يؤيد الانضمام الى الملك فيصل... كما أن اغلبية النخب الاسلامية في بيروت تقف الى جانب الحكومة الفيصلية في الشام. ومنهم رياض الصلح، ومختار بيهم، وعلي سلام، وعمر الداعوق، وهم من مؤيّدي الدعوة الشريفية"(١٢).

وقد كتب راشد كباره في مجلة "الحقيقة": "نريد الاستقلال ووحدة سوريا ولبنان الذي كان عثمانياً، وحرره فيصل، كما حرّر سوريا كلّها، فلا مناص من بقائه ضمن سوريا. إن المسألة اللبنانية داؤنا الحاضر، والمسألة الصهيونية داؤنا المقبل، والوحدة السورية هي الحلّ الوحيد..." (١٣).

اما بالنسبة الى موقف الدروز، وزعاماتهم، فكان مختلفاً عن السنّة والشيعة، والزعامات الجنبلاطية، والارسلانية والحمادية، كانت مؤيّدة للانتداب الفرنسي، والاستقلال اللبناني. وفي الوقت الذي كان يصرّح فيه المسلمون الآخرون "بأن مسلماً واحداً لا يمكن، ولن يمكن اي يرضى بما يسمّونه "لبنان الكبير": إنّه سوري، ويسعى الى وحدة سوريا" (١٤)، كان الدروز والموارنة، يعملون، كلّ من جهته، لهدف واحد، وهو استقلال لبنان، بعد مرحلة الانتداب الفرنسي التي طالبوا بها مرحلياً للوصول الى مرحلة الاستقلال التام الكامل.

اما السوريون فقد طالب بلسانهم، تاج الدين الحسيني، رئيس وزراء سوريا واحد زعمائها الكبار، باسترجاع الأقضية الأربعة المضمومة الى لبنان (الهرمل - بعلبك - راشيا - حاصبيا). كما طالب بذلك الشهبندر، وحسن الحكيم، وسعيد حيدر. وكذلك كان موقف الداماد (١٥). وفي العام ١٩٢٧ عقد اجتماع، او "مؤتمر قومي" في دمشق طالب بالوحدة السورية. وقد شارك فيه عن بيروت عبد الله اليافي

وعبد الرحمن بيهم، وعن طرابلس عبد الحميد كرامة والدكتور عارف البيسار وعارف الرفاعي. كما عُقد مؤتمر آخر أكثر شمولاً، تمثّلت فيه كل المناطق الاسلامية اللبنانية، وكانت المطالبة إيّاها "بجعل سوريا دولة واحدة غير مجزّأة، ومستقلّة وسيّدة"، وتاريخ انعقاده كان في ١٤ حزيران سنة ١٩٣٦. وفيه طالب المسلمون بلسان رئيس المؤتمر سليم سلام، والد الرئيس صائب سلام، في برقية الى وزارة الخارجية الفرنسية، "بإعادة المناطق التي ضُمّت الى لبنان، بالرغم من إرادة سكانها، وبالوحدة السورية الشاملة"، حسبما ورد في جريدة "العهد الجديد" صفحة ٥٠١ تاريخ ٢٦ حزيران سنة ١٩٢٨. وقد احتلّ أهالي صيدا مخافر المنطقة، ورفعوا عليها العلم السوري. وعندما زار الرئيس اده طرابلس - الشام استقبله المواطنون بهتافات "تحيا سوريا والوحدة السورية"، وهذا ما دفعه لتعيين المعارض المسلم الوحيد من النواب للمعاهدة الفرنسية - اللبنانية التي تؤيد وحدة لبنان رئيساً للحكومة.

وبحلول العام ١٩٣٧ اخذت المعارضة الاسلامية للوطن اللبناني المستقلّ تخفّ تدريجياً. وقد التزم المسلمون بلبنان المستقلّ، بعد "ميثاق ١٩٤٣"، مقابل التأييد المسيحي لعروبة الوجه اللبنانية.

والمسيحيون الذين أيّدوا الانتداب الفرنسي، وفي طليعتهم الموارنة، عادوا فطالبوا بانسحاب الفرنسيين، وإعطاء البلاد استقلالها التام، بعدما أمعن الفرنسيون في تعطيل الدستور، والتدخّل في كل شاردة وواردة، بحيث أصبح رئيس الدولة، والمؤسسات الحكومية مجرّدة من الصلاحيات. وكان الموارنة السبّاقين الى المواجهة، بحيث رفعوا لواء العصيان في المجلس النيابي، وفي الاوساط الشعبية، حيث كان يعمد الحكم الفرنسي لملاحقتهم ومحاولة شراء اصوات أخرى تمشي في ركابه، بدل اصوات القيادات المسيحية التي عارضت أعماله وتعدياته على الحريات. وكان هناك شبه إجماع في الصفوف اللبنانية على المطالبة بإعطاء البلاد استقلالها التام. ويوم اعتُقل قادة البلاد سنة ١٩٤٣، كانت القيادات المارونية، وحزب الكتائب اللبنانية، الذي يتألّف في معظمه من الموارنة، في طليعة المتظاهرين في ساحة البرج ضدّ الفرنسيين. وقد جُرح الشيخ بيار الجميّل رئيس هذا الحزب

الذي شارك، الى جانب عدنان الحكيم رئيس حزب النجادة المسلم، في المواجهة، واعتُقل عدة أيام. وهذا الموقف لم يكن جديداً على المسيحيين، فكانت عدة اصوات من قبل قد ارتفعت تطالب جهراً بالاستقلال التام، ومنها (اصوات: يوسف السودا، وخير الله خير الله، وشارل قرم، وميشال شيحا وميشال زكور... وسواهم). وقد حاول الفرنسيون جهدهم لدفع المسيحيين بمواجهة ثورة دروز حوران وجبل الدروز وراشيا، لزرع الفتنة مجدّداً، ليرتاحوا الى اوضاعهم، لكن قادة تلك المرحلة لم ينزلقوا الى مثل هذا الموقف، وأرغموا سلطات الانتداب على اعلان الجمهورية سنة ١٩٢٦، وتكرار الوعد بالاستقلال من غورو سنة ١٩٢٠ الى عام ١٩٣٦، الى وعد كاترو في العام ١٩٤١، الى وعد سفير انكلترا الاول عند تقديم اوراق اعتماده في العام نفسه، الى العام ١٩٤٣ الذي انتُزع فيه الاستقلال بالقوة عن طريق اعلان البيان الوزاري الذي قضّ مضجع الفرنسيين، فاعتقلوا قادة البلاد مدة عشرة ايام اضطروا بعدها للتسليم بالاستقلال في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، وترحيل آخر جندي لهم في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٤٦.

وكانت البلاد قد دخلت في حرب عالمية ثانية، سنتناولها، ونتناول انعكاساتها على الساحة اللبنانية والعالمية، ودور البطريرك عريضة الذي عايشها على الصعيد المعيشي والصعيد السياسي معاً.

● ٧٢ - البطريرك الثاني والسبعون انطون عريضة البشرّاني (١٩٣٢ - ١٩٥٥)

ولد البطريرك انطون عريضة في بشري في ٢ آب سنة ١٨٦٣، وتخرّج من مدرسة مار يوحنا مارون كفرحي. ثم سافر الى فرنسا حيث تعلم الفلسفة واللاهوت واللغات، وتخرّج من جامعة سان سولبيز الفرنسية. وسامه البطريرك الحويك اسقفاً على طرابلس في العام ١٩٠٨، حيث شيّد مقرّاً للابرشية لا يزال قائماً حتى اليوم، فسُمّي الشارع نسبةً الى هذا المقرّ، بشارع المطران. وكان سيادته ينتقل في الصيف للاقامة في مقرّه، ولا يزال هذا التقليد قائماً حتى اليوم. وانتُخب بطريركاً في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ في بكركي. وصادف انتخابه مع قيام سلطة الانتداب باحصاء السكان فقدّم غبطته احتجاجه على التجاوزات التي

حصلت في هذه العملية بإهمال بعض الاسر المسيحية في صيدا وبيروت وطرابلس وبشري، في حين أضيفت عائلات من طوائف اخرى وهمية لا أثر لها في لبنان بهدف الاخلال بالتوازن. وبين العائلات المضافة اسر من حمص ودمشق وفلسطين "فاكتسبت الجنسية اللبنانية، بينما حُرمت عائلات لبنانية من هذا الحق" (١٦). وهو الأمر الذي يتكرّر كلما قامت الحكومة اللبنانية بإجراء مسح سكاني. وقد أُعطيت الجنسية في هذا العام (١٩٩٥) لعشرات الآلاف من الأشخاص، دون إعطاء العدد النهائي حتى اليوم، واكثريتهم من لون طائفي معيّن، رغم احتجاج بعض المراجع والقيادات المسيحية. وهل يتمكّن غبطته نتيجة موقفه الصلب من فرض اعادة النظر بعملية الاحصاء تلك وتصحيحها؟

زيارات الرؤساء والحكام ومواقف البطريرك عريضة

وقد زار البطريرك عريضة أثناء ولايته مناطق البقاع والشوف والشمال، فأُقيمت له مهرجانات حاشدة، شاركت فيها كل الطوائف اللبنانية، الاسلامية والمسيحية. وقد زار بكركي في عهده، لتهنئته بعيد الفصح سنة ١٩٣٤ الرئيس السوري محمد علي بك العابد، ورئيس حكومته تاج الدين الحسيني، وكان يوماً مشهوداً. وفي العام ١٩٣٩ عقد البطريرك مؤتمراً للأساقفة الموارنة في بكركي صدر عنه توصية بطلب استقلال لبنان، وتمتين العلاقات مع سوريا، ووضع دستور جديد يضمن الحريات العامة، واعتراف فرنسا بالكيان اللبناني المستقل، ودخول لبنان "عصبة الأمم"... . كما زاره في الديمان سنة ١٩٣٩ أيضاً الجنرال ويغان، وسنة ١٩٤١ الجنرالان ديغول وكاترو، في الديمان أيضاً، والجنرال دانتز في بكركي التي كانت دوماً ملتقى قيادات البلاد، ودول العالم في كافة الحقبات والعهود.

مؤتمر الساحل

ومقابل تحرّك البطريرك، وعقده مؤتمراً مارونياً أسفر عن المطالبة باستقلال البلاد، عقد المسلمون مؤتمراً عُرف باسم "مؤتمر الساحل" طالبوا فيه بالوحدة مع سوريا، وبالمحافظة على السيادة، وتوزيع الوظائف بشكل عادل. اما الطرابلسيون، فقد رفضوا مقررات مؤتمر الساحل، لاعتدالها، وطالبوا بالوحدة الفورية مع

سوريا. والمسلم الوحيد الذي طالب في تلك الفترة الزمنية باستقلال لبنان الكامل، هو كاظم الصلح.

مشاريع عريضة العمرانية

كلّف البطريرك عريضة الرسّام الاهدني صليبا الدويهي تزيين كنيسة صرح الديمان بالرسوم، فجاء عمله تحفةً فنيّةً رائعة، تمثّلت فيها بعض قرى الجبّة في سقف الكنيسة، وعلى الأخصّ قرى دورة قاديشا، وبعض المشاهد الدينية. كما قام غبطته بتحسين أوضاع المقرّ الصيفي، وبشراء بعض الاملاك له، ومقرّ مرسيليا لخدمة الجالية اللبنانية على غرار "البيت اللبناني" الذي استحصل البطريرك الحويك في باريس. كما أسس، مع مساهمين أخرين شركة الترابة اللبنانية في شكا، التي تعتبر من أكبر مصانع الشرق الاوسط في هذه المواد. وقد وفّرت فرص العمل لكثير من اللبنانيين، وأحدثت انقلاباً في حركة البناء والعمران. ووقف غبطته ضد الاحتكار الفرنسي، الى جانب مزارعي التبغ في لبنان. كما بنى ورمّم، نحو ستين ديراً وكنيسةً، وعدة مدارس بينها مدرسة للتمريض في الحازمية، ومدرسة للراهبات في اميون. ووفى أربعة آلاف ليرة عثمانية ذهباً كانت ديناً على البطريركية من عهد سلفه الحويك. وفي عهده تسلّم الآباء اليسوعيون إدارة مدرسة غزير الاكليريكية، وفُتحت مدرسة اكليريكية اخرى بإدارة البطريرك في عين ورقة، ثم نُقلت الى مار عبدا هرهريّا. ولما اشتدّ الجوع على اللبنانيين، إبّان الحرب العالمية الثانية، رهن صليبه وخاتمه، على غرار الحويك، عند أحد مسلمي طرابلس، وراح يطعم الجياع، ويكسو العراة، حتى عُرف "بأبي الفقير" وقد استمرّت ولايته حتى ١٩ ايار سنة ١٩٥٥، وأسهم في دفع الوطن خطوات واسعة وسريعة الى الأمام [١٧]. هذا بالاضافة الى مطالبته الفرنسيين بإنشاء مصفاة للنفط، ومشاريع تفيد المواطنين. كما وقف ضدّ حلّ أحزاب "الكتائب" و"النجّادة"، و"الوحدة اللبنانية" سنة ١٩٣٧، وتبرّع للجيش الفرنسي بقسم من محاصيل الأراضي البطريركية، تعبيراً عن حبّه وحُبّ شعبه لفرنسا، مطالباً الحكم الفرنسي في لبنان بالتخفيف من الضرائب على الشعب، فتلقّى برقية شكر من الجنرال ويغان. كما ألّف تاريخاً لعيال الشمال، وقاموساً للغات، وكتب عدداً كبيراً من الرسائل والدراسات الدينية والتاريخية

والسياسية.

تاريخ المواثيق الوطنية اللبنانية عبر الأجيال ودور البطاركة فيها

أول ميثاق وطني عرفه لبنان، قبل الموارنة، كان في عهد الفينيقيين، ويعرف بميثاق مجلس طرابلس الثلاثي التمثيلي، وهو عبارة عن اتحاد برلماني محلّي ضمّ جاليات طرابلسية وصيداوية وارروادية، مقيمة في طرابلس، وتشكّل الشريحة الكبرى من سكان المدينة، بحيث كان هذا الاتحاد ينتخب من الشعب بأصوات متعادلة للفرقاء الثلاثة بصرف النظر عن عدد كل منهم، وفيه تدار شؤون البلد ديمقراطياً، وربما لأول مرّة في تاريخ البشرية.

اما الميثاق الثاني، الداعي لعدم الاعتداء المتبادل، فقد تمّ في اواسط القرن السابع بين العرب واللبنانيين، في عهد ابي عبيدة بن الجراح، والمردة الموارنة. ثم تجدّدت هذه المعاهدة الميثاق في عهد معاوية، وعبد الملك بن مروان، والوليد بن عبد الملك في القرن الثامن. ولم يبرم بعدها معاهدات او مواثيق وطنية حتى العام ١٦٩٧، عندما اجتمع اللبنانيون من كل الطوائف في مرج السمقانية بعد وفاة الأمير احمد المعني، لنقل الحكم من المعنيين الى الشهابيين. وفي العام ١٩٣٦ أقرّ المجلس النيابي اللبناني بالاجماع صيغة معاهدة مع فرنسا تقضي باحترام دستور لبنان، وصون حرية وحقوق المواطنين من كافة الطوائف والفئات.

اما الميثاق الوطنيّ الأهم، في العصر الحالي، فهو "ميثاق عام ١٩٤٣" الوطني، وفيه اتّفق اللبنانيون، مسلمين ومسيحيين، بعد طول اختلاف وتناقض في الاهداف الوطنية، على منح هذا الوطن اللبناني "الولاء الكامل"، بعد تردّد طويل، وميل كبير عند المسلمين، لضمّه الى سوريا. ويُختصر هذا الميثاق: "بلاءين: لا للغرب، ولا للشرق". وقد توصّل اليهما اللبنانيون بفضل القيادة الحكيمة، والمتّزنة، التي كانت على رأس "التكتّل الدستوري"، بزعامة الشيخ بشارة الخوري الماروني، والرئيس رياض الصلح السنّي البيروتي - الصيداوي في العام ١٩٤٣.

وقد علّق الصحافي اللبناني الشهير جورج نقاش على هذا الميثاق العجيب يوم صدوره في العام ١٩٤٣، بالقول، باللغة الفرنسية:"Deux négations ne font

"pas une Nation" ، أي "إنّ سلبيتين لا يصنعان وطناً". كما صرّح الشيخ بشارة شارحاً وجهة نظر التكتّل النيابي الذي أُطلق عليه إسم الحزب الدستوري، في الأمور الوطنية الراهنة، ولا سيما حول الميثاق الذي تمّ إعلانه بالقول: "وما الميثاق الوطني سوى اتفاق العنصرين اللذين يتألّف منهما الوطن اللبناني، على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة: إستقلال لبنان التام، الناجز، دون الالتجاء إلى حماية الغرب، او إتّحاد مع الشرق" (١٨).

وقبل المضيّ في شرح أحداث تلك الفترة، لا بدّ من الإشارة إلى دور البطاركة الموارنة في عقد المواثيق، والجدير ذكره أن البطريرك يوحنا مارون، كما روى المؤرخون، وذكرنا ذلك في معرض حديثنا في الجزء الاول من هذه الدراسة حول يوحنا مارون، أنه طلب تحكيم معاوية في الخلاف ما بين اليعاقبة والموارنة، ثم وقّع معه الاتفاق او الميثاق الأول بعدم الاعتداء المتبادل، وكان الروم يمثّلون فيه الطرف الماروني، ومعاوية الطرف العربي. وفي عهد خلفائه من البطاركة تمّ عقد ميثاقين آخرين، كما أشرنا، مع عبد الملك وابنه الوليد. وقد صرّح القائد العربي الكبير خالد بن الوليد آنذاك في العام ٦٣٦ قائلاً: "سوريا كلّها ناخت أمامنا كالجمل، أمّا لبنان فقد ظلّ منتصباً" (١٩). وهذا ما أشار إليه بابوات روما، وذكرناه مراراً حول عدم ركوع الموارنة أمام غازٍ بعكس بقية الملل المحيطة بهم إحاطة الاشواك بالوردة. ويوم أُعلن "لبنان الكبير"، كان على يد البطريرك الكبير الياس الحويك بتفويض من كل اللبنانيين.

وفي العام ١٩٣٦ بعد سنواتٍ معدودة وقف بطريرك ماروني آخر، نفس الوقفة بوجه الفرنسيين الراغبين بإخضاع لبنان، وجمع أساقفته وأعلن في بيان شهير رفض بلاده الذوبان مع أحد، رغم ضغوط الفرنسيين والملك فيصل، وطالب بصيانة حقوق واستقلال وحريات كل المواطنين، وكلّ الطوائف. وهذا البطريرك، عريضة، نفسه الذي بارك الميثاق الوطني، وشجّع الرئيس بشارة الخوري على المضيّ به، ويوم اعتُقل الرئيس والوزراء بسببه، كان الموارنة وبطريركهم في طليعة المناضلين ضدّ الفرنسيين وأمّهم الحنون، لانتزاع استقلالهم واستقلال بلادهم وسيادتها، رغم كل المخاطر التي قد تنجم عن ذلك من جرّاء الدعوات المشبوهة

للوحدة مع سوريا التي كانت تصدر بين الحين والآخر من أطراف معيّنة. وفي ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٤١ خاطب البطريرك عريضة الجماهير المحتشدة في بكركي مطالبةً بالعمل لاستقلال لبنان، قائلاً: "إن هذا الصرح ليس وقفاً على الطائفة المارونية فحسب، بل هو بيت جميع اللبنانيين، ووقف المصلحة اللبنانية، ولا فرق فيها بين طائفة واخرى... وتابع: نريد استقلالاً ناجزاً يطابق رغائب الشعب اللبناني مضموناً من الدول التي سعت باعلانه، مبنياً على العدل لأن العدل أساس الملك...".

وقد كلّف الشيخ بشارة الخوري رئيس جمهورية الاستقلال كلاً من كرادلة الكاثوليك، تبّوني بطريرك السريان الكاثوليك، وأغاجانيان بطريرك الارمن الكاثوليك مطالبة الفاتيكان بالاعتراف باستقلال لبنان. ونجحا في مهمتهما فأعلن الفاتيكان اعترافه باستقلال البلاد في ٨ نيسان سنة ١٩٤٥.

ولكن هذا لم يوقف ارتفاع بعض الاصوات في بعض المناطق، وخلال بعض المناسبات عن الجهر بطلب الانضمام الى سوريا. ويذكر الرئيس بشارة الخوري في مذكراته "حقائق لبنانية" جزء ٣ صفحة ٤٣٥ أنه "في الحفلة التذكارية الأولى لوفاة عبد الحميد كرامي، وقد اتفق ان ابنه كان يشغل منصب وزير العدل فترأس الحفلة رئيس الوزارة (عبد الله اليافي) فتجاوز بعض الخطباء على مسمع منه، ومن رشيد كرامي وزير العدل، حدود اللياقة تجاه الرئاسة، ونادى بعضهم بالوحدة السورية دون اية ردة فعل للمسؤولين! وانه لسكوتٌ او تغاضٍ أقلّ ما يقال فيه أنه مؤسف جداً". ومع هذا قامر البطريرك الحويك بمصير الوطن، والمسيحيين فيه، وراهن على تغيير الوضع السكاني، بتغليب مصلحة الوطن سنة ١٩٢٠، على الأقلّ بنظر البطريرك، على المصلحة الطائفية المارونية الخاصة. وفي العام ١٩٥٨ عندما عصفت رياح ثورةٍ محلية ترتدي طابعاً طائفياً الى حدّ كبير سنة ١٩٥٨، قام بطريرك آخر يعلن من جانبه وحده رهانه على استمرارية الوطن بجناحيه المسلم والمسيحي، فأطلق عليه إسم "محمد المعوشي"، كما أطلق في السابق على الحويك إسم "بطريرك لبنان". وإبّان الاحداث الأخيرة، صوت واحد ظلّ صافي الطوية، داعياً للمحبّة والتسامح، ومتابعة المسيرة، يداً بيد، مسيحيين ومسلمين، رغم أنهار الدم

التي أُجريت على أساس طائفي، هو البطريرك بولس خريش، وتابع بعده مسيرة الدعوة للتعايش، والوفاق، ونسيان الاحقاد، البطريرك الماروني الحالي نصر الله صفير، فأثبت بذلك هؤلاء جميعاً، أن بطاركة الموارنة، ليسوا إلاّ "بطاركة لبنان"، كل لبنان، وليس طائفة من طوائفه، او فريق من مواطنيه دون الفريق الآخر.

وسيظلّ هذا البلد منتصباً على قدميه، صامداً عبر الأجيال، في وجه الاعاصير وعاديات الزمان، طالما يغلّب قادته وبطاركته مصلحة الوطن على مصلحة الأشخاص والطوائف، عاملين بوحي من هذه المواثيق الوطنية التي وحدها تؤمّن البقاء والاستمرارية للوطن، والسيادة، والمساواة، والعدالة، للشعب. لأن وجود هذا الوطن، وبقاءه، وسيادته، ليست وليدة ظرف دولي مناسب، بقدر ما هي ثمرة جهاد طويل، وإرث حضاري عظيم، حفظه جيلاً بعد جيل، بطاركة وقادة عظام، كلّفهم دفاعهم عن هذا الوجود وقدسيته ومميّزاته وخصائصه، الدماء والعرق. فأكثر من بطريرك واحد قد استشهد، من إهدن، الى قنوبين، الى حجولا، الى حدشيت، الى طرابلس، وأُهين، وعُذّب، وشرّد، واضطُهد... ليبقى هذا الوطن سيّداً، وشعبه حرّاً. وقد نصّت الاتفاقيات العثمانية، عند قيام المتصرفيّة، بناء لرغبة البطريرك، "أن يكون الامير الحاكم في الجبل (القائمقام) مارونياً، كون الموارنة، هم الأكثر عدداً من سواهم، وأن يكون الامير مرتبطاً مباشرة بالباب العالي دون توسّط". وهذا الانعام لم تحصل عليه أية مقاطعة، او دولة، من المناطق والدول التي خضعت للحكم العثماني، من المحيط الى الخليج (٢٠).

ويشير المؤرخ نقولا زيادة في هذا المجال أيضاً، الى "نشوء سلطة سياسية، نمت وتطوّرت، دون توقّف، من مطلع القرن السابع عشر الى اليوم، فاتّخذ لبنان، منذ ذلك الوقت، طابعاً خاصاً، وشخصيةً مميّزةً، ووحدةً سياسيةً رعتها، وحافظت عليها، الاسر والحكومات التي تعاقبت على تدبير شؤون البلاد" (٢١).

ولعلّ أبرز الذين عملوا لتثبيت دعائم لبنان الكبير كتّاب من الموارنة، ابرزهم الكاتب نجيب سليم الدحداح الذي اصدر كرّاساً في أواخر سنة ١٩٣٦، خلال "مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة"، ردّاً على المشاركين فيه الذين أعلنوا: "نحن أبناء الأقضية الاربعة، والمدن المنسلخة عن أمّنا سوريا... سوريون..."، ولَثبت، ردّاً على

كلامهم، أن الأقضية الاربعة هي لبنانية منذ أجيال (٣٢).

كما أن المؤرخ الشيعي إبن جبل عامل بالذات الشيخ اسماعيل ظاهر، قد كتب في مجلّة الفرمان الصادرة سنة ١٩٣٠ يقول: "إن جبل عامل الارض هو قطر وبلاد، أي هو "الوطن ـ الطائفة"، وسوريا "الوطن ـ الدولة"، وبلاد العرب "الوطن ـ الأمة"... ويضيف إذا انضوى الى مصير اوسع من مصيره، فسوريا لا لبنان، هي المصير..." (٣٣). ومن المعروف أن متاولة جبل عامل هربوا من طغيان العرب عليهم فلم يجدوا إلاّ لبنان بلداً يحمون فيه كرامتهم، ومقدّساتهم، ويمارسون فيه طقوسهم، وعباداتهم، وحريّاتهم الشخصية، لا سيما وأن النكبات الكبرى، والاضطهاد الأول جاءهم من امويي سوريا التي يطالبون بالانتماء اليها. في حين أن الموارنة هم أكثر الطوائف اللبنانية صلات بالامويين، ومعايشة لهم، وإن حدث ما يعكّر صفو الأمن في تلك الحقبة، فمن جرّاء غزوات قام بها قادة المردة الموارنة، بأوامر مباشرة من ملوك الروم لتعكير صفو العرب الامويين، وإلزامهم بعقد المعاهدات المجحفة طلباً للراحة من هجمات المردة الذين انتهى امرهم بعد المطالبة بطردهم من هذه البلاد، فرُحّل منهم إثنا عشر ألفاً في عهد الوليد بن عبد الملك. هذا مع الإشارة بأن هؤلاء المردة معظمهم من سكان سوريا الثانية في منطقة الجرجومة وجبال اللكام وطوروس، وقد عُرفوا "بخيل الروم".

ومجلة العرفان الناطقة بلسان المسلمين آنذاك، اعتبرت في إحدى افتتاحياتها سنة ١٩٢٨ "أن لبنان عثرة في سبيل الاستقلاليين" في الصفحة ٧٢٢. كما اضافت في الصفحة ٩٤٤ أن رئيس بلدية بعلبك يوسف بك مخيبر سليمان "جرؤ في حضور شارل دبّاس رئيس الجمهورية على وصف بعلبك بأنها لبنانية، فأحدث الخطاب ضجّة، وكتب نجيب بك حيدر مقالاً في صحف دمشق مفاده أن رئيس البلدية لا يمثّل إلا نفسه، وبعلبك ما زالت أفكار أهليها متّجهة للوحدة السورية. وحصلت بين الصحف "الاتصالية والانفصالية" مشادة لهذا الأمر..."(٣٤).

والكاتب ايليا حريق في كتابه حول "التقاليد الاجتماعية" يذكر "أن جبل لبنان، الكيان السياسي ذا الطابع التعدّدي، لا يرجع تاريخه الى أبعد من القرن السابع عشر. ذلك أن سكان جبل لبنان عاشوا طوال قرون مناطق جغرافية

منفصلة دون أي رباط بينهم... فقد أطلق الموارنة على بلادهم إسم "جبل لبنان"، والدروز إسم جبل الشوف، أو جبل الدروز..." (٢٥). كما أن المؤرخ الارثوذكسي كمال الصليبي، يرى في كتابه "تاريخ لبنان الحديث" أنه "لم تستعمل عبارة لبنان، إلاّ استعمالاً رسمياً محدّد المضمونات، إلا بعد إنشاء المتصرفية اللبنانية... وكانت عبارة "جبل لبنان" تُطلق على المناطق التي كانت تعتبر من جبل لبنان حيناً، وحيناً آخر منفصلة عنه وكانت عبارة جبل لبنان يقابلها ما يسمّى "بجبل الدروز" او "جبل الشوف"... فلعلّ الموارنة الذين نزحوا الى هذه المناطق الدرزية في الجنوب، في القرنين السابع والثامن عشر، اصطحبوا إسم موطنهم الأصلي فشمل الشمال والجنوب معاً..." (٢٦). وكانت عبارة "جبل لبنان" تطلق على المناطق التي يسكنها الموارنة في أقصى الشمال وهي بشري وبلاد البترون، وجبيل وكسروان التي يسكنها أيضاً شيعة وموارنة، كانت تعتبر من جبل لبنان حيناً، وحيناً آخر منفصلة عنه.

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن الماروني منذ وجوده على هذه الأرض، وعى دوره القيادي، في هذا الجبل الذي دعاه "لبنان"، او "جبل لبنان"، كما أدرك أهمية التعاون مع جيرانه سكان المناطق الأخرى من هذا الجبل، لإعطائه الجغرافية المميّزة بجبالها، وسحرها وسهولها، وانهرها، ومناخها الواحد، وتطلّعات شعبها الواحدة، للتحرّر والسيادة، وكيانيتهم الموحّدة، ونمط حياتهم، ونظمهم الاقطاعية المتشابهة، وامتداد حكم بعض امرائهم ومعاونيهم من الطوائف الأخرى، على كامل أرجاء هذا الجبل، وسعيهم جميعاً، على الرغم من تعدّد طوائفهم، للاستقلال والوحدة ضمن كيان مستقلّ في هذا الجبل أيضاً... كل هذه المزايا المشتركة، والتاريخ المشترك، والعادات المشتركة، كوّنت مصيراً واحداً، هو الأساس في تشكيل الامم وتوحيد الشعوب، وابراز الكيانات الوطنية المستقلّة. ولما كان البطريرك الحويك، وقادة الموارنة في تلك الفترة يدركون تمام الادراك أن وطناً يجتمع فيه الماروني، والدرزي، والسنّي، والشيعي، والكاثوليكي، والارثوذكسي، من الصعب أن تفكّكه العوامل السياسية والانقلابات، والحروب الأهلية، فقد سعوا بجهد لنيل اعتراف الدول العظمى به، وبحدوده الموسّعة، حتى يتأمّن هذا التوازن

المطلوب، بين البشر وحاجيات معيشتهم من المدى الحيوي المطلوب، جغرافياً، الى المدى الاجتماعي المطلوب إنسانياً، لاسترعاء إنتباه العالم، ودعمه وحمايته لهذا الوطن العريق تاريخياً، والجديد إقليمياً، ليكون وطن لقاء الحضارات، والمقدّسات، والشعوب المضطهدة الباحثة عن السلام، من كل أقطار الكون. فلبنان إذن، كما قال قداسة البابا يوحنا بولس أكثر من "أمّة"، هو "رسالة".

وإذا كانت الامة حسب تحديد المستشرق الفرنسي أرنست رينان "هي روح، ومبدأ روحي، وتؤلف هذه الروح، وهذا المبدأ الروحاني، شيئين ليسا إلاّ واحداً، أحدهما في الماضي، والثاني في الحاضر" (٢٧). فاللبنانيون، والموارنة في طليعتهم، يشكّلون، بماضيهم وحاضرهم، بمختلف فئاتهم، ومجموع خصائصهم ومميّزاتهم، هذه "الروح" التي تحدّث عنها أرنست رينان، وقد تمثّلت بروح التمرّد على الظلم، فاستحق هذا الشعب تسمية "المردة" تبعاً لذلك، وتتمثل حاضراً أيضاً بالروحانية اللبنانية الواحدة، النازعة الى الحرية والسيادة والاستقلال، هذه الروحانية الكامنة في نفوس كل الشعب اللبناني بكل فئاته وطوائفه، وعبثاً حاول المتآمرون ضرب هذه الروحانية بالذات، عبر الأجيال. وهذا ما يفسّر العودة الى الوحدة الوطنية، بعد كل محنة عاصفة، لأن الرغبة مشتركة في العيش ضمن "كيان" أو "وطن" مستقلّ، تجسيداً للاستقلالية الفردية والذاتية التي يرفض التخلّي عنها اللبنانيون الواعون. وهذا ما يفسّر التفاف المسيحية والمتمرّدين من كافة الفئات حول الموارنة بوجه محاولات السحق المستمرّة التي تعرّضوا لها عبر التاريخ، وبالتالي التفاف الموارنة حول الامراء الدروز والسنّة من معنيين وشهابيين لأنهم يمثّلون "الكيان - الامارة" التي يطمح إليها اللبنانيون... فإرادة الوجود الحرّ المستقلّ قد ظهرت منذ القديم في لبنان، رغم العاملين لهدمها، من روم وعرب وفرس وصليبيين، ومماليك وعثمانيين وفرنسيين وانكليز وغيرهم... وأكبر شاهدٍ على ذلك هو التقاء الموارنة والدروز فوق جسر من الدماء المسفوكة من جسديهما معاً، للتحالف من جديد، والاعتراف بالوطن الواحد، والكيان الواحد، ولو أنه "متصرفيّة" يحكمها الغرباء في "جبل لبنان" الواحد، جبل الدروز والموارنة معاً. فكان دستور المتصرفيّة على بدائيته، اول دستور مكتوب للكيان اللبناني، وقد حان الوقت، والكلام للدكتور

حكمت الحداد لكي يوالي اللبنانيون على مختلف معتقداتهم، وطنهم، أولاً وآخراً، قبل أي ولاء آخر، وأن تحلّ المفاضلة بين الانتماء الوطني، والانتماء الطائفي، لمصلحة "الوطن العلماني، في مجالات السياسة، والنظام والتعاطي العام..." (٢٨).

فالوطن اللبناني كان على الدوام يعني بنظر الحويك، والمؤيدين له، "إنفصالاً عن سوريا (وليس انفصالاً عن المسلم اللبناني)... في حين كان الفرنسيون يحاولون دوماً إبقاء لبنان جزءاً من سوريا، إلاّ شكلياً..." (٢٩). ويخطئ من يظنّ أن فرنسا عملت لاستقلال لبنان عن سوريا. ومن راجع مواقف الروابط التي انشئت في باريس وغيرها، وكانت تدور في الفلك الفرنسي، مثل "الجمعية السورية"، "المؤتمر السوري" وغيرها، يدرك تماماً مدى مصداقية هذا القول، إذ لم يُقم رابطة ذات منحىً فرنسي واحدة، تدعو لاستقلال لبنان عن سوريا. إن ما اعترفت به فرنسا، بعد مخاضٍ عسير، سنة ١٩٢٠ بإعلان دولة "لبنان الكبير" المستقل، كان بفضل جهود اللبنانيين، سكان لبنان، وعرائضهم، وجهود الوفود اللبنانية، والبطريرك الماروني المدعوم من الفاتيكان والاميركان الراغبين في تأمين حرية تقرير المصير ليصبح لهم موطئ قدم في هذه البلدان المعقودة اللواء للفرنسيين والانكليز.

ومن بين السياسيين الكبار الذين كتبوا حول قضية الكيان اللبناني، وكيفية نشوئه، الاستاذ كمال بك جنبلاط، الزعيم الدرزي الاشتراكي الذي يقول "... عرف جبل لبنان المستقلّ استقلالاً داخلياً ذاتياً، وجبل "لبنان الكبير" عندما كان يتوسّع لضمّ مناطق الالوية المتاخمة الأخرى، عُرف الواقع السياسي اللبناني انذاك "بجبل الدروز" في التسمية، وفي كتب التاريخ، وفي مراسيم اختيار الامراء، امير جبل الدروز، أي أمير لبنان - وبالرغم من هذه الصيغة المحمدية لهذه الدولة الفاطمية الصغيرة التي كانت تشكل الدرزية والشيعية بعض ركائزها الاساسية مع المسيحية والسنيّة - فيما كان لأمراء الشيعة من سيطرة سياسية وإقطاعية واسعة على مساحات ضخمة من لبنان الشرقي (البقاع والشمال) - بالرغم من هذه الصيغة السياسية المسيطرة، فقد ناضل لبنان لأجل وجوده واستقلاله نضالاً ثورياً دامياً، متّصلاً جبّاراً، كنضال الجبل الأسود في البلقان، وكجبل الدروز في سوريا، وحافظ على وجوده واستقلاله، متحدّياً السلطنة العثمانية الاسلامية، والاسلام

السياسي في مفهومه للخلافة... وهذا ما يدلّ على تطوّر بارز للفكرة الوطنية اللبنانية آنذاك..." (٣٠).

ففي حين يُبرز جنبلاط الدور الدرزي في العمل الوطني، يرى الآخرون أن الدور الماروني، ولا سيما دور البطريركية المارونية، كان الأبرز، عبر الأجيال، لاقتطاع هذا الكيان المستقلّ حيث تعيش أكثرية مارونية في الجبل اللبناني، الى جانب أقليات إسلامية من الدروز والشيعة وبعض السنّة. وهذا ما سمّاه الدكتور فيليب حتّي "الفسيفساء المتنوّعة الألوان" (٣١).

اما الاستاذ ميشال شيحا، فيرى "أن حالة لبنان فريدة في العالم" جعلتنا "أرض لجوء، وملاذاً، للمضطهدين والمنفيين، مع سائر النتائج والأعباء التي يرتّبها امتياز هذه طبيعته...". كما يفرض "المغامرة الازلية" حسب تصوّره. لذلك "ينبغي دائماً أن نوقف السيل، أو أن نمهّد له المجرى لئلاً يجرفنا معه"، باعتبار أن بلدنا "صلة الوصل بين البحر والقارة (الآسيوية)...". كما يرى أن أرض لبنان "مطابقة على وجه التقريب للبنان - فينيقيا الأصول"، من عكا الى طرطوس (٣٢).

اما المستشرق الأب لامنس، فهو يكتب في مقدّمة كتابه حول "سوريا" قائلاً: "تملك سوريا امتيازاً قل نظيره، هو امتيازها بوحدة الأرض - وبحدود واضحة الرسم... البحر، والجبال والصحراء... لكن الحوائل الجغرافية بدت معيقة للشعور بالوحدة... ومؤخّرة يقظة الفكرة القومية..." (٣٣).

اما المؤرخ الماروني الاستاذ جواد بولس فيرى "أن لبنان "أمّة جغرافية" يعيش في داخلها، منذ أزمان بعيدة مجموعة إنسانية (شعب، امّة) فكيّفت طبائعها الخاصة الأساسية، او القومية الطبيعية، وبخاصة النفسية، وتحدّدت بثبات تقريباً، وفقاً للشروط الطبيعية الاقليمية والوراثية...". ولا يتجاهل أثر "التناقضات الطبيعية" الداخلية التي "حكمت عليه بالتجزّؤ القومي والديني والسياسي". فلبنان مفتوح على البحر، ومنعزل تماماً عن الصحراء. وهو "يؤلّف منطقة متوسطة، وجبلية محضة"، في حين أن سوريا وفلسطين "منفتحان نوعاً من الشرق على الصحراء السورية" (٣٤).

ويرى المؤرخ الدكتور فيليب حتي أن الشعب اللبناني، منذ العصور الفينيقية، هو "مجموعات قومية، او شبه قومية، تشعر بالاستقلال، وبالاكتفاء الذاتي حتى يومنا هذا... أما سكان الجبال، فقد كانوا أشبه بالفسيفساء المتنوّعة الألوان، حيث تعيش الجماعة الواحدة، الى جانب الأخرى"، في حين كان سكان البقاع، او السهل كما يسمّيه، والشاطئ كالجسر، فسكان الجسر "كانوا بقايا طبقات بشرية، طبقة تعيش وتبني على أنقاض طبقة سبقتها..." (٣٥).

اما المؤرخ بول نجيم فيردّ سبب نشوء عدة أمم وكيانات داخل الهلال الخصيب، او سوريا الكبرى، الى "طبيعة البلاد الجبلية" التي أدّت عبر العصور، الى "حالة التفتّت القصوى"، ومهّدت لنشر "غير متناهٍ من الدول الصغيرة المتصارعة أبداً فيما بينها" (٣٦).

وقد عبّر عن هذا المفهوم الاب لامنس بالحديث عن "الغبار من الدول" (٣٧)، هو الغبار الذي اكتُشف في كتابات تل العمارنة قبل المسيح بخمسة عشر قرناً. وهذا ما اعترف به أيضاً الاستاذ كمال جنبلاط في محاضرة له بعنوان "رسالتي كنائب" ألقيت سنة ١٩٤٧، ووردت في كتاب يحمل عنوان "مختارات في عيد ميلاده الستين" صفحة ٨٣ ـ ٨٤، حيث يقول: "على هذا الشاطئ الذهبي الجميل الذي شاهد منذ آلاف السنين نشوء أول دولة مدنية، ونموّ وانتشار الفكرة القومية الاولى، وقيام اول امبراطورية بحرية، وظهور اول شكل لنظام تمثيلي ديمقراطي... على مقربة من هذا البحر الذي كان لبنانياً حقبةً طويلة من الزمن... في هذه البقعة النادرة من العالم، حيث يلتقي، ويتعانق، ويتفاهم البحر والجبل... في هذا البلد القديم الجديد، "الألف والياء"، والذي أعطى قيماً، وأفكاراً، ورجالاً، ونظماً، وتألّقاً، يصحّ لنا أن نتفاءل... بقيام ديمقراطية صحيحة...". كما أشار في كتابه "حقيقة الثورة اللبنانية" بيروت سنة ١٩٧٨ـ طبعة ثانية صفحة ٨٢ ـ ٨٣، الى أن "لبنان في هذه الوجهة فسيفساء مصغّرة لخريطة الشرق الاوسط ومصر والمغرب... وكل قرية او دسكرة إمارة صغيرة لها طابعها الخاص... أو كأنه متحف حسّي لمخلّفات الشرق التراثية...". وهذا ما عبّر عنها أيضاً الدكتور عادل اسماعيل بكلمة "عناصر مجتمع مركّب، يشكّل تكتّلات طائفية" (٣٨). هذا ما وصلت اليه أيضاً الحوارات التي أجريت في

الكسليك في الثمانينات، وعبّر عنه "بالتعددية" التي يتشكّل منها المجتمع اللبناني، ويتميّز بها بين دول المنطقة، في الندوات والحوارات التي نشرتها مجلة "حاليات" في أعدادها المتلاحقة.

ومن المفيد هنا ترداد ما قاله الرئيس الاستقلالي الأول الشيخ بشارة الخوري في معرض تعليقه على حسن الجوار بين لبنان وسورية، وهو الذي عايش أربعة إنقلابات في سورية، واستطاع الحفاظ على حسن العلاقة مع الجارة والأخت السورية، وذلك من خلال استراتيجية سياسية واضحة تمثّلت بقوله في الجزء الثالث من مذكراته (صفحة ٤٣٣): "إن حالة الجوار مع سورية تفرض علينا مراعاتها (مراعاة سوريا). أكثر مما يُفرض على أية دولة اخرى". ولا ينسى الشيخ الرئيس ما للخارج من تأثير في تعكير صفو الأمن والعلاقات بين الدول، فيشير في الصفحة ٤٣٦ الى ذلك بقوله: "... وعندما تداوي جرحاً، فيسيل جرح، وترتّق خُرقاً فيظهر خُرق، قُل في نفسك إن وراء الستار يداً أجنبيةً تلعب، وتوجيهات غريبة تسمِّم الافكار... حرس الله لبنان".

ونخرج من هذا السرد لأقوال المؤرخين، المحليين والأجانب، لنصل الى نتيجة واحدة، هي النتيجة التي توصّل إليها معظم الذين كتبوا في هذا الموضوع، حول الكيان، او الوطن، او الامة اللبنانية. لبنان يشكّل بحد ذاته أمّة كاملة المعالم، تتألف من فسيفساء بشرية، أو تعددية شعبية، وطائفية، وتفصلها عن الاوطان الاقليمية الاخرى حواجز جغرافية، من جبال، وصحراء، وبحر، وتاريخ خاص بها، مما يحتّم بقاءها امةً مستقلّة لها تراثها الخاص، ومكوّناتها الاساسية الثابتة.

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أخيراً إن الماروني اللبناني، منذ وجوده في هذه البلاد، وعن دوره الريادي، وأدرك بعمق أهمية تعاونه وكافة الفئات الاخرى في هذا الوطن الذي تعيش في ذاكرة شعبه أحداث عهد الامارات المتصارعة التي كانت تتواجد في مختلف مناطقه، وتتمتع كباقي إمارات العالم بالاستقلالية الجغرافية في بعض المراحل الزمنية، دون أن يحول ذلك من اندماجها في مراحل أخرى ضمن إمارة واحدة خاضعة لسلطة فردية او جماعية واحدة.

والماروني يرى نفسه مسؤولاً عن إعطاء هذه الجغرافية المميّزة بجبالها وسهولها وبحرها، ومناخها، وتكوينها البشري، وتطلّعات أبنائها وممارساتهم، ودرجة وعيهم، وثقافتهم "وحدةً كيانيةً جامعةً"، ترعى حقوق الشعب الواحد، وسيادة الارض الواحدة، حفاظاً على التقاليد والتراث والطموحات المتشابهة. وعلى هذا الأساس فشلت نُظم العاملتين والقائمقاميتين، ونجحت تجربة "المتصرفية"، و"لبنان الكبير" الذي يشكّل الجبل نواته. ولكي يبلغ هذا المولود الجديد سنّ الرشد، وتتوضّح معالم شخصيته المميّزة، كان لا بدّ من منحه الاستقلال، واعطاء الموارنة فيه الرئاسة مكافأةً للجهود التي كابدها بطاركتهم وقياداتهم من أجل تركيب هذه الفسيفساء بشكل لوحة لها أبعادها الجمالية، ومقوّماتها الفنية المطلوبة. أُعطيت الرئاسة للموارنة في الوطن، النهائي المستقلّ، باعتبارهم القيّمين على كيانه منذ أجيال، والسمة البارزة التي تعبّر عن هذه التعددية الاتنية والطائفية والحضارية التي يتشكّل منها هذا الوطن.

وإذا كانت الأمّة حسب تحديد العالم الفرنسي آرنست رينان، هي "روح، ومبدأ روحي، وتؤلّف هذه الروح، وهذا المبدأ الروحاني شيئين ليسا إلاّ واحداً، أحدهما في الماضي، والثاني في الحاضر"(٣٩)، فاللبنانيون، والموارنة في طليعتهم، يشكّلون بمختلف فئاتهم الروح التي تمثّلت في الماضي بالتمرّد على الظلم، والاصرار على ممارسة الحقوق والسيادة الكاملة، والاستقلال التام، وتتمثّل اليوم بالتطلّعات الواحدة الى المستقبل المشرق، من خلال روحانية التعايش الأخوي في جوّ من الحرية الكاملة غير المنقوصة بين كل مواطنيه وفئاته ومناطقه والمذاهب.

وقد تطوّرت "القضية اللبنانية" خلال العصور، لكنها حافظت على جوهرها الثابت والاساسي المتمثّل برفض مصادرة الارادة الشخصية والحريات، منذ العصور الفينيقية القديمة التي شكّل فيها اللبنانيون في مختلف ممالكهم المستقلّة "إتّحاداً" ديمقراطياً، لصيانة الحريات الشعبية والشخصية، وإعطاء المجال لإظهار الارادة الذاتية، والمشاركة في تقرير الامور الهامة. فاللبناني منذ وجد على هذه الأرض المشرقية، لا يتنازل عن حقّه في تقرير شؤونه ومصيره بنفسه، ولا يقبل إطلاقاً أن يُفرض عليه مسارٌ أو نظامٌ لم يقرّره بنفسه. وهذا ما جعل اللبناني

الفينيقي ينفتح على العالم بأسره، ويتقبّل كل الحضارات الأخرى، من مصرية هيروغليفية، الى بابلية مسمارية، الى يونانية، وهلّينية، الى فارسية ورومانية، وعربية، وغربية، فيعطي ما عنده من خصوصيات، ويقتبس من الآخرين ما هو بحاجةٍ اليه، ليحقّق في النتيجة ذاتيّته المؤمنة بالعطاء الحرّ، والأخذ غير المشروط والمفروض. وهذا ما دفع الى التفاف الأكثرية المسيحية والمتمردين حول الموارنة للوقوف بوجه محاولات السحق المتكررة منذ دخول المماليك والعثمانيين والصليبيين حتى أيامنا الحاضرة. وهذا ما دفع الموارنة أيضاً للسير في ركاب الامارة اللبنانية، بقطع النظر عن شخصية الحاكم، درزية معنيةً كانت، ام سنيّةً شهابية، فالأهمّ من كل ذلك، أن هذه الامارة تنزع الى تحرير الانسان اللبناني من الهيمنة والظلم والضغوط العثمانية. ومنذ تلك المرحلة أخذت تبرز وتتطوّر فكرة الكيان اللبناني الحرّ المستقلّ، وتنتقل يوماً بعد يوم، من حيّز الرغبة الشعبية المتوافقة مع تطلّعات الامراء الوطنيين، الى حيّز الحقّ المعترف به دولياً، حتى كان بروز النواة الاولى للوطن اللبناني في نظام المتصرفية الذي يعتبر أول دستور مكتوب للكيان اللبناني، وبعدها بلغ المولود الجديد سنّ الرشد، فكان له تطلعاته الناضجة والبعيدة المدى، فرسخ هذا الكيان من خلال دستور جمهوريٍ جيد، أخذ يتطوّر بأطراد حتى بلغ مرحلة النضوج النهائي، والاستقلال المعبّرة بالكامل عن سمات الوطن اللبناني الواضح المعالم، والنهائي.

وقد عبّر القنصل الفرنسي بنتوفوليو، خير تعبير، عن فشل السياسة الأجنبية في تحويل المسار اللبناني بالقول على أثر تعديل البروتوكول سنة ١٨٦٤: "لقد فشلنا في تقسيم ما لا ينقسم... والعلاج يكون بالعودة الى التوحيد... واعتماد مبدأ الحكم المسيحي" (٤٠).

وطالما نحن في الحديث عن صيغ "الميثاق الوطني" التي اعتمدها لبنان عبر تاريخه، لا بدّ من كلمة حول "وثيقة الطائف" او "ميثاق الوفاق الوطني"، كما أُطلق عليه فور اقراره عام ١٩٨٩. وقد رمى القائمون بتحضيره وإخراجه، تعديل ميثاق الاستقلال للعام ١٩٤٣، تبعاً لميزان القوى الجديد الذي راح يميل الى المسلمين، بسبب تضاعف أعدادهم، وتشكيلهم الكثرة السكانية، بدل الكثرة التي كان يشكّلها

المسيحيون والموارنة بصورة خاصة في ميثاق المتصرفية. وهذا ما حذّر منه مساعدو البطريرك الحويك في العام ١٩٢٠ عند ضمّ المناطق المسلوخة عن جبل لبنان حيث تعيش الأكثرية الاسلامية. في وثيقة الطائف الجديدة، حرص المسلمون وطابخو هذا الميثاق على تحقيق المناصفة في التمثيل الطائفي بين المسيحيين والمسلمين، وتعزيز صلاحيات رئيس المجلس النيابي، ومجلس الوزراء على حساب صلاحيات رئاسة الجمهورية التي أبقيت للموارنة "تطميناً" لهم من طغيان الأكثرية العددية الاسلامية.

وفي نظرنا، هذه التعديلات، وإن أبعدت شبح "المارونية السياسية"، او "الهيمنة المارونية" على الحكم، إلاّ أنها بالمقابل أشعرت الماروني خاصةً والمسيحي عامةً بالغبن والاحباط، لأن الصوت الطائفي لم يزل سيّد الموقف في الساحة، وانتقال السيف من يدٍ الى اخرى، لا يعطي الأمن والسلام للمواطن الآخر الأعزل. كان المطلوب وضع السيف في خزانة التحف، وإلغاء دوره نهائياً. وبعد اهتزاز صيغة ١٩٤٣ كان لا بدّ من إعداد وثيقة الايمان بالوطن الجديد عن طريق تركيز استقلاليته، وتثبيت نهائيته، وخلق أجواء تتيح ولاء أبنائه الكامل له، عن طريق "نظام حضاريّ"، علمانيّ، معاصر، يلغي نهائياً "الكوتا الطائفية" التي بنيت عليها كل المواثيق السابقة. كان المطلوب وثيقةً تقدمية حضاريةً تقفز فوق الطائفية، لا إلباس الثوب الطائفي القديم للجسم اللبناني الجديد. موضة العصر لم تعد البدلات الطائفية الجاهزة، بل الثوب العصري المماثل لزيّ الأمم الراقية التي تخطّت مرحلة علاقة الانسان الشخصية بربّه، الى علاقته بالمواطن الآخر، وبالوطن. كان من المفروض أن يُخلَع الثوب الطائفي، ويلقى في سلال المهملات، ويخاط ثوب جديد على قياس الجسم اللبناني الجديد، ومتطلّبات العصر، بحيث يصلح للظهور به في مجالس الامم الحضارية الراقية. فالقوام اللبناني فريد، ومميّز في هذا الشرق، وليس من الضروري أن يلبس الشادور او الباش يانُس، بل ما يتناسب وقوامه الرشيق، ودوره الريادي العريق، ليتمثّل به الآخرون، ويقفزون القفزة المطلوبة الى الأمام، لمجاراة الامم الراقية بدل التقوقع على الذات، والتوغّل في الاصولية. لبنان مقبل على حضارةٍ جديدة في القرن الواحد والعشرين الذي أطلّ عليه، ولا يجوز أن يبقى في ثياب الصحراء، والعالم يتفنّن في إبداع اشكال مميّزة من أثواب الفضاء.

وبانتظار الخياط الماهر، لا بدّ من تطوير هذا الثوب الجديد ليتلاءم وأزياء العصر المقبل بعد نصف عقدٍ من الزمن.

الفصل الرابع

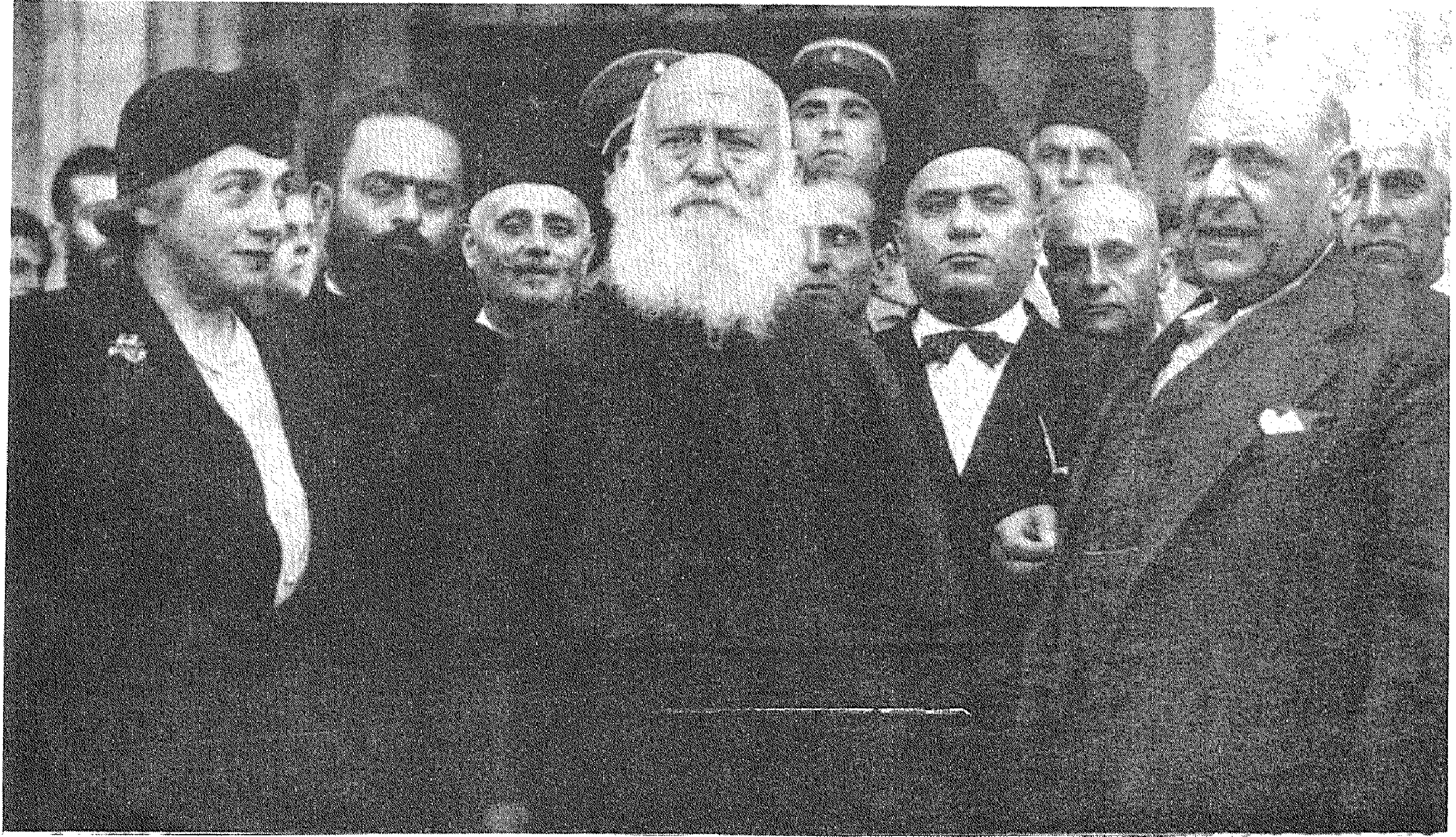
جمهورية الاستقلال وبطاركتها

١ - الجمهورية الثانية وحكومة الاستقلال

الميثاق الوطني وحكومة الاستقلال

المحطات الكبرى في التاريخ تحمل دائماً معها التغييرات الجذرية الكبيرة. فبعد انتهاء مرحلة الانتداب، والتدريب على الاضطلاع بممارسة الحكم الذاتي، حسبما أشار الحلفاء في "صك الانتداب"، قفز الحكم اللبناني قفزةً كبيرةً جديدة بإعلانه من طرف واحد نظاماً جديداً عُبّر عنه "بالميثاق الوطني". ولعلّها من المرّات النادرة في العالم التي يتمّ فيها التغيير عن طريق الديمقراطية، لا عن طريق الثورة التي تقلب المقاييس وتفرض مشيئة الافراد. ففي نهاية الحرب العالمية الاولى، قام بطريرك ماروني حمل لواء التغيير، ونجح في إقناع العالم، بوجهة نظره الداعية لتوحيد الأرض، وتوسيع رقعة الوطن، وإبدال النظام القديم بنظام جديد يتناسب والعهد الجديد المُطلّ على العالم بانتصار الحلفاء ونشوء أمم جديدة كانت خاضعة للحكم العثماني؛ كان ذلك في العام ١٩٠٨ - ١٩٢٠.

في نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى قبل أن تخرس مدافعها، ارتفع صوت لبنانيّ حُرّ مطالباً باستقلال بلاده، والوفاء بالوعد لجهة ترك الحرية للبلدان المنتدبة كي تقرّر بنفسها شكل النظام الذي تريد. وكان مصدر هذا الصوت، هذه المرة، علمانيّين لبنانيّين أحدهما ماروني يدعى الشيخ بشارة الخوري، والآخر سُنّي يدعى رياض بك الصلح. اتفق الرجلان، ومعهما شلّة من المفكّرين والقيادات اللبنانية، تحمل إسم "الكتلة الدستورية"، أن يضمّنا بيان الحكومة الجديدة التي يرأسها رياض الصلح، إعلاناً باستقلال لبنان، وفقاً "لميثاق وطنيّ" جديد يدعو الى رفض



الشيخ بشارة الخوري في رحلة استقلالية إلى الشمال: زيارة غبطة البطريرك عريضة في الديمان.

الانسياق وراء الغرب او الشرق، ومن خلال شعار يقول: "لا للغرب، ولا للشرق، ونعم للبنان ذي الوجه العربي". فكانت القفزة الجديدة هامةً جداً، باعتبارها تشكّل قاسماً مشتركاً يلتقي عنده المواطنون، فيتخلّى المسلمون منهم عن فكرة إلحاق الوطن بسوريا، بمقابل تخلّي المسيحيين عن فكرة الابقاء على الانتداب والحماية الفرنسية مع الاعتراف بوجه لبنان العربي. والمسيحي لم يكن أبداً ضدّ العروبة الحضارية، بل على العكس من ذلك كان رائدها وباعثها في الشرق، باعتبارها الردّ الاقوى على العثمنة التي كانت تحاول تركيا من خلالها طمس التراث العربي والنزعة العربية وقطع الجذور التي تشدّ بالعرب الى أرضهم وحضارتهم. لكن هذا الاعلان لم يخلُ من الانتقاد، فقد علّق الصحافي جورج نقاش على البيان الوزاري بالقول: "إن سلبيّتين لا يصنعان وطناً"، في جريدة الأوريان (L'Orient) وبالحرف: "Deux négations ne font pas une nation" (١). وكانت بكركي بشخص البطريرك عريضة والاساقفة تدعم هذا الموقف بقوة، باعتباره الخطوة الاولى لتحرير الشعب اللبناني من تبعية الآخرين، وتأكيد الاستقلال المعترف به من الحلفاء، بلبنان كوطنٍ نهائي لجميع أبنائه. واعتُبر هذا الشعار، بمثابة ميثاق وطني خاضت "الكتلة الدستورية" الانتخاب على أساسه، ضدّ "الكتلة الوطنية" ذات الميول الفرنسية في الجانب المسيحي، وكتل اخرى في الجانب الاسلامي، تدور في الفلك السوري. كان هذا الشعار بمثابة موقف وسط بين موقفين متطرّفين، لذلك حشد الأكثرية حوله، وفازت لائحة الكتلة الدستورية بأكثرية أصوات مجلس النواب. ولم يلبث رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري أن كلّف حليفه رياض بك الصلح بتشكيل الحكومة التي أعلنت في بيانها الوزاري في ٧ تشرين الاول سنة ١٩٤٣، بنود هذا الميثاق الوطني، وروحيته الاستقلالية، وأكدت فيه أن لبنان "مستقلٌ، سيّدٌ، ذو وجهٍ عربيّ.. لا نريده للاستعمار مقرّاً، ولا لإخواننا العرب ممرّاً... بل نريده وطناً حرّاً مستقلاً...". وقد أثار هذا البيان الوزاري الفرنسيين، وكان ذلك من حظّ اللبنانيين ولبنان، لأنه لولا ردّة الفعل الفرنسية الفورية على هذا البيان، واعتقال رئيس البلاد، ورئيس الحكومة، وبعض الوزراء، لكان الشعب اللبناني انقسم بين مؤيّد له ومعارض، دون أن تُدْرَك نتائج هذا الانقسام الذي من الطبيعي لو تملّك

الفرنسيون اعصابهم، لتمكّنوا من تغذيته الى أبعد الحدود، حتى إجهاضه والقضاء عليه بيد أصحابه أنفسهم. وكان أن هبَّ الفرنسيون في ليل ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ واعتقلوا الشيخ بشارة الخوري ورياض بك الصلح والوزراء كميل شمعون، وعبد الحميد كرامة، وعادل عسيران، ونقلوهم ليلاً إلى قلعة راشيا. في حين لم يتمكّنوا من اعتقال حبيب أبي شهلا الذي كان نائباً لرئيس الوزراء، فتمّ اختياره بحكم القانون رئيساً للحكومة، إلى جانب الوزيرين اللذين بقيّا خارج الاعتقال، المير مجيد إرسلان وصبري بك حماده. وجعل هؤلاء مقرّهم في بشامون حيث راحت تتألّب وفود الشعب اللبناني لتأييدهم. وعمّت الاضطرابات بيروت والمدن اللبنانية في صبيحة اليوم التالي. وشهدت البلاد وحدةً وطنيةً لم يسبق لها مثيل، بحيث مشت في التظاهرة الاحزاب اللبنانية كلّها على اختلاف انتماءاتها السياسية والدينية، من حزب الكتائب اللبنانية، الى حزب النجادة، الى حزب الكتلة الوطنية، والكتلة الدستورية، وغيرها من الفئات، والمواطنين من كافة المناطق. وعبثاً حاول الفرنسيون ثني الموارنة حلفاءهم عن المشاركة في هذا التحرّك، فعمدوا أخيراً الى اعتقال قادة المظاهرات وفي طليعتهم الشيخ بيار الجميّل رئيس الكتائب اللبنانية الذي جُرح في رأسه، ورفض الخروج من السجن قبل خروج قادة الحكم من سجن راشيا. وكلّف الفرنسيون رئيس الجمهورية الأسبق، زعيم الكتلة الوطنية، الاستاذ أميل إده برئاسة الجمهورية، لكنّ الشعب رفض هذا التعيين، واعتبر حكومة بشامون حكومته الشرعية. وتواصلت الاضرابات والمظاهرات حتى تمّ الافراج عن المعتقلين في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، بعد قضاء عشرة أيام في سجن راشيا. وكان نواب الأمّة قد عقدوا جلساتٍ متواصلة، أقرّوا خلالها البيان الوزاري، وشكل العلم الجديد، ووقّعوا على رسمته، وهو الشكل الحالي للعلم اللبناني ليحلّ محل العلم المثلّث الالوان السابق. وتبرّع نائب البترون الاستاذ يوسف ضو بحمل المحاضر الرسمية، والعلم، والقفز من باب خلفي للمجلس، دون أن ينتبه إليه الحرّاس الفرنسيون المنتشرون في ساحة المجلس والشوارع المؤدية إليه. ثم خبّأ هذه المستندات تحت شمعدانٍ على مذبح كنيسة الآباء الكبوشيين القريبة.

وفي اليوم التالي، أُعلنت الافراح في البلاد، بمناسبة خروج المعتقلين، واعتبر

الثاني والعشرين من تشرين الثاني عيداً وطنياً سنوياً للاستقلال اللبناني. ولم يطل الوقت حتى تمّ جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن أرض الوطن في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٤٦. واستعاد لبنان كل المؤسسات التي كانت خاضعة للانتداب الفرنسي.

جامعة الدول العربية و"عصبة الامم"

وفي عهد البطريرك عريضة تمّ التوقيع على بروتوكول الأسكندرية في ٧ تشرين الاول سنة ١٩٤٤ الذي ينظّم "ميثاق" جامعة الدول العربية. وقام غبطته بدور حاسم لجهة تعديل أحد بنوده الرئيسة التي تنصّ على وحدة عربية مستقبلية، فاستبدلت كلمة إتحاد او "كونفودراسيون" "Confédération" بكلمة تعاون. كما نصّ هذا الميثاق على حرية كل دولة في عدم تطبيق المقررات إذا تعارضت مع استقلاليتها ومصالحها الوطنية. وأُقرّ النظام الجديد معدّلاً في ٢٢ اذار سنة ١٩٤٥.

وعقد البطريرك مؤتمراً مسيحياً، هو الثاني في بكركي، لدرس العلاقات اللبنانية ـ الفرنسية، والاحوال الشخصية للطوائف المسيحية، أعلن فيه المجتمعون في ٢٩ إيار سنة ١٩٥١، تأييد استقلال لبنان وسيادته التامة، والتعاون مع الدول العربية المجاورة.

كما شارك لبنان، في عهد البطريرك عريضة أيضاً، في وضع مثياق "عصبة الامم" وأصبح عضواً في هذه الهيئة بعد اجتماعات عدة عُقدت في شباط سنة ١٩٤٥ في يالطا، ثم في سان فرنسيسكو في نيسان سنة ١٩٤٥، حيث وُضع ميثاق نهائي ووُقّع عليه ، وكان لبنان من بين الدول الموقعة في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٤٥.

وما أن وضعت الحرب اوزارها، ووقّع الالمان على صك الاستسلام في ١٧ اذار سنة ١٩٤٥ بدون قيدٍ او شرط في مقرّ الجنرال الاميركي ايزنهاور، وبحضور جميع قادة الحلفاء، حتى أصبح لبنان دولةً حرّةً مستقلّةً، تتمتّع بكل مواصفات الدول الحرة في العالم ممّا خولّها أن تكون من بين الخمس دول الأولى المؤسسة لجامعة الدول العربية، وكذلك بين الدول الاولى المؤسّسة لمنظّمة عصبة الأمم التي

شارك لاحقاً في وضع دستورها، وثيقة "حقوق الانسان". لبناني يدعى شارل مالك كان على رأس منظمة "هيئة الامم" المتحدة.

تعيين لجنة حبرية لمعاونة البطريرك عريضة

وفي الثامن والعشرين من إيار سنة ١٩٤٧، بعدما بلغ البطريرك عريضة الرابعة والثمانين من عمره، وبات عاجزاً عن القيام بمسؤولياته، ولم يكن قد أُقرّ النظام الحالي الذي يقضي باستقالة البطاركة والأساقفة عند بلوغهم الخامسة والسبعين من عمرهم، صدر القرار البابوي الذي حمله الى لبنان السفير البابوي المطران مارينا، اول سفير للكرسي الرسولي في لبنان، وأبلغ الاساقفة والبطريرك عريضة مضمونه القاضي بتأليف لجنة حبرية لمعاونة البطريرك عريضة بتدبير شؤون البطريركية، بعدما كانت علائم التقدّم في السنّ قد أثّرت على قدرة البطريرك في ممارسة مسؤولياته على الوجه المطلوب، برئاسة الاسقف بولس المعوشي، وعضوية المطرانين عبد الله خوري، وبطرس ديب، فاجتمعوا في ١٤ حزيران سنة ١٩٤٨، وأبلغوا قداسة البابا بيوس الثاني عشر بتنفيذ اوامره السنيّة. وقضى البطريرك نحبه في ١٩ إيار سنة ١٩٥٥، ودُفن في الديمان، تاركاً كل ما بقي له من مالٍ واراضٍ خاصة به لأبرشية طرابلس، ولطائفته المارونية، ومؤلّفاً يتضمّن تاريخ عيال الشمال، ورسائل ومؤلفات، وأبحاثاً تدور حول امور سياسية وتاريخية ودينية، بالاضافة لبناء عدد كبير من الكنائس والأديار والمدارس. وكان البطريرك عريضة قدالتمس من عاهل إسبانيا قبول ثلاثين طالباً مارونياً في جامعات إسبانيا فاستُجيب طلبه. وفي العام ١٩٥٠ زاره رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في بكركي مهنّئين بمناسبة عيد الميلاد، وأصبح ذلك تقليداً سنوياً. ومما تجدر الاشارة إليه أن معظم المشاريع التي قام بها البطريرك عريضة، وبينها ترميم وتزيين الديمان، وغيرها، كانت مصاريفها تغطّى من أمواله الخاصة التي ورثها عن أسرته الثرية والعريقة. وبقي قسم كبير من هذه الاموال بعد موته، وعملاً وصيته، لحساب البطريركية.

درجات الكهنوت وصلاحيات البطاركة

قبل أن يحق للكاهن ممارسة صلاحياته الكهنوتية، وتقديم الذبيحة الالهية، يمرّ في عدة درجات كنسية على الوجه التالي:

المرتّل، ثم القارئ، ثم الشمعداني، ثم الرسائلي، ثم الانجيلي، وأخيراً الكاهن. وبعد هذه الرتبة تصير ترقيته الى الخوراسقفية التي تعطى للكهنة المثقّفين والبارزين، وهي نوعان شفهية من قبل الاسقف، وهي دون الخوراسقفية الصادرة بقرار خطي اسقفي. وبعدها الدرجة الاسقفية التي تخوّله أن يصير بطريركاً [٢].

اما بالنسبة لدرجات الاساقفة ورتبهم، ففي بداية الانتشار المسيحي، في المجمع المسكوني الاول المعروف بمجمع نيقيا المنعقد في أيار سنة ٣٢٥ بدعوة من الملك قسطنطين الكبير، وممثّل البابا سلفسترس، وبحضور أساقفة الكنائس المسيحية "تولّت الخزينة، بأمر من قسطنطين الانفاق على انتقال ومصاريف آباء المجمع". ومنح هذا المجمع ثلاثة أساقفة سلطةً اعلى من سواهم، وهم: اسقف الاسكندرية، واسقف روما، واسقف إنطاكية، لوجودهم في مدن هي بمثابة عواصم، ومؤسسة أبرشياتهم من الرسل أنفسهم. لكن هذه الرتبة أُلغيت لاحقاً، وأصبح الاساقفة والبطاركة في حال اختيارهم من مجمع نشر الايمان الروماني، وقداسة البابا، يحصلون على رتبة كردينال. ومن بين هؤلاء الكرادلة، وعن طريق الانتخاب السرّي، يجري إختيار قداسة البابا، الحبر الاعظم، رأس الكنيسة الكاثوليكية في العالم.

اما انتخاب البطاركة الموارنة، فقد ابتدأ في العام ٦٨٥ بانتخاب بطريرك خاص بالموارنة على الكرسي الانطاكي، مما حمل الملك البيزنطي يوستنيانوس الأخرم، واليعاقبة المونوتوليين التي كانت هذه الكرسي خاضعة لهم، ويتمّ اختيار بطاركتها بإشارة منهم، وبالتوافق معهم، او منهم، على مهاجمة لبنان، ومحاولة إسقاط البطريرك يوحنا مارون المنتخب من الأساقفة الموارنة على الكرسي الانطاكي. وفشلت الحملة، فازداد البطريرك الماروني قوةً، وراح يباشر صلاحياته بتعيين الأساقفة، والكهنة، وتنظيم الرهبانيات، وعقد المجامع الكنسية، ووضع

الانظمة الناظمة لأمور الكنيسة المارونية، والبطريركية الانطاكية، دون الرجوع الى الامبراطور، تبعاً للأصول التي كانت مرعيةً في السابق. ولم يكتفِ بطريرك الموارنة بتفرّده في ممارسة صلاحياته الدينية، بل راح يعيّن الحكام المحليّين والمقدّمين، ويعزلهم، ويلقي الحُرم على المخالفين منهم لمشيئته، ومصلحة الطائفة. وكان الحرم كافياً لاسقاط صاحب المنصب مهما علا شأنه. والبطريرك الماروني، كان الرئيس الديني الوحيد في الامبراطورية العثمانية الذي لا يحتاج الى "فرمان" من السلطات لممارسة صلاحياته. وقد اختار طوعاً قبول درع التثبيت من الكرسي الرسولي، باعتبار قداسة البابا رئيس الكنيسة الكاثوليكية التي ينتمي اليها الموارنة. وهذا ما جعل بطاركة الروم الكاثوليك، واليعاقبة، وسواهم يحسدون الموارنة على هذا الامتياز.

وإلى جانب قيادته الدينية، كان البطريرك يتولّى السلطة السياسية أيضاً، تماماً مثل قداسة البابا في بداية الانتشار المسيحي، وفي القرون الوسطى. وقد توقّف الفاتيكان عن العمل بهذا التقليد بعدما توالت المواجهات والحروب بين الاباطرة وبابوات روما، مما حمل بعض البابوات على مغادرة روما، الى أڤينيون في فرنسا، أو غيرها من الاماكن. وقد درج خلفاء يوحنا مارون على أخذ المبادرات السياسية في الاوقات الحرجة، لما تستدعي الاحداث الطارئة والكبيرة اتخاذ موقف جامع لكل قيادات البلاد الروحية والزمنية. وفي العصور القديمة والوسطى، كان البطاركة يمنحون المقدّم، والأمير الحاكم، لقب "الشدياق" لإضفاء الصفة الدينية على صفته المدنية، فيسهل على الحاكم بالتالي قيادة الشعب، وفرض الاحكام.

علاقة البطريركية المارونية بالكرسي الرسولي

أول زيارة قام بها بطريرك ماروني الى روما، كانت زيارة البطريرك يوحنا مارون سنة ٦٨٥ لتثبيت اختياره بطريركاً من قبل أساقفة الموارنة ورؤساء الأديار، والفاعليات المارونية، حسب إبن القلاعي في تاريخه (٣). وتبقى هذه الزيارة دون سند تاريخي، وإثبات يمكن الركون اليه. وتوالى هذا التقليد، لكن الوثائق المثبتة لهذه الزيارات، غير متوافرة. أما الاعتقاد السائد فانه بعد حلول العرب في إنطاكية، وفصلهم بين موارنة او مسيحيّي القسطنطينية وجوارها، ومسيحيّي لبنان

وباقي سوريا، كان لا بدّ من بطريرك يتولّى رعاية الشأن المسيحي في الشرق، ويأخذ السلطة العليا، من المقرّ القيادي الثاني بالنسبة لمسيحيّي العالم، المقيم في روما، حيث الوصول اليه أسهل من الاتصال بالكرسي القسطنطيني الشرقي. ومن الثابت والمعروف أن أربعة أو خمسة بطاركة موارنة حضروا مجامع مسكونية عالمية، أولهم إرميا العمشيتي الذي حضر مؤتمر لاتران سنة ١٢١٥، والثاني بولس مسعد الذي حضر مجمع روما سنة ١٨٧٠، والثالث بولس المعوشي الذي حضر مؤتمر الفاتيكان في العام ١٩٥٥ وحصل على رتبة الكاردينالية ، والبطريرك خريش الذي حضر مؤتمراً، وعاد في نهايته من الفاتيكان حاملاً رتبة الكاردينالية سنة ١٩٨٣، والبطريرك الحالي نصر الله صفير الذي حضر، حفلة تخريج الكرادلة، وتكلّم باسمهم باعتباره عميد الدورة، في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٩٤ ، وعاد حاملاً لقب كاردينال، بعدما كان قد توفي الكردينال السابق بولس خريش. ويظهر أن هذه الرتبة أصبحت تعطى تقليدياً لكل من يتبوّأ الكرسي البطريركي الماروني، لابراز دور الموارنة بصفتهم رعاة المسيحية في الشرق، وبكركي باعتبارها "فاتيكان" الشرق المسيحي. وكان هذا اللقب في السابق حكراً على طائفة اللاتين، وقد نال هذه الرتبة احد بطاركتهم المدعو تبّوني اللبناني، فكان اول كردينال على ما نعتقد في بلاد الشرق. ثم تلاه الكردينال أغاجيان الأرمني الكاثوليكي.

وتوالت الاتصالات بين روما وبطاركة الشرق الموارنة عن طريق تبادل الرسائل، واولاها الرسالة التي وجّهها البطريرك يوسف الجرجسي في بداية العهد الصليبي في القرن الثاني عشر مع مندوب ملك القدس اللاتينية غودفروا دي بويون، معرباً فيها "عن شديد تعلّقه بالسُدّة الرسولية، فحظي بجواب عليها مؤرخ في السنة ١١١٩، وقف عليه الدويهي والباني في خزانة البطريركية" (٤).

أما أقدم البراءات التي أرسلها احبار روما مع دروع التثبيت، الى بطاركة الموارنة، فهي تلك التي أرسلها البابا اينوشنسيوس الثالث الشهيرة الى البطريرك إرميا العمشيتي، وفيها يدعوه لحضور المجمع المسكوني الرابع في لاتران (٥). وقد نشر المؤرّخ طوبيا العنيسي في كتابه الصادر سنة ١٩١١ باسم "البيّنات المارونية"، أو "البراءات المارونية" سبع عشرة براءةً أرسلها بابوات روما الى بطاركة إنطاكية

وسائر المشرق الموارنة. أما الأب الدكتور بولس صفير، أمين عام مكتبة بكركي، فيشير في كتابه "بكركي في محطاتها التاريخية" الصادر سنة ١٩٩٠ إلى أن "للبطريرك الدويهي الفضل الأول في جمع وثائق أرشيف بكركي" البالغة اليوم "مئة وسبع براءات" (٦). والمطران بطرس شبلي مؤرخ "سيرة البطريرك الدويهي" يقول: "إن البطريرك الدويهي اعتبر تواريخ الطائفة، اعتباره لطقوسها... ما لا أخشى أن أسميّه عبادة... وسهر عليها رؤساء الطائفة أكثر من سهرهم على اموال الكرسي وأرزاقه... واعتبروها كذخائر ثمينة، وحفظوها من النهب والحريق، لتكون فخراً لخلفائهم وأبنائهم" (٧). ومن المعروف أن الوثائق الهامة توضع في صندوق خاص لا يبارح غرفة البطريرك الخاصة. ولا ينفتح في غياب البطريرك، او في حال وفاته، لأي سبب كان، إلاّ من قبل البطريرك الجديد الذي يتسلّم هذه الأمانة، ويحافظ عليها أكثر من محافظته على حياته.

ومنذ القرن الثاني عشر، والعلاقات تتنامى باطّراد، بين الكرسي الرسولي والبطريركية المارونية. ففي العام ١٢٥٦ استلم البطريرك شمعون الثاني براءة رسولية، وتلقى إتصالاً من ملك فرنسا لويس التاسع عندما وصل الى عكا في العام ١٢٥٠ حيث وضع البطريرك بتصرّفه ٢٥ ألف جندي ماروني بقيادة الأمير سمعان، لمساعدته في احتلال القدس. لكن الملك المذكور لم يخض تلك الحرب وعاد الى فرنسا بعدما أرسل "بطاقة شكر" الى البطريرك والقادة والشعب الماروني، ولا تزال هذه البطاقة "في خزانة الكرسي البطريركي في قنوبين مترجمة عن الاصل اللاتيني (المفقود) الى الفرنسية والعربي، اما الأصل فكان قد فُقد مع ما فُقد من اوراق الكرسي البطريركي بسبب طوارئ الحدثان" (٨). وقد اوصى الملك لويس في رسالته بوضع الموارنة تحت حماية فرنسا. وكان لهذه اللفتة الكريمة أثرها بين الموارنة الذين اعتبروا فرنسا منذ تلك اللحظة بمثابة "الأم الحنون". وقد تركّزت هذه النظرة من خلال تصرّفات الحكام الفرنسيين لاحقاً.

ومنذ مطلع القرن الثاني عشر، والمواصلات والاتصالات مستمرة بين الكرسيّين الماروني والسرياني، إمّا عن طريق قصّاد رسوليين توفدهم روما لتفقّد أحوال الموارنة أمثال: السمعاني، ودنديني، وأريوست، وغريفون، وباتيستا، وبرونو،

وغيرهم، وإمّا بواسطة سفراء بابويين كما هي الحال اليوم، وإما بواسطة ممثلين واساقفة موارنة، كانوا همزة الوصل بين البطاركة والكرسي الرسولي، بعضهم أقام في روما لتأمين استمرارية الاتصال، واخرون كانوا يزورونها عند الحاجة، وابرزهم، الآباء والاساقفة، عميرة، وبصبوص، والدبس، والحويك، وسواهم.

اما المراحل التي مرّت بها هذه الإتصالات فهي ثلاث:

١ ـ مرحلة ما قبل القرن الثاني عشر، ويلفّها الغموض لفقدان الوثائق الثبوتية.

٢ ـ مرحلة ما بعد القرن الثاني عشر حتى مطلع القرن السادس عشر، وتؤيّدها الوثائق الخطية العديدة.

٣ ـ المرحلة الأخيرة التي شُرّعت فيها هذه العلاقات الرسمية بإقامة سفارة بابوية في لبنان، وسفارة لبنانية في روما، منذ اوائل القرن السادس عشر وما بعد، وهي العلاقات التي دشّنها رسمياً الامير فخر الدين الثاني.

ومن أبرز البراءات البابوية براءة البابا بيوس الرابع الذي وجهها الى البطريرك موسى العكاري عام ١٥٦٢، يقول فيها: "الحمد لله الذي أبقى في الامصار الشرقية الافاً من الناس لم تجثُ ركابهم لبابٍ عالٍ، ولم يفسدهم القرب من الهراطقة" (٩). وبرقية البابا لاون العاشر المؤرخة في اول آب ١٥١٥ والتي: يشبّه فيها قداسته الموارنة "بالخراف بين الذئاب" او "الوردة بين الاشواك". وتُوّجت العلاقات بين الكرسي الرسولي وروما، بانشاء مدرسة روما المارونية في العام ١٥٨٥ في عهد البطريرك الرزي الثاني، والتي خرّجت مئات المثقّفين من قادة الفكر وعلماء الدين. ومن بعده علاقات الودّ والصداقة التي ارساها، بزيارة للممالك الايطالية، الأمير فخر الدين الثاني الكبير سنة ١٦١٨ في عهد البابا أوربانوس الثامن، الذي اعتذر عن تحقيق رغبات الأمير الاستقلالية، و"لعدم إمكانية انتهاز هذه الفرصة الثانية التي قدّمها الأمير عن كرم نفس، ونبالةٍ لتخليص الأمة المارونية، والاراضي المقدّسة" (١٠).

وهذه المرحلة الأخيرة من العلاقات المارونية ـ الرسولية، التي تمتد من بداية

القرن السابع عشر الى اليوم، تتّصف بالتنسيق الكامل، وبالعلاقات الوثيقة والحميمة، وقد تُوّجت باعلان البطريرك بولس المعوشي سنة ١٩٥٥ كردينالاً، وتوالى بعدها هذا التقليد مع البطاركة اللاحقين.

وأول سابقة في تاريخ انتخابات البطاركة الموارنة، هي إقدام البابا بناديكتوس الرابع عشر سنة ١٧٤٣ على تعيين الاسقف سمعان عواد بطريركاً بسبب خلاف وقع بين الاساقفة الموارنة حول انتخابه. وكُرّرت هذه السابقة في العام ١٩٥٥، وتمّ تعيين الاسقف بولس المعوشي بطريركاً من قبل الفاتيكان مباشرةً هذه المرة، وبدون انتخاب من الاساقفة الموارنة خلافاً لأنظمة "المجمع اللبناني" الصادرة سنة ١٧٣٦، والموافق عليها من قبل الكرسي الرسولي، رغم البراءات الصادرة بعده، والداعية للتقيّد بحرفية ما ورد فيه. وفي الحالتين المذكورتين رضخ الاساقفة للتدبير الرسولي، باستثناء المطران بولس عقل الذي أُوقف عن ممارسة صلاحياته الحبرية لعدم خضوعه للبطريرك المعوشي.

علاقات الموارنة بالشرق الاسلامي وملوك فرنسا

ولم يقتصر الانفتاح الماروني على الكرسي الرسولي والغرب المسيحي فقط، بل أيضاً على الحكم العثماني الاسلامي، بحيث اعفى السلطان البطاركة من وجوب طلب الفرمان خلافاً لكل رؤساء وبطاركة الطوائف الأخرى، بناءً لالتماس من البطريرك موسى العكاري (١٥٢٤ ـ ١٥٦٧)، مع أن هذا البطريرك كان قد طالب في مطلع عهده الفرنسيين وملكهم شرلكان بتخليص لبنان من الحكم العثماني سنة ١٥٢٧، وقام بوضع خمسين الف مقاتل ماروني بتصرّفهم "مدرّبين أحسن تدريب، وعلى أتم استعداد، كما جاء في رسالته، لخدمتكم في الحرب الاستقلالية" (١١). وهو البطريرك الذي اعترف له بيوس الرابع بعدم الجثو أمام بابٍ عالٍ، او الفساد بسبب القرب من الهراطقة.

وكان السلطان العثماني سليم الأول قد أعفى البطريرك شمعون الرابع الحدثي المذكور، من الفرمان السلطاني، ودرج على ذلك البطاركة اللاحقون.

لبنان العربي المستقلّ

ظهرت عبارة "لبنان العربي المستقلّ" لأول مرة في بيان رسمي تلاه النائب يوسف بك كرم في ٢٧ نيسان سنة ١٩٤٤، على أثر دخوله البرلمان يرافقه جمهور غفير انضمّ الى موكبه من زغرتا الى بيروت. وقد تسلّل إلى هذه المظاهرة السياسية عملاء الفرنسيين وحاولوا رفع العلم الفرنسي على مدخل البرلمان فألقى النائب نعيم مغبغب عليهم قنبلة يدوية فشلّت عملهم. لا سيما بعدما ظهر أن الخطاب الذي ألقاه النائب الجديد الذي عوّل عليه الفرنسيون لإعادة نفوذهم الى البلاد، قد خيّب أملهم، ونادى بعروبة لبنان وشدّد على استقلاله. ولم يطل الأمر حتى اضطر الجيش الفرنسي للتخلّي عن اول فوج من الجيش اللبناني المنضوي تحت لوائه في ١٥ حزيران سنة ١٩٤٤، وكان بقيادة العقيد جميل لحود. وتمّ الاحتفال بهذه المناسبة في الملعب البلدي في بيروت بحضور الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية والجنرال بينيه المندوب السامي الفرنسي (١٢).

كما ورد في محضر جلسة مجلس النواب اللبناني حول بروتوكول الاسكندرية الداعي لتأسيس "جامعة الدول العربية" في ١٤ تشرين الاول سنة ١٩٤٤ ما يلي: "نحن نحمي الاستقلال التام الناجز ونفديه بدمائنا وأرواحنا، ليس فقط ضد الغرب، بل ضدّ الشرق أيضاً" (تصفيق) (١٣).

● ٧٣- البطريرك الثالث والسبعون الكردينال بولس المعوشي الجزّيني (١٩٥٥ - ١٩٧٥)

ولد فريد المعوشي في جرش أول نيسان سنة ١٨٩٤ وسيم كاهناً باسم بولس، في السابع من كانون الاول سنة ١٩١٧، وتابع دروسه في مدرسة فرير دير القمر، ثم في مدرسة الحكمة. سافر الى رومه حيث أمضى خمس سنوات في تلقّي العلوم العالية، وعاد الى لبنان ليعمل كاتم أسرار المطران اوغسطين البستاني في صيدا. ثم رافق المطران شكر الله خوري إلى الولايات المتحدة لتفقّد أحوال المغتربين فيها، فقضى هناك زهاء اربعة عشر سنةً في خدمة الرعايا، وقد جدّد مقرّ الرعية في كاليفورنيا، وشيّد كنيسةً جميلة سنة ١٩٢٤ على إسم "سيدة لبنان"، وبنى

بالقرب منها قاعة اجتماعات تتسع لنحو ٤٠٠ شخص، ومسرحاً أنيقاً. وجعل للكنيسة قبة تعلو نحو ٧٥ متراً، في قمّتها صليب جبّار من نحاس مذهّب. و"أقام في الجهة الاخرى الدار المارونية بطابقين فخمين، فصارت دار الموارنة في لوس انجلوس افضل بيوت كهنتهم كافةً " (١٤). وفي٢٩ نيسان سنة ١٩٣٤ صدر قرار مجلس الاساقفة الموارنة المنعقد في بكركي بتعيينه اسقفاً على أبرشية صور، فعاد عن طريق حيفا حيث استقبله الموارنة في تلك الجهات ومطران الابرشية فرنسيس مبارك استقبالاً حافلاً شارك فيه وفود من مختلف الطوائف والمناطق، وراحت القرى والمدن تهبّ لاستقباله من عكا الى صور. وكان سيادته عالماً، فصيح اللسان، غيوراً على الرعايا التي خدمها. ولم يحصر اهتمامه بالشأن الروحي فحسب، بل كان الى جانب الفلاح، ومزارع التبغ، في حقله، والموظف والتاجر، في مؤسستهما، مساعداً ومعيناً. وفي اواخر سنة ١٩٤٨ عيّنه قداسة البابا رئيساً للجنة الوصاية المؤلّفة من المطرانين عبد الله خوري وبطرس ديب لتصريف شؤون البطريركية بعدما كان البطريرك عريضة قد عجز عن القيام بمهامه، بواسطة براءة حملها المطران اللاتيني سيلفيو اودّي القاصد الرسولي في القدس الشريف. وقد وجّه غبطته على أثر تعيينه رسالةً الى الشعب اللبناني يتعهد فيها "بخدمة الوطن عامة، وحفظ تقاليدنا وعاداتنا الكريمة، والتعاضد مع إخواننا وجيراننا في الاقطار الشقيقة، بما يعود بالنفع على السلم العام، واستقرار الامور، وهناء العيش... إن رسالة بكركي على مدى التاريخ هي خدمة الله والخير والوطن، وسأجهد بدوري في تأدية الرسالة تامة كاملةً، إن شاء الله بمناصرتكم". ومع إطلالة كل عام كان يصدر غبطته رسالة رعاوية هامة يعالج فيها مشاكل البلاد والكنيسة، وقد اصبح هذا الأمر تقليداً يواظب عليه البطاركة خلفاؤه.

وقد استطاع غبطته، بفضل ذكائه، وعلمه، وقوة شخصيته، وصدق مواطنيته، واتّساع حلمه، وبعد نظره، أن يقود السفينة المارونية واللبنانية، في أصعب الاوقات، مؤلّباً حوله كل الفئات اللبنانية على اختلاف مذاهبهم، مما أزعج بعض المغالين في العصبية، فاطلقوا عليه لقب "محمد المعوشي" نظراً لانفتاحه على الجناح اللبناني الآخر، فما زاده هذا اللقب إلاّ سموّاً في أعين اللبنانيين خاصةً، وقادة العرب

والعالم عامةً. وهكذا أصبحت بكركي في عهده، على الرغم من الثورة الطائفية التي نشبت في عهده العام ١٩٥٨، مرجعاً لجميع القوى والقيادات اللبنانية على اختلاف المذاهب والاحزاب. وأكثر من مرةٍ خطب في الجماهير المحتشدة لاستقباله أثناء تنقّله بين مصيفه في إهدن والمقرّ الشتوي في بكركي معلناً أن "ابواب بكركي ستبقى مفتوحةً للمخلصين من زعماء ورؤساء احزاب ونواب، ولذوي النيّات الصادقة، لوضع مخطّط وطني سليم، تنصهر فيه كل النشاطات من أجل صيانة وحدتكم وحرياتكم وسلامة وطنكم... واشدّ ما نعانيه في اوضاعنا الداخلية من ضعضعة الحكم، وطغيان جهات خفيّة على المسؤوليات، وتمادٍ في العبث بمقدّرات البلاد ومرافقها... ومعاذ الله أن نتغاضى ونسكت عمّن، أو عمّا يسيء الى عزّة هذا البلد...".

ورغم احتجاج المطران بولس عقل على تعيين البطريرك المعوشي خلافاً لتقاليد الموارنة، فقد أيّده الاساقفة الآخرون، واضطرّ البطريرك لإيقاف المطران عقل عن ممارسة حبرياته حتى وفاته. وكانت هي المرة الثانية التي يُعيّن فيها البطاركة من قبل الفاتيكان مباشرة، واولاها تعيين الاسقف سمعان عواد سنة ١٧٤٣، بعدما تمّ انتخابه وعارض هذا الانتخاب المطران طوبيا عون ورفاق له. ولكن اختيار البطريرك المعوشي، كان في وقته ومناسباً للغاية، نظراً لما كانت تعاني منه الطائفة والبلاد، من تضعضع السلطة، واحتدام الصراعات السياسية والطائفية. وكان للبطريرك الجديد الفضل الاول في إعادة الامور الى نصابها، والحدّ من الخسائر المترتبة عليها في أضيق نطاق ممكن.

و"قد أولى البطريرك معوشي، على حدّ قول المطران صفير نائبه البطريركي، الاوقاف البطريركية إنتباهاً خاصاً، فعمل على تنظيم شؤونها، وضبط مداخيلها، وتحسين إنتاج أراضيها. وضنّ بكل شبرٍ يباع من أراضيها الواسعة، وهي بنظره تراث ثمين تركه السلف للخلف" (١٥).

وقد زار غبطته فرنسا فلاقى من رئيسها الجنرال ديغول الترحيب الحار. كما علّق سفير فرنسا في العام ١٩٦٢ البارون دي بواسيزون على صدره، باسم دولته، وشاح جوقة الشرف الذي يهدى للملوك والرؤساء، تمتيناً للصداقة

التاريخية بين فرنسا والموارنة.

ولم ينسَ المعوشي طيلة حياته ذكرى الاستقبال الكبير الذي استُقبل به في حيفا وعكا في ٧ نيسان سنة ١٩٣٥ (١٦).وهذا ما دفعه لزيارة فرنسا، وروما، واميركا، ومصر، مما سمح له بتمتين علاقاته الشخصية، وعلاقات لبنان بالتالي، بالدول العظمى وقياداتها التي بيدها تقرير مصائر الدول والشعوب الصغيرة. وهذا ما جعل بكركي في عهده محجاً للقيادات اللبنانية، ولممثّلي الدول الكبرى والصغرى في الشرق والغرب. فكان "يستهوي الأفراد، كما يستهوي الجماهير بسحر منطقه، وعذب إبتسامته، وكهربائية نظراته، وفاتن حديثه، وبليغ بيانه". على حدّ ما ذكر الكاتب يوسف غانم، وأضاف يقول: "لم أعرف قط في أصحاب المقامات شخصية تشعر جليسها او مستمعها بمثل ما تشعر به شخصية البطريرك المعوشي من قوة التأثير والجاذب" (١٧). ومما قاله الصحافي مارك رياشي في البطريرك المعوشي وبكركي: "فالبطريركية المارونية قبل أن تكون "كعبة للموارنة"، هي مؤسسة لبنانية، تاريخها جزء لا يتجزّأ من تاريخ لبنان في جميع العهود. والبطريركية كانت ولا تزال الحصن المنيع لبقاء لبنان واستمراره بتقاليده، وقيمه الروحية، والانسانية، واستقلاله، على مرّ العصور". وفي مقال آخر بعنوان "مجد لبنان أُعطي له"، كتبت جريدة النهار بلسان مارك رياشي أيضاً تقول "انا اللاطائفي اقول بكل فخر، ومباهاة، وعرفان جميل، أن كينونتنا نحن مدينون بها لصرح بكركي، ولبطاركة بكركي... فلولا بكركي وصرح بكركي لما كان لبنان..."(١٨).

البطيرك المعوشي واحداث العام ١٩٥٨

وقد عززت مواقفه الوطنية المعتدلة، إبّان حركة ١٩٥٨، الوحدة الوطنية، ولم تسمح لها بالتحوّل الى حرب أهلية، كما حدث عام ١٩٧٥. وكان غبطته آنذاك ينصح قادة البلاد بالعمل لتوحيد الكلمة، إنطلاقاً من أن "الاتفاق على باطل او خطأ، أفضل من الانشقاق والصراع طلباً للحقّ؛ لأن الاخطاء يمكن تصحيحها، اما الانشقاق والفرقة فلا يمكن بعدهما استعادة اللحمة والعيش المشترك". وهذا المبدأ ردّده الرئيس فرنجيه في اجتماعات مؤتمر لوزان في ١٣ اذار سنة ١٩٨٤ حيث

قال: "إتفاقنا إن كان على الشر يكون خيراً للبنان، وإن كان على الخير يكون طبعاً خيراً للبنان" (١٩).

وإن كان لنا من تعليق على احداث العام ١٩٥٨ فهو أن لبنان لم يُعْطَ من قبل القوى الاقليمية والدولية، فرصةً لتحصين دولته، وتدعيم كيانها واستقلاليتها، إذ كانت هذه الدول، بعدم اعترافها بها، تطمع دائماً بمنع قيام الاسوار المنيعة حول حدودها لتبقى مسالكها حرّةً أمامها، تدخلها ساعة تشاء لتحصد حصتها من هذه الحقول السائبة في المزرعة المختلف على ملكيتها. ولا يزال هؤلاء الرافضون للصيغة اللبنانية المستقلّة يطمعون بوضع اليد على هذه المزرعة المتعدّدة الشركاء، لجعل ساحتها ملعباً لتدخّلاتهم، وحقل اختبار لطموحاتهم السياسية، ومصالحهم الاقليمية. فهل يتعلّم اللبنانيون أن يحصّنوا أسوارهم كي لا تبقى مباحةً سائبةً حقولها وخيراتها، لمثل هؤلاء الطارئين؟

وفي عهد البطريرك المعوشي قام الحلف الثلاثي من الاحزاب ذات الصبغة المارونية، الاحرار برئاسة كميل شمعون، والكتائب برئاسة بيار الجميّل، والكتلة الوطنية برئاسة ريمون إدّه. ورغم تحقيقه اهدافه بالوقوف في وجه الشهابية والعسكريتاريا، إلاّ أن هذا الحلف جيّش القوى الاسلامية في البلاد للتحالف ضدّه، وأضعف الجيش، فمهّد ذلك لقيام الحرب الأهلية التي اندلعت سنة ١٩٧٥(٢٠).

وشهد عهد البطريرك المعوشي أيضاً، نشوب حرب العام ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، والانتصار الساحق لاسرائيل الذي أنهى الناصرية في بلاد العرب كحركة ثورية تهدّد الكيانات العربية بالتغيير الجذري في النهج وفي التكوين الاساسي لهذه الدول. وأسفرت عن قيام الحركة الفلسطينية المتمثّلة بحركة فتح وفصائلها المسلّحة التي أطلقت على هيبة الدولة اللبنانية ومؤسساتها العسكرية رصاصة الرحمة، وأدّت بالنهاية الى انقسام الجيش اللبناني، وفرض توقيع إتفاقية القاهرة عام ١٩٦٨ التي من جرّائها تخلّت الدولة عن السلطة الامنية للمنظّمات الفدائية التي لم تكتف بمنطقة "فتح لاند"، بل حاولت التقدّم باتجاه بيروت والجبل والشمال، ممّا أدى الى المواجهة الكبيرة سنة ١٩٧٥، والحرب الأهلية التي استغلّها

اطراف خارجيون لمصلحتهم فراح ضحيتها الجيش اللبناني، والسلم الاجتماعي، والدولة اللبنانية، والفصائل الفلسطينية وفي طليعتها منظمة "فتح".

وفاة البطريرك المعوشي

تمّ أخيراً في عهد البطريرك المعوشي تطويب الأب شربل مخلوف في ٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٥. ورغم الأحداث الاليمة التي عصفت بلبنان في عهده، وفي اواخر أيامه بعد العام ١٩٦٩، فقد عاشت بكركي عصرها الذهبي، وعادت لتكون كسابق عهدها محجّةً لكبار الشخصيات اللبنانية والعالمية بهدف التشاور لايجاد الحلول اللازمة للأزمة اللبنانية التي بدأت تلوح في الافق من جرّاء الامتداد الفلسطيني خارج المخيّمات. إلاّ أن المنية عاجلته، وتوفي قبيل نشوب الحرب اللبنانية الأهلية في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٧٥، في أشدّ الاوقات احتياجاً الى قائد مثله وبطريرك عظيم يتمتّع بالشخصية الفذة والحنكة والدهاء والاحترام الكامل من كافة الفرقاء اللبنانيين ولا سيما المسلمين منهم. وتم دفنه في مدافن اسرته في جزين. وكانت وفاته مناسبةً للاشادة بمزاياه الرفيعة. وقد رأى الاباتي فهد في مقال له في جريدة النهار بتاريخ ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٧٣ أن "هناك حقائق علينا يومياً أن نذكرها، ونذكّر بها، لعلّها تنفع في تمزيق الستائر التي تغطّي عيوننا أعماها الحقد، وغير الحقد، عيون فئات همّها دكّ هذا الحصن اللبناني المنيع لغاية في نفس يعقوب. بكركي، ومناعة بكركي، ورفعة بكركي، علينا أن نحافظ عليها، ونفديها بالأرواح، لأننا نحافظ على كينونتنا كدولةٍ، وكشعبٍ، وكبلدٍ... علينا يومياً، وفي هذه الأيام بالذات، أن نجدّد عرفان جميلنا كلبنانيين مرفوعي الرأس ببكركي، وببطريركها العظيم بولس بطرس المعوشي، خير خلف لخير سلف".

رؤساء جمهورية الاستقلال

جرت العادة، عملاً بنص دستوري أن ينتخب نواب الأمة رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد في ايلول كل عام، على أن تبدأ مهلة الترشيح قبل شهرين، في الواحد والعشرين من أيلول. وقد تمّ انتخاب الرؤساء الآتية أسماؤهم في عهد الاستقلال:

١ ـ الشيخ بشارة الخوري: ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢. وقد عُدِّل الدستور وجدّد له سنة ١٩٤٩، وأُرغم على الاستقالة سنة ١٩٥٢.

٢ ـ الرئيس كميل شمعون: ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨ وانتهى عهده بثورة للحوّول دون التمديد له.

٣ ـ الرئيس فؤاد شهاب: ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ استقال وعاد عن استقالته خلال أيام في العام ١٩٥٩.

٤ ـ الرئيس شارل حلو: ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠ انتخب في ١٨ آب سنة ١٩٦٤ وتسلّم مهمّاته في ٦٤/٩/٢٣.

٥ ـ الرئيس سليمان فرنجيه: ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ انتخب في ١٧ آب سنة ١٩٧٠ وتسلّم مهماته في ٧٠/٩/٢٣.

٦ ـ الرئيس الياس سركيس: ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ انتخب في ٨ أيار سنة ١٩٧٦ وتسلّم مهماته في ٧٦/٩/٢٣.

٧ ـ الرئيس بشير الجميّل: انتخب في ٢٣ آب ١٩٨٢ واغتيل في ١٤ ايلول التالي قبل اسبوع من استلامه الحكم.

٨ ـ الرئيس أمين الجميّل: انتخب في ٢١ ايلول واستلم في ٢٣ ايلول سنة ١٩٨٢، واستمر حتى العام ١٩٨٨. ثم تسلّم الحكم رئيس الحكومة الجنرال ميشال عون في ١٩٨٨/٩/٢٢ فتعذّر اجراء انتخاب جديد واستمر في الحكم دون اعتراف غالبية المسلمين به حتى العام ١٩٩٠ حيث أقيل بالقوة من قبل الرئيس الهراوي في ١٣ اذار سنة ١٩٩٠.

٩ ـ الرئيس رينه معوّض: انتخب في القليعات في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٨٩ واغتيل في ٢٢ تشرين الثاني، بعد استلامه بأسبوع واحد.

١٠ ـ الرئيس الياس الهراوي: انتخب في مطار رياق في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٩. وجدّدت ولايته لمدة ٣ سنوات في ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٩٥.

ولا بدّ من الاشارة إلى أن الرئيس الهراوي، رغم رأي الغياري على الأحلام العونية التي عاشها اللبنانيون خلال مدة وجود العماد عون في الحكم، وسعيه الدؤوب لتأمين استقلال لبنان، وانتشاله من رواسب الحرب الأهلية، قد نجح بتحقيق ما حلم به الجنرال شهاب ومعه شريحة كبرى من اللبنانيين، وتحقّق في عهده وقف الحرب الأهلية، وإعادة تأهيل المؤسسات الرسمية، وبناء الجيش الذي تشرذم، والاقتصاد المنهار، وتمّ دفع البلاد في خطوات متسارعة الى الأمام رغم هول الدمار والكوارث التي حلّت بلبنان من جرّاء تقاتل بنيه حتى داخل الصف الواحد، كما حدث في عهد الجنرال عون من خلال تصارع الجيش النظامي وتنظيم "القوات اللبنانية".

ومع كل هذه الكوارث، خرج لبنان معافىً، كما النسر الفينيقي، من رماده، لينطلق من جديد محلّقاً بجناحين قويين، مستعيداً طموحه وعنفوانه، والأمل الباقي والدائم بعودة الحريات كاملةً والاستقلال غير منقوص. وبعد جمهورية الانتداب الاولى (١٩٢٦ ـ ١٩٤٣)، وجمهورية الاستقلال الثانية (١٩٤٣ ـ ١٩٧٥)، يطلع لبنان من مرحلة انعدام الوزن خلال الاعوام (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩) بفضل قادة الجمهورية الثالثة، جمهورية الاصلاحات الدستورية التي أطلق عليها اسم جمهورية "الوفاق الوطني"، رغم عدم تحقيقه كما نصّ عليه "ميثاق الطائف" الذي عقد في مدينة الطائف في السعودية، وكان خامس المواثيق الوطنية بعد ميثاق طرابلس الثلاثي الذي عقد في القرن الثاني عشر قبل الميلاد بين سكان طرابلس من الطرابلسيين والصيدونيين والارواديين حول الحكم الذاتي المشترك، وميثاق السمقانية سنة ١٦٩٧ يوم انتقال الامارة من المعنيين الى الشهابيين، وميثاق إعلان دولة "لبنان الكبير" في عهد البطريرك الحويك سنة ١٩٢٠، وبفضل جهوده، والميثاق الوطني الاستقلالي سنة ١٩٤٣ بفضل قطبيه بشارة الخوري ورياض الصلح، والميثاق الخامس والأخير المعروف "بميثاق الطائف" سنة ١٩٨٩ الذي ادخل بعض الاصلاحات على الدستور، اهمها تركيز التوزيع الطائفي للرئاسات الثلاثة: رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة الحكومة للسُنّة، ورئاسة المجلس للشيعة، بعد تعزيز صلاحيات الرئاستين الثانية والثالثة كي لا تبقى خاضعة لهيمنة الرئاسة الاولى، ومؤسسات الدولة، لنقل

السلطة من الأشـــخـــاص الى المؤسـســسـات. ويبــقى من المبكّر الحكم على هذه الانجازات.

٢ ـ حرب التسويات ومؤامرات التوطين والتقسيم

● ٧٤ ـ البطريرك الرابع والسبعون الكردينال بولس خريش العين إبلي (١٩٧٥ ـ ١٩٨٦)

هذا البطريرك الكردينال، هو بنظر الأب بولس صفير هو الخامس والسبعون، كما ورد في مقالته حول سلسلة البطاركة للموارنة، ولدى الأباتي فهد هو البطريرك الثالث والسبعون. وهذا الإختلاف في التسلسل مردّه إلى وصول بطاركة يعاقبة الى الكرسي البطريركي، ولم يلبثوا أن حُطّوا عن كرسيهم فاحتسبهم البعض في عداد بطاركة الموارنة، ولم يحتسبهم آخرون. أما نحن فقد احتسبنا من مارس صلاحياته لفترة زمنية معيّنة، مهما كانت قصيرة، ولم نحتسب من استقال منهم، ولم يمارس صلاحياته، أو الذين أُقيلوا فور انتخابهم من قبل الكرسي الرسولي لعدم شرعية هذا الانتخاب.

ولد انطونيوس خريش في عين إبل (الجنوب) سنة ١٩٠٧، وسيم كاهناً بعد تخرّجه من مدرسة روما المارونية سنة ١٩٣٠. وقد عيّنه قداسة البابا بيوس الثاني عشر مساعداً لمطران صيدا اوغسطين البستاني في ٢٨ آب سنة ١٩٥٠، فانتقل من وظيفته القديمة كنائب اسقفي على ابرشية حيفا، ورئيس المحكمة الكنسية، في عموم أبرشية صور وتوابعها، ليشغل منصبه الجديد، باعتباره أول مطران في جبل عامل. وكان الاسقف خريش يتحلّى بالعلم، والتقوى، والاخلاق العالية، وسرعة

الخاطر، والحديث العذب، والذاكرة الوقّادة (١). ثم عُيّن مدبّراً رسولياً لابرشية صيدا من نيسان سنة ١٩٥٥ الى تاريخ وفاة الاسقف اوغسطين البستاني في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥٧. كما شغل وظيفة عضو في لجنة إعداد المجمع الفاتيكاني الثاني (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢). وحلّ محل المطران البستاني بعد وفاته. كما ساهم بفاعلية في اعمال المجمع الفاتيكاني المذكور من خلال عضويته في لجنة نظام الاكليروس والشعب المسيحي. كما شغل منصب رئيس اللجنة القانونية لمجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك منذ تأسيسه سنة ١٩٦٧ لغاية سنة ١٩٧٢، وعضو في المجمع الروماني لدعاوى القديسين سنة ١٩٧٠، ومستشار للجنة إعادة النظر في الحق القانوني الشرقي عام ١٩٧٣ وما بعده. وأخيراً عُيّن مدبراً مفوّضاً للبطريركية، ونائباً عاماً للابرشية البطريركية في ١٩٧٤/٤/١١ (٢).

وبعدما أسس عدداً كبيراً من الاخويات والجمعيات، ورمّم المدرسة المارونية في روما، وأعادها للعمل فضمّت ٣٠٠ طالباً، وحكم بعدل بصفته رئيس محكمة كنسية، ونظّم سجلات الرعية تنظيماً دقيقاً، انتُخب، بفضل ما يتحلّى به من علم وتواضع وتقوىً، بطريركاً في ٣ شباط سنة ١٩٧٥. وكان من سوء طالعه أن واجهته الحرب الأهلية اللبنانية منذ الأشهر الاولى لولايته، إذ وقعت حادثة مشؤومة في عين الرمانة في ١٣ نيسان من العام نفسه فقتل على يد فلسطينيين بعض افراد من حزب الكتائب في ساحة الكنيسة، فكانت ردّة فعل المصلّين عنيفة إذ أقدموا على إحراق وتدمير باص فيه بعض الفلسطينيين عند مرورهم في مكان الحادث، فكانت هذه الحادثة الشرارة الاولى لحرب طال أمدها حتى العام ١٩٩٠، وحصدت آلاف القتلى، والمشوّهين، ودمّرت عشرات القرى، وآلاف البيوت، وهجّرت مئات الألوف من قراهم ومنازلهم، لا سيما من المسيحيين المقيمين في ضواحي صيدا والشوف، بالاضافة الى تهديم عشرات الكنائس، والمؤسسات الرسمية الخاصة، فتعطّلت أعمال الدولة، وانقسم الجيش على نفسه، واصبحت الحكومة حكومتين، وأصبح البلد على شفير التقسيم والتفتّت. وعبثاً حاول البطريرك خريش رأب الصدع، وإطفاء النيران التي تحولّت بفضل الذين استغلّوها من الخارج، حرباً أهلية طاحنة، دمّرت كل شيء، حتى القيم اللبنانية الاصيلة، والوحدة الوطنية، والمواثيق الوطنية،

وكل ركائز الوطن ومؤسساته.

ولم يبق من ذكريات حفلة التنصيب الباهرة التي اقيمت للبطريرك خريش إثر تنصيبه في ٩ شباط سنة ١٩٧٥ في بكركي، والتي حضرها رؤساء البلاد، وشخصياتها، وممثلو الرؤساء والملوك العرب والدول الصديقة، فكانت عرساً وطنياً حافلاً؛ إلاّ الذكريات المريرة، بعدما استحالت الوحدة الوطنية صراعاً وحشياً على السلطة، ونحراً للقيم والتقاليد اللبنانية الاصيلة، وتمزيقاً أليماً لروابط العيش المشترك. ورغم كون البطريرك خريش رجل "الحوار الهادئ البناء" العامل "لمدّ الجسور بينه وبين أبناء طائفته والمواطنين اللبنانيين على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم، وخاصةً بين رؤسائهم الروحيين، وبين رجال السياسة والحكام، وجميع القيّمين على مصالح البلد"، ورغم "الزيارة الجماعية" التي قام بها غبطته في ١٥ اذار سنة ١٩٧٥ برفقة أساقفة الطائفة، والرؤساء العامين للرهبانيات المارونية الى سعادة السفير البابوي في لبنان الفريدو برونيارا، وسماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، وسماحة شيخ عقل الطائفة الدرزية محمد ابو شقرا، وغبطة البطريرك الياس الرابع لطائفة الروم الارثوذكس، وغبطة البطريرك إغناطيوس السادس عشر بطانيان بطريرك الأرمن الكاثوليك، وغبطة البطريرك انطون الثاني حايك للسريان الكاثوليك، وسماحة الامام موسى الصدر رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى، وغبطة البطريرك خورين الاول بطرك الأرمن الارثوذكس، وغبطة البطريرك مكسيموس الخامس حكيم بطريرك الروم الكاثوليك، وغبطة البطريرك يعقوب الثالث بطريرك السريان الارثوذكس، وهي الزيارة الاولى من نوعها، ردّاً على تهنئته بتولّيه الكرسي البطريركي، رغم محاولات التوحيد، والحوار، لم يستطع تغيير مسار الحرب التي عصفت بلبنان، لأول مرة بهذا العنف، والشمولية، مهدّدة الصيغة اللبنانية المبنية على التعايش في صميمها. ومع هذا شدّد البطريرك في مواقفه، رغم اعتراض المقرّبين إليه، وأركان طائفته، على التسامح، والتمسّك بصيغة لبنان التاريخية المبنية على التفاهم والتعاون، بعدما أصبح التقسيم واقعاً على الأرض، على صعيد الدولة، وصعيد الشعب والمؤسسات معاً.

وقد تضاربت الآراء في مواقف البطريرك خريش من المحنة، والقول للأب

الدكتور بولس صفير، فمنهم من أراده قائداً عسكرياً، يوجّه ويرسم ويخطط لخوض المعارك، ويؤمّن السلاح للمحاربين، ويفوض بالهدنة عند اللزوم. ومنهم من رأى فيه رئيساً شرعياً للبلاد، بدلاً من رئيس الدولة والحكومة، وراح يحمّله مسؤولية عدم اتخاذ القرارات المصيرية، من طلب حماية دولة أجنبية، وتدويل الأزمة اللبنانية، والشكوى الى مجلس الأمن ضدّ الذين يتدخّلون في شؤون البلد الداخلية. ومنهم من أصرّ على أن يكون فريقاً في النزاع القائم بين المتخاصمين. فينحاز الى احدى الفئات المتناحرة، ويتبنّى نظريتها وسياستها، وينضوي تحت لوائها المناضل للتوصّل الى فرض سيطرتها بقوة السلاح. ولكنّ البطريرك خريش، لما عرف عنه من قوة عزيمة، وبعد نظر، وسداد في الرأي، وصراحة في القول والعمل، وتعلّق بروح الشرائع والقوانين، وتحرّر من كل الضغوط الخارجية، والركون فقط الى وحي الضمير المستنير بتعاليم الانجيل والكنيسة، أبى أن يجرفه تيار الاحداث، وتسيطر عليه نزوات الجماهير الحانقة. ولم يحاول يوماً أن يكون قائداً عسكرياً، ورئيساً سياسياً بدل رئيس الدولة الشرعي، او فريقاً في النزاع ضد فريق آخر..." (٣).

اصدار خريش البيانات واذاعة الرسائل الداعية للحوار والتفاهم

واكتفى البطريرك خريش باصدار بيانات الاستنكار، وبمناشدة المسؤولين القيام بمسؤولياتهم، وحمّلهم مسؤولية الاحداث ونتائجها في بيانات متلاحقة ابرزها بيان ٢٧ نيسان سنة ١٩٧٥، وحزيران، وشدّد على الجيش أن يبتعد عن روح التعصّب، وانصاف الكادحين، والتعويض على المتضررين، والحفاظ على إرادة العيش المشترك عند الشعب، رافضاً التقسيم. لكن الامور تطوّرت، وتصاعدت حركات العنف، وحاول الموارنة توحيد صفوفهم وتعبئة قواهم لمواجهة الموقف الصعب الراهن، فألّفوا الجبهة اللبنانية التي انتمت اليها قياداتهم الحزبية والسياسية، والرهبانية اللبنانية. ولما كان الوضع يتطلّب القدرة على المواجهة، بعدما تعطّلت لغة الحوار، لم تعد بيانات البطريرك خريش الثلاثة والعشرين كافية لمعالجة الوضع. وإزاء هذا الموقف المستجدّ على الساحة اللبنانية والذي يتطلّب بطريركاً من نوع الياس الحويك، او دانيال الحدشيتي، أو على الأقل بطريركاً مشابهاً للمعوشي، قادراً على التحكّم بالحدث، وليس محاولة التخفيف من عواقبه

السيئة، والدعوة للتسامح، بدأ مركز البطريرك يضعف خلافاً للتقاليد المارونية التي كان يلجأ فيها الشعب الى البطريرك ليكون القائد الروحي والسياسي معاً، فيحسم الامور باعتباره صاحب السلطة والقرار.

السفر الى روما لاستلام الدرع المقدّس

عندها سافر البطريرك خريش الى روما لاستلام الدرع المقدّس والاطّلاع على رأي الكرسي الرسولي وتوجيهاته بشأن الوضع الراهن في البلاد. وقد تسلّم درع التثبيت في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٧٥ من البابا بيوس السادس باحتفال مهيب في معبد القديسة ماتيلدا في الفاتيكان. ثم أقام في قصر المجمع الشرقي، رئيسه الكردينال بول فيليب، حفلة استقبال كبرى على شرف البطريرك حضرها الكرادلة والرسميون اللبنانيون في الفاتيكان وروما، والوفد المرافق للبطريرك.

وقد خرق قداسة البابا التقاليد، وحضر شخصياً القداس الذي اقامه البطريرك في كاتدرائية القديس بطرس في الفاتيكان، وحضره الكرادلة، وشخصيات عديدة، وأساقفة الوفد المرافق: ضومط، صفير، الزايك، حرب، منصوراتي، جبير، حلو، والرؤساء العامون للرهبانيات اللبنانية: شربل قسيس، وبطرس فهد، وابو فاضل، ويوسف العنداري، وعدد كبير من الكهنة والراهبات والرهبان، وآلاف المواطنين الموارنة وغيرهم. فكان يوماً مارونياً حافلاً. وقد ألقى غبطته خطاباً في نهاية القداس الاحتفالي معلناً: "لقد أتينا حجّاجاً من الشرق لنؤدّي الفروض التقوية التي تمليها علينا السنة المقدّسة سنة المصالحة. لقد جئنا الى منبع الكثلكة لنجدّد بين ايديكم، ايها الأب الاقدس، شركة كنيسة عريقة تنجز وتعتبر بأنها ما فتئت يوماً، طوال تاريخها المديد، وعلى الرغم من الاعاصير، مرتبطة دون انفصام بهذه السدّة البطرسية... إننا نعيش اليوم مأساة الصراع بالحديد والنار، فلم نعد نحصي الضحايا، ولا نقدّر الخراب والدمار لأن هناك وسائل للاعلام من الداخل والخارج، لا تنفكّ ويا للأسف تدعو الى القتال... وتشوّه وجه لبنان الأصيل، وتلقي التهم الباطلة مسيئةً دون ما حق الى الطائفة المارونية التي ما برحت ولا تزال إحدى الركائز الصامدة لكيان لبنان، حيث تؤدي وبسخاء، بعكس ما يزعمه البعض، دورها الصحيح في إشعاع روحانية رفيعة...".

وردّ قداسته على غبطته قائلاً: "لا يغيب عنّا أنكم جزء لا يتجزأ من المجتمع اللبناني... في توجيه الرقيّ، وترسيخ العدالة، وإقامة المشاركة الواعية في جوّ مفعم بالسلام والمحبّة. فباسم الانجيل المقدّس استحلفكم أن تضعوا قصوى الامكانات لتسهيل إحلال السلام والمصالحة، نستحلفكم تكراراً باسم البشرية كي لا تدعوا الفرصة تفوتكم لتجنيب لبنان الخراب والتفكك. فابعدوا بواعث الاقتتال من أين أتت، وثقوا ايها الاحباء أن لكم لدى اخوانكم الكاثوليك في العالم تفهّماً، وحبّاً، وثقةً كاملةً، وصلاةً حارةً، ومناصرةً أكيدة...".

وعاد البطريرك ليعمل بوصية الحبر الاعظم، وراح يرسل النداءات، ولكن لا حياة لمن ينادي. فالبلاد تحولّت الى غابة يتصارع فيها وحوش بشرية كاسرة أطلقها اعداء لبنان من خارج ومن داخل البلاد لتقوّض الوطن الذي بناه موارنته الاوائل ليكون ملاذاً للضعفاء والمضطهدين، وقد ساءهم أن تبقى هذه الواحة المكان الوحيد الآمن والخصب في المنطقة بكاملها، فتكاتفوا، وتساندوا لتخريبها، وتحويلها قفراً لا يختلف بشيء عن قفارهم، ليتحوّل الى ساحة صراع وكبش محرقةٍ، على مذابح مصالحهم الشخصية وصفقاتهم المشبوهة.

ودرس مجلس الاساقفة الكاثوليك الذي انعقد في اللويزة من ٢٠ اذار الى ٢ نيسان سنة ١٩٧٧ برئاسة البطريرك خريش الاوضاع الراهنة، ووضع لها الحلول الممكنة على الصعيد السياسي والديني. وفي الثاني من شباط سنة ١٩٨٣ نُصّب البطريرك خريش كردينالاً في الفاتيكان الى جانب ١٨ كردينالاً آخر من انحاء العالم، والقى غبطته اثناء الاحتفال كلمة باسمهم امام البابا يوحنا بولس الثاني، وبحضور رئيس الحكومة اللبنانية الاستاذ شفيق الوزان، وحشد كبير من المواطنين، فقوطع خطابه مراراً بالتصفيق داخل كاتدرائية القديس بطرس العظمى، فيما كانت الاعلام اللبنانية تلوّح بايدي الجماهير. وقال غبطته: "لقد جئنا من جميع أقطار الأرض، من كنائس ثقافاتها مختلفة، وبلدانٍ احوالها متباينة، وهي تتساءل أحياناً بقلق، عما قد يخبّئ لها المستقبل... "قد أعدّ الله الأرض، وكل ما تحتويه لمنفعة جميع الناس، وجميع الشعوب" (فرح وامل ٦٩). وجنّبتم كأس الأمم، ونقتم شخصياً، أيها الأب الاقدس، العنف الذي لا يرحم، وما أمرّها ثمرة. ولقد صلّت

الكنيسة من أجل راعيها السامي المسمَّر على فراش الألم، مثلما صلّت لبطرس الراسف بالقيود في سجنه؛ فذكرتم اليوم بعاطفة ابوية خاصة الكنائس التي تحمل "اثار جراح المسيح" (غلاطية ٦/١٧). ومزجتم الامكم بآلامها، سواء أحُرمت ظلماً ممارسة حقوق الناس الاحرار، أم عانت طوال سنوات نزاعات قاسية عصفت بها دونما سبب ولا شفقة... إني آتٍ من بلادٍ غنّاها الكاتب الملهم، وباركها الرب وزارها. هذه البلاد احطتموها قداستكم بعناية خاصة، لأن قوى الشرّ تمعن، منذ ثماني سنوات طويلة، في تهديمها. إن العالم يقدر لبنان، ايها الأب الاقدس، لأن أبناءه المختلفي المذاهب قد عاشوا فيه، ويريدون أن يعيشوا في جوٍّ من الاخوة، لكن العالم وقف بعض الوقت وهو يتفرّج على جلجلته الطويلة. فاسمحوا لي أيها السادة السامي احترامهم، أن أرفع في هذه المناسبة الخطيرة، الى قداسته ما يكنّه له اللبنانيون من احترام وتقدير وعرفان جميل عميق، وأن أجاهر بعزم لبنان، وشعب لبنان على إرادة العيش في الحرية، والاخوّة، والسلام، وعلى إرادة البقاء، وإرادة التغلّب على الشرّ وفقاً لرغبة الأب الاقدس، "سلاح الله ليستطيع المقاومة في اليوم العصيب، حتى إذا ذلّل الصعاب، ثبت واقفاً "، (افس ٦/١٣). وإن أبناء لبنان ممثّلون هنا، مسيحيين ومسلمين، ليظهروا لقداستكم عرفان جميل بلادهم".

وردّ قداسة الحبر الاعظم، يوحنا بولس الثاني، على كلمة الكردينال خريش مهنئاً الكرادلة الجدد مؤكّداً أن "مجمع الكرادلة يبرز على أنه تعبير بالغ عن الشركة الكنسية التي تربط الكنائس الخاصة بكنيسة بطرس الذي يرئس شركة المحبة الجامعة، ويحمي التنوّع الشرعي، ويسهر لئلاً يسيء الخاص الى الوحدة، بل ليخدمها... عليكم أن ترعوا قطيع الله الموكل اليكم، وعليكم أن تقودوه إذ تكونون قدوةً له. وعليكم أن تدافعوا عنه وتحموه من هجمات العدو بمقاومتكم الراسخة في الايمان. وفي الواقع إن شعب الله يتطلّع اليكم تطلّعه الى مرجعٍ أكيد، وان المؤمنين، ورعاة الكنائس الخاصة المنتشرة في كل العالم، يفتّشون لديكم عن النور والتوجه الضروريّين ليعيشا الشركة مع الكرسي الرسولي بعمق أوفر..."(٤).

وفي صباح الغد في ٣ شباط سنة ١٩٨٣ قابل الوفد اللبناني قداسة البابا فتبادل والكردينال خريش الخطب، حيث نوّه قداسته بحضور وفدين رسميين: وفد

الحكومة، ووفد مجلس النواب. وانهى كلامه بالقول: "يا صاحب الغبطة إن الطائفة التي انتم أبوها، ورئيسها، تنتظر منكم الكثير.. لكي تحقّق وحدتها وحيويتها في خدمة الامة اللبنانية كلّها... وإنني أحيّي جميع الطوائف الدينية، وجميع المواطنين لكي يكرّس جميع أبناء لبنان، والعائشين فيه، أنفسهم لخدمة السلام، وإعادة البناء، وذلك بتحطيمهم معاً كل الحواجز...".

٣ ـ الحوار المسيحي الاسلامي وآفاق الجمهورية الثالثة

عقد المؤتمرات المسيحية والدعوات للحوار الاسلامي المسيحي

وبعد عودته الى لبنان من الكرسي الرسولي في شباط سنة ١٩٨٣، دعا الكردينال خريش الى لقاء مسيحي عام في بكركي في اول شباط سنة ١٩٨٤، حضره كل البطاركة اللبنانيين، ومرافقيهم من الشخصيات والنواب، ورؤساء الرهبانيات المختلفة، وممثلون عن الاحزاب والجمعيات المسيحية. وقد تحدّث في الاجتماع كل من البطريرك خريش، والرئيسين شمعون وحلو، والشيخ بيار الجميّل، وطالب الجميع بوضع اسس للقاء مسيحي ـ اسلامي، يؤدّي بالنتيجة إلى وثيقة وفاق واعتراف بالمسلمات والثوابت اللبنانية. وأعلن في نهاية المؤتمر الاتفاق على الثوابت التالية:

١ ـ الاعتراف بلبنان النهائي الحرّ السيد المستقل بحدوده المعترف بها دولياً.

٢ ـ لبنان ملتقى الحضارات والاديان واحد موحّد لجميع أبنائه.

٣ ـ نظام الحكم في البلاد جمهوري ديمقراطي برلماني يحترم كل الأديان، ويضمن حرية ممارستها، ويرعى حقوق المواطنين بعدالة ومساواة، ويفسح امام الجميع لتحقيق الشخصية الذاتية المميّزة في إطار الدستور والقانون.

٤ ـ تحرير كل الأرض اللبنانية من أي وجود غريب غير شرعي، وبسط السلطة الشرعية والقانون على المواطنين وكل الأرض اللبنانية.

٥ ـ الالتزام على الصعيد الخارجي بأنظمة هيئة الامم المتحدة وجامعة الدول

العربية الضامنة لسيادة واستقلال كل دولة من دولهما.

٦ ـ طرح مبدأ العلمنة في حوار وطني صريح.

٧ ـ التزام لبنان النظام الاقتصادي الحرّ القائم على المبادرة الفردية المراقبة والمنظّمة من قبل الدولة، لتحقيق الانماء الكامل والمتكامل، والشامل لكل المناطق والفئات.

٨ ـ اعتماد اللامركزية الادارية والانمائية.

٩ ـ تأكيد حق كل مهجّر في العودة الى ملكه، ومقرّ سكنه، ومورد رزقه، دون قيد او شرط او تأجيل، للحؤول دون تمرير المخطط الرامي الى الفرز السكاني على أساس طائفي.

"وقد عهد المجتمعون الى البطريرك الكردينال خريش، واصحاب الغبطة، وكل الرؤساء الروحيين العمل على عقد مؤتمر حوار مسيحي ـ إسلامي في جو من التفاهم والتعاون لانقاذ لبنان وتدعيم ركائزه".

ولما تعذّر انعقاد مؤتمر إسلامي ـ مسيحي، لأن من وراء الأكمة، وبيده مفاتيح الحل والربط، لم يشأ إنهاء الأزمة قبل استنفاد أغراضها، فأعاد الموارنة الكرّة وعقدوا لقاءً مسيحياً عاماً ثانياً في بكركي برئاسة الكردينال خريش في ١٨ شباط سنة ١٩٨٤ مؤكّدين على "اخوّة اللبنانيين ومصيرهم المشترك"، واستعجلوا إقامة الحوار المسيحي ـ الاسلامي، وشدّدوا على أن خلاص اللبنانيين في يدهم.

وعلى أثر الدعوات المارونية المتكررة لعقد مؤتمر اسلامي ـ مسيحي، تم اللقاء في دار مطرانية الروم الارثوذكس في بيروت تلبيةً لدعوة البطريرك اغناطيوس هزيم في ٢٢ شباط سنة ١٩٨٤، ولم يغب عن الاجتماع إلاّ شيخ عقل الدروز، وجاء في البيان الختامي الذي صدر عن المجتمعين: "أن اجواء تفاهم ودي سادها شعور موحّد بالالفة الروحية والوطنية التي توحّد في العمق بين الطوائف اللبنانية جميعاً والتي هي في أساس وحدة اللبنانيين". وتمّ إقرار لجنة اعدادية للقمة الروحية المقبلة من المطارنة نصر الله صفير (عن الموارنة)، وخضر (عن الارثوذكس) والقوتلي (عن

الكاثوليك والطوائف المسيحية الاخرى). و"طالب الحاضرون باطلاق المخطوفين فوراً بلا قيد او شرط تمهيداً لحوار صادق يعيد اللحمة بين اللبنانيين. وكذلك طالبوا بفتح المعابر، وإلغاء خطوط التماس في بيروت، في إطار وقف فوري للنار".

وقد سام البطريرك الكردينال خريش الأساقفة: جورج اسكندر، جورج ابي صابر، والياس شاهين الذي اختير ليكون اسقفاً على كندا حيث كان يدير أبرشيتها في مونريال الراهب الحلبي اللبناني الأب الياس النجار المريمي الذي حمل تفويضاً من الأباتي اجناديوس العظم، والبطريرك الكردينال معوشي، لتأسيس رهبانية مارونية تضمّ شمل الموارنة البالغين في المدن الكندية زهاء ألف اسرة، بين مونتريال، واوتاوا، وكيبك، وتارنتو، وغيرها. وبانتخاب الاسقف الياس شاهين الغيور على الطائفة، في اواخر العام ١٩٨٢ بقرار من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، وموافقة البطريرك خريش، أصبحت هذه الرعايا أبرشيةً لها شأنها في بلاد الاغتراب.

العودة الى روما

وعاد البطريرك الكردينال خريش مرةً أخرى إلى روما في ٥ ايار سنة ١٩٨٥، لابلاغ الكرسي الرسولي عن المآسي التي تحلّ بالموارنة يومياً، والمذابح، وتدمير الكنائس، خاصة في الشوف، وفي ضواحي صيدا، والجنوب، مطالباً بتدخّل قداسة البابا لاحلال السلام، وإيقاف المجازر، وإبعاد الكارثة عن جزين المحاصرة حالياً بغية تهجيرها ودك بيوتها أسوةً ببقية مناطق الجنوب والشوف. وقد قابل نيافته كرادلة المجمع المقدّس، وقدّم مذكرة لقداسة البابا فيها شرح مسهب للأوضاع والمآسي الرهيبة. كما قابل وزير خارجية إيطاليا السيد اندريوتي الذي أكّد من جانبه "أن حكومته تؤيّد إجراء حوار مسيحي إسلامي، بين القوى المتحاربة لوضع تسوية للمشاكل السياسية، وتصون حقوق الانسان اللبناني، وخصوصاً حقوق المسيحيين الذين يجدون أنفسهم اليوم أكثر الطوائف عرضةً للأخطار وللفناء"[١].

وكان تأثر قداسة البابا بما سمعه من البطريرك كبيراً فوعد بعمل اقصى ما يستطيع لايقاف هذه المجازر والاعمال الوحشية غير المقبولة. كما قابل نيافته السفير الفرنسي لدى الفاتيكان، ثم السفير الاميركي لافتاً نظرهما الى الجرائم

التي تُرتكَب في لبنان بحقّ المسيحيين ومقدّساتهم، والخطر المحدق بجزين مطالباً بالعمل السريع لانقاذها، وتهدئة الاوضاع.

الوفود تؤم بكركي من الداخل والخارج

وما حطّت أقدام الكردينال خريش في باحة الصرح البطريركي في بكركي، عائداً من روما، حتى اقبلت وفود المواطنين لاستقباله، وللتعبير عن استنكارها، ورفضها، لما يجري في البلاد. وقد نزل في ساحة بكركي من على متن طائرة مروحية وفد فاتيكاني مساء الخامس من تموز سنة ١٩٨٥ يرئسه المونسنيور روجيه اتشيغاراي الفرنسي، ومعه المونسنيور لويجي غاتّو عضو لجنة الشؤون العامة، والمونسنيور دوتوايه. وقد صرّح رئيس الوفد لدى وصوله قائلاً: "تعرفون جميعاً، وبكل تأكيد، الاهتمام الدائم الذي يوليه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني للبنان، واعتقد انه لا يوجد بلد في العالم عمل من أجله قداسته، وخصّه بكلماته مثل لبنان. وهذا موجّه للشعب اللبناني بأجمعه، مسيحيين وغير مسيحيين. وقداسته يشارك دوماً الجميع إجتماعياً وروحياً. وهذه المبادرة الجديدة التي يطلقها اليوم بإرسالي موفداً من قبله، مع بعثة الى جانبكم، تأتي استجابةً مع حاجة راهنة وملحّة، وهي مخصّصة لمنطقة ومدينة جزين بصورة خاصة، حيث كما تعلمون يعيش آلاف المسيحيين في قلق وحيرة المستقبل. وقداسته حدّثني، قبل مغادرتي الفاتيكان، ليشعر أنه مرتبط جداً بالآلام والخوف في لبنان. وهو على يقين أن وجود الطوائف المسيحية في جزين وجوارها، هو ربما الأمل الأخير لبقاء لبنان كما يعرفه العالم، أي أرض الحوار والتعايش الاخوي بين المسيحيين وغير المسيحيين. وربما ما يحدث اليوم في جزين، هو اختبار لارادة البلاد بكاملها لتأمين وحدتها وسيادتها... فقداسته، أيّده الله، حمّلني مبادرة اولى نحو هذا البلد رسالة شخصية الى نيافة الكردينال خريش، وعبره الى الكنيسة جمعاء، والى الوطن بكامله".

الوفد البابوي في زيارة الجنوب

وراح الكردينال اتشيغاراي يزور أماكن تجمّع المهجّرين في وادي جزين والعيشية وكفرحونة... وغيرها من القرى والمدن الجنوبية، ويلقي الخطب المؤاسية

حيث يقول في العيشيّة بين الجموع المحتشدة أمام تمثال محطّم للسيد المسيح: "يسمع الانسان أن ارض لبنان هي أرض الشهداء. لكن أن يطأ هذه الأرض ويزورها، فهذا شيء مؤثّر، ومؤثّر جداً. الناس يتعلّمون من الكتب، أما أنتم فتتعلّمون فعلياً، لانكم تحيون على درب الصليب، والالام التي علّمناها السيد المسيح له المجد في دعوته الى الصفح والغفران". ثم تمنّى على المنكوبين أن تكون "التضحية التي عاشوها مفيدة ككل تضحية مقدّسة". وفي كفرحونة أشاد نيافته بالتعايش بين الشيعة والمسيحيين الذين استقبلوه معاً، وذكّر بأن قداسة البابا يحب أن يستمرّ هذا الشكل من التعايش في لبنان. ثم زار المزيرعة التي لجأ إليها الكهنة والراهبات والرهبان المهجّرون من دير المخلّص، وغيره من الاديرة العريقة، ومنها انتقل الى جزين التي زار معالمها وكنائسها ومدارسها، ومؤسساتها، وأعيانها، وتمنى السلامة والراحة للجميع، وأن يعيننا الله "للحفاظ على آخر نماذج العيش المشترك في الجنوب. ولن تسقط أبداً، لأن من يجتاح جزين، إنما يتعدى على الفاتيكان"، كما نقل أحد المواطنين عن لسان الكردينال المذكور. وبعد سبعة أيام قضاها نيافته مستقصياً ومطّلعاً على أحوال المهجّرين وجزين، غادر على متن المروحية التي أقلته عند مجيئه، الى الفاتيكان.

حضور حفلة تطويب الأخت رفقا وتقديم الاستقالة من البطريركية

وفي ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٨٥سافر الكردينال خريش الى روما للمشاركة في تطويب الأخت رفقا الريس وكان قد وصل الى الفاتيكان للغاية نفسها عدد كبير من الاساقفة الموارنة، والوفود الاكليريكية والعلمانية. وفي نهاية الاحتفال الباهر الذي أقيم في الفاتيكان قدّم البطريرك خريش استقالته من البطريركية، بعدما يئس من إخماد النار الطائفية، والحرب الأهلية التي كادت تقضي على كل معالم الوطن ومقوّماته، وفي مقدّمتها صيغة العيش المشترك، مفسحاً المجال أمام غيره، علّه يتمكّن من النجاح حيث لم ينجح هو، سيّما وأن اصواتاً كثيرة ارتفعت مطالبةً ببطريرك يناسب الوضع القائم، ويحظى بالالتفاف الكامل حوله، وبالجراة والاقدام والشخصية القيادية الملائمة لفرض الحلول، واستقطاب التأييد من كل القوى المتواجدة على الساحة اللبنانية. فبادر قداسة

البـابا الى تعـيين اسـقف صـيـدا ابراهيم الحلو مـدبّراً رسـولياً، ليـقـوم بالمهـام البطريركـيـة حـتى يتمّ إنتـخـاب بطريرك جـديد يحل مـحلّ البطريرك المسـتـقـيل، الكردينال خـريش. وفي صباح السـادس والعشـرين من تشـرين الثـاني سنة ١٩٨٥ نشـرت جريدة الفـاتيكان الرسـمـيـة "اوسـرّ فـاتوري رومـانو"، خـبـر قـبـول اسـتـقـالة البطريرك، وتعيين الاسقف ابراهيم الحلو مدبّراً رسولياً، فكان لوقع المفاجـأة أثرها على الشـعب اللبناني، وحـمل الأمل الناس، ولا سـيـمـا الموارنة، أن يتولى الكرسي البطريركي في هذا الظرف العصيب "حويك" آخر، فيـوحّد الصفوف وراءه، وينقذ الوطن.

المدبّر البطريركي ابراهيم الحلو

وكي لا يصـبـح للطائفـة المارونية رأسـان، أشـار قـرار قـبـول الاسـتـقـالة إلى تكليف المدبّر ابراهيم الحلو بتصريف أعمال البطريركية، والتحضير لعقد السنودس الماروني في بكركي، ومجمع ماروني عام، لإعادة تفعيل دورها. وعاد المدبّر من روما حـاملاً براءة تعيينه، ليعمل بوحي من هذه القرارات التي أُبلغت اليه من قبل رئيس مجمع نشر الايمان في روما. وكان المدبّر الحلو، وهو من مواليد وادي جزين في ١٤ ايلول سنة ١٩٢٥. سيم كاهناً في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٥١، وانتـخب مطراناً على أبرشـيـة صـيـدا خلفـاً للمطران خـريش في ١٣ تموز سنة ١٩٧٥. ورفض مـغـادرة ابرشيته رغم كل المضايقات التي عانى منها. وبتعيينه مدبّراً رسولياً في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٨٥ بات يشعر بمسؤولية جمع الكلمة، وعقد اجتماع في أسرع وقت ممكن لاخـتـيـار بطريرك جـديد يتـعـاون والكردينال خـريش في السـهـر على امـور الطائفة. وقد عقد اجتماعاً لأساقفة الطائفة في بكركي برئاسته في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٨٦، وفيه ذكّر بالمبادئ التالية، واهمها:

١ ـ إن لبنان منذ فـجـر التـاريخ كان مـلاذاً للمـضـطهدين من أي نوع كـانوا، يلجأون إليه بحكم طبيعته الجغرافية.

٢ ـ إن الكنيسـة المارونيـة اسـتـقـرّت منذ نشـأتهـا في لبنان، وكـوّنت حـول بطريركـها نواة الوطن اللبناني الذي انضمّ إليه جـمـيع الفـازعين واللاجـئين من كل

طائفة ودين، فصار لبنان التاريخي... ويشدّد البيان على تمسّك اللبنانين بالحريات وشرعة حقوق الانسان، والالتزام بميثاق الجامعة العربية ورفض كل التدخّلات في شأنهم الداخلي من أي جهة أتت، وخاصة الهيمنة من أي كان. كما عرض البيان بعض الامور الاقتصادية والتوجيهات والمبادئ الوطنية، ودعا اللبنانين للتفاهم حولها واقرارها، وتحكيم العقل، وتحقيق الوفاق، ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات الدستورية. كما رحّب البيان بالاتفاق الثلاثي الرامي لانهاء الحرب والدور السوري الأخوي العامل بهذا الاتجاه.

ودعا سيادة المدبّر ابراهيم حلو في ١٩ نيسان سنة ١٩٨٦ الاساقفة الموارنة لانتخاب بطريرك جديد يحلّ محلّ البطريرك خريش، فتمّ انتخاب النائب البطريركي العام، اسقف جبيل والبترون مار نصر الله صفير، في اليوم الثالث لاجتماعهم برئاسة الاسقف الاكبر سنّاً اغناطيوس زيادة، بأكثرية الثلثين، بطريركاً على كرسي إنطاكية وسائر المشرق. وتوجّه الاساقفة، وفي طليعتهم الكردينال خريش، والمدبّر الرسولي حلو، والبطريرك المنتخب صفير الى كنيسة الديمان لتأدية صلاة الشكر، حيث ألقى غبطته كلمة تاريخية سنأتي على ذكر نبذات منها في حديثنا التالي حول سيرة حياته.

● ٧٥ـ البطريرك الخامس والسبعون الكردينال نصر الله صفير الريفوني (١٩٨٦ ـ)[٢]

ولد نصر الله صفير في ريفون في ٥ إيار سنة ١٩٢٠، قبل أربعة أشهر من إعلان دولة لبنان الكبير، وتلقى دروسه الابتدائية والثانوية في اكليريكية مار مارون غزير. ثم تابع دروسه الفلسفية واللاهوتية في جامعة القديس يوسف ببيروت حيث تخرّج مجازاً، ودكتوراً في الفلسفة واللاهوت. رُقّي الى درجة الكهنوت في ٧ إيار سنة ١٩٥٠ على مذبح كنيسة مسقط رأسه ريفون، وعمل في خدمة رعيتها من العام ١٩٥١ حتى العام ١٩٥٥، بالاضافة الى قيامه بأمانة سرّ مطرانية دمشق. وفي العام ١٩٥٦ عُيّن امين سرّ البطريركية المارونية. درّس الترجمة والآداب والفلسفة في معهد الاخوة المريميين في جونيه. انتخبه الاساقفة في عهد البطريرك المعوشي في ١٩ حزيران سنة ١٩٦١ مطران شرف على أبرشية طرطوس، ونائباً بطريركاً عاماً.

وأثبت انتخابه قداسة البابا يوحنا الـ ٢٣ في ٣ تموز سنة ١٩٦١. وصار الاحتفال بسيامته في كنيسة سيدة بكركي يوم الاحد الواقع فيه ١٦ تموز من السنة نفسها، عيد سيدة الكرمل، بوضع يد البطريرك المعوشي..." (٣). وكان خلال ربع قرن من اسقفيته ونيابته البطريركية، مثال الراعي التقيّ، المتواضع، الغيور، على رعيته، يعطيها كل ما بوسعه من رعايته ونشاطه وسهره دون أن يغمض له جفنٌ عن سائر امورها وحاجاتها. وفي العشرين من نيسان سنة ١٩٨٦ احتُفل بتنصيبه بطريركاً بحضور رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ أمين الجميل، والسفير البابوي، وحشد كبير من الشخصيات الدينية والمدنية والعكسرية، وحشد من المواطنين. ولم تلبث أن تقاطرت الوفود الشعبية، والشخصيات السياسية والعسكرية من كل الطوائف، لتهنئة البطريرك الجديد، في بكركي، حيث كان غبطته يتبادل وإيّاهم الخطب... وهو الخطيب المفوّه الذي يرتجل الكلام في عدة لغاتٍ وكأنه من أهلها، وقلّما تجد خطيباً عربياً يماثله لجهة تضلّعه في اللغة، وسرعة خاطره، وعدم وقوعه في أي خطأ أو هفوة لغوية. كما يتميّز بعمق تفكيره، وسعة اطّلاعه، وغزارة علمه، وبلاغة لغته.

أحداث الحرب الأهلية واهدافها

لما اكفهرّ جو البلاد من التدخّل الفلسطيني في الشأن الداخلي والسياسي، حاول أكثر من فريق محلي وخارجي الاستفادة من الهستيريا التي اصابت اللبنانيين، لتحويل الحرب الأهلية الدائرة الى مصلحتهم والتحكّم بها طبقاً لأهداف بعيدة المدى. فالفلسطينيون توخّوا منها وضع يدهم على الحكم وتسخير الدولة لمآربهم الآنية والبعيدة المدى في حربهم مع إسرائيل بحيث تباح لهم الأرض، ويتحكمون بوسائل الدعم المطلوبة عسكرية ام سياسية ام مادية. والدول الاقليمية رأت فيها مجالاً لوضع اليد على البلاد وتحويلها الى ورقة ضغط في المفاوضات على مصير المنطقة. والمسلمون اللبنانيون، رأوا فيها فرصةً سانحة للتخلّص من المارونية السياسية التي كانوا يشكون منها، ولنيل مواقعها في التركيبة اللبنانية، ولعب دورها السابق في الهيمنة والتفرّد في الحكم، والدروز ظنّوا انه حان وقت تحقيق حلمهم السابق في إنشاء الامارة الدرزية التي خطط لها الشيخ بشير

جنبلاط، وبعده كمال جنبلاط، وذهبا ضحيتها. كما أن الموارنة الذين اقلقهم التواجد الفلسطيني على الارض اللبنانية، والذي يخدم الاخلال بالتوازن الديموغرافي لصالح المسلمين، خالوا الفرصة ثمينة لاقتطاع حصةٍ لهم يستقلّون بها في هذا الوطن، ولو في قسم من "جبل لبنان" الذي يحنّون إليه كثيراً، ويلومون بطريركهم الحويك الذي أفسده بضمّ الاقضية ذات الأكثرية الاسلامية إليه. أما اميركا، والدول الاوروبية التي تدور في فلكها، وتخدم آنياً مصلحة إسرائيل، فقد رأت في ضرب الصيغة التعددية اللبنانية، خدمةً لصالحها، ومصلحة حليفتها إسرائيل، بحيث يجري تقسيم لبنان، والبلاد العربية الى دويلات طائفية، تعطي إسرائيل بقيامها حقاً طبيعياً في البقاء، والسيطرة لمدى طويل في الشرق الاوسط. وبالتالي يتمّ سيطرة الدول العظمى على مصادر النفط العربية التي طالما هدّد العرب بقطعها، وهو السلاح الذي يخيف دول الغرب الصناعية[٤].

إذن الكل، في المنطقة، وفي العالم، حتى بعض فرقاء لبنان، توسّموا خيراً في الحرب اللبنانية، فبات كل منهم يعمل لإذكائها، وفقاً لمصلحته ومخططاته. وفي النهاية، وبعد فوات الاوان، ظهر جلياً أن الخاسر الأكبر منها هم اللبنانيون أنفسهم بكل فئاتهم، إذ خسروا قياداتهم، وضُرب اقتصادهم، وخُرّبت مؤسساتهم، وتكبّدوا آلاف الضحايا ودماراً هائلاً، ولم يربحوا ما ظنّوه يخدم مصالحهم، وبات جهدهم منصباً لإعادة المياه الى مجاريها السابقة بأيّ ثمن كان. والفلسطيني أيضاً، وإن حرّكت هذه الحرب قضيّته، وساهمت في البحث عن حلّ لها، إلاّ أن هذا الحل، على ما يبدو، ليس في صالح القضية التي استشهد من أجلها آلاف الثوّار الشرفاء.

الخسائر الناجمة عن الحرب بالأرقام

في مداخلة له خلال الجلسة او الجمعية العامة الثانية من جمعيات "السنودس من أجل لبنان" في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٩٥ أوضح المطران بشارة الراعي "أن مخلفات الحرب تثقل بقوة كاهل الشعب اللبناني عموماً والمسيحيين على الخصوص، والخسائر المسجّلة ما بين عام ١٩٧٥ و ١٩٩٠ هي: ٧١٣٢٨ قتيلاً في صفوف العسكريين والمدنيين و ٨٧١٤٤ جريحاً (٩٠٪ من القتلى و ٨٦.١٪ من الجرحى هم مدنيون)، ٩٦٢٧ معاقاً جسدياً بسبب الحرب، ١٨٤٢ أسيراً، و٢١٣٩

مفقوداً. واللبنانيون المهجّرون موجات ما بين الـ ١٩٧٥ والـ١٩٩٠ بلغوا ٢١٠ آلاف مواطناً من أصل بلد تعداد سكانه ٣،٠٥٤٠٠٠ نسمة (اي ٥٤،٧٪ من السكان). والمسيحيون المهجّرون تحديداً من ٣٢٣ رعية ٦٢٠ الف نسمة، والهدم طاول ٣٨٠ مركزاً دينياً وستين الف مسكن. والمهاجرون المسيحيون الذين غادروا البلاد، ما بين الـ ١٩٧٥ والـ ١٩٩٠ هم نصف مليون نسمة (اي نحو ثلث السكان المسيحيين) فيما الهجرة العامة لكل اللبنانيين ٧١٧،٨٩٤ نسمة. اما الخسائر في الميدان التعليمي والثقافي فهي الآتية: ٢٣٪ من المدارس الخاصة، و٢٩٪ من المدارس الرسمية دمّرت، ومجموع الخسائر المادية قارب ٣١٣ مليون دولار (٢٧٪ في القطاع الخاص و٧٣٪ في القطاع العام)، والمكتبات الجامعية فقدت ٨٠ ألف مجلّداً بينها مخطوطات ومؤلفات وموسوعات، وفقدت مكتبات المدارس ستين ألف مجلّد. وفي المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي زالت الطبقة الوسطى التي كانت قبل الحرب توازي ٨٠٪ من السكان، وبلغت نسبة البطالة ٢٥٪، واصبح الفقراء ثلث السكان ويعاني الناس من مصاعب كبيرة على مستوى التغذية، وأكلاف الاستشفاء والعناية الطبية والسكن. وفي المجال النفسي يتّضح إرتفاع في عدد المصابين بعاهات عقلية خطيرة سببها القلق وعدم الشعور بالاطمئنان والشك الدائم..." (٥).

هذا عدا الخسائر الاخرى الناتجة عن احتلال إسرائيل لثلث الاراضي اللبنانية الجنوبية وتواجد نحو ثلاثين ألف جندي سوري على الارض اللبنانية، عدا ميليشيا "حزب الله" التي تأتمر بالدولة الايرانية، مما افقد سلطة الدولة على اراضيها فتضررت مصلحة الشعب الاقتصادية، وطاولت الحريات والسيادة والقرار السياسي، وجرّدت البلاد من حق النظر في امور الصلح مع إسرائيل التي يتهافت عليها اليوم الفلسطينيون والعرب، بالاضافة الى خطر توطين الفلسطينيين المقيمين في لبنان نهائياً.

آراء اللبنانيين في الوضع اللبناني الراهن وفي المستقبل

وفي رأي الاستاذ راجي عشقوتي أن "أطماع إسرائيل اليهودية، وأطماع العرب المسلمين، كلاهما يشكّل "الكماشة" الحاضرة الناضرة، والمهدّدة للوجود المسيحي، وحضورهم في الشرق قاطبةً، وفي لبنان حصراً، لأنه العمود الفقري،

والمحور لحضور مسيحيّي الشرق، وإمكانية استمرار وجودهم فيه..." (٦).وفي نهاية تحليله للوضع اللبناني، من خلال بحثه حول "محنة المسيحيين في لبنان"، يصل الى النتيجة التالية: "إن دولة المسلمين هي جماعية (خلافة او امارة مؤمنين)، هي جسم عضوي وشجرة واحدة، مهما امتدّت فروعها في العالم، تظلّ جذورها في القرآن، في الاسلام. بينما المسيحي في لبنان يخلط بين الكنيسة المسيحية والدولة المسيحية. فالكنيسة هي بالتأكيد "جامعة مقدّسة رسولية"، أما الدولة، فلا يمكن إلاّ أن تكون مقتصرة على مسيحيّي لبنان، ومنحصرة بهم، ولا علاقة لها بمسيحيّي الدول العربية، إذن، الصح يكون: دولة للمسيحيين في لبنان، وليس دولة مسيحية". والفرق واضحٌ هنا، أن يكون في لبنان دولة مسيحية، أو أن يكون فيه للمسيحيين دولة تضمن لهم حرياتهم وتقاليدهم، ولا تكون خارجةً عن الاطار الاقليمي والقومي العربي، اي "دولة يعيش في ظلّها اللبنانيون (بما فيهم المسيحيين) حريّاتهم، وتقاليدهم، وثقافاتهم، مبنية على التجدّد والعلم، ملتزمة بالمجتمع والانسان"، أي جمهورية ثالثة يشعر فيها المواطن اللبناني، أياً كان انتماؤه الطائفي، أن هذه الدولة هي دولته، وليست دولة سواه. وفيها يستطيع تحقيق مواطنية كاملة، ويحقق طموحاته بكل أبعادها.

توحّد اللبنانيون المسيحيون عامين فقط خلال ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، ثم عادوا بعدها الى التشرذم والتفرقة، في حين توحّد أخصامهم لضرب مكاسبهم التي حققتها وحدتهم. ونجح الاخصام في تحقيق اهدافهم بقصم ظهر الركائز الوطنية الثلاث: الشعب الذي تهجّر، والاملاك والبيوت التي دمّرت كما الكنائس، وانهارت الجمهورية التي كانت تحقّق الهيمنة للفريق الماروني، لتأتي بعدها جمهورية جديدة يهيمن فيها اطراف آخرون.

ومطران بيروت للطائفة المارونية خليل حداد المشهور باعتداله وحدبه على العيش الاسلامي المسيحي المشترك في لبنان الموحّد، كان يشدّد في لقاءاته ومواعظه على "صيغة العيش المشترك" باعتبار "أن لبنان الطائفي لا يعيش"، و"قوة البلاد في وحدتها، وتغلّب المحبة على البغض، والخير على الشر. فلا تجزئة، ولا تقسيم، ولا تهجير، ولا توطين، ولا تفرقة، ولا سلاح قاتل بيد أحد. لا هجرة شباب

وادمغة. لا طائفية ولا مذهبية، ولا جمهورية إسلامية، ولا جمهورية مسيحية... بل استقلال وسيادة وحرية...". وهذا ما أوصى به قداسة البابا الحالي يوحنا بولس الثاني في رسائل السنودس الموجّهة الى اللبنانيين، وإلى سكان العالم كلهم: "لبنان أكثر من بلد، هو رسالة".

ويمثل هذا الموقف واجه البطريرك الحويك اللبنانيين إثر عودته من مؤتمر فرساي إذ قال: "في لبنان طوائف... نريده طائفة واحدة إسمها لبنان". والبطريرك الكردينال المعوشي، بعد دعوة رجال الدين المسلمين للصلاة في بكركي إثر احداث العام ١٩٥٨، وبحضور ممثل للرئيس عبد الناصر، نادى في بكركي "بعروبة لبنان البيضاء والسمحاء". فالمارونية إذن وقياداتها، وعلى الاخص الروحية منها، لم تكن يوماً ضدّ وحدة لبنان وعروبته الحضارية، وليس الطائفية كما يفهمها البعض. فكما بعض الموارنة يعادل "المارونية" بالانتماء اللبناني، والعكس صحيح عنده أيضاً، فاللبنانية الصحيحة هي "مارونية"، تماماً كالمسلم الذي يخلط بين العروبة والاسلام. والمطران بشارة الراعي الذي يجسّد اليوم النظرة المارونية المتقدّمة للهوية الوطنية يقول: "هويّتنا تتّسع لكل غريب شرط الا يُخرجها أحد من حدود أطرافها الثلاثة: الامانة لمارون، الامانة للكنيسة، والامانة للبنان" (٧). و"الحلّ أن نجلس معاً، حسب رأي سيادته، نستثمر ماضينا في صياغة حاضرنا، في إطار وطن كلّنا أحببناه، وكلّنا أخطأنا اليه، أي خلف "ميثاق ثالث"، بعد ميثاق: لا للشرق ولا للغرب، و"لا غالب ولا مغلوب" (سنة ١٩٥٨)، ميثاق يجعل "القضية"، قضية جميع اللبنانيين، لا أن يتفتّت لبنان على قياس كل فئة. عندئذٍ يدخل جميعهم في قلب كل لبنان..." (٨).

وما حرب "التحرير" سنة ١٩٨٩، والحرب التي تلتها وسميت حرب "الالغاء" سنة ١٩٩٠، سوى خير دليل على انعدام الرؤية عند قادة الموارنة في هذه الحقبة العجفاء من الزمن. ولو قُدّر لهم أن يسمعوا صوت البطريركين المارونيين انذاك، خريش وصفير، ويعملوا بوحيه وهو الداعي لوعي أبعاد المؤامرة الهادفة الى القضاء على الكيان والوطن والوجود المسيحي واللبناني والفلسطيني معاً. ولولا مشيئة القدر التي حمت هذه البلاد لكان سقوط هؤلاء جميعاً أبدياً، إلاّ أن قادةً

عـالميين أدركوا أن انهيـار الوطن الصـغيـر لبنان سـيـؤدي حـتمـاً الى انهيـار قـيم وكيانات كثيرة في الشرق وفي الغرب فأنقذ لبنان.

لقاء معبر المتحف

وقد وعى اللبنانيون أبعاد المؤامرة، لكن بعدما تلطخت أيديهم بدماء الجريمة المدبّرة في الخـارج، فعبّروا بكافة فئاتهم وطوائفهم واحزابهم، عن ندمهم الشديد، وحنينهم للعودة الى بعضـهم البعض، فكان ذلك اللقـاء البـشـري الانسـاني البـالغ التـأثير، الذي امتدّ على طول كيلومـترين فـوق تلك البـقعة الموحشة الواقـعة على طرفي معبر المتحف، وهو الممر الوحيد الذي ظلّ مفتوحاً يربط بين المنطقتين الغربية الاسـلامـيـة، والشـرقيـة المسـيـحيـة. مـئـات، بل ألـوف من اللبنانيين التقـوا هناك في معمودية "التـوبة"، في ثيابٍ ناصعة البياض، ليعلنوا رفضـهم للدمـاء التي أريقت هدراً تحت ألف شـعـار وشـعـار، وهي براء من كل تلك الشـعـارات الزائفـة. وتحت شـعـار نابع من القلب واحـد، ضم اللبنانيـون الخـارجـون من المتـاريس والملاجئ بعضـهم بعضاً وبيدهم شعارات تقول: "إيد بإيد" و"شعب واحد لوطن واحد" و"كلنا للوطن"، و"لا غربية ولا شرقية، بدنا الوحدة الوطنية"، و"بدنا ناكل جوعانين، إسمعونا يا مسـؤولين"، وعلى الصـدور كتابات وشارات تقول: "المحبة لا تموت" و"المحبة لا تسقط أبداً".

انهيار العملة اللبنانية وتشرذم الحكم والجيش

المجـاعـة فـتّحت العـيـون على أبعـاد المؤامـرة، ووعى اللبنانيـون خطورتهـا وأهدافـهـا، بعدما أحسّوا بنارها تشويهم كلّهم. فمن دولار بـ ٣٢٥ غرشـاً في نهاية العـام ١٩٨٦ أي بعد احـدى عـشـرة سنة من الاقـتـتـال، الى دولار بثـلاثة آلاف ليرة لبنانية خـلال فتـرة ثلاث سنوات، في العـام ١٩٩٠. وشكّل ثمن المعدن الذي تتألف منه النصف ليرة المعدنية مـئـة ضـعـفـهـا الشـرائي. وهذا مـا دفـع الشـعب اللبناني للتحرّك باسم "قوات الوحدة اللبنانية"، وراحت تحثّ السكان على العصيان المدني حتى تجتمع الحكومة التي اعتكف رئيسـهـا رشيد كرامي، واصبحت المراسيم تدار باليد لتوقيعها من الوزراء في بيوتهم. وادّى انقسام الحكم الى انقسـام الجيش.

كما دعا الاتحاد العمالي العام للتظاهر احتجاجاً على فراغ الحكم، وتدهور الاوضاع. وحده المجلس النيابي رغم خسارته ١٨ عضواً من اعضائه بالوفاة، ظل المؤسسة الرسمية الوحيدة الباقية سليمة وتجسّد رغبة الشعب في توحيد البلاد.

واصدر "اللقاء الاسلامي" بياناً في ١٩٨٦/٧/١٦ قال فيه: "إن لبنان إما أن ينمو ويعلو كالطير، ويحلّق بجناحيه، او يسقط كما يسقط الطير". كما شدّد على وجوب تلاقي الوزراء والسهر على حياة الشعب. ورئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني أعلن أن "وحدها جبهة لبنان الواحد المؤلّفة من مسيحيين ومسلمين لبنانيين تستطيع الانقاذ". كما نادى حزب المرابطين بضرورة "توحيد لبنان أرضاً وشعباً". وتلاقت هذه الدعوات مع نداءات البطريرك الماروني صفير، ومن قبله خريش لوحدة الأرض والشعب، ووقف العنف، والحوار، ودعوة رئيس القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع الذي أعلن في احتفال إزاحة الستار عن تمثال الشيخ بيار الجميّل في ٨٦/٨/٢٩: "أن المحتل هو الذي يفرض التقسيم". والرئيس الحص في حديث له الى مجلة الأطلال الاسبوعية قال: "إذا ظنّ البعض أن توحيد لبنان صعب، نحن نعتقد أن تقسيمه مستحيل" وذلك في ٨٦/٨/٢.

وهكذا انتصرت ارادة الخير على إرادة الشرّ، وتحقّق قول أحد قناصل فرنسا في القرن الماضي "حاولنا تقسيم ما لا ينقسم". فلبنان، ولتكن هذه التجربة المرة، الأخيرة في تاريخ البلاد، وُجد ليبقى واحة لقاء "للمضطهدين"، و"ارض معادٍ" للأحرار، من كل طائفةٍ وجنسيةٍ وعرق. لبنان قام... ولكن بعد مخاضٍ عسير، فهل يترك للبنان الجديد حرية تقرير المصير؟

زيارات البطريرك صفير لروما

زار البطريرك صفير روما حيث تلقى درع التثبيت من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في ٢٣ حزيران سنة ١٩٩٤ ثمّ ترأس بعد عودته الى البلاد مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك الذي عقد عدة جلسات في بكركي أُقرّت فيها عدة توصيات وطنية، وإصلاحات كنسية. كما سام البطريرك عدة أساقفة ووزّعهم على الابرشيات الشاغرة في لبنان، أحدث عدة ابرشيات جديدة في لبنان، وفي بلدان

الاغتراب انتُخب عليها أساقفة من قبل المجلس الاسقفي الماروني الذي يجتمع دورياً برئاسة البطريرك، ويصدر البيانات التي تتناول مختلف الامور السياسية والدينية. كما اعتاد البطريرك صفير أن يلقي كل أحدٍ عظةٍ تكون بمثابة إعلان موقف بكركي من الامور الراهنة، سياسية كانت ام اجتماعية تتعلّق بالحياة اليومية للموظفين. ونال رتبة الكردينالية من يد البابا يوحنا بولس الثاني في الفاتيكان بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٩٤.

بيانات وعظات البطريرك صفير

في أول خطاب للبطريرك صفير، بعد انتخابه بطريركاً قال: "إنتخبتموني بطريركاً، أي رأساً وأباً، كما يقول القانون الكنسي عن البطريرك، فأوليتموني شرفاً أثيلاً، وحمّلتموني صليباً ثقيلاً. انتخبتموني ولست بالمعلم، ولا بأقدركم، ولا بأوجهكم، لكنها إرادة الله، إنه الهام الروح الذي لبيّتموه، فأوليتموني هذا الشرف، وحمّلتموني هذا الصليب. انني أعرف أني ضعيف. لكني اعرف في الوقت عينه، ما يقوله الرسول، وهو أنني قوي بقوة من يقوّيني. قوّتي بالله الذي أرفع إليه ايات الشكر معكم. قوّتي بالكنيسة التي لا يزال رأسها المنظور، قداسة الحبر الاعظم يرعى كنيستنا مثلما رعاها اسلاف له عظام، ويهتم بوطننا المعذّب لبنان، كلّ الاهتمام. ولا مجال الآن للاسهاب في ما قام به نحونا، منذ بدء حبريته. فإننا جميعاً، نرفع اليوم الى عرشه الأثيل عبارات خضوعنا واحترامنا وتعلّقنا بالكرسي الرسولي المقدّس.

"إنني قويّ بكنيستنا المارونية: هذه الكنيسة التي تعاقب عليها أجيال وأجيال من المطارنة، والبطاركة، والكهنة، والرهبان، والعلمانيين، الذين تعاونوا على حفظ الوديعة.

"إنني قوي بمؤازرتكم الاخوية التي أعتمد عليها بعد الله كل الاعتماد. إنني قوي كذلك بما اجده لدى شعبنا الماروني، لا بل في الشعب اللبناني الذي ينتظر الكثير الكثير من البطريرك الجديد. وآمل أن أجد لديه ما أحتاج إليه من دعم وعون وتأييد. وإنني سأجد ولا شك لدى صاحب النيافة والغبطة السيد البطريرك مار

انطونيــوس بطرس خــريش، الكلـي الطوبى، الذي عــشـت في ظلّه هذه السنوات الاحدى عشرة. سأجد لديه الحكمة والخبرة والعظة والاعتدال، وهي صفاتٌ تميّز بها. كما أنني سأجد لدى جميع البطاركة الخمسة والسبعين الذي أشعر بأن أطيافهم تلفّ بنا وحولنا في هذا اليوم. وفي مقدّمهم المثلث الرحمة البطريرك بولس المعوشي الذي عشت في ظلّه أيضاً في هذه الكرسي طوال عشرين سنة...". وأنهى كلامه مردّداً مع سيراخ: "إذا جعلوك رئيساً، لا تتكبّر عليهم، واهتمّ بهم، وبعد قضائك ما عليك، إجلس، واتّكئ، وافرح بهم، لأنهم إكليل لك وزينة.. نعم أيها السادة إنني خائف، لكنني اسمع صوت السيد المسيح يقول: لا تخف، امِنْ. إيماني هو ايمانكم، إيماني هو إيمان آبائنا واجدادنا، إيمان هؤلاء البطاركة القديسين الذين سنتتلهّم أرواحهم دائماً في الطريق الوعرة التي نسلكها، لا بل في الجلجلة التي نصعدها معاً، لعلّ بعدها لنا جميعاً قيامة سعيدة... كان الله معنا، وسدّد خطانا الى الخير والتوفيق، والى ما فيه رضاه وبركاته، آمين".

وفي خطاب له إثر حفلة تنصيبه في بكركي في ٢٧ نيسان سنة ١٩٨٦ قال غبطته:

"حيال المسؤولية الخطيرة التي شاء أصحاب السيادة، إخواننا المطارنة، السامي احترامهم، وفي مقدّمهم صاحب النيافة، والغبطة، الكردينال البطريرك، مار انطونيوس خريش الكلّي الطوبى، أن يلقوها على عاتقنا بإلهام الروح القدس، في هذه الأيام المأساوية التي نعيشها منذ إحدى عشرة سنة، نجدنا كسمعان القيرواني الذي أتوا به ليحمل الصليب، على ما ورد في انجيل القديس لوقا: "وجعلوا عليه الصليب ليحمله وراء يسوع، وكان يتبعه كثيرون من الشعب".

"أجل إنّا لواعون ما نحن إليه مدعوون، وهو ما دعيت إليه كنيستنا المقدّسة وبطاركتها المجاهدون. غير أننا ما يخفّف عنا ثقل الحمل، يقيننا أننا نمشي وراء يسوع، وأن هناك كثيرين من الشعب يحملون معنا الصليب. وإذا كانت المسيحية، في كل زمان ومكان، شهادةً لصليب المسيح، فإن كنيستنا المارونية قد أدّت هذه الشهادة، منذ نشأتها، ولا تزال. ولم يبخل ابناؤها يوماً بدمائهم. ولعلّهم في أيامنا هذه أكثر ما يكونون سخاءً، حفاظاً على وديعة الايمان، والقيم التي بها دانوا

ويدينون... ومن رافق مسيرة البطاركة الموارنة في تنقلاتهم، في الاودية والجبال، من يانوح والعاقورة، الى ايليج وهابيل، الى وادي قنّوبين ومجدل المعوش، الى الديمان وبكركي، عبر ألف وثلاثمائة سنة على وجه الضبط، وقد تبوّأ كرسي إنطاكية اول بطريرك ماروني، هو القديس يوحنا مارون سنة ١٦٨٦، عرف أي صليب ثقيل حملوا، وأيّ تضحياتٍ جسام ارتضوا ليجعلوا من هذا الجبل معقل الايمان، وقلعة حرية، وحصن كرامة، وقدس أقداس لحقوق الانسان...".

وبعدما شرح مفهوم الصليب وقدسية حمله، عاد يحدّد منهجية العمل لخلق نهضة روحية واجتماعية، ولارساء وطنٍ على ركائز ثابتة. ودعا للتعاضد، ووجه كلمات الشكر الى الرئيس الذي حضر تنصيبه والبطاركة والاساقفة، خاصة البطريرك خريش الذي ساهم بانتخابه، الى كسروان التي نشأ بين صخورها وتفيّأ ظلالها، واضعاً نفسه بين يدي سيدة لبنان "مستمطراً على الجميع اغزر البركات، سائلاً الله أن يرعاه وإياهم بعين عطفه، وينعم عليه بفجر يرتقبه بلهفة كبيرة، فجر الأمن والطمأنينة والسلام"...

عهد البطريرك صفير المستمر

لم يكن عهد البطريرك صفير في بدايته أقلّ مأساويةً من عهد البطريرك خريش. وعبثاً حاول تغيير مجرى الاحداث لصالح الشعب والوطن، أو الحدّ من اضرارها ونيرانها التي نال شخصه الكثير منها. ولذلك عضّ على جراحه التي أصابته من بني قومه في محاولة لجرّه الى مواقف متطرّفة، لكنه بصبره، وسعة صدره، تحمّل الكثير من الإهانات، وواصل سعيه الحثيث، حيث لم يوفّر جهداً، ولا مشقّةً، ولا سفراً، الى دول الغرب والفاتيكان، وعواصم القرار في العالم، محاولاً إنقاذ ما يستطيع إنقاذه من مؤسسات الوطن، ومقوّماته. لكن الموارنة هذه المرة، بتشرذمهم، همّشوا دور بكركي، وركبوا رؤوسهم، وحاول بعضهم، ولا سيما من كانت بيده السلطة، أن يتفرّد بالقرار الماروني اللبناني، فسقط في التجربة، ودفع لبنان غالياً ثمن هذا التفرّد، وتغييب الدور البطريركي الهام والأساسي، فتعلّم اللبنانيون، وخاصةً الموارنة، من هذا التصرّف الأرعن درساً لا يُنسى، إذ في الملمّات، والاحداث الكبيرة، لا شيء كالتماسك، والوحدة، والحوار الواعي المسؤول،

ينقذ الاوطان. وفي غياب صوت البطريرك يفقد الوطن والمواطنون خشبة الخلاص.

عقد المؤتمرات في الخارج

وبعد أن كان القرار بيد اللبنانيين، أصبح بيد الآخرين، فعُقدت مؤتمرات في لوزان وجنيف، والدار البيضاء، والطائف، انتهت بوضع ميثاق عُرف "بالميثاق الوطني" سنة ١٩٨٩ في مدينة الطائف السعودية، ولم يخرج في بنوده عن المواثيق السابقة، إذ وزّع السلطات العليا على الطوائف الأساسية والكبرى في البلد، فمنح الموارنة رئاسة الجمهورية، مع تخفيض شكلي في الصلاحيات، ورئاسة الحكومة مع تعزيز نوعي في صلاحياتها للسنّة، ورئاسة مجلس النواب التي عزّزت أيضاً صلاحياتها، وجعلت لمدة أربع سنوات، ومن حقّ الطائفة الشيعية الأكثر عدداً في لبنان اليوم. وقام نواب الامة بتوقيع هذا الميثاق، بعدما استمزجوا رأي البطريركية، والقيادات العليا في البلاد. وكان من نتائج هذا الاتفاق القديم ـ الجديد، أن انتهت الحرب العسكرية في البلاد، لتبدأ حرب المواقع وتعزيز النفوذ بين القيادات والطوائف. وعادت بكركي لتلعب دورها التاريخي المعروف كمرجعية لبنانية لكل أبناء الوطن من مختلف الطوائف، بنهجها التوفيقي المعتدل، والساعي دوماً لجمع الكلمة ورصّ الصفوف، وتصفية النوايا، وجمع الايدي والقلوب، للنهوض بالوطن، ومتابعة العيش المشترك.

السنودس من أجل لبنان

ولعلّ أبرز ما قام به البطريرك صفير هو إلحاحه على الفاتيكان لأخذ مبادرة تنقذ لبنان، فتمّ عقد "السنودس من أجل لبنان" الذي شارك فيه البابا يوحنا بولس الثاني شخصياً، وكرادلة، وبطاركة، وممثلون من مختلف الطوائف اللبنانية الكاثوليكية والارثوذكسية والاسلامية. وقد تمّ التحضير له من سنة ١٩٩١ حتى اصدار المبادئ العامة والنداء في ١٤ كانون الاول سنة ١٩٩٥. واهم ما جاء فيه التشديد على أهمية الوحدة الوطنية، والانتقال من الولاء الطائفي الى الولاء الوطني، بحيث لا تفرض أية طائفة على الامة ما لا يناسب أهلها ولا يتلاءم وتقاليد الطوائف الاخرى. وهذا النظام يقوم على الديمقراطية التوافقية، ولا يمكنه أن يكون تحت

"رحمة ايديولوجية الأكثرية" (٩).

وها هي اليوم، كعادتها، أبواب بكركي مفتوحة للجميع، يحجّ اليها قادة البلاد، وممثلو الحكام الأجانب والعرب، للتشاور والتنسيق. وصاحب الدار، رجل الجرأة والاعتدال، والصوت الصارخ أبداً بوجه الظلم، والمطالب دائماً بحقوق الشعب، في مواعظ الأحد التي أصبحت لسان حال اللبنانيين من كافة الطوائف والفئات، والمعبّرة بإخلاص وصدق عن أحاسيس المواطنين وشكاواهم. وبفضله عادت بكركي الى سابق عهدها، أرض لقاء وحوار، ومنبراً للرأي الحُرّ، و"فاتيكاناً" ليس للموارنة او المسيحيين فحسب، بل لكل صاحب حاجة من أي منطقة او حزبٍ او طائفةٍ كان.

وفّق الله بطريركنا الكبير، للقيام بهذا الدور التاريخي العظيم، الذي لم تستطع الاحداث رغم جسامتها، تعطيله، أو تغييبه طويلاً، وأطال الله بعمره، ليشهد الوطن العزيز على يديه، القيامة والازدهار والخلود... .

وإلى الجزء الخامس والأخير من موسوعتنا للتعرّف إلى المؤسسات المارونية ومسحيّي الشرق.

الهوامش

الفصل الاول

١ـ القائمقاميتين وفشل الاختبار الأول لتقسيم الوطن بين الطوائف

(١) ايليا حريق "التحوّل السياسي في تاريخ لبنان الحديث" ـ الاهلية للنشر والتقرير سنة ١٩٨٢ صفحة ١٦٧.

(٢) مخطوطات البطريرك حبيش رقم ٨٨٢٢ـ٧٣٢٠ ـ ٨٦٣: بكركي.

(٣) مذكرات رستم باز ـ نشرة فؤاد البستاني سنة١٩٥٥ـ طبعة اولى ـ صفحة ١٢٤ـ١٢٥.

(٤) ايليا حريق ـ صفحة ١٧٥.

(٥) دي تيستا: De Testa Recueil... "Amyot - Bibliothèque. "Paris 1868. P.91. T.3.

(٦) طنوس الشدياق في "اخبار الأعيان في جبل لبنان" نشرة دار عبود سنة ١٩٩٣ صفحة ٦٢١.

(٧) جوبلان "Jouplain "La question du Liban.

(٨) يوسف الحكيم "تاريخ بيروت في عهد آل عثمان" سنة ١٩٦٤ صفحة١٢٠.

(٩) الدكتورة اميرة جبر "الرحالة الفرنسيون في مواطن الأرز" سنة ١٩٥٣ نقلاً عن الوزير المفوض في لبنان Marcelius "Les souvenirs de L'Orient" 1820.

(١٠) مرجع سابق صفحة٣٠.

(١١) دي جيروم De Geramb "Pélerinage à Jérusalem" 1831- V.II- P0337.

(١٢) Pojoulat "Rectifs Souvenirs d'un voyage en Orient" Tours 2e Ed. P.27.

(١٣) لامارتين: Lamartine "Voyage an Liban".

(١٤) غودارد: J. Goudard "La Sainte Vierge an Liban" Paris 1908. P.459.

(١٥) ارشيف الفاتيكان ـ مكتبة البروباغنده ـ صفحة٣٦٤.

(١٦) جارور حبيش ـ بكركي ـ رقم٥٨/٧٠.

(١٧) جوزف حجار Joseph Hajar "L'Europe et les destinées du proche Orient- 1815-1848"- 1970- P.539.

(١٨) د. فيليب حتّي "تاريخ لبنان" سنة ١٩٨٢ صفحة ٥٢٩ نقلاً عن Richard Edwards "la Syria 1940-1860" Paris 1962- P.71.

(١٩) في دير القمر والقائمقامية المسيحية ١٥٠. ١٠ درزياً حسب المرجع السابق.

(٢٠) حكمت الحداد "لبنان الكبير" دار عبود سنة ١٩٧٨ و"الثورات الفلاحية" صفحة٢٨٦.

(٢١) فريد وفيليب الخازن "المحررات السياسية والمفاوضات الدولية" دار الرائد سنة ١٩٨٣ طبعة ثانية صفحة ١٢٨.

(٢٢) بوجولا ـ مرجع سابق B. Pojoulat "la vérité sur la Syrie" Paris 1861.

(٢٣) المحررات السياسية ـ مرجع سابق صفحة١٨٢ نقلاً عن الارشيف الفرنسي والانكليزي في وزارة خارجية البلدين.

(٢٤) عيسى اسكندر المعلوف "دواني القطوف في تاريخ بني معروف" بعبدا سنة ١٩٠٧ صفحة ٢٥٩ـ٢٦٤.

(٢٥) اسطفان البشعلاني "يوسف بك كرم ولبنان" سنة ١٩٢٤ صفحة١٨٤.

(٢٦) الدكتور سليم حسن هشي "المراسلات الاجتماعية لزعيم جبل لبنان" طبعة ثانية سنة ١٩٨٥ جزء ثانٍ صفحة ٩٥-٩٦.

(٢٧) نقلاً عن تقرير سري للقنصل الفرنسي بوريه في بيروت بتاريخ ٢٨ شباط سنة ١٩٤٤.

(٢٨) هشي مرجع سابق صفحة ٩٦.

(٢٩) الشدياق "أخبار الاعيان" نشرة عبود سنة ١٩٩٢ صفحة ٣٠٥.

(٣٠) ارشيف الخارجية الروسية - سجلات السفارة الفرنسية في القسطنطينية - القسم ٧١٨- الوثيقة رقم ١٥٨.

(٣١) مرجع سابق رقم ١٨٤.

(٣٢) المطران يوسف الدبس "الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل" سنة ١٩٠٦- صفحة ٥٥٠ طوبيا العنيسي في "سلسلة البطاركة" سنة ١٩٨١ صفحة ٦٧. (T. Anaissi- 67. "Bullarium Maronitarium" Rome 1911) اما الاباتي بطرس فهد في "بطاركة وأساقفة الموارنة" دار خاطر سنة ١٩٨٥- مجلد٤ - صفحة ٣٠٨ فاشار الى انتخابه في كنيسة مار مارون في الديمان وجعل الانتخاب في ١٨ آب بدل ١٦ كما قال الآخرون.

(٣٣) الدبس - مرجع سابق - والخوري مخايل غبريل الشبابي "تاريخ الكنيسة المارونية السريانية" بعبدا سنة ١٩٠٦ جزء٢ صفحة ٧٦٨.

(٣٤) الأب بولس صفير في مقالته حول "البطريرك الخامس والسبعين".

(٣٥) الدكتور عادل اسماعيل D. Adel Ismaeil "Histoire du Liban du XVII^e S. à nos jours" T.I Paris 1955- "Documents politiques..." P.115-116.

(٣٦) الدكتور توفيق توما "الفلاحون والتشريعات الضرائبية عند الموارنة والدروز من القرن السابع عشر الى الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤" صفحة ٢٦٠- و"المؤسسات الدرزية والمارونية في لبنان" بيروت سنة ١٩٧١.

(٣٧) مرجع سابق صفحة٢٦٩.

(٣٨) الأباتي فهد "بطاركة الموارنة وأساقفتهم من ٦٨٥ الى القرن العشرين" دار لحد خاطر سنة ١٩٨٥ـ مجلد٥ ـ صفحة ٤٥.

(٣٩) المطران اوغسطين البستاني في "الكواكب السيّار" حول سيرة البطريرك مسعد.

(٤٠) الخوري يوسف الدبس "المنارة" العام الثامن سنة ١٩٣٧ صفحة ٧٩٢ـ فهد صفحة ٢٦٦.

٢ـ حركة طانيوس شاهين سنة ١٨٥٨

(١) انطوان ضاهر العقيقي "ثورة وفتنة في لبنان" شرح ونشر وتعليق يوسف ابراهيم يزبك ـ حكمت الحداد ـ مرجع سابق ـ صفحة٣٠٢.

(٢) سميليا نسكايا ـ الارشيف الروسي صفحة ١٨٧ـ ١٨٨.

(٣) شفاليه: Dominique Chevalier "Aspects Sociaux de la question d'Orient" 1959. P.263-266.

(٤) Toufic Touma "Paysans et Instructions féodales" Bey. 1971-1972. P.296.

(٥) الدكتور توفيق توما ـ مرجع سابق.

(٦) أحمد بيضون "الصراع على تاريخ لبنان" منشورات الجامعة اللبنانية سنة ١٩٨٩ صفحة ٣٢٠ نقلاً عن توفيق توما "الفلاحون والمؤسسات الدرزية" صفحة ١٣٦ـ١٤٥.

(٧) فؤاد قازان "الثورة الفلاحية الشعبية" مجلة الطريق عدد٢ صفحة١٠٩.

(٨) أحمد بيضون "الصراع على تاريخ لبنان" ـ مرجع سابق صفحة ٣٥٥ حاشية.

(٩) الدكتور عصام خليفة "أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر" دار الجيل سنة ١٩٨٥ صفحة ٤٧ـ ٤٩ نقلاً عن أرشيف بكركي ملف البطريرك بولس مسعد.

(١٠) كونت دي باري: L.F. comte De Paris "Damas et le Liban" Paris 1861- P.102.

(١١) الدكتور عصام خليفة - مرجع سابق صفحة ٥٥ نقلاً عن ملف البطريرك مسعد - ارشيف بكركي.

(١٢) راجي عشقوتي "محنة المسيحيين في لبنان" سنة ١٩٩١- صفحة١٢١.

(١٣) الأب منصور الحتوني "نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية" دار عبود سنة ١٩٨٧ صفحة ٢٥٠-٢٥١.

(١٤) انطوان ضاهر العقيقي "ثورة وفتنة في لبنان" شرح نشر وتعليق يوسف يزبك - حكمت الحداد - صفحة ٢٠٢.

(١٥) الأب منصور الحتوني صفحة ٢٧٩ - والخوري فيليب الخازن في "الانساب" صفحة ٢٣٢.

(١٦) صقر وشمالي "الاقطاعية والمشايخ الخوازنة" مطبعة التعاون اللبنانية - درعون سنة ١٩٦٨ صفحة ١٠٤ نقلاً عن مذكرات الجنرال دوكروا المخطوطة - دار الكتب اللبنانية رقم٩.

(١٧) الدكتور مسعود ضاهر "الجذور التاريخية للمسألة الطائفية المارونية" سنة ١٩٨١ - صفحة ٦٨٠.

(١٨) الأب منصور الحتوني "المقاطعة الكسروانية" صفحة ٢٧٨.

(١٩) انطوان العقيقي مخطوطة "ثورة وفتنة في لبنان - صفحة مجهولة من تاريخ الجبل سنة ١٨٤١-١٨٧٣" - نشرها وعلّق عليها يوسف ابراهيم يزبك في "أوراق لبنانية" - دار الرائد سنة ١٩٨٣.

(٢٠) الدكتور مسعود ضاهر - مرجع سابق صفحة ٦٨٠ - والمحررات السياسية - مرجع سابق صفحة ٢٩٥ - جزء ثانٍ.

(٢١) فيليب فريد الخازن "المحررات السياسية" جزء ثانٍ صفحة ٣٨٥.

(٢٢) ايليا حريق "التحوّل السياسي في تاريخ لبنان الحديث" - الشركة الاصولية للطباعة والنشر سنة ١٩٨٢ - صفحة ٢٠٨ نقلاً عن جارور البطريرك حبيش - بكركي ٧/٥٨.

(٢٣) حكمت الحداد - مرجع سابق صفحة ٢٥٢ نقلاً عن المستشرق دوفرين.

(٢٤) نقلاً عن الكتاب الأزرق الانكليزي الصادر عن وزارة الخارجية الانكليزية سنة ١٨٤٣.

(٢٥) ملكيور دي فوغيه "حوادث سوريا ولبنان" صفحة ١٦.

(٢٦) جويلان "القضية اللبنانية" مقتطفات من الصفحة ٢٧٩ الى الصفحة ٣٥١.

(٢٧) الدكتور روجيه كوثراني "الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي" - ١٨٦٠-١٩٢٠ - بيروت سنة ١٩٧٦ صفحة ١٠.

(٢٨) المحررات السياسية - جزء ثانٍ - صفحة٥١ و٣٠٥.

(٢٩) يوسف ابراهيم يزبك "اوراق لبنانية" دارالرائد سنة ١٩٨٣ - جزء٢ صفحة ٥٠٠ نقلاً عن أصلٍ محفوظ لدى المؤرخ.

(٣٠) الدكتور فؤاد شاهين "الطائفية في لبنان" دار الحداثة سنة ١٩٧٠ - صفحة٧١.

(٣١) "المحررات السياسية" جزء٢ - صفحة ٣٥٦.

(٣٢) مرجع سابق صفحة ٢٢٢.

(٣٣) المحررات السياسية - مرجع سابق.

٣- احداث سنة ١٨٦٠ والدور الاوروبي في لبنان

(١) الدكتور مسعود ضاهر - صفحة ٢٥٨-٢٦٠.

(٢) عارف ويوسف ابو شقرا "الحركات في لبنان" صفحة ١٠٠ وما بعدها. اما الأب منصور الحتوني فقد جعل القتلى الدروز ١٩ والمسيحيين ٩، في "المقاطعة الكسروانية" صفحة ٣٥٣ - فهد مجلّد٥ صفحة ١٠٣ هامش.

(٣) عارف يوسف ابو شقرا - مرجع سابق.

(٤) الحتوني - مرجع سابق.

(٥) الدكتور فيليب حتي "تاريخ لبنان" سنة ١٩٧٢ - صفحة ٥٣٢.

(٦) تقرير القنصل مور الانكليزي في صيدا في حزيران سنة ١٨٦٠ وفيه وصف شامل للاحداث.

(٧) المحررات السياسية صفحة ٧٣ نقلاً عن تقرير القنصل مور في ارشيف وزارة الخارجية الانكليزية.

(٨) مرجع سابق صفحة ٦٩.

(٩) المراسلات الاجتماعية... للدكتور سليم هشي - جزء ثالث طبعة ١٩٨٥ صفحة١٣٠.

(١٠) المحررات السياسية جزء٢ صفحة٤٤.

(١٢) الدكتور انيس الصايغ "لبنان الطائفي" دار الصراع الفكري - بيروت سنة ١٩٥٥ - صفحة١٢٢.

(١٣) مخطوطة انطوان العقيقي - مرجع سابق.

(١٤) لونورمان: François Lenormant "Les événements confessionnels au Liban" Paris 1860 - P.7.

(١٥) الحتوني "المقاطعة الكسروانية" صفحة٢٦٥.

(١٦) ارشيف الخارجية الانكليزية.

(١٧) المحررات السياسية - جزء٢ - صفحة ١٨١- نقلاً عن المرجع السابق الكولونيل تشرشل.

(١٨) فرناي "القوى الأجنبية في الشرق" باريس سنة ١٩٠٠ صفحة٨٢.

(١٩) الدكتور فيليب حتي "تاريخ لبنان" صفحة ٥٣٢.

(٢٠) محررات سياسية صفحة ١٤٩-١٥٩.

(٢١) الاب غوته في كتابه "الشرق" P. Gauthey "L'Orient" - p.257

(٢٢) كورتامبر في "مغامرة فنان في لبنان" R. Cortembert "Aventure d'un artiste. dans le Liban" Paris 1864 p.p. 44-47.

(٢٣) لامارتين "رحلة الى الشرق" Lamartine "Voyage en Orient" p.476

(٢٤) المحررات السياسية - صفحة ٤٣-٤٥ نقلاً عن ارشيف وزارة الخارجية الانكليزية.

(٢٥) مرجع سابق.

(٢٦) من ديواننا الشعري "سمُرّة" الصادر سنة ١٩٨١ صفحة ١٠٣.

(٢٧) حكمت الحداد "لبنان الكبير" - دار عبود سنة ١٩٧٨ صفحة ٣٣٢.

(٢٨) حكمت الحداد - مرجع سابق.

(٢٩) مرجع سابق صفحة ٣٣٥.

(٣٠) المحررات السياسية - جزء٢- صفحة ٩٩ - عدد١٢ - ملحق١٠ - صفحة٢٠٥.

(٣١) الأب جوبين - مرجع سابق - صفحة ٣٢ - ٣٥.

(٣٢) ورد في طليعة العاملين لتوزيع المساعدات على المنكوبين أسماء رئيس الرهبانية اللبنانية الأب اغناطيوس التنوري ، والقاصد الرسولي، والسفير الفرنسي.

(٣٣) من تقرير القنصل الانكليزي ورتس الى السربوليفر في ١٠ تشرين الاول سنة ١٨٦٠ - الأب جوبين - مرجع سابق.

(٣٤) مرجع سابق.

(٣٥) الدكتور سليم حسن هشي - مرجع سابق - جزء٣ - صفحة ١٢٢ نقلاً عن سجلات مكتبة الفاتيكان (المعهد الشرقي)، وتقرير القنصل الفرنسي في بيروت بنيفوليو الى وزير الخارجية الفرنسية.

(٣٦) الدكتور فيليب حتي - مرجع سابق - صفحة٥٣٣.

(٣٧) حتي صفحة ٥٣٤.

(٣٨) حتي - مرجع سابق.

(٣٩) جارور البطريرك حبيش - ارشيف بكركي رقم ٧/٥٨.

(٤٠) المحررات السياسية صفحة ٣٣٢ - جزء٢.

(٤١) جارور البطريرك حبيش ـ رسالة ٧ تشرين الثاني سنة ١٨٤٤ ـ مخطوطة رقم ٨٠٢.

(٤٢) طنوس الشدياق "اخبار الاعيان" جزء ٢ ـ صفحة ١٥٤.

(٤٣) حكمت البير الحداد ـ مرجع سابق صفحة ١٨٦ نقلاً عن تقرير الكولونيل مور الى وزير خارجية انكلترا سنة ١٨٤٠ صفحة ٢٨.

(٤٤) آية بني عمران عدد ٢٨.

(٤٥) ابو الأعلى المودوي "الحضارة العربية" ترجمة محمد الحداد صفحة ١٩٩.

(٤٦) عبد الرحمن عزّام باشا "الرسالة الخالدة" القاهرة ـ صفحة ١٠٥ـ١١٤.

(٤٧) اسماعيل مظهر "المقتطف" لبنان ١٩٤٥ ـ و"لبنان وطن قومي للنصارى" صفحة ٤٥.

(٤٨) أمين ناجي "لن نعيش ذميين" صفحة ٣٧ـ والاسم المذكور مستعار.

(٤٩) الدكتور انيس الصايغ "لبنان الطائفي" دار الصراع الفكري ـ بيروت سنة ١٩٥٥ صفحة ٥٥ـ٦٠.

(٥٠) امين ناجي ـ مرجع سابق صفحة ٤٤ نقلاً عن ابن تيمً الجوزية في احكام الذمّة ـ دمشق سنة ١٩٦١ صفحة ٢٩٢ و١٨٩.

(٥١) انطوان خويري "حوادث لبنان" دار الابجدية سنة ١٩٧٦ جزء اول صفحة ٢٥٦.

(٥٢) محمد طاهر السنوسي ـ "مجلة الاحوال الشخصية" طبعة سادسة ١٩٧٠ صفحة ١٥.

(٥٣) الدكتور فيليب حتي "تاريخ لبنان" صفحة ٥٨٤.

(٥٤) De Geramb - "Pélérinage à Jérusalem" 1839. VII. p. 352

(٥٥) اميرة جبر "الرحالة الفرنسيون في موطن الارز" صفحة ١٦٧ نقلاً عن ازي.

(٥٦) عباس ابو صالح "تاريخ الموحّدين الدروز في المشرق العربي" بالاشتراك مع سامي مكارم سنة ١٩٨٥ صفحة ٢٦٣.

(٥٧) عادل اسماعيل "الوثائق" ـ مرجع سابق ـ صفحة ١٤٦ـ٣٧٧ـ واحمد بيضون ـ مرجع سابق ـ من ٢٠٩ الى ٢١١.

(٥٨) د. توفيق توما "الفلاحون والتشريعات الضرائبية" صفحة ٢٢٨ و٧٣٩ ـ كتاب بالفرنسية.

(٥٩) وضاح شرارة "حروب الاستتباع" بيروت ١٩٧٩ ـ أحمد بيضون ـ صفحة ٤٧ ـ ٧٢ في "الصراع على تاري لبنان" سنة ١٩٨٩.

(٦٠) الدكتور وجيه كوثراني "الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي. ١٨٦٠ـ١٩٢٠" بيروت ١٩٧٦ صفحة ٦٤ـ٦٥.

(٦١) Conte de Paris "Damas et le Liban" Paris 1961- p.66-76

(٦٢) شكيب ارسلان "دفاعاً عن العلم دفاعاً عن الوطن ـ ١٩٤٥ـ١٩٤٦" بيروت سنة ١٩٧٧ صفحة ٣٦.

(٦٣) "تجديد التاريخ في تعليله وتدوينه ـ إعادة النظر في التاريخ" بيروت ١٩٨٠ صفحة ٢٨٢ ـ ٣٠٩.

(٦٤) الدكتور يوسف مزهر "تاريخ لبنان العام" ١٩١٣ ـ جزء اول صفحة ٢٥٠.

(٦٥) احمد بيضون "الصراع على تاريخ لبنان" صفحة ٣٠٠ نقلاً عن مخطوطة انطوان ضاهر العقيقي "ثورة وفتنة" دمشق ١٣٨ إصدار يوسف يزبك ـ صفحة٢٤.

(٦٦) يوسف ابراهيم يزبك "اوراق لبنانية" سنة ١٩٥٥.

(٦٧) وضاح شرارة "حروب الاستتباع" ١٩٧٩ ـ ص ١١٤ـ١٢١.

(٦٨) يوسف خطار الحلو "الحركات الشعبية في لبنان" بيروت سنة ١٩٧٩ صفحة ١١٤.

(٦٩) فؤاد قازان "الثورة الفلاحية الشعبية في القرن التاسع عشر، في لبنان، بقيادة طانيوس شاهين" مجلة الطريق عدد ٣٠ سنة ١٩٧٠ صفحة ٧٩.

الفصل الثاني

١ـ متصرفية جبل لبنان وتجربة توحيد الوطن

(١) Laorty Hadji "La Syrie, la Palestine, et la Judée" Paris 1855. p. 38-39.

(٢) E. Blonde "Deux ans en Syrie et en Palestine" Paris 1938-1939

(٣) G. De Salverte "La Syrie avant 1960" Paris 1861- p.37

(٤) الأب غوتيه L. Ghautey "L'Orient" Paris 1868- p.258

(٥) يوسف السودا "تاريخ لبنان الحضاري" دار النهار سنة ١٩٧٢ صفحة ٢٠٧.

(٦) يوسف ابراهيم يزبك "اوراق لبنانية" جزء اول صفحة ٢٣٤ نقلاً عن جودت باشا "تاريخ السلطنة العثمانية" صفحة ٢٥٥.

(٧) جان شرف "صيغة التعايش الدستوري في لبنان" حاليات عدد ٢٣ صفحة ٤٦.

(٨) الدكتور مارون يوسف يزبك "حاليات" عدد ٤٠ صفحة ٢٣.

(٩) أرنست ليبهارت "الديمقراطية في المجتمع المتعدد" دراسة مقارنة ـ ترجمة أفلين ابو متري بيروت سنة ١٩٨٤ صفحة ٢٢.

(١٠) ادمون نعيم "التعددية الطائفية والتمثيل الشعبي في لبنان" عدد ٢٤ صفحة ١٣-٢٥.

(١١) لحد خاطر "عهد المتصرفية" دار خاطر بيروت ١٩٨٢ صفحة ٤١.

(١٢) اسماعيل حقي بك "لبنان مباحث علمية واجتماعية" - بعبدا سنة ١٣٣٤ هـ.

(١٣) بول نجيم نقلاً عن: Jouplaine "La question du Liban" Paris 1908

(١٤) توفيق توما "المؤسسات الدرزية والمارونية في لبنان" بيروت سنة ١٩٧١ صفحة ٣٣٨.

(١٥) الدكتور كمال الصليبي نقلاً عن تصريح للسياسي الفرنسي الشهير بوانكاريه امام مجلس الشيوخ الفرنسي المنشور في جريدة: Le Temps - n. 18800- 23 De C. 1920 -D.2.

(١٦) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية - مخطوطات - رقم ١٢٦.

(١٧) جورج انطونيوس "يقظة العرب" طبعة سابقة سنة ١٩٨٢ - دار العلم للملايين.

(١٨) د. فيليب حتّي "تاريخ لبنان" سنة ١٩٧٢ صفحة ٥٢٩ نقلاً عن Richard Edwards "La Syria 1840-1860" Paris 1962- p.71.

(١٩) من مقال للبطريرك نصر الله صفير.

(٢٠) نقولا زيادة "محاضرات جامعة الروح القدس "الكسليك سنة ١٩٧٠ صفحة ٦٣ - وفؤاد البستاني "الروائع" سنة ١٩٥٧. رقم ٢٢ - وشاكر الخوري "مجمع المسرات" بيروت سنة ١٩٠٨ صفحة ١١٤-١١٩.

(٢١) شاهين مكاريوس "المصارف في سوريا" المقتطف - مجلّد ٧ سنة و١٨٨٢ صفحة ٣٨٥-٣٩٢.

(٢٢) نقولا زيادة - مرجع سابق صفحة ٦٣ ايضاً نقلاً عن دراسة الايوبي . بيضون - الجامعة الاميركية سنة ١٩٦٦.

(٢٣) مخطوطة نوفل نوفل "كشف اللثام عن محيا الدولة والحكام في اقليم مصر والشام" نشر ميشال ابي فاضل وجان نخول سنة ١٩٩٠ دار جروس.

(٢٤) مرجع سابق.

(٢٥) مرجع سابق صفحة ٣٤١.

(٢٦) ابراهيم النجار " مصباح الساري ونزهة القاري" هامش اول - صفحة ١٢-١٢. نوفل صفحة ٣٢٥.

(٢٧) ادوار غالب "زراعة التبغ وإنتاجه" - المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩٦٥ - صفحة ١١-١٢.

(٢٨) نوفل - مرجع سابق.

(٢٩) ادوار غالب - مرجع سابق.

(٣٠) Michaud et Pojoulat "Correspondance d'Orient" Paris 1833. V. VI. p.p. 128-129.

(٣١) بوراس: J. Bourase "La Terre Sainte" P.460

(٣٢) بوجولا" مرجع سابق - صفحة ٢٠٩.

(٣٣) P. Bart: "Mont Liban..." p. 29

(٣٤) بوجولا - صفحة ١٥٤ مرجع سابق.

(٣٥) شارم: G. Charmes "Voyage en Syrie" Paris 1891-220

(٣٦) القنصل هنري غيز: H. Guys "Beyrouth et le Liban" V.1. p. 137

(٣٧) Laorthy Hadji "La Syrie, la Palestine, la Judée" Paris 1855. p.50

(٣٨) غيرين: V. De Guerin "La terre Sainte" Paris 1884- V.2. p.72

(٣٩) غيز: مرجع سابق صفحة ١٥٩ - جزء اول.

(٤٠) بارت - صفحة ٦٢.

(٤١) L. Bunell "Jérusalem, la côte de Syrie et constantinoble en 1853". Paris 1854- p.287-288.

(٤٢) C. Allard "Souvenirs d'Orient" Paris 1864- p.66

(٤٣) Henry Guys "Beyrouth et le Liban" Paris 1850. V.2. p.80

(٤٤) لحد خاطر "العادات والتقاليد اللبنانية" جزء ٢ صفحة ٢٤٩.

(٤٥) فلوبير: G. Flaubert "Voyage" Paris 1948- V.2. p.273

(٤٦) Institute of Arab - American "Arabies Spealing American" New york 1946.

(٤٧) جواد بولس "التحولات الكبيرة في تاريخ الشرق الادنى منذ الاسلام" دار عواد صفحة ٣٧٢ نقلاً عن M. Robinson "Arabism" Encyclopédie Universallis

(٤٨) جورج انطونيوس - مرجع سابق صفحة ٢٤- ٢٦.

٢- يوسف بك كرم والجهاد في سبيل الحكم الوطني والسيادة

(١) Ernest Louet "Expédition de Syrie" Paris 1862

(٢) احمد طربين "لبنان في إيام المتصرفية" معهد البحث والدراسات العربية - صفحة ٢٨.

(٣) بوجولا "الحقيقة عن سوريا" - صفحة ٢١٨.

(٤) الاب اسطفان البشعلاني "يوسف بك كرم ولبنان" سنة ١٩٢٤ صفحة ٨٠.

(٥) الجنرال ديكرو "المجلة السورية" السنة السادسة صفحة ٣٠٥ - Decrot "La Syrie" 6e année. p.305.

(٦) نسيم نوفل "بطل لبنان" صفحة ٢٤٧.

(٧) صقر شمالي "الاقطاعية والمشايخ الخوازنة" حاريصا سنة ١٩٦٨ صفحة ١٠٢.

(٨) الأب منصور الحتوني "المقاطعة الكسروانية" صفحة ٥٢.

(٩) الاب اسطفان البشعلاني - مرجع سابق - صفحة ٢٤٠.

(١٠) صقر وشمالي صفحة ١١٠، نقلاً عن دي رستمونتكس "لبنان والحملة الفرنسية" صفحة ١٦٨.

(١١) أسعد بولس في كتابه حول "يوسف بك كرم" صفحة ٣٧.

(١٢) الاب اسطفان بشعلاني - مرجع سابق - صفحة حاشية صفحة ٤٣٧.

(١٣) مرجع سابق صفحة ٤٧٨ - ٥٠٠ - ويمكن مراجعة موسوعتنا "لبنان عبر الأجيال" جزء ٦ صفحة ٨٨ وما بعد، لمزيد من المعلومات.

(١٤) مذكرات كرم - مرجع سابق.

(١٥) الأب بولس صفير "البطريرك الخامس والسبعون". نشرة وثائقية.

(١٦) الخوراسقف يوسف داغر "بطاركة الموارنة" الطبعة الكاثوليكية سنة ١٩٥٨ صفحة ١٠٥ وما بعد.

(١٧) مرجع ذاته - صفحة ١٠٥. والمطران ديب في "التاريخ الماروني" - الفرنسي صفحة ٢٤٤.

(١٨) ارشيف مجمع نشر الايمان المقدّس - مجلّد ٨ - صفحة ٥٧٨.

(١٩) الأباتي فهد "بطاركة الموارنة وأساقفتهم" مجلد خامس صفحة ٢١٢ - ٢١٣. مطبعة لحد خاطر سنة١٩٨٥.

(٢٠) مذكرات الرئيس بشارة الخوري "حقائق لبنانية" طبعة سنة ١٩٦٠ - صفحة ١٧٦ - جزء اول.

(٢١) لحد خاطر "عهد المتصرفية في لبنان" من الصفحة ٢٦ حتى الأخير.

(٢٢) مرجع سابق.

الفصل الثالث

١ـ بطاركة القرن العشرين ودولة "لبنان الكبير"

(١) الدكتور عصام خليفة "أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر" ـ دار الجيل ـ بيروت سنة ١٩٨٥ صفحة ١١٦.

(٢) مرجع سابق صفحة ١١٦ نقلاً عن ارشيف الخارجية الفرنسية مجلّد ٩ صفحة ١٢٨.

(٣) جوليان ـ سنة ١٩٨١ صفحة ١٣١ ـ ١٣٢.

(٤) جريدة "الهدى" النيويوركية سنة ١٩٦٨ حول "تاريخ الهدى والجوالي اللبنانية في اميركا" صفحة ٤٠ـ٤٥.

(٥) د. عصام خليفة ـ نقلاً عن ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية مجلّد ٧ صفحة٢٤ ـ ومجلّد ١٤ صفحة ٢٠.

(٦) مرجع سابق.

(٧) الارشيف الفرنسي ـ مجلّد٦ ـ تاريخ سنة ١٩١٨ ـ والصفحات ١٥٨ ـ ١٦٠ ـ ١٨٥ ـ خليفة صفحة ٧٤.

(٨) مرجع سابق صفحة ٦٤ (خليفة).

(٩) مرجع سابق نقلاً عن المجلد ١٣ صفحة ٢٦٧ من ارشيف الخارجية الفرنسية.

(١٠) نور الدين نور الدين "الصراع الدولي في الشرق الاوسط" دار النهار سنة ١٩٧٠ ـ صفحة ١٠٤.

(١١) مرجع سابق صفحة ١٦٧ ـ ١٦٩.

(١٢) مرجع سابق ـ مجلد ٩ ـ صفحة ٢٠٥.

(١٣) الرئيس بشارة الخوري في مذكراته حسب سمير خير الله في نشرة "معاد" ١٩٨٤ صفحة ١٦٥.

(١٤) يوسف ابراهيم يزبك "اوراق لبنانية" جزء اول صفحة ٤٠٨.

(١٥) الدكتور انطوان مسرّه "قاعدة الكوتا والعلمنة والتطييف والمشاركة: بحث في المفاهيم" ـ حاليات جزء ٤٢ ـ صيف ١٩٨٦ ـ صفحة ٤٨.

(١٦) مرجع سابق.

(١٧) دكتور مسرّه ـ صفحة ٥٩.

(١٨) مسرّه ـ صفحة ١٨.

(١٩) مرجع سابق.

(٢٠) من مقال في صحيفة النهار في ١٧ آذار سنة ١٩٨٢ بعنوان "السر الخفي والمخيف" ـ مسرّه ـ مرجع سابق.

(٢١) جريدة السفير في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٨٣ نقلاً عن صحيفة معاريف الاسرائيلية.

(٢٢) جريدة النهار في ٢٨ آب سنة ١٩٨٤.

(٢٣) لو ريفاي نقلاً عن تقرير دبلوماسي لم تعلن عن صاحبه ـ في ٢ حزيران سنة ١٩٨٩: Le Réveil.

(٢٤) الدكتور روجيه كوثراني "الاتجاهات الاجتماعية..." صفحة ٢١٨.

(٢٥) سجعان قزي ـ صحيفة النهار الدولي والعربي في ٦ ـ ١٢ آب سنة ١٩٨٤.

(٢٦) الدكتور مسرّه "نشوء الامم بالمواثيق..." حاليات عدد ٤٧ سنة ١٩٨٦.

(٢٧) مسرّه ـ صفحة ٣١.

(٢٨) الأباتي فهد "بطاركة الموارنة وأساقفتهم" مجلّد سادس صفحة ٧.

(٢٩) الأخت كزافيه لحود "رجل العناية الحويك" الصادر في جونية سنة ١٩٧١ صفحة ٢٩.

(٣٠) ابراهيم حرفوش "دلائل العناية الصمدانية" جونية سنة ١٩٣٥ صفحة ٢٩٠.

(٣١) الأب فهد ـ مرجع سابق ـ صفحة ٦٣.

(٣٢) ابراهيم حرفوش ـ مجلة "المنارة" التي نشرت كتابه "العناية الصمدانية" في العام ١٩٣٧ ـ العدد ٢ بتاريخ ١ كانون الاول صفحة ٣٦٠.

(٣٣) الخوراسقف داغر "بطاركة الموارنة" صفحة ١٠.

(٣٤) المطران اوغسطين البستاني "الكوكب السيّار" صفحة ٢٧٤.

(٣٥) مرجع سابق ـ صفحة ٢٨٨.

(٣٦) مرجع سابق.

(٣٧) الأباتي فهد ـ مرجع سابق ـ صفحة ٢١٠.

(٣٨) الخوراسقف داغر ـ صفحة ١١٣.

(٣٩) ابراهيم بك الأسود "دليل لبنان" طبعة ١٩٠٦.

(٤٠) اسعد داغر "مذكراتي على هامش القضية العربية" دار القاهرة ـ بدون تاريخ صفحة٥.

(٤١) الامير شكيب ارسلان "سيرة ذاتية" دار الطليعة سنة ١٩٦٩ صفحة ١٠٨

(٤٢) اسعد تقي الدين "محاكمة الحركة العربية في لبنان" دار الرائد سنة ١٩٨٢ ـ طبعة ثانية.

(٤٣) اسعد تقي الدين ـ مرجع سابق صفحة ١١٠ ـ ١١١.

(٤٤) "محاكمة الحركة العربية في لبنان" ـ مرجع سابق ـ صفحة ١١٠ ـ ١١١.

(٤٥) نقلاً عن كتاب "محاكمة الحركة العربية في لبنان" صفحة ٢٥٩ ـ ٢٧٤ عدا السهو والخطأ.

(٤٦) مرجع سابق.

(٤٧) الأمير فيصل بن الحسين في جريدة "العقاب" الدمشقية العدد ٤٨ سنة ١٩٢٠ - محفوظات البطريركية المارونية - بكركي.

(٤٨) المرجع السابق.

(٤٩) البير منصور "موت جمهورية" دار الجديد سنة ١٩٩٤ صفحة ٢٣.

(٥٠) البطريرك الياس الحويك "الذخائر السنيّة" صفحة ٥١٤-٥١٥.

(٥١) قسطنطين بنكوفيتش "لبنان واللبنانيون" بطرسبورغ سنة ١٨٨٥ - دار المدى - ترجمة يوسف عطا الله بيروت ١٩٨٦ - صفحة ٤٨ نقلاً عن "الذخائر السنية" مرجع سابق.

(٥٢) البطرك حويك "الذخائر السنية" مرجع سابق.

(٥٣) الدكتور ناصيف نصار "المشرق" السنة ٦٥. دار المشرق سنة ١٩٩١ - جزء أول - صفحة ١٥١.

(٥٤) زين زين "الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان" صفحة ٨٢.

(٥٥) محفوظات بكركي - ملف الحويك - رقم ٨٣.

(٥٦) الدكتور حكمت الحداد "لبنان الكبير" دار عبود سنة ١٩٨٧ صفحة ١٢٥ نقلاً عن محفوظات البطريركية المارونية - ملف المطران عبد الله خوري - وثيقة رقم ١.

(٥٧) احمد بيضون "الصراع على تاريخ لبنان" صفحة ٤٢٧.

(٥٨) مرجع سابق - صفحة ٤٢٨ - ٤٣٩.

(٥٩) انطوان حكيم "الامبراطورية العثمانية" صفحة ١١٢ و Hurewitz "Diplomacy in the near Middle East.1914-1965" London 1956.vol.2.p.p.50-54.

(٦٠) حكمت الحداد - صفحة ١٦٠.

(٦١) الاستاذ امين سعيد "الثورة العربية الكبرى" صفحة ٢٠ - ٧١.

(٦٢) ارشيف البطريركية المارونية رقم ٣٩ و٨٧.

(٦٣) ملف المطران عبد الله خوري ـ ارشيف بكركي رقم ٨٣ وثيقة رقم ٦.

(٦٤) د. علي محمد الاغا "الاتجاهية السياسية في لبنان" ص ٧٢ دار الرسالة سنة ١٩٨٦ نقلاً عن أحمد عبيد "المسلمون في لبنان في ضوء تاريخهم" رسالة ماجستير ـ صفحة ٤٩٣. نقلاً عن Becauplan "Où va la Syrie" P.220

(٦٥) Jacques Berque "Mouvement Syndical" p.7

(٦٦) يوسف السودا "في سبيل لبنان" صفحة ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٦٧) جورج سمنه "سوريا".

٢. عهد الانتداب وبناء الدولة اللبنانية

(١) الشيخ بشارة الخوري "حقائق لبنانية" جزء اول صفحة ٨٦.

(٢) اسكندر رياشي "الأيام اللبنانية" صفحة ١٦١.

(٣) د. فيليب حتي "تاريخ لبنان" صفحة ٥٩٩.

(٤) المزيد من المعلومات حول الانتداب يمكن الرجوع الى كتاب روبير أبيلا "اطوار الحكم في لبنان" سنة ١٩٤٣ ـ صفحة ١٢٠٥.

(٥) الدكتور فؤاد شاهين "الطائفية" دار الحداثة ـ بيروت سنة ١٩٨٠ صفحة ٩٧.

(٦) "L'Alliance Libanaise d'Egypte et la question du Liban" Caire 1921- p.4

(٧) يوسف السودا "في سبيل الاستقلال" بيروت سنة ١٩٦٧ صفحة ٢٣٤ ـ ٢٧٣.

(٨) يوسف مزهر "تاريخ لبنان العام" صفحة ٩٦٩.

(٩) مرجع سابق صفحة ٩٧٠.

(١٠) الدكتور مسعود ضاهر "الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية" معهد البحوث والانماء العربي سنة ١٩٨١ صفحة ٩٨.

(١١) يوسف السودا - مرجع سابق - صفحة ٢٢٤.

(١٢) الدكتور عصام خليفة - مرجع سابق - صفحة ١٢٧ نقلاً عن E. Levant "Syrie-Liban" V.9.

(١٣) الحقيقة - عدد ١١٢٦ صفحة ١١ - تموز ١٩١٩ - وعدد ١١٣٨.

(١٤) مرجع سابق عدد ١٥٠ تاريخ ٢٣ كانون الاول سنة١٩٢٥.

(١٥) امين سعيد "الثورة العربية الكبرى" سنة ١٩٣٤ - جزء٢ - صفحة ٢٩٣ و٥١٥.

(١٦) الأباتي فهد "بطاركة الموارنة وأساقفتهم" - مجلد ٦ صفحة ٢٣ (اساقفة القرن العشرين).

(١٧) لمزيد من المعلومات، راجع مجلة المنارة سنة ١٩٣٢ صفحة ٢٤ او ما بعدها، في عامها الثالث حتى الصفحة ٢٢٦، وعام ١٩٣٧ صفحة ٦٠١ وما بعدها.

(١٨) الرئيس بشارة الخوري في مذكراته "حقائق لبنانية" جزء٢ - صفحة ٢١.

(١٩) الاباتي فهد - مرجع سابق - القرن العشرين صفحة ١٢٧.

(٢٠) حكمت البير الحداد - مرجع سابق - صفحة ١٠ - ١١.

(٢١) نقولا زيادة "أبعاد التاريخ اللبناني الحديث" معهد البحوث والدراسات العربية - بيروت سنة ١٩٧١ القاهرة صفحة ٧ و٨.

(٢٢) نجيب سليم الدحداح "لبنان الكبير في التاريخ" مجلة الشرق - سنة ١٩٣٦ مجلد ٣٤ جزء رابع صفحة ٥٥٥.

(٢٣) نجيب الدحداح - مرجع سابق.

(٢٤) العرفان سنة ١٩٤٨ صفحة ٧٢٢ و٩٤٤.

(٢٥) ايليا حريق "التقاليد الاجتماعية" ١٩٦٨ صفحة ١٣ - ١٥.

(٢٦) د. كمال الصليبي "تاريخ لبنان الحديث" سنة ١٩٧٢ - صفحة ١٢ - ١٣.

(٢٧) حكمت الحداد ـ مرجع سابق صفحة ٢٨.

(٢٨) مرجع سابق.

(٢٩) Georges Karam "L'Opinion Publique libanaise, et la question du Liban -191801920" Beyrouth 1981- p.217.

(٣٠) احمد بيضون ـ صفحة ٨٩ حاشية نقلاً عن كمال جنبلاط "في مجرى السياسة اللبنانية اوضاع وتخطيط" بيروت سنة ١٩٧٨ ـ صفحة ٨٣ ـ ٨٤.

(٣١)حتّي "تاريخ لبنان" صفحة ١٨.

(٣٢) M. Chiba "Le Liban d'Aujourdhui 1942 "- 1961- 2 p.9.12

(٣٣) الأب لامنس "سوريا" صفحة ١ و٢.

(٣٤) جواد بولس "تاريخ لبنان" بيروت سنة ١٩٧٢ صفحة ٨.

(٣٥) د. فيليب حتي ـ مرجع سابق ـ صفحة ٨ ـ ٩.

(٣٦) بول نجيم نقلاً عن جوبلان Jouplaine "Etude d'Hist. diplomatique et de Droit International" 1920 0 2e ed. 1961- p.2.

(٣٧) لامنس "سوريا" صفحة ٤.

(٣٨) الدكتور عادل اسماعيل "تاريخ لبنان في القرن السابع عشر حتى ايامنا..." سنة ١٩٩٠ صفحة٦٦.

(٣٩) حكمت الحداد ـ مرجع سابق صفحة ٢٨.

(٤٠) مرجع سابق.

الفصل الرابع

١. الجمهورية الثانية وحكومة الاستقلال

(١) جـريدة الاوريان في ١٠ اذار سنة ١٩٤٩ نقـلاً عن كتـاب وضـعـه: Georges Naccache "Un Rêve Libanais 1943-1972" - Bey. F. M.A. 1983 p.p. 52-58-27.

(٢) سـميرنوف "تاريخ الكنيسة المسيحية الانطاكية" تعريب الاسقف الكسندر جحا ـ مكتبة السائح حمص سنة ١٩٦٥.

(٣) البطريرك اسطفان الدويهي "تاريخ الطائفة المارونية" طبعة الشرتوني سنة ١٩٨٠ ـ صفحة ٧٥ ـ ٧٨ نقلاً عن إبن القلاعي.

(٤) الخوراسقف داغر "بطاركة الموارنة" صفحة ٢٥ نقلاً عن مرهج نيرون الباني "سلاح الايمان" صفحة ٦٧ ـ ٦٨. والبطريرك الدويهي في كتاب "الاحتجاج" صفحة ٥٤.

(٥) طوبيا العنيسي "مجموعة البراءات المارونية" "Bullarium Maronitarium" روما سنة ١١٩١ ـ الأباتي فهد ـ مرجع سابق ـ صفحة ٢٤٤.

(٦) الاب بولس صفير "بكركي في محطاتها التاريخية" صفحة ٢٤٥.

(٧) المطران بطرس شبلي "البطريرك الدويهي" بيروت سنة ١٩٧٠ طبعة ثانية صفحة ١٩١.

(٨) الخوراسقف داغر صفحة ٣٢.

(٩) دكتور ربّاط Dr. Rabbat "Documents" V.2. p. 616

(١٠) من رسالة البابا اوربانوس الثامن الى الامير فخر الدين الثاني في ٦ ايلول سنة ١٦٢٥.

(١١) رباط ـ مرجع سابق ـ مجلد ٢ ـ صفحة ٦١٦.

(١٢) الشيخ بشارة الخوري "حقائق لبنانية" جزء ٢ صفحة ٩٢.

(١٣) مرجع سابق صفحة ١١١.

(١٤) الأباتي فهد ـ مجلد ٦ صفحة ٢٤٤ ـ ٢٤٥ نقلاً عن جريدة العمل في يوبيل الكاهن المعوشي.

(١٥) الاباتي فهد ـ مجلد ٦ ـ صفحة ٣٦٧.

(١٦) المطران نصر الله صفير في جريدة "الراصد" تاريخ ١٠ نيسان سنة ١٩٣٥ التي نشرت الاستقبال الكبير بكل تفاصيله.

(١٧) يوسف غانم "الرجالات العرب" سنة ١٩٥٥ ـ جزء ٢ ـ صفحة ٢٦.

(١٨) مارك رياشي جريدة "الجريدة" في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٧٣.

(١٩) جريدة "النهار" في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٧٣.

(٢٠) عماد يونس "سلسلة الوثائق الاساسية المتعلّقة بالأزمة اللبنانية" بيروت سنة ١٩٨٥ ـ جزء خامس صفحة ٢٧٥.

(٢١) لمزيد من المعلومات المفصّلة يمكن مراجعة موسوعة أنطوان خويري "احداث لبنان منذ العام ١٩٧٥...".

٢. حرب التسويات ومؤامرات التوطين والتقسيم

(١) الاباتي فهد - مجلّد ٦ - صفحة ٣٩٠.

(٢) مجلة المنارة للعام ١٩٥٠ صفحة ٣٩٩، وملحق رعية صيدا صفحة ٢٢.

(٣) الاب الدكتور بولس صفير في "البيرق" الصادرة يوم الاربعاء في ١١ شباط سنة ١٩٧٦.

(٤) الاباتي فهد - مجلّد ٦ - صفحة ٤٣٠ وما بعد.

٣. الحوار المسيحي الاسلامي وآفاق الجمهورية الثالثة

(١) الاباتي فهد - مجلّد ٦ - صفحة ٤٦١.

(٢) بعض المؤرخين يعتبر البطريرك صفير السادس والسبعين في سلسلة البطاركة، ومنهم الخوراسقف بولس صفير. اما الاباتي فهد فجعله الرابع والسبعين.

(٣) نشرة امانة سرّ البطريركية المارونية بمناسبة انتخاب صفير بطريركاً.

(٤) راجي عشقوتي "محنة المسيحيين في لبنان" سنة ١٩٩١ - صفحة ١٢ و٢٤٧.

(٥) الأب انطوان ضو "اعمال مجمع الاساقفة من اجل لبنان" سنة ١٩٩٥ صفحة ٩١.

(٦) راجي عشقوتي - مرجع سابق.

(٧) من خطبة للمطران الراعي في عيد مار مارون في ٩ شباط في كنيسة مار يعقوب سنة ١٩٩١.

(٨) من خطبة للاسقف بشارة الراعي بمناسبة تشييع احد عناصر القوات اللبنانية في ١٧ شباط سنة ١٩٩١ في كنيسة مار يوحنا مرقس جبيل.

(٩) الأب انطوان ضو "اعمال مجمع الاساقفة من اجل لبنان" سنة ١٩٩٥ صفحة٢٤٤.

المراجع باللغة العربية

١ ـ ايليا حريق "التحوّل السياسي في لبنان الحديث" الاهلية للنشر والتوزيع سنة ١٩٨٢ و"التقاليد الاجتماعية" سنة ١٩٦٨.

٢ ـ الدكتورة اميرة جبر "الرحالة الفرنسيون في موطن الأرز" سنة ١٩٩٣.

٣ ـ ارشيف الفاتيكان (مجع نشر الايمان) ـ بكركي ـ وزارة الخارجية الفرنسية ـ والانكليزية.

٤ ـ اسطفان البشعلاني "يوسف بك كرم ولبنان" سنة ١٩٢٤.

٥ ـ المطران اوغسطين البستاني "الكوكب السيّار" حول سيرة البطريرك مسعد.

٦ ـ انطوان ضاهر العقيقي "ثورة وفتنة في لبنان" شرح وتعليق يوسف ابراهيم يزبك.

٧ـ احمد بيضون "الصراع على تاريخ لبنان" منشورات الجالية اللبنانية سنة ١٩٨٩.

٨ ـ الدكتور أنيس الصايغ "لبنان الطائفي" دار الصراع الفكري بيروت سنة ١٩٥٥.

٩ ـ ابو الأعلى المودي "الحضارة العربية" ترجمة محمد الحداد. "وطن قومي للنصارى" و"المقتطف" لبنان سنة ١٩٤٥.

١٠ ـ امين ناجي "لن نعيش ذميّين". واسماعيل مظهر "لبنان" سنة ١٩٥٥.

١١ ـ الدكتور انيس الصايغ "لبنان الطائفي" دار الصراع الفكري ـ بيروت سنة

.١٩٥٥

١٢ ـ انطوان خـويري "حـوادث لبنان" دار الابجـدية سنـة ١٩٧٦ ـ الأب انطوان ضـو "أعمال مجمع الاساقفة من أجل لبنان" سنة ١٩٩٥.

١٣ ـ ارنست ليبهارت "الديمقراطية في المجتمع المتعدّد" دراسة مقارنة ترجمة أفلين بومتري بيروت سنة ١٩٨٤.

١٤ ـ ادمون نعيم "التعدديّة الطائفية والتمثيل الشعبي في لبنان" ـ حاليات عدد ٣٤.

١٥ ـ اسماعيل حقّي بك "لبنان: مباحث علمية واجتماعية" ـ بعبدا سنة ١٣٣٤ هـ.

١٦ ـ ابراهيم النجار "مصباح الساري ونزهة القاري".

١٧ ـ ادوار غالب "زراعة التبغ في لبنان وانتاجه" المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩٦٥.

١٨ ـ احمد طربين "لبنان في أيام المتصرفيّة" معهد البحوث والدراسات العربية.

١٩ ـ اسعد بولس في كتابه حول "يوسف بك كرم".

٢٠ ـ الدكتور انطوان مسرّه "قاعدة الكوتا والعلمنة والتطبيق والمشاركة ـ بحث في المفاهيم "حاليات جزء ٣ صيف سنة ١٩٨٦. و"نشوء الامم بالمواثيق".

٢١ ـ ابراهيم حرفوش "دلائل العناية الصمدانية" جونيه ١٩٣٥ و"المنارة" ١٩٣٧ العدد ٢ شهر كانون الاول.

٢٢ ـ ابراهيم بك الأسود "دليل لبنان" نشرة سنة ١٩٠٦.

٢٣ ـ أسعد داغر "مذكراتي على هامش القضية العربية" دار القاهرة ـ بدون تاريخ.

٢٤ ـ البير منصور "موت جمهورية" دار الجديد سنة ١٩٩٤.

٢٥ ـ البطريرك الياس الحويك "الذخائر السنيّة".

٢٦ ـ امين سعيد "الثورة العربية الكبرى".

٢٧ ـ البطريرك اسطفـان الدويهي "تـاريخ الطائفـة المارونيـة" الشـرتوني سنة ١٨٩٠

و"سلسلة البطاركة" للشرتوني سنة ١٨٩٣ ـ ١٩٠٦ و"تاريخ الازمنة" تحقيق الاباتي بطرس فهد ـ دار خاطر سنة ١٩٨٣.

٢٨ ـ القنصل الفرنسي بوريه ـ وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٨ شباط سنة ١٨٤٤.

٢٩ ـ الأب بطرس فهد "بطاركة الموارنة وأساقفتهم" دار خاطر سنة ١٩٨٥.

٣٠ ـ الأب بولس صفير في "البطريرك الخامس والسبعون" وفي "البيرق" في ١١ شباط سنة ١٩٧٦.

٣١ ـ الرئيس بشارة الخوري في مذكراته "حقائق لبنانية" طبعة سنة ١٩٦٠.

٣٢ ـ المطران بطرس شبلي "البطريرك اسطفان الدويهي" بيروت سنة ١٩٧٠ ـ طبعة ثانية.

٣٣ ـ الاسقف بشارة الراعي في عظة له في كنيسة مار يوحنا مرقس ـ جبيل في ١٧ شباط سنة ١٩٩١.

٣٤ ـ الدكتور توفيق توما "الفلاحون والتشريعات الضرائبية عند الموارنة والدروز من القرن السابع عشر الى الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤" ـ و"المؤسسات الدرزية والمارونية في لبنان" بيروت سنة ١٩٧١.

٣٥ ـ جارور البطريرك حبيش ـ بكركي رقم ٥٨/٧٠ وجارور البطريرك مسعد.

٣٦ ـ جوزف حجار "اوروبا ومخططات الشرق الادنى ١٨١٥ـ١٨٤٨" سنة ١٩٧٠.

٣٧ ـ جوبلان "القضية اللبنانية".

٣٨ ـ جودت باشا "تاريخ السلطنة العثمانية".

٣٩ ـ جان شرف "صيغة التعايش الدستوري في لبنان" حاليات ـ عدد ٣٣.

٤٠ ـ جورج انطونيوس "يقظة العرب" طبعة سابعة سنة ١٩٨٢ ـ دار العلم للملايين.

٤١ ـ جواد بولس "تاريخ لبنان" بيروت سنة ١٩٧٢.

٤٢ ـ حكمت البير الحداد "لبنان الكبير" دار عبود سنة ١٩٧٨ ـ و"الثورات الفلاحية".

٤٣ ـ الجنرال ديكرو "المجلة السورية" السنة السادسة.

٤٤ ـ رستم باز " مذكرات لبناني في عهد المتصرفية" نشرة فؤاد البستاني ـ طبعة اولى سنة ١٩٥٥.

٤٥ ـ روبير أبيلاً "أطوار الحكم في لبنان" سنة ١٩٤٣.

٤٦ ـ راجي عشقوتي "محنة المسيحيين في لبنان" سنة ١٩٩١.

٤٧ ـ زين زين "الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان" .

٤٨ ـ الدكتور سليم هشّي "المراسلات الاجتماعية لزعماء جبل لبنان" طبعة ثانية سنة ١٩٨٥.

٤٩ ـ سميليا نسكايا "الحركات الفلاحية في جبل لبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر" الارشيف الروسي.

٥٠ ـ سمير خير الله في نشرة "معاد" سنة ١٩٨٤.

٥١ ـ جريدة "السفير" في ٢٤ تشرين الأول سنة ١٩٨٣.

٥٢ ـ سجعان قزّي في جريدة "النهار الدولي والعربي" من ٦ الى ١٢ آب سنة ١٩٨٤.

٥٣ ـ سمير نوف "تاريخ الكنيسة المسيحية الانطاكية" تعريب الاسقف الكسندر جحا ـ مكتبة السائح حمص سنة ١٩٦٥.

٥٤ ـ الأمير شكيب أرسلان "دفاعاً عن العلم دفاعاً عن الوطن: ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦" بيروت سنة ١٩٧٧ و"سيرة ذاتية" سنة ١٩٦٩.

٥٥ ـ شاهين مكاريوس "المعارف في سوريا" ـ "المقتطف" ـ مجلّد ٧ ـ سنة ١٨٨٢.

٥٦ ـ شاكر الخوري "مجمع المسرّات" بيروت سنة ١٩٠٨.

٥٧ ـ صقر وشمالي "الاقطاعية والمشايخ الخوازنة" مطبعة التعاون اللبنانية ـ درعون سنة ١٩٦٨.

٥٨ ـ طنوس الشدياق "اخبار الأعيان في جبل لبنان" دار عبود سنة ١٩٩٣ طبعة ثانية.

٥٩ ـ الدكتور عصام خليفة "أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر" دار الجيل سنة ١٩٨٥.

٦٠ ـ عبد الله ابي عبد الله "موسوعة تاريخ لبنان عبر الاجيال" دار نوبيليس سنة ١٩٩٠. و"جبيل والبترون والشمال في التاريخ" مطبعة دكاش سنة ١٩٨٧ ـ وديوان شعر "سُمُّره" سنة ١٩٨١ دار الراسي.

٦١ ـ عيسى اسكندر المعلوف "دواني القطوف في تاريخ بني معلوف" بعبداسنة ١٩٠٧.

٦٢ ـ عارف ويوسف ابو شقرا "الحركات في لبنان" وعمر فرّوخ "تجديد التاريخ..." بيروت سنة ١٩٨٠.

٦٣ ـ عبد الرحمن عزّام باشا "الرسالة الخالدة" القاهرة.

٦٤ ـ عباس ابو صالح "تاريخ الموحّدين الدروز في المشرق العربي" بالاشتراك مع سامي مكارم سنة ١٩٨٠.

٦٥ ـ عادل اسماعيل "الوثائق الدبلوماسية والقنصلية" باريس سنة ١٩٥٥ ـ طبعة اولى.

٦٦ ـ جريدة "العرفان" سنة ١٩٤٨.

٦٧ ـ عماد يونس "سلسلة الوثائق الاساسية المتعلّقة بالأزمة اللبنانية" بيروت سنة ١٩٨٥.

٦٨ ـ الدكتور فيليب حتي "تاريخ لبنان" دار الحداثة سنة ١٩٧٢.

٦٩ ـ الدكتور فؤاد البستاني "الروائع" سنة ١٩٥٠ و"الموجز في تاريخ لبنان" سنة ١٩٢٣ طبعة اولى و"عهد الامير" مع اسعد رستم سنة ١٩٧٥.

٧٠ ـ فريد وفيليب الخازن "المحررات السياسية والمفاوضات الدولية" دار الرائد سنة ١٩٨٣.

٧١ ـ فؤاد قازان "الثورة الفلاحية الشعبية": مجلّة "الطريق" عدد ٣.

٧٢ ـ الدكتور فؤاد شاهين "الطائفية في لبنان" دار الحداثة سنة ١٩٧٠.

٧٣ ـ فرناي "القوى الأجنبية في الشرق" باريس سنة ١٩٠٠.

٧٤ ـ الأمير فيصل بن الحسين في جريدة "العقاب" الدمشقية عدد ٤٨ ـ سنة ١٩٢٠.

٧٥ ـ الكتاب الازرق الانكليزي الصادر عن وزارة الخارجية الانكليزية سنة ١٨٤٣.

٧٦ ـ الدكتور كمال الصليبي نقلاً عن جريدة "Le Temps" حول تصريح السياسي الفرنسي بوانكاريه امام مجلس الشيوخ الفرنسي ـ كانون الثاني رقم ١٨٨٠٠ تاريخ سنة ١٩٢٠ و"تاريخ لبنان الحديث" سنة ١٩٧٢.

٧٧ ـ الأخت كزفيه لحود "رجل العناية الحويك" جونيه سنة ١٩٧١ ـ

٧٨ ـ كمال جنبلاط "في مجرى السياسة اللبنانية: اوضاع وتخطيط" بيروت سنة ١٩٧٨.

٧٩ ـ لحد خاطر "عهد المتصرفية" دار خاطر سنة ١٩٨٢. و"العادات والتقاليد اللبنانية"

٨٠ ـ الأب لامنس "سوريا" . .

٨١ ـ مارك رياشي جريدة "الجريدة" في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٧٤ ـ اسكندر رياشي "الايام اللبنانية". الدكتور علي الاغا "الاتجاهات السياسية في لبنان" دراسة جامعية الرسالة سنة ١٩٨٦ شركة الطبع والنشر اللبنانية بدون تاريخ.

٨٢ ـ الخوري منصور الحتّوني "نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية" دار عبود سنة ١٩٨٧.

٨٣ ـ الدكتور مسعود ضاهر "الجذور التاريخية للمسألة الطائفية المارونية" سنة ١٩٨١.

٨٤ ـ ملكيوردي فوغيه "حوادث سوريا ولبنان".

٨٥ ـ تقرير القنصل مور الانكليزي في صيدا ـ حزيران سنة ١٨٦٠ حول احداث سنة ١٨٦٠.

٨٦ ـ محمد طاهر السنوسي "مجلة الأحوال الشخصية" طبعة سادسة سنة ١٩٧٠.

٨٧ ـ الدكتور مارون يوسف يزبك "حاليات" عدد ٤٠ حول التعددية الطائفية في لبنان.

٨٨ ـ الدكتور مسعود ضاهر "الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية" معهد البحوث والانماء العربي سنة ١٩٨١.

٨٩ ـ البطريرك نصر الله صفير في مقال صحفي حول دور اللبنانيين الموارنة في الحضارة العربية.

٩٠ ـ د. نقولا زيادة "محاضرات جامعة الروح القدس" الكسليك سنة ١٩٧٠.

٩١ ـ مخطوطة نوفل نوفل "كشف اللثام عن محيّا الدولة والحكام في اقليمي مصر والشام" ايجاز جرجي يني ونشر وتحقيق ميشال ابي فاضل وجان نخول ـ دار جرّوس سنة ١٩٩٠.

٩٢ ـ نسيم نوفل "بطل لبنان".

٩٣ ـ نور الدين نور الدين "الصراع الدولي في الشرق الاوسط" دار النهار سنة ١٩٧٠.

٩٤ ـ ملحم شاوول نقلاً عن موشيه آرنز وشامير المسؤولين الاسرائيليين في جريدة

النهار في ٢٨ اب سنة ١٩٨٤ حول نظرة إسرائيل الى موضوع "هندسة شعوب" المنطقة.

٩٥ ـ الدكتور ناصيف نصار "المشرق" السنة ٦٥ ـ دار المشرق سنة ١٩٩١ حول موقف الحويك من توحيد البلاد.

٩٦ ـ نجيب سليم الدحداح "لبنان الكبير في التاريخ" المشرق مجلّد ٣٤ جزء ٤ سنة ١٩٣٦.

٩٧ ـ المطران نصر الله صفير في "الراصد" تاريخ ١٠ نيسان سنة ١٩٣٥ حول استقبال الحويك في الآستانة.

٩٨ ـ جريدة الهدى النيويوركية سنة ١٩٦٨ حول "تاريخ الهدى والجوالي اللبنانية في اميركا".

٩٩ ـ الدكتور وجيه كوثراني "الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠" بيروت سنة ١٩٧٦.

١٠٠ ـ وضاح شراره "حروب الاستتباع" بيروت سنة ١٩٧٩.

١٠١ ـ يوسف الحكيم "تاريخ بيروت في عهد آل عثمان" سنة ١٩٦٤.

١٠٢ ـ المطران يوسف الدبس "تاريخ سوريا الديني" بما فيه "الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصّل" المطبعة العمومية سنة ١٩٠٦.

١٠٣ ـ الخوري يوسف الدبس "المنارة" العام ٨ ـ ١٩٣٧.

١٠٤ ـ يوسف ابراهيم يزبك "اوراق لبنانية" دار الرائد سنة ١٩٨٣ طبعة ثانية والطبعة الاولى سنة ١٩٥٥.

١٠٥ ـ الدكتور يوسف مزهر "تاريخ لبنان العام" سنة ١٩١٣.

١٠٦ ـ يوسف خطار الحلو "الحركات الشعبية في لبنان" بيروت سنة ١٩٧٩.

١٠٧ - يوسف السودا "تاريخ لبنان الحضاري" دار النهار سنة ١٩٧٢ و"في سبيل لبنان" و"في سبيل الاستقلال" سنة ١٩٦٧.

١٠٨ - يوسف غانم "رجالات العرب" سنة ١٩٥٥.

المراجع باللغة الاجنبية

1 - Allard C. "Souvenirs d'Orient" Paris 1864.

2 - Anaissi T "Bullarium Maronitarium..." Roma 1911.

3 - L'Alliance libanaise d'Egypte et la question du liban Caire 1900.

4 - Bunel L."Jérusalem, La côte de Syrie et constantinoble en 1853" Paris 1854.

5 - Blondel E. S "Deux ans en Syrie et en Palestine" Paris 1938 - 1939.

6 - Colonnel Cherchell "Druzes... and Mont Lebanon" London 1862.

7 - Cortembert R."Aventure d'un artiste dans le Liban" Paris 1864.

8 - Chiha (Michel) "Le Liban d'Aujourdhui 1942 - 1961" 2e Ed. Bey. 1970.

9 - Comte De Paris "Damas et le Liban" Paris 1861.

10 - Chevalier (Dominique) "Aspects sociaux de la question d'Orient" 1959.

11 - Charmes "voyage en Syrie" Paris 1891.

12 - De Geramb "Pélerinage à Jérusalem" 1831.

13 - De Testa "Recueil..." Paris 1668.

14 - G. Flambert "Voyages" Paris 1948.

15 - Goudard J. "La sainte Vierge au Liban" Paris 1908.

16 - Guauthey "L'Orient" Paris 1868.

17 - Guys (Henry) "Beyrouth et le Liban" 1850.

18 - Edwards (Richard) "La Syria 1840 - 1860" Paris 1862.

19 - Hurwitz "Diplomacy in the near Middle East 1914 - 1465" London.

20 - Hajar (Joseph) "L'Europe et les destinés du proche Orient 1815 - 1848".

21 - Ismail (Adel) "Historie du Liban du XV11e S. à nos jours" Paris 1955. et "Documents diplomatiques et consulaires 1958".

22 - Institute of Arab - American "Arabies Spealing American" New York 1946.

23 - Karam G. "L'opinion publique libanaise et la question du liban 1918 - 1920" Beyrouth 1981.

24 - Lamartine "Voyage au Liban" 1849.

25 - Louet (Ernest) "Expédition de Syrie" Paris 1862.

26 - Lenormant (François) "les événements confessionnels au Liban" Paris 1860.

27 - Laorty (Hadji) "La Syrie, la Palestine, la Judée" Paris 1855.

28 - Levant E. "Syrie - Liban".

29 - Marcelus "Les Souvenirs de L'Orient" 1820.

30 - Michaud et Pojoulat "Correspondance d'Orient" Paris 1830.

31- Nacache (Georges) "Un rêve libanais 1943 - 1972" F.M.A. 1983.

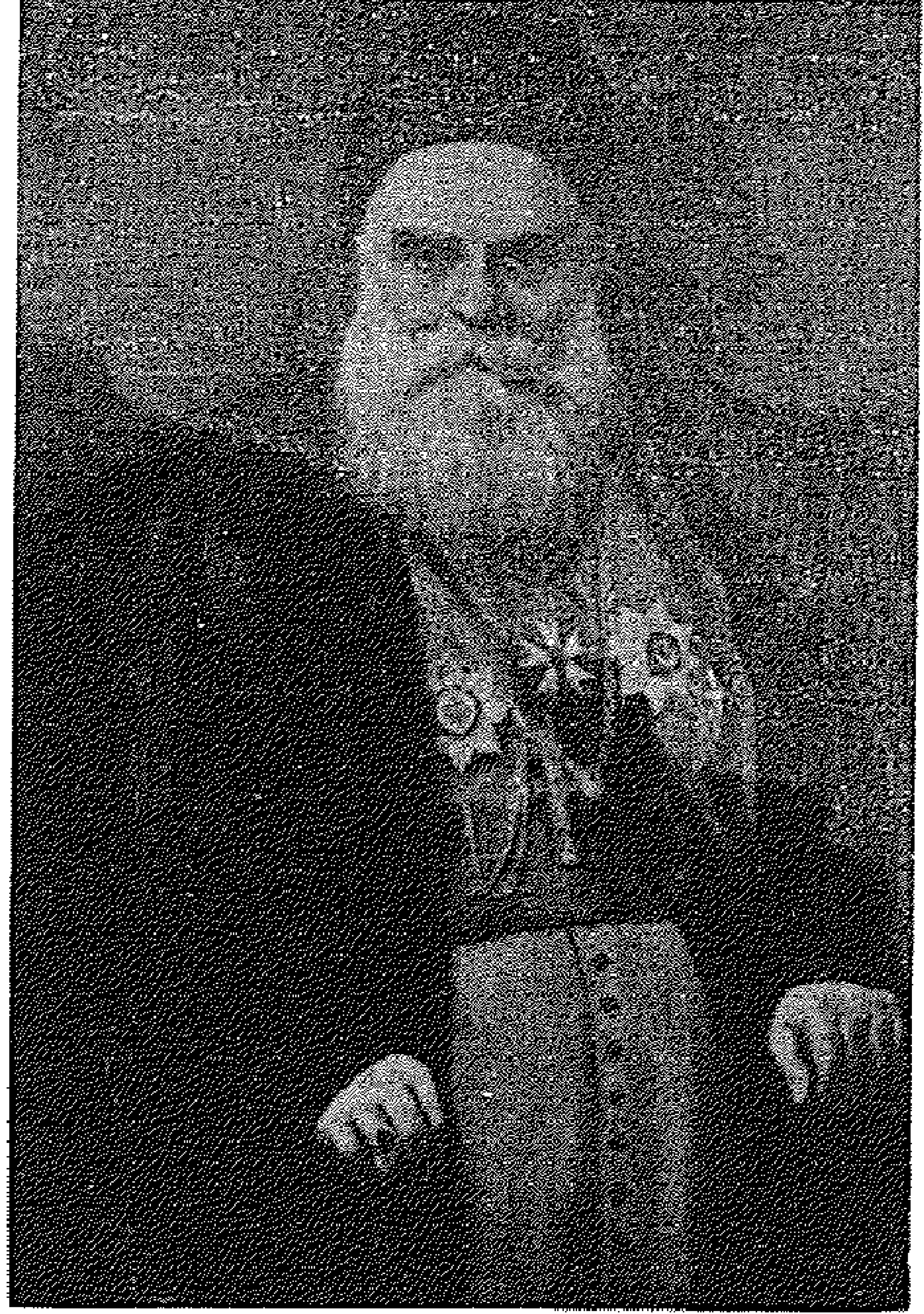
32 - Pojoulat "Rectifs Souvenirs d'un voyage en Orient" Toulouze 2e Ed. et "La vérité en Syrie" Paris 1861.

33 - Le Reveil :"Juillet 1979".

34- Robinson M. "Arabism" Encyclopédie Universallis.

35 - De Salverte G "La Syrie avant 1860" Paris 1861.

36 - Toufic Touma "paysans et Instructions féodales" Beyr. 1971 - 1972.



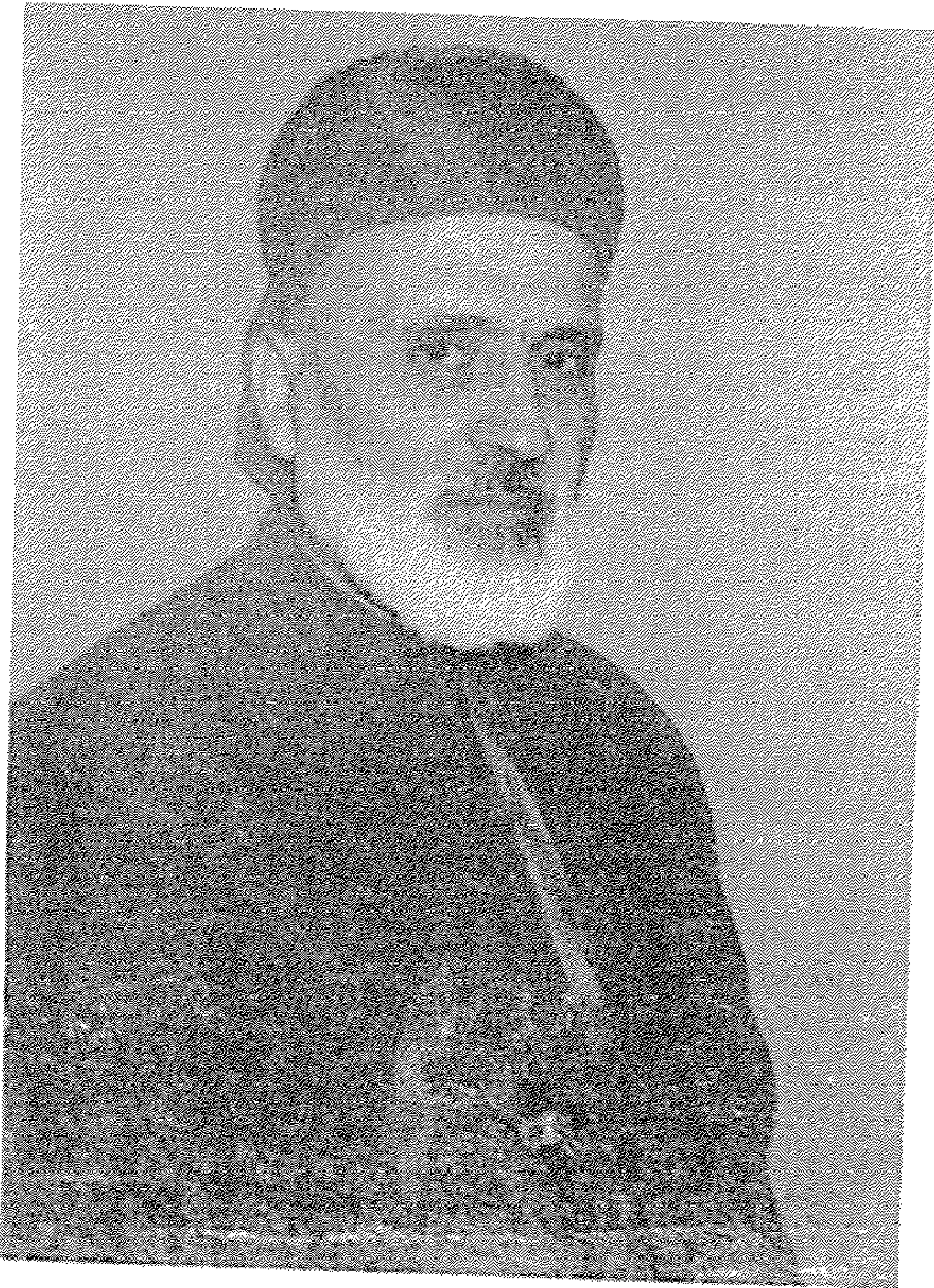
البطريرك الياس الحويك.



البطريرك بولس المعوشي.



البطريرك انطونيوس بطرس خريش.



البطريرك نصرالله بطرس صفير.

النشر والتوزيع: دار ملفات ش. م. م.
فغال، جبيل، لبنان، ملك نديم جبر
ت: ٠٣/٣٠٦٠٠٥-٠٩/٩٤٢٣١٦